

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



التميط الجنائي كآلية للتحقيق الجنائي
في الجرائم الخطيرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: قانون جنائي

تحت إشراف:

من تقديم الطلبة:

الدكتورة: بن لعربي راضية

1. قيسمون شاذان

2. قيسمون وسيم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فيلالي منصف	أستاذ محاضر	رئيسا
بن لعربي راضية	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
بازين راجح	أستاذ مساعد	مناقشا

دورة جوان 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتورة بن لعويبي راضية، المشرفة على هذا العمل، لما بذلته من جهد، وما قدمته من توجيه ونصح ودعم طيلة فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كانت مثلاً في التفاني والإخلاص، ولم تبخل علينا بعلمها أو وقتها، وكانت دائماً إلى جانبنا موجهة ومرشدة كلما احتجنا إليها. نشكرك من أعماق قلوبنا، وندعو الله أن يوفقك في مسيرتك المهنية والحياتية، فقد كنتِ نعم المشرفة، وكان لنا الشرف الكبير أن ننجز هذا العمل تحت إشرافك. فلك منا كل التقدير والاحترام. ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة بوعزيز شهزاد التي كان لها نور بلرز في دعمنا وتعليمنا، فجزاها الله عني كل خير. كما أخص بالشكر طاقم الإدارة في جامعتنا وعلى رأسهم السيد مجيد قيسمون، على تعاونهم وتسهيلهم لكل الإجراءات المرتبطة بهذا العمل وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أمن ولاية سكيكدة على حسن استقبالهم لنا، وتوفيرهم لكافة المعلومات التي احتجناها بكل رحابة صدر ومهنية عالية.



إهداء

﴿رَبِّ لِحَمُومًا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ إلى روح أمي الحبيبة، التي رحلت عن الدنيا وبقيت حاضرة في كل لحظة من حياتي... هذه المذكرة ثروة من غس يديك، وخطوة من طريق مهده تضحياتك. أهديها إليك دعاء بالرحمة، ووفاء لا ينطفئ، وصدقة جلية في ميزان حسناتك، سائلًا الله أن يجعل الجنة مثواك، ويرفعك بها إلى أعلى الدرجات.

وإلى والدي العزيز، السند الذي لم يقوان عن العطاء، والصوت الذي لطالما شجعتني وآمن بي، أهدي إليك هذا العمل تقديرًا لتعبك وصبرك، وامتنانًا لا يفك حقل، سائلًا الله أن يبرك في عمرك، ويحفظك، ويجزيك عني خير الخاء. أهدي هذا العمل إلى من رحلت جسدًا وبقيت أروا، وإلى من بقي جسدًا وكان نومًا روحًا وظهورًا وسندًا. اللهم اجعل أمي من سكان الجنة، واجعل هذا العمل صدقة جلية في ميزان حسناتها، واحفظ أبي، وأدم عليه نعمة الصحة والعافية، وبرك لي في عمره ورضاه.



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من غرسا في قلبي بنور الطموح،
إلى من سهرا من أجلي الليالي، وكانا نوماً سندي في مشاق الحياة و
مسري الواسي الذي يقوج بهذه المنكوة،
إلى والدي الحبيبة، رمز الحنان والتضحية،
وإلى والدي العزيز، مصدر الحكمة والدعم.
إلى إخوتي الذين كانوا خير معين في دروب الحياة،
و إلى كل العائلة الكريمة كبرهم و صغرهم،
وإلى أصدقائي الأوفياء، من شلكوني لحظات التعب والنجاح،
أهدي هذه المنكوة عربون وفاء وتقدير، وامنتان لا يوفيه حرف ولا يصفه
قول.

وسيم قيسمون

مقدمة



يُعدّ التحقيق الجنائي أحد أهم أركان العدالة الجنائية، إذ يشكّل المرحلة الأولى في سلسلة الإجراءات التي تهدف إلى كشف الحقيقة وتحديد هوية الجاني وتقديمه إلى العدالة. ويقوم التحقيق على جمع الأدلة والمعلومات وتحليل الوقائع المرتبطة بالجريمة، من أجل بناء سرد منطقي يمكن من خلاله الوصول إلى الفاعل ومعرفة دوافعه وطرق ارتكابه للفعل الإجرامي. وقد تطوّرت أساليب التحقيق بشكل ملحوظ عبر العصور، فانتقلت من الاعتماد على الاعترافات والشهادات إلى توظيف مناهج علمية دقيقة وتقنيات تحليل متقدمة، بهدف الرفع من فعالية وكفاءة الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة، لا سيما في ظل تعقّد البنية الاجتماعية وتطور الأساليب الإجرامية¹.

وفي هذا السياق، برز التتميط الجنائي (Criminal Profiling) كأداة تحليلية متقدمة تُستخدم في سياق التحقيقات الجنائية، خصوصاً في الجرائم الخطيرة مثل القتل المتسلسل والأعمال الإرهابية. ويُقصد بالتتميط الجنائي وضع تصور علمي واستقرائي لسمات وصفات الجاني المجهول بناءً على تحليل طبيعة الجريمة، سلوك الجاني أثناء ارتكابها، واختيار الضحية ومسرح الجريمة، ويستند هذا الأسلوب إلى مبادئ علم النفس الجنائي، السلوك الإجرامي، ودراسة الأنماط المتكررة لدى مرتكبي الجرائم².

تكمن أهمية التتميط الجنائي في قدرته على تقليص دائرة الاشتباه وتوجيه مجرى التحقيق نحو الجاني المحتمل، مما يساهم في تسريع وتيرة الكشف عن الجرائم، خاصة تلك التي تتسم بالغموض والتعقيد. كما يُعتبر وسيلة فعالة في فهم الدوافع النفسية والسلوكية للجناة، وبالتالي إمكانية التنبؤ بسلوكهم المستقبلي، وهو ما يُساعد في الوقاية من الجرائم قبل وقوعها أو تكرارها. ولا يُعدّ التتميط الجنائي بديلاً عن الأدلة المادية أو الشهادات، بل يُشكل أداة مساعدة تدعم التحليل المنطقي وتُعزز من فعالية التحقيق التقليدي.

¹ عبد الفتاح محمد، أسس التحقيق الجنائي الحديث، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2019، ص 45.

² Douglas, J., & Olshaker, M., The killer's shadow: The FBI's hunt for a white supremacist serial killer, Dey Street Books, United States of America, 2020, P 23.

ومع تزايد التحديات التي تواجه أجهزة الأمن في مواجهة الجريمة، لا سيما مع تنامي أشكال الإجرام المنظم والإرهاب وخطورة مواجهة قتلة يصعب كشفهم، أصبحت الحاجة ملحة إلى تبني أدوات تحليلية أكثر تخصصاً وعمقاً، مثل الترميط الجنائي، الذي أصبح يُدرّس ويُمارس في العديد من الدول المتقدمة ضمن فرق التحليل السلوكي (Behavioral Analysis Units) ومن ثم، فإن استغلال هذا الأسلوب في إطار منضبط ومنهجي يفتح آفاقاً جديدة أمام المحققين لفهم الجريمة في سياقها السلوكي والنفسي والاجتماعي، ما يعزز من قدرة العدالة الجنائية على التصدي الفعال للجريمة بمختلف صورها¹. ومن هنا يبرز موضوع بحثنا الذي يركّز على الترميط الجنائي كأداة حديثة في تحقيق الجرائم الخطيرة.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يمثل دراسة معمقة لآلية حديثة أصبحت معتمدة في العديد من الأنظمة العدلية المقارنة، نظراً لفعاليتها في التعامل مع الجرائم الخطيرة. ويسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه الآلية من أجل إدماجها ضمن وسائل التحقيق الجنائي في الجزائر. كما تبرز أهمية الدراسة في طابعها الريادي، لكونها من أوائل البحوث على المستوى العربي التي تعالج هذا الموضوع بشكل مفصل، وهو ما يجعله خطوة أولى نحو تمهيد الطريق لتطبيق الترميط الجنائي ضمن منظومتنا التحقيقية الوطنية.

وتعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات منها الشخصية والموضوعية:

أسباب ذاتية: وتتمثل في:

- يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى اهتمامنا الشخصي بعالم التحقيقات الجنائية، والقصاص البوليسية، وطرائق الكشف على الجناة، مما ساهم في تنمية شغف مستمر بأساليب التحري وتحقيق العدالة. وقد شكّل هذا البحث فرصة علمية لاستكشاف إحدى الآليات الحديثة في التحقيق الجنائي، وهي الترميط الجنائي، ضمن إطار أكاديمي جاد، يجمع بين المتعة المعرفية والقيمة التطبيقية.

¹ Ressler, R. K Et al, Sexual Homicide: Patterns and Motives, Lexington Books, United States of America, 1988, P 42.

- كما يرتبط اختيارنا لهذا الموضوع باهتمام أكاديمي بعلم الإجرام، وعلم النفس، ومختلف الوسائل العلمية المعتمدة في كشف الجرائم، وعلى رأسها الطب الشرعي. وقد وجدنا في موضوع التتميط الجنائي تقاطعًا مثاليًا يجمع بين هذه التخصصات، مما جعله الخيار الأنسب لإجراء بحث علمي ينسجم مع اهتماماتنا المعرفية ويعزز من تكويننا في مجال العلوم الجنائية.
 - وأيضًا سبق لنا الاطلاع على موضوع التتميط الجنائي بشكل سطحي، ما ترك أثرًا فكريًا عالقًا وأثار في ذهننا عددًا من التساؤلات حول فعاليته وكيفية تطبيقه. وقد مثل هذا البحث فرصة علمية للإجابة عن تلك التساؤلات، والتعمق في موضوع نمتلك بشأنه خلفية معرفية أولية، مما يعزز من قيمة الدراسة ويجعلها امتدادًا لاهتمام متراكم.
 - كما نسعى لإشباع الفضول العلمي لفهم العقل الإجرامي كون التتميط الجنائي وسيلة لمعرفة العوامل التي تقف وراء الأفعال الإجرامية بما فيها الجانب النفسي للجناة.
 - وأخيرًا لدينا رغبة في الإسهام العلمي في تطوير المنظومة العدلية الجزائرية من خلال دراسة آلية حديثة ومتقدمة يمكن تبنيها لتحسين جودة التحقيقات.
- أسباب موضوعية:** نعدد منها ما يلي:
- حداثة الموضوع نسبيًا وأهميته الكبيرة في السياق الأمني الراهن مما حثنا على إثراء الساحة القانونية ولو بجزء بسيط بدراسة حول هذا الموضوع.
 - ندرة الدراسات الأكاديمية باللغة العربية للتتميط الجنائي رغم أهميته المتزايدة في العالم.
 - أهمية التتميط الجنائي الكبيرة في التحقيق والوقاية من الجريمة.
 - نجاح التتميط الجنائي في أنظمة عدلية أخرى حول العالم، ما يبرز أهميته كأداة مثبتة وفعالة.
 - إمكانية ربط ما تم التوصل إليه في التتميط الجنائي بالتقنيات الحديثة المتمثلة في الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

- الحاجة الملحة لتحسين أداء الجهات الأمنية والقضائية الجزائرية في مواجهة الجرائم الخطيرة، عبر تبني أساليب متطورة تواكب المعايير الدولية.

هذا الكلام يقودنا للحديث عن الأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال هذا البحث وتتمثل في:

- إزالة الغموض حول الترميط الجنائي من خلال استعراض مفهومه وأبعاده وأنواعه المختلفة، بهدف تأسيس قاعدة معرفية متينة لفهم هذا الأسلوب وتحليل تطبيقاته

- بيان الإجراءات والخطوات المنهجية المتبعة في عملية الترميط الجنائي، لتوضيح آلية عمل هذه الأداة العلمية ودورها في توجيه التحقيقات الجنائية بدقة وفعالية.

- استعراض النجاحات العملية والتطبيقية للترميط الجنائي كوسيلة حديثة في التحقيقات، من خلال دراسة نماذج واقعية تسلط الضوء على فاعليتها وتأثيرها في كشف الجرائم المعقدة.

- استعراض التحديات والصعوبات التي تواجه تطبيق الترميط الجنائي، بهدف تحديد العقبات الرئيسية والعمل على تجاوزها لتيسير إدماج الفعّال ضمن منظومتنا العدلية.

- تسليط الضوء على أهمية التقنيات الحديثة كعوامل تعزز من العلمية والدقة في الترميط الجنائي، مما يجعل من الضروري اعتماده وتطبيقه كوسيلة فعّالة في التحقيقات الجنائية.

- التأكيد على أهمية الترميط الجنائي كآلية تحقيق حديثة وفعّالة في الجرائم الخطيرة، واقتراح على تضمينه رسمياً ضمن آليات التحقيق في المنظومة العدلية الوطنية.

عند البحث عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الترميط الجنائي في السياق العربي عموماً، والجزائري على وجه الخصوص، يُلاحظ وجود فراغ بحثي واضح وغياب شبه تام لأطروحات أكاديمية متخصصة، سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه. ويُعدّ هذا الغياب دليلاً على ضعف الاهتمام المؤسسي والعلمي بهذا المجال في بيئتنا البحثية. فعلى خلاف ما يُفترض أن يتوافر في قسم الدراسات السابقة من أعمال علمية رصينة وموثقة، لم يتسنّ العثور على أي أطروحة جامعية تناولت الموضوع بشكل مباشر أو معمق.

أما فيما يتعلق بالمقالات العلمية، فهناك عدد محدود منها تناول جوانب معينة من الترميط الجنائي مثل الترميط الجغرافي أو تحليل شخصية الجاني، لكنها تظل محاولات أولية ولا تمثل دراسات أكاديمية شاملة أو معمقة.

وبناءً على ذلك، تُعتبر الدراسة الحالية من أوائل الجهود الأكاديمية التي تحاول تناول موضوع الترميط الجنائي في الجزائر بصورة أكثر عمقاً، من خلال تأسيس المفاهيم والمناهج الأساسية، مما يفتح المجال لمزيد من البحوث المستقبلية التي تسعى إلى تطوير هذا المجال العلمي.

كما لا يخفى أنه لإنجاز هذا البحث، واجهتنا العديد من الصعوبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ندرة المصادر العربية المتخصصة في موضوع الترميط الجنائي، خاصة في السياق الجزائري، مما تطلب الرجوع إلى مراجع أجنبية والعمل على ترجمتها وتحليلها بما يتماشى مع أهداف البحث.

- شاسعة الموضوع وتشابكه مع عدة تخصصات (قانون، علم نفس، علم إجرام، علوم جنائية تطبيقية)، مما استدعى مجهوداً مضاعفاً في التنسيق المعرفي والمنهجي لتقديم معالجة علمية متكاملة.

- ضيق الوقت المتاح لإنجاز البحث ضمن الآجال المحددة أكاديمياً، وهو ما فرض ضغوطاً إضافية على مراحل جمع المادة العلمية والتحليل والكتابة.

- عدم وجود دراسات ميدانية وتقارير رسمية متعلقة بتطبيقات الترميط الجنائي في الجزائر، وهو ما حدّ من إمكانية إجراء مقارنة دقيقة بين الجانب النظري والتطبيقي.

في هذا البحث الذي عنوانه الترميط الجنائي كآلية للتحقيق في الجرائم الخطيرة ارتئنا طرح الإشكالية التالية: إلى أي حد يُمكن اعتماد الترميط الجنائي كأداة فعّالة في التحقيق بالجرائم الخطيرة، وما مدى قابليته للتطبيق داخل المنظومة العدلية الجزائرية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ما هو الترميط الجنائي وماهي ابعاده وانواعه المختلفة؟

- ما هو الإطار النظري والعلمي الذي يستند إليه التمييز الجنائي؟
- كيف يُطبَّق التمييز الجنائي عملياً في التحقيقات الجنائية، خصوصاً في الجرائم الخطيرة؟
- ما هو دور الطب الشرعي في عملية التمييز الجنائي؟
- ما أبرز النماذج الناجحة لاستخدام التمييز الجنائي في قضايا واقعية؟
- ما التحديات القانونية والأخلاقية التي قد يطرحها استخدام التمييز الجنائي؟
- كيف ساهم التطور التكنولوجي في تطوير التمييز الجنائي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية ومعالجة التساؤلات المطروحة، سنعتمد في هذا البحث على ثلاث مناهج علمية رئيسية هي المنهج الوصفي، المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي بهدف تحقيق إحاطة شاملة ومتكاملة بموضوع التمييز الجنائي كآلية فعالة للتحقيق في الجرائم الخطيرة.

المنهج الوصفي: تم توظيف هذا المنهج في عرض الإطار النظري لمفهوم التمييز الجنائي، من خلال استعراض المفاهيم والتعريفات المختلفة، والتمييز بين الأنواع المعتمدة من التمييز، وكذا تحديد خصائص الجرائم الخطيرة التي يستهدفها هذا الأسلوب التحقيقي. كما يشمل ذلك وصف التطور التاريخي للتمييز الجنائي، وتبيان الأسس العلمية التي يقوم عليها.

المنهج الاستنباطي: تم الاعتماد على هذا المنهج في تحليل المعطيات والمفاهيم المستخلصة، والانتقال من القواعد العامة إلى استنتاجات خاصة تتعلق بفعالية التمييز الجنائي في التحقيق في الجرائم المعقدة، مثل جرائم القتل المتسلسل، الجرائم الإرهابية، والجرائم ذات الطابع السادي أو الرمزي. كما تم توظيفه لاستخلاص نتائج تتعلق بالإمكانات والتحديات التي تواجه استخدام هذا الأسلوب ضمن منظومة العدالة الجنائية.

المنهج التحليلي: تم اعتماد المنهج التحليلي في هذه المذكرة باعتباره أحد المناهج العلمية الأساسية التي تتيح فهماً معمقاً للظواهر الإجرامية المرتبطة بموضوع التمييز الجنائي. وقد ساعد هذا المنهج في تفكيك المفاهيم المركبة، وتحليل عناصر الجريمة وسلوك الجاني بشكل منهجي، من خلال دراسة الأدبيات المتخصصة، وتحليل النماذج التطبيقية لتقنيات التمييز. كما أتاح هذا المنهج إمكانية الربط بين المتغيرات النفسية والاجتماعية والسلوكية المرتبطة

بالمجرم، ما سمح باستخلاص استنتاجات علمية تسهم في بناء تصور شامل حول كيفية توظيف التتميط الجنائي كأداة مساعدة في التحقيقات الجنائية، خاصة في الجرائم الخطيرة التي تتطلب فهماً دقيقاً لنمط التفكير والسلوك الإجرامي.

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية المطروحة للبحث والمناهج المعتمدة لدراستها، سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، كل فصل يحتوي ثلاث مباحث.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري للتتميط الجنائي، والذي يشمل ثلاث مباحث؛ حيث نبدأ في المبحث الأول ببيان ماهية التتميط الجنائي، ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى الأسس العلمية لعملية التتميط الجنائي، ونختتم هذا الفصل بفروع التتميط الجنائي.

أما الفصل الثاني، فسندرس فيه آليات تطبيق التتميط الجنائي في التحقيقات الجنائية كإطار تطبيقي، إذ نعرض في المبحث الأول مراحل التتميط الجنائي، ثم نناقش الطب الشرعي كآلية للتتميط الجنائي في المبحث الثاني، وننهي الفصل بتطبيقات التتميط الجنائي في التحقيقات المتعلقة بالجرائم الخطيرة في المبحث الثالث.

ختاماً، في الفصل الثالث سنبين التحديات والآفاق المستقبلية للتتميط الجنائي، حيث نتناول التتميط الجنائي في التشريعات المقارنة في المبحث الأول، ثم نسلط الضوء على التحديات التي تواجه التتميط الجنائي في المبحث الثاني، ونختتم الفصل والدراسة بمستقبل التتميط الجنائي في المبحث الثالث.

وسننهي هذا البحث بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، مع تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تعزيز دور التتميط الجنائي وتطويره في السياق الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للتميط الجنائي



نظرًا لكون التمييط الجنائي لا يزال من المفاهيم الغامضة والحديثة نسبيًا في السياقين الأكاديمي ولممارساتي، ارتأينا تخصيص هذا الفصل لبناء إطار نظري واضح يزيل الالتباس المحيط به، ويمهّد لفهم أعمق لهذا المجال. في المبحث الأول، نتناول ماهية التمييط الجنائي من خلال تحديد مفهومه الدقيق، وتتبع تطوره التاريخي، وبيان الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. أما المبحث الثاني، فيستعرض الأسس العلمية التي يستند إليها التمييط، مستعرضين أهم المرتكزات التي تشكّل دعائمه. وفي المبحث الثالث، نعرض مختلف أنواع التمييط المعتمدة، مع إبراز خصائص كل نوع وسياق استخدامه. يشكّل هذا الفصل مدخلًا نظريًا ضروريًا لفهم أعمق للتمييط الجنائي، وتكوين صورة واضحة حوله، تمهيدًا للتعمق في الجوانب التطبيقية لاحقًا.

المبحث الأول: ماهية التمييط الجنائي

يعد التمييط الجنائي أداة حديثة النشأة نسبيًا تستعمل في التحقيق الجنائي، ذلك بتحليل وتحديد أنماط دقيقة للجريمة والجنّة الجهولين، وهو في أصله منهج يجمع بين تقنيات التحليل الجنائي ومبادئ علم النفس. وتختلف المنهجية والأساليب المتبعة في التمييط الجنائي بين الممارسين، إلا أن الهدف الرئيسي يبقى نفسه، والمتمثل في تحليل الأدلة المتوفرة واستغلال كل المعطيات المتعلقة بالجريمة بهدف رسم ملامح الجاني المجهول ومحاولة حل القضية.¹ في دراستنا لماهية التمييط الجنائي سنسلط الضوء على مفهوم التمييط الجنائي في المطلب الأول، لننتقل بعده لدراسة التطور التاريخي له على مر العصور في المطلب الثاني، وأخيرًا نوضح أهدافه من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم التمييط الجنائي

إن وضع تعريف دقيق للتمييط الجنائي يستلزم منا تبسيط هذا المصطلح المركب من كلمتين كبدائية، وإعطاء تعريف دقيق للتمييط، لكي نفهم آلية عمل هذه الأداة في مجال التحقيقات الجنائية بصفة عامة وفي الجرائم الخطيرة بصفة خاصة، لهذا سنقوم بتعريف دقيق لغوي

¹ بوقادوم يحيى صليحة، التمييط الجنائي وسيلة لمساعدة المحقق الجنائي أم تحقيق من نوع جديد؟، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر، العدد 1، المجلد 37، 2023، ص 61.

للتنميط الجنائي في الفرع الأول، ثم نتطرق بعده للتعريف الاصطلاحي للتنميط الجنائي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتنميط الجنائي:

كلمة التنميط تأتي من الفعل نمط، والنمط يعني الضرب الذي هو عليه الشيء أو هيأته، ويعني أيضا الأسلوب الذي يتميز به شيء عن غيره، ويقال "نمط الشيء" أي جعله على صورة أو صبه في قالب معين، ومنه فالتنميط يعتبر العملية التي يتم فيها تصنيف أو وضع الأشياء في قالب أو سياق أو بالأحرى نمط معين بناء على خصائص معينة تكون في الغالب مشتركة، ويستخدم المصطلح في اللغة للإشارة إلى تشكيل تصور نمطي ما عن شخص أو متغيرات مختلفة استنادا إلى خصائص معينة مشتركة أو متكررة بين من أو ما يقع عليهم فعل التنميط.¹

كلمة الجنائي صفة حديثة مشتقة من الفعل الذي يتضمن تعديا على القانون أو الحقوق وما يعرف بالجرم أو الإجرام، والجَرم لغة هو الجنى، وهو القطع، إذ جنى يجني ثمرا أي قطع الثمر من الشجرة، وجرمه يجرمه جرما أي قطعه، شجرة جريمة أي شجرة مقطوعة، وعليه نجد أن قول "جَرم على فلان" أو "جنى عليه" أي قطع عنه حقا أو اعتدى عليه وألحق به ضررا سواء كان في النفس أو في المال أو في العرض، وعليه فالجناية هي الذنب وما لا يحمى عقابه، وبناء على كل هذا، فإن الجنائي هو كل ما ينسب إلى الجناية من أفعال أو أقوال أو ما كان من المسائل التي تتعلق بالاعتداء أو الإضرار ويترتب عنها جزاء عقابي.²

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتنميط الجنائي:

في بعض الأحيان يساء فهم المعنى الدقيق للتنميط الجنائي بسبب استخدام مصطلحات أخرى تحمل نفس معناه أو متصلة به اتصالا مباشرا مثل: "تنميط الجاني"، "التنميط النفسي" و"التنميط التحقيقي"، وقد وصف التنميط الجنائي بأنه رسم بيولوجي لسلوكيات ونزعات الجناة، وهو الوصف المتكرر والمشارك بينه وبين أساليب التنميط السابق ذكرها.

¹ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ص 4549.

² ابن منظور، نفس المرجع، ص 604-605.

ونجد تعريفات عديدة للتميط الجنائي، فقد عرفه دكتور علم النفس الجنائي ريتشارد كوسيس (Richard N. Kocsis) على أنه " تقنية جنائية تهدف إلى تزويد وكالات التحقيق بمعلومات محددة بدقة تساعدها في تركيز انتباهها على الأفراد الذين يمتلكون سمات شخصية تشبه سمات مرتكبين آخرين لجرائم مماثلة"، ونرى من خلال هذا التعريف أن الدكتور ركز على كيفية استغلال التمييط الجنائي من قبل جهات التحقيق، وبشكل أدق عرفه بأنه "عملية تحديد السمات الشخصية، النزعات السلوكية، والمتغيرات الديموغرافية للجاني بناء على حيثيات الجريمة"¹.

يعد التمييط الجنائي أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في ميدان التحقيق الجنائي، ولو أن أصول التمييط الجنائي تعود لأزمنة قديمة سنتطرق لها لاحقاً، إلا أن استغلاله بصورة فعالة من جهات التحقيق وضبطه تأخر بعض الشيء، ويمكن أن نعتبر مدى استغلاله الواسع أو مفهومه المرن سبباً في ذلك، إذ يعرف أيضاً على أنه عملية تحليل منهجية لسلوكيات الجاني داخل مسرح الجريمة، تهدف إلى استنتاج خصائصه النفسية، الاجتماعية والديموغرافية، وذلك بالاستناد إلى طبيعة الجريمة وطبيعة ارتكابها، يستخدم هذا الأسلوب كأداة مساعدة في مراحل التحقيق الأولى، ذلك ببناء تصور أولي عن هوية الجاني المجهول، اعتماداً على أنماط تكرار الأفعال، من جهة أخرى، يمكن تعريف التمييط الجنائي على أنه فحص للأدلة الجنائية التي يتم تحليلها بطريقة منهجية من قبل متخصصين بهدف إعادة تشكيل مسرح الجريمة وتطوير إستراتيجية تهدف إلى القبض على الجاني.²

نرى من خلال هذين التعريفين أن عمل التمييط يقع على عنصرين مختلفين يكمل أحدهما الآخر، إذ أنه من الصعب فهم سلوك الجاني دون تحليل لمسرح الجريمة، وعليه قسم الفقهاء التمييط الجنائي إلى ثلاثة أقسام أساسية هي: التمييط النفسي، التمييط السلوكي والتمييط الجغرافي.

¹ Richard N. Kocsis, Criminal Profiling: Principles and Practice, first edition, Humana Press, Totowa, United States of America, 2007, p 1.

² Lachanas, V. (2017). Introduction to criminal profiling. Academia.edu.

https://www.academia.edu/45032208/Introduction_to_Criminal_Profiling

ورغم تعدد التعاريف واختلافها إلا أن الهدف الرئيسي يظل هو نفسه: تحليل السلوكيات الظاهرة في الجريمة للتنبؤ بسمات الجاني المحتمل ومساعدة الشرطة في تعقبه.

كما يجب التمييز بين هذا النوع من التتميط وأنواع أخرى قد تبدو مشابهة، مثل التتميط العرقي، الذي بدوره يعتمد على سمات ديموغرافية مجمعة تصف نمطا عاما لشخص ينتمي لمجموعة معينة يُعتقد أنه يرتكب نوعا معينا من الجرائم، ويستخدم هذا النوع من التتميط في سياقات مختلفة مثل خدمات الجمارك أو الكازينوهات، حيث يستعان بهذه الملفات لتحديد مهربين محتملين لبضائع غير قانونية عبر الحدود، أو لاعبين يستعملون طرق غش للفوز بالألعاب المختلفة في الكازينو كطريقة عد البطاقات في لعبة البوكر أو البلاك جاك، مما يؤدي إلى التعامل مع الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات محل شبهة بطريقة مختلفة عن الآخرين كتفتيش المسافرين أو مراقبة اللاعبين عن كثب.

أيضا لا يجب الخلط بين التتميط الجنائي والتتميط الشخصي أو النفسي السريري الذي يستخدم في الطب النفسي لتقييم المرضى، رغم أن التتميط الجنائي يستند كثيرا إلى المعارف المتخصصة في علم النفس، إلا أن التقييم أو التتميط النفسي أو الشخصي الحاصل يقع على المريض المعروف الذي يتعرض له المختص تعرضا مباشرا، عكس التتميط الجنائي الذي في الغالب يكون فيه الشخص محل التتميط مجهول الهوية، بل أن التتميط يقع على الجريمة في حد ذاتها وتحليل المعطيات الموجودة لخلق وصف دقيق للمجرم المحتمل.¹

بهذا نكون قد أعطينا تعريفا دقيقا للتميط الجنائي من عدة زوايا ووضحنا أي لبس يتعلق به وبين أصناف تتميط أخرى، الآن ننقل إلى التطور التاريخي للتميط الجنائي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتميط الجنائي

يُعدّ التتميط الجنائي من الوسائل الحديثة التي استعان بها المحققون لفهم طبيعة الجرائم والتعرّف على مرتكبيها، إلا أن جذوره تمتد إلى فترات أقدم مما قد يُعتقد، فقد كانت هناك محاولات عديدة لدراسة الجريمة والمجرمين، فهم كيف يرتكبون الجرائم ولماذا، وحتى محاولة

¹ Richard N. Kocsis, op. Cit, p 3.

معرفة سمات الجناة بناء على سلوكياتهم، ذلك محاولة من الإنسان للوصول إلى طريقة أفضل للتعامل مع الجرائم والتقليل منها.¹

ولتتبع المسار التاريخي للتميط الجنائي بأدق طريقة ممكنة، سنتحدث عن أولى لمحات التتميط الجنائي في المجتمعات القديمة وكيف تطور في الفرع الأول، ثم ننتقل إلى بدايات التتميط وفق منهج علمي في الفرع الثاني، ونختم بتطور التتميط الجنائي في القرن العشرين في الفرع الثالث.

الفرع الأول: ظهور التتميط الجنائي في المجتمعات القديمة وتطوره:

قبل الشروع في دراسة الأسس والأساليب الحديثة في التتميط الجنائي القائم على الأدلة، لا بدّ لنا أولاً من الرجوع إلى ما سبقها من تطورات، نفهم كيف وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. فالتاريخ في الأصل يُتيح لنا العودة إلى الوراء لنقيس مدى التقدّم، ونتأمّل التحوّلات والانحرافات، ونرصد تطوّر مفاهيمنا ومناهجنا، إذ رغم ما توصل إليه العلم المعاصر في مجال التتميط الجنائي وتأطير استعمالاته للاستفادة منه بأحسن طريقة ممكنة، إلا أننا نجد بعض الملامح عن استعمال التتميط بإعطاء سمات محددة للمجرمين بشكل مباشر وبقصد معلوم، نجد مثلاً عن ذلك وصف الشاعر الإغريقي القديم "Homer" هوميروس في قصيدته الشهيرة "الإلياذة" لشخصية ثيرسيتيز بأنه بشع ومعيب الخلقة وأن منظره يعطي انطباع عن القابلية لارتكاب فعل مجرم، الطرح الذي سار على خطاه الفيلسوف الشهير "Plato" أفلاطون الذي ذكر في كتابته لهيبياس الأكبر أن البشاعة هي علامة تدل على عيب وجودي ونقص عقلائي للموصوف بها، وتعتبر هذه التصورات الأولى من نوعها التي ربطت بين بنية الجسد والسلوك الإجرامي.²

وقد استمرت هذه التصورات التي تربط بين الصفات الجسدية والجنوح الإجرامي عبر التاريخ، وبلغت ذروتها في نظريات مثل "علم فراسة الدماغ" وفي أعمال عالم الإجرام الإيطالي الشهير

¹ Barbara J. Davis, Criminal Profiling, Crime Scene Science, Gareth Stevens Pub Secondary Lib, United States of America, 2007, p 10.

² Richard N. Kocsis, op. Cit, p 3.

"Cesare Lombroso" تشيزاري لومبروز. ورغم أن هذه التفسيرات القائمة على البناء الجسدي لم تعد مقبولة علمياً، فإن الفكرة الأساسية التي تربط بين السلوك والشخصية لا تزال قائمة، وتشكل ركيزة من ركائز علم النفس الحديث والتميط الجنائي المعاصر.¹

يُعد من أوائل الاستخدامات الموثقة للتميط الجنائي ما ارتكب ضد اليهود في شكل بدائي من التتميط، اتخذ طابعاً اتهامياً ودعائياً. تعود جذور هذا التتميط إلى تقرير قدّمه الباحث المعادي للسامية "Apion" أبيون إلى الإمبراطور الروماني "Caligula" كاليغولا سنة 38 ميلادية. وقد عبّر أبيون، الذي درس في مدينة الإسكندرية، عن امتعاضه من الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها اليهود في المدينة، فرفع إلى الإمبراطور ادعاءً كاذباً مفاده أن اليهود يمارسون طقوساً دموية خلال عيد الفصح تشمل اختطاف اليونانيين وقتلهم وأكل لحومهم.

وقد وثق المؤرخ اليهودي "Flavius Josephus" فلافيوس يوسيفوس هذه الادعاءات الملفقة في كتابه "ضد أبيون" (cotra apionem) في تسعينيات القرن الأول الميلادي. لكن هذه الأسطورة المعادية لليهود، المعروفة لاحقاً "بإفتاء الدم" (blood label) لاقت رواجاً واسعاً في أوروبا خلال القرن الثاني عشر، نتيجة للانتشار الواسع للعداء لليهود من جهة، ورغبة أحد الرهبان في تحويل مقتل طفل إلى واقعة "استشهاد" ديني من جهة أخرى.²

ويمثّل "إفتاء الدم" شكلاً مبكراً وممنهجاً من التتميط الجنائي، لأنه يقوم على مجموعة محددة مسبقاً من الصفات والسياقات المرتبطة بالجريمة، والتي تُستخدم لاستنتاج هوية الجاني بشكل متحيز. وقد كانت "الفرضية الجنائية" التي بُني عليها هذا الاتهام تتضمن عادة العناصر التالية:

اختفاء طفل مسيحي صغير، وجود جماعة يهودية قريبة من مكان الحادثة، وقوع الحادثة قرب عيد الفصح اليهودي أو في أثنائه، وجود علامات على الجثة توحي بطقس شعائري، ملاحظة فقدان كبير للدماء، أو ما يبدو كذلك، وبناءً على هذه العناصر، يُفترض أن الجماعة

¹ Richard N. Kocsis, Ibid, p 3.

² Brent E. Turvey, Criminal Profiling: An Introduction to Behavioral Evidence Analysis, fourth edition, Academic Press, London, United Kingdom, 2011, p 6.

اليهودية قد قامت بعملية اختطاف وتعذيب وقتل ضمن طقس ديني، ويعد هذا الافتراض استنتاجاً نسبياً لواقعة مجهولة من واقعة معلومة، وهو نفس الأساس الذي يقوم عليه التتميط الجنائي.¹

أيضاً يُعد كتاب Malleus Maleficarum (مطرقة الساحرات) من أوائل النصوص التي يمكن اعتبارها نواة مبكرة لفكرة التتميط الجنائي، إذ مثّل محاولة منهجية، وإن كانت دينية الطابع، لوضع معايير محددة لتحديد هوية فئة معينة من "المجرمين" - أي الساحرات والهرطقة. فقد وضع المؤلفان، "Heinrich Kramer & Jacob Sprenger" هنري كريمر وجيمس سبرينغر، وهما راهبان دومينيكيان، إطاراً شبه تحليلي يعتمد على مجموعة من الخصائص السلوكية والبدنية والاجتماعية التي تُميز الساحرة عن غيرها، وذلك استناداً إلى خبراتهما الشخصية وتفسيراتهما للنصوص الدينية.²

في جوهره، اعتمد الكتاب على عناصر التتميط الجنائي السلوكي، مثل عزل السمات المتكررة (كالوحدة، تربية الحيوانات، وجود علامات جسدية، اضطرابات نفسية، أو عقم)، وربطها بالجريمة المفترضة (ممارسة السحر). وقد صوّر السحر كفعل إجرامي قائم على نية تخريب الدين والمجتمع، مما أضفى على هؤلاء النساء صفة "المجرم النموذجي" وفق تصوّر الكنيسة.³

وقد تم توظيف هذه الخصائص كأساس لتحقيقات واستجابات اعتمدت على ما يشبه ملفاً شخصياً للمشتبه بها، بحيث تُلاحق من تنطبق عليها تلك السمات بصرف النظر عن أي دليل مادي. وبذلك، تم تطبيق ما يمكن وصفه بتتميط قائم على الإيمان لا على التحليل الجنائي العلمي، حيث استُبدلت الموضوعية بالمعتقد، والأدلة بالتجارب الدينية والتفسيرات اللاهوتية.

لم يكن الهدف فقط تحديد الجناة، بل خلق صورة نمطية تبرر العقاب المسبق، وتحول الشك إلى إدانة. فالكتاب لم يوفر مساحة للدفاع أو البراءة، بل صوّر الاعتراض نفسه كدليل على

¹The Blood Libel Trail. (n.d.). The sources. The Blood Libel Trail. Retrieved June 4, 2025, from <https://thebloodlibeltrail.org/the-sources>.

² Broedel, H. P., The Malleus Maleficarum and the construction of witchcraft: Theology and widespread belief. First edition, Manchester University Press, United Kingdom, 2003, p12.

³ Brent E. Turvey, op. Cit, p 9.

التواطؤ. وقد عزز ذلك مفهوم الجريمة الاستثنائية التي لا تخضع للضوابط القانونية العادية، بل تستدعي إجراءات خاصة، من ضمنها التعذيب والاعتراف القسري.

تُظهر الأمثلة الواردة في Malleus Maleficarum كيف تم توظيف التمييط لتبرير الممارسات القمعية: فالمرأة المشاكسة أو المنعزلة أو المصابة باضطراب نفسي كانت تُصنّف وفق تمييط يربط بين هذه السمات والجريمة دون ضرورة لوجود دليل فعلي. هذه الاستراتيجية وفرت للكنيسة وسيلة لضبط المجتمع من خلال تصنيف مسبق يُضفي شرعية على العنف ضد فئات بعينها.

وعليه، يمكن اعتبار هذا الكتاب نموذجًا بدائيًا للتمييط الجنائي، لكن في سياق ديني سلطوي، بعيد عن الأسس العلمية والمنهجية الحديثة. فقد ساهم في تأسيس تصور مبكر لفكرة "ملف الجاني"، وإن كان مسيئًا وأحادي الرؤية، مما مهّد لفكرة أن السلوك والتكوين الشخصي يمكن أن يُستخدم كأداة للكشف عن هوية الجاني – وهي الفكرة التي ستتطور لاحقًا في علم النفس الجنائي والتحقيق الجنائي الحديث.

في سياق استخدام التمييط السلوكي والعرقى والديني لأغراض رقابية، تُعد محاكم التفتيش الإسبانية واحدة من أوائل النماذج التاريخية لاستخدام التمييط الجنائي، لا سيما من حيث اعتمادها على السمات السلوكية والدينية كأدلة لكشف ما اعتبرته انحرافًا عقائديًا. فبتقويض من الكنيسة الكاثوليكية سنة 1478، مُنحت السلطة الزمنية في إسبانيا – المتمثلة في الملك فرناندو والملكة إيزابيل – صلاحيات مطلقة لتحديد ومحاكمة "المتنصرين" المشتبه في ممارستهم لدياناتهم السابقة سرًا، خصوصًا من المسلمين (المور) واليهود (المارانوس)¹.

ولتحقيق ذلك، اعتمدت محاكم التفتيش على أدوات تشبه ما نعرفه اليوم بالتمييط السلوكي الجنائي، لكن بمرجعية دينية. تم تحديد أنماط سلوكية يومية وثقافية – مثل طريقة إعداد الطعام، ومراعاة طقوس معينة في مواعيد محددة، أو الامتناع عن العمل في أيام معينة –

¹ The Editors of Encyclopaedia Britannica. (2025). Spanish Inquisition. In Encyclopaedia Britannica. Retrieved April 11, 2025.

<https://www.britannica.com/event/Spanish-Inquisition>.

على أنها "مؤشرات" تدل على عدم الإيمان الحقيقي بالمسيحية. هكذا تحول السلوك الفردي إلى دليل جنائي تُبنى عليه المحاكمات والتعذيب والإعدامات¹.

في هذا السياق، يمكن القول إن محاكم التفتيش طورت شكلاً بدائياً من ملف جنائي ديني، تمثل في توثيق "ملاحم السلوك اليهودي" بناءً على نصوص مثل "الرقابة والرد على التلمود". وقد اعتُمد هذا الملف كمرجع للمحققين ورجال الدين والمخبرين من عامة الشعب، بهدف كشف ما يُسمى بـ "المتهودين سرّاً"، على غرار ما يُفعل اليوم في تحليل سلوك المجرمين لتحديد هويتهم أو نواياهم.

ولم تقتصر هذه الممارسات على اليهود فقط، بل شملت المسلمين أيضاً، إذ وُجّهت تهم "التأسلم سرّاً" إلى الموريسكيين - المسلمين الذين أُجبروا على التنصّر - فخضعوا لرقابة صارمة ومحاكمات قمعية، تُظهر جانباً آخر من العداوة الديني الممنهج الذي مارسته محاكم التفتيش في إطار ما يمكن وصفه بـ "جنائية العقيدة". وقد كان المسلمون، لا سيما الموريسكيون، أكثر من عانوا من هذه المحاكمات، إذ استُهدفوا بشكل خاص بالقمع والتشريد والإكراه على ترك دينهم، مما يعكس أبعاداً أعمق من العداوة الديني والاجتماعي في تلك الحقبة.

لقد تجسدت خطورة هذا الشكل المبكر من التمييز الجنائي في كونه قائماً على الاشتباه الأيديولوجي لا على الأدلة المادية، ما أدى إلى ملاحقة آلاف الأبرياء لمجرد انتمائهم الديني أو اختلافهم الثقافي. وكان "Tomás de Torquemada" توماس دي توركيمادا، أشهر محقق ورئيس لمحاكم التفتيش الإسبانية، هو من وضع الأسس لهذا النهج الاستقصائي العقائدي، والذي جمع بين "تحليل السلوك" و"إرهاب الدولة".

وفي حين أن التمييز الجنائي في العصر الحديث يعتمد على علوم النفس والاجتماع والأدلة العلمية، فإن محاكم التفتيش الإسبانية استخدمت تمييزاً دينياً قسرياً، كان مدفوعاً بالخوف من "الآخر"، وبالسعي وراء نقاء ديني مطلق، مما يجعل هذه التجربة مثلاً تاريخياً مبكراً على خطورة إساءة استخدام التمييز السلوكي في السياق القانوني أو الأمني.

¹ Brent E. Turvey, op. Cit, p 13.

من المثير للاهتمام أن إحدى أقدم تطبيقات الربط بين السلوك والشخصية في سياق التحقيقات الجنائية قد ظهر في عصر إنجلترا الفيكتورية، يتجلى ذلك في روايات السير "Arthur Conan Doyle" آرثر كونان دويل وشخصيته الشهيرة "Sherlock Holmes" شارلوك هولمز، التي نجد فيها استعمالات عديدة للتنميط الجنائي في حل الجرائم، إلا أن أحد أبرز الأمثلة الواقعية في ذلك العصر يعود لكيفية تعامل قسم التحقيقات الجنائية في لندن مع القاتل المتسلسل "Jack the Ripper" جاك السفاح في أواخر القرن 19، إذ وبعد سلسلة من جرائم القتل الوحشية التي استهدفت النساء بشكل خاص في منطقة "وايت شابل" بلندن، لجأ قسم التحقيق إلى الطبيب "Thomas Bond" توماس بوند للمساعدة في القبض على المجرم، وباستغلال مهاراته المهنية وخبرته السابقة في مجال علم النفس تمكن الطبيب من إعطاء تقييمات دقيقة بخصوص الجاني والجريمة، تضمنت قوله في تقريره أن الجرائم الخمس ارتكبتها شخص واحد، وشرح نمط تنفيذ الجريمة، مؤكداً أن الضحايا كنّ في وضعية الاستلقاء أثناء القتل. كما قدّم وصفاً لشخصية الجاني، مرجحاً أنه لا يمتلك معرفة علمية أو تشريحية، ويعاني من نوبات دورية من الهوس الإجرامي والجنسي، ويبدو في الظاهر رجلاً هادئاً، متوسط العمر، حسن الهندام، منعزلاً، وذو نمط معيشة غير منتظم، ورغم أن تقرير الطبيب بوند كتب قبل أكثر من 120 سنة من الآن إلى أننا نجد تشابهاً كبيراً في الصفات بين ما توصل إليه وما نجده الآن في مجال التنميط الجنائي.¹

الفرع الثاني: بدايات التنميط العلمي في القرن التاسع عشر:

شهد القرن التاسع عشر محاولات عديدة لدراسة الجريمة والمجرمين من المختصين في مختلف المجالات لمعرفة كيف ولماذا تحدث الجرائم، وفيما يلي كيفية تقرب هؤلاء العلماء ومحاولتهم الفريدة فيما يخص هذه الجزئية.

أولاً - علماء الإجرام: ركزوا على البنية الجسدية والتركيبية الجينية للأفراد ومدى ارتباطها بالجريمة لمحاولة فهم توارث التصرفات الإجرامية في بعض العائلات، في كتابه "الرجل المجرم" صنف الإيطالي "لومبروزو" المجرمين على أساس سماتهم الجسدية، وأقد أحدث ثورة

¹ Richard N. Kocsis, op. Cit, p 4-5.

في مجال التمييط الجنائي كون هذا التصنيف كان من أولى المحاولات لإيجاد طريقة لمقارنة المجرمين، حيث اعتقد "لومبروزو" أنه بمقارنة معلومات متعلقة بمجرمين ارتكبوا جرائم مشابهة يمكننا أن نعرف مصدر الجرائم والأسباب التي تدفع المجرمين لارتكابها، ثم أتى الطبيب النفسي الألماني "Ernst Kretschmer" أرست كريتشمير وحاول دراسة أنماط البنى الجسدية المتكررة بين المجرمين، وعلى الرغم من أن البنية الجسدية للشخص لا ترجح بأن يكون الشخص مجرماً، إلا أن محاولات "لومبروزو" و"كريتشمير" لتصنيف الأشخاص على أساس سمات جسدية معينة لا تقل أهمية عن ما يفعله المختصون الجنائيون اليوم من تصنيف المجرمين على أساس سمات معينة.¹

ثانياً - علماء النفس: ولو أن علم النفس يعتبر علماً حديثاً، إلا أن الدراسات التي أجراها علماء النفس على مجموعات معينة من الأشخاص ممن يعانون من اضطرابات عقلية ومشاكل نفسية ساعدتهم على ملاحظة أن بعض الأنماط السلوكية مرتبطة بتلك الاضطرابات النفسية، وأن هذه الأنماط يمكن استعمالها للتنبؤ بسلوك الأشخاص الذين يعانون من نفس الاضطرابات.²

ثالثاً - العلماء الجنائيين: يتميزون بتركيزهم على الجانب العملي التطبيقي أكثر من الجانب النظري، حيث ينصب اهتمامهم على جمع الأدلة وتحليلها للوصول إلى استنتاجات دقيقة تساعد في كشف غموض الجريمة. يعتبر العلماء الجنائيون أن الأدلة هي العمود الفقري لأي تحقيق جنائي، حيث تمثل الوسيلة الملموسة التي يمكن من خلالها فهم الأحداث المرتبطة بالجريمة بشكل دقيق.

يرى هؤلاء العلماء أن الأدلة، سواء كانت مادية مثل بصمات الأصابع، أو رقمية مثل سجلات الهواتف، أو بيولوجية مثل الحمض النووي، تحمل مفاتيح أساسية للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بكيفية وقوع الجريمة، والزمن الذي حدثت فيه، وهوية الجاني. ويؤمنون بأن تحليل الأدلة

¹ Barbara J. Davis, op. Cit, ppp 10,11,12.

² Barbara J. Davis, Ibid, p 13.

بطريقة علمية هو السبيل الوحيد لتقديم تفسيرات دقيقة، بعيداً عن التخمين أو الافتراضات غير المبنية على حقائق ملموسة.¹

الفرع الثالث: تطور التنميط الجنائي في القرن العشرين:

رغم هذه الأمثلة التاريخية المرتبطة بما هو عليه التنميط الجنائي اليوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن الشكل الأول لما يمكن اعتباره النواة الفعلية للتنميط الجنائي الحديث بدأ يتبلور خلال خمسينيات القرن العشرين، وذلك من خلال إسهامات الطبيب النفسي الأمريكي "James Brussel" جيمس بروسيل. لقد عُرف بروسيل بقدرته اللافتة على تحليل الجرائم نفسياً، مما أدى إلى استشارته في عدد من القضايا الإجرامية البارزة. وتُعدّ من أبرز تلك القضايا سلسلة التفجيرات التي شهدتها مدينة نيويورك والتي نُسبت إلى من أطلق عليه لاحقاً لقب "المفجر المجنون".

وفي سياق مشابه للممارسات المعتمدة اليوم في إعداد الملفات الجنائية، استعان المحققون حينها ببروسيل لإعداد تصور نفسي وسلوكي للجاني الذي أفلت من العدالة لسنوات. وبعد دراسة معطيات القضية وتحليل سلوكيات الجاني، قدّم بروسيل ملفاً جنائياً تضمن خصائص عدة تبين لاحقاً أنها تتطابق مع شخصية المنفذ الحقيقي، "George Misztaki" جورج ميستسكي، عند القبض عليه. وقد تميز عمل بروسيل بحدس لافت، إذ استطاع أن يتنبأ بعدد من سمات الجاني بدقة شديدة، أبرزها اعتقاده بأن الجاني يتسم بنظافة شديدة وانضباط شخصي ملحوظ، وهي سمة استنتجها من حرص الجاني على صياغة رسائله إلى السلطات بدقة وتنظيم.²

وذهب بروسيل أبعد من ذلك عندما توقع أن يكون الجاني ممن يفضلون ارتداء البدلات الزرقاء ذات الأزرار المزدوجة، مع الحرص على إغلاق أزرار السترة. وقد أكدت الواقعة تلك

¹ Barbara J. Davis, Ibid, p 14.

² Richard N. Kocsis, op. Cit, p 5.

التنبؤات؛ إذ عندما أُلقي القبض على ميستسكي في منزله ليلاً، طُلب منه ارتداء ملابس قبل اقتياده، فاختار بالفعل بدلة زرقاء مزدوجة الأزرار، مرتبة كما وصفها بروسيل تماماً¹.

وقد أسهمت هذه التجربة - إلى جانب مشاركة بروسيل لاحقاً في تحليل قضية "خناق بوسطن" - في إلهام وحدة العلوم السلوكية التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) لتطوير مجال التتميط الجنائي بشكل منهجي. وفي الفترة ذاتها، بدأ عدد من الباحثين المهتمين بجرائم العنف المتسلسل باستكشاف مفهوم التتميط الجنائي كلٌّ من زاويته الخاصة، منهم الضابط هاورد تيتن، الذي أسس منهجه الخاص في هذا المجال مستنداً إلى تكوين أكاديمي متعدد التخصصات في الطب الشرعي، والطب النفسي، والتحقيقات الجنائية. في عام 1970، أطلق "Teten" تيتن أول برنامج رسمي للتميط في أكاديمية الـ FBI، بالتعاون مع "Pat Mulvany" بات مولاني، حيث دَرَسَا موضوعات في علم النفس غير السوي وتحليل الأدلة الجنائية.

أسهم هذا التعاون في وضع أولى المبادئ التفاوضية في حالات احتجاز الرهائن، والتي أثبتت فعاليتها لاحقاً. وفي عام 1972، تأسست وحدة العلوم السلوكية (BSU) تحت إشراف "Jack Kirsch" جاك كيرش، والتي أصبحت لاحقاً نواة لجهود الـ FBI في مجال التتميط. توسعت هذه الجهود لاحقاً بتأسيس المركز الوطني لتحليل الجرائم العنيفة (NCAVC) عام 1985، الذي ضم وحدات التحليل السلوكي الثلاث (BAUs)، والتي تولت تقديم الدعم التحقيقي، والبحث العلمي، والتدريب في مجال التتميط الجنائي.

بهذا نختم حديثنا عن التطور التاريخي للتميط الجنائي، وكيفية تحوله من أدوات التتميط البسيطة إلى تتميط بدائي ذو أبعاد سياسية ودينية، وصولاً إلى التتميط الحديث، ثم إنشاء هيئات خاصة تدرس هذا العلم وتطوره، ننتقل الآن إلى أهداف التتميط الجنائي في المطلب الثالث.

¹ Richard N. Kocsis, Ibid, p 6.

المطلب الثالث: أهداف التنميط الجنائي

يعتبر التنميط الجنائي أداة في غاية الأهمية يستعملها المحققون في حل الجرائم المعقدة، إلا أنه توجد أبعاد أخرى يجب أن نأخذها في عين الاعتبار بخصوص الاستفادة الفعالة من هذه الأداة، إذ أن الأساليب المتبعة في التحقيق واكتشاف الجناة يمكن أيضاً أن تساعد في الوقاية من الجرائم مستقبلاً بتأطير الخطر الإجرامي في إطار يمكن التنبؤ به وبالتالي تقليص احتمال حدوثه، لذلك يمكن تقسيم أهداف التنميط الجنائي إلى أهداف تحقيقية فعالة وعملية تركز على تحقيق نتائج قصيرة الأمد سنتطرق إليها في الفرع الأول، وأهداف وقائية نظرية وبحثية قد تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية على المدى الطويل سنتطرق إليها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أهداف تحقيقية عملية:

رغم تعدد استخدامات التنميط الجنائي وكثرة الفوائد التي يأتي بها في عالم الإجرام، إلا أن أغلب استخداماته تكون في الجانب التحقيقي للتوصل إلى حلول للجرائم المختلفة، وتتمثل هذه الأهداف التحقيقية فيما يلي:

أولاً - تحديد خصائص الجاني: يُعد تحديد خصائص الجاني نقطة الانطلاق الأساسية في مسار استخدام التنميط الجنائي، حيث يشكل هذا الهدف المحوري القاعدة التي يُبنى عليها باقي العمل التحقيقي. في الجرائم الغامضة أو المعقدة التي تندر فيها الأدلة المادية أو الشهادات المباشرة، يصبح فهم شخصية الجاني ومحاولة استنتاج صفاته ضرورة ملحة لتوجيه التحقيق في الاتجاه الصحيح. وهنا يتدخل المنمطون الجنائيون لتحليل مجموعة من المعطيات المستخلصة من مسرح الجريمة، وطبيعة الجريمة المرتكبة، ونوعية الضحية، وأسلوب التنفيذ، وذلك لاستنتاج مجموعة من الخصائص النفسية، السلوكية، والديموغرافية التي يُحتمل أن يتمتع بها الجاني.¹

ولا يُبنى هذا التحديد بشكل عشوائي أو على تصورات عامة، بل على أسس علمية تتقاطع فيها علوم متعددة مثل علم النفس الجنائي، الطب الشرعي، تحليل السلوك، والإحصاء الجنائي. فمثلاً، إذا كانت الجريمة تتسم بدرجة عالية من العنف أو التعذيب، فقد يُستنتج أن الجاني

¹ معلومات من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على 20 أبريل 2025 على <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

يعاني من اضطرابات سادية أو لديه سجل نفسي مضطرب. أما إذا كانت الجريمة دقيقة ومخططاً لها بدقة، فقد يُفترض أن الجاني على قدر من الذكاء والتنظيم.

ثانياً - تضيق دائرة المشتبه بهم: يُعد تضيق نطاق البحث وتقليص عدد المشتبه بهم من أبرز الأهداف التكتيكية للتنميط الجنائي، حيث يُستثمر هذا الأسلوب في تحويل المعطيات الخام المستخلصة من مسرح الجريمة إلى مؤشرات سلوكية وشخصية تساعد في رسم صورة أولية عن الجاني المحتمل. ويستند هذا العمل إلى فرضية أساسية مفادها أن كل جريمة، وبالأخص الجرائم العنيفة أو المتكررة، تعكس جوانب من شخصية مرتكبها، تظهر في طريقة التنفيذ، واختيار الضحية، والمكان، والزمان، وغيرها من التفاصيل الدقيقة، ورغم أن هذه العملية تقوم على أسلوب احتمالي وليس يقيني، إلا أنها أثبتت نجاعتها الميدانية في العديد من القضايا، حيث ساعدت في توجيه جهود المحققين نحو الأفراد الأكثر ترجيحاً لارتكاب الجريمة، ما سرّع من وتيرة التحقيق ورفع من فرص كشف الحقيقة. بل إن هذه التقنية أصبحت أداة معتمدة لدى العديد من الأجهزة الأمنية، خصوصاً في الجرائم المتسلسلة، حيث يصعب أحياناً الربط بين الوقائع إلا من خلال الأنماط السلوكية المتكررة للجاني.¹

ثالثاً - توجيه مسار التحقيق: يُعد توجيه مسار التحقيق أحد أهم الأدوار التي يلعبها التنميط الجنائي، وخاصة من خلال ما يُعرف بالتنميط الجغرافي، وهو فرع متخصص من فروع التنميط يركّز على تحديد النطاق المكاني الذي يتحرك فيه الجاني، أو الذي يُرجح أن يتواجد فيه. ويستند هذا الأسلوب إلى فرضية بسيطة، ولكن فعالة: أن الجناة - مثلهم مثل أي شخص - يتصرفون وفق أنماط مكانية يمكن التنبؤ بها إلى حدّ ما، وأنهم يختارون أماكن ارتكاب جرائمهم بناءً على عوامل نفسية، لوجستية، واجتماعية تتعلق بقرب هذه الأماكن من مناطق إقامتهم، أو بمدى معرفتهم بها، أو حتى بما تمنحه من فرص وتسهيلات للهروب.²

¹ Joseph Eastwood and others, "A Review of the Validity and Reliability of Criminal Profiling," Canadian Journal of Police and Security Services, August Publishing, Issue 2, Volume 4, 2006, p 118.

² راضية بن لعربي، "تنميط شخصية الجاني بين الفاعلية ومحدودية النتائج"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، العدد 1، المجلد 8، جانفي 2025، ص 60.

وتكمن أهمية توجيه مسار التحقيق في تسريع وتيرة التحقيق، حيث يتم تركيز الجهود في دائرة أضيق مما يمكن أن تكون عليه، كما أنه يساهم في توفير الموارد المادية والبشرية باستغلال أقل موارد ممكنة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة.

الفرع الثاني: أهداف وقائية نظرية:

يمكن تمديد الغاية من استعمال التتميط الجنائي إلى الجانب النظري، ذلك كونه أداة ذات بعد يفوق النتائج الملموسة ويتعدى ذلك إلى زيادة الفعالية في التعامل مع الجرائم أو حتى الوقاية منها برسم سياسات اجتماعية معينة لتفادي حدوث الجرائم.

أولاً - التنبؤ بالسلوك الإجرامي المستقبلي: يمثل التنبؤ بالسلوك الإجرامي إحدى أبرز الوظائف الوقائية التي يوفرها التتميط الجنائي، حيث يعتمد المختصون في هذا المجال على تحليل أنماط السلوك السابقة للجناة، والربط بينها وبين معطيات بيئية، اجتماعية ونفسية دقيقة، من أجل بناء فرضيات من شأنها استباق الأفعال الإجرامية قبل وقوعها. وتكمن قوة هذا الأسلوب في قدرته على استخراج دلالات من مشاهد الجريمة، وسلوك الجاني، وحتى طبيعة الضحايا، ما يسمح بتكوين تصوّر شامل عن "احتمالية الخطر" الكامن داخل مجتمع معين أو شريحة محددة من الأفراد.

فعلى سبيل المثال، إذا تكررت جرائم معينة داخل نطاق جغرافي ضيق، ووفق نمط متشابه من حيث الأسلوب الإجرامي وخصائص الضحية، فإن المنمطين يمكنهم الاستنتاج بأن هذا النمط سيستمر ما لم يُتخذ تدبير وقائي أو يُحدّد من عوامل الخطر المؤدية إليه. ومن هنا، لا يكون التتميط أداة تحليل بأثر رجعي فقط، بل يتحول إلى وسيلة للتنبؤ العلمي، قادرة على رسم خريطة مستقبلية للجريمة. وهذا لا يعني الجزم المطلق بوقوع الجريمة، بل يعني الاستعداد لها وفق منهجية وقائية.¹

ثانياً - فهم دوافع الجاني: يتجاوز التتميط الجنائي دوره التقليدي في حل القضايا الجنائية إلى بعد أعمق وأشمل، يتمثل في محاولة فهم الدوافع التي تقف وراء ارتكاب الجرائم. فالسلوك الإجرامي ليس فعلاً منفرداً أو عشوائياً، بل هو نتاج مركب لتفاعل مجموعة واسعة من العوامل

¹ Joseph Eastwood, op. Cit, p 120.

النفسية، الاجتماعية، والبيولوجية التي تتجسد في شخصية الجاني. إذ يقول المختصون أن "السلوك الإجرامي ما هو إلا خلاصة لتفاعل العديد من العوامل"، وهذه العوامل تكون متجذرة في نواة الجاني، سواء كانت طبيعية فطرية، مثل الاضطرابات العصبية أو الخصائص النفسية الوراثية، أو مكتسبة نتيجة للبيئة المحيطة، التجارب الحياتية، أو تأثيرات اجتماعية ونفسية سلبية¹.

يعمل التتميط الجنائي على تحليل هذه العوامل من خلال دراسة أدق التفاصيل المتوفرة عن الجاني، سواء من خلال الأدلة التي تركها في مسرح الجريمة أو من خلال تحليلات نفسية وسلوكية معمقة. فالسلوك الإجرامي في كثير من الأحيان هو انعكاس مباشر لما يعانيه الجاني من اختلالات نفسية أو اضطرابات سلوكية، مثل اضطرابات الشخصية، القلق الشديد، أو اضطرابات التحكم في الانفعالات. ومن هذا المنطلق، يُعد فهم مصدر هذا الخلل النفسي والاجتماعي ضرورة ملحة، إذ إنه يفتح الباب أمام إمكانية العلاج النفسي أو التدخل المبكر، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليل احتمال تكرار السلوك الإجرامي.

علاوة على ذلك، فإن التتميط يساهم في كشف الأنماط الدافعية التي قد تكون خفية أو معقدة، كالكرهية، الانتقام، الشعور بالظلم، أو حتى دوافع اقتصادية واجتماعية. ومن خلال هذا الفهم العميق، يمكن تطوير استراتيجيات وقائية أكثر شمولاً، تستهدف معالجة الجذور الحقيقية للسلوك الإجرامي، لا مجرد التعامل مع الأعراض الظاهر².

المبحث الثاني: الأسس العلمية لعملية التتميط الجنائي

يُعد التتميط الجنائي علماً حديث النشأة، نشأ استجابة لحاجة ماسة إلى أدوات تحليلية تساعد على التعرف على هوية الجناة المجهولين في القضايا الجنائية المعقدة. ولضمان موثوقية هذا التخصص ودقته، تم تأسيسه على أسس علمية مستمدة من عدة علوم جنائية ونفسية، أبرزها علم الإجرام، وعلم النفس الجنائي، وعلم الضحية. وقد وفّرت هذه العلوم خلفية

¹ الحسين عمروش، "تفسير السلوك الإجرامي في نطاق علم النفس الجنائي"، دفاثر البحوث العلمية، جامعة تيارزة، العدد

2، المجلد 9، سنة 2021، ص 185.

² الحسين عمروش، المرجع نفسه، ص 186-187.

نظرية ومنهجية متكاملة أسهمت في ترسيخ التنميط الجنائي كأداة علمية قائمة بذاتها، يمكن الاستناد إليها في دعم التحقيقات وفهم السلوك الإجرامي بصورة معمقة.

وستتناول في هذا المبحث الأسس العلمية التي يقوم عليها التنميط الجنائي، من خلال بحث علم الإجرام في المطلب الأول، وعلم الضحية في المطلب الثاني، وعلم النفس الجنائي في المطلب الثالث، مع بيان كيف ساهمت هذه العلوم في تطوير التنميط الجنائي.

المطلب الأول: علم الإجرام كأساس علمي لعملية التنميط الجنائي

لم يحظ المجرم، بشخصيته ودوافعه النفسية والاجتماعية، بالاهتمام الكافي في الفكر الجنائي التقليدي، حيث انصبّ التركيز آنذاك على الجريمة باعتبارها فعلاً مخالفاً للقانون، دون التعمق في تحليل شخصية الجاني¹. غير أن تطور الفكر الجنائي في القرن التاسع عشر شكّل نقطة تحول، إذ بدأ الاهتمام يتجه نحو دراسة الجاني نفسه، مما أدى إلى نشوء علم الإجرام كفرع مستقل من العلوم الاجتماعية يُعنى بفهم السلوك الإجرامي في ضوء عوامل نفسية واجتماعية متعددة. وفي هذا السياق، برز التنميط الجنائي كأداة تحليلية تركز على فهم الشخصية الإجرامية، فهو لا يُعد مجرد ممارسة افتراضية أو حدسية، بل يُمثل تطبيقاً عملياً لمفاهيم علم الإجرام في المجال الجنائي العملي.

من خلال هذا المطلب سنتطرق لمدارس علم الإجرام التي اعتمد عليها التنميط الجنائي، لننتقل بعدها لمختلف نظريات علم الإجرام التي اعتمد عليها التنميط الجنائي، لنختتم هذا المطلب بالأساليب والمنهجيات التي طورها علم الإجرام واعتمد عليها التنميط الجنائي.

الفرع الأول: مدارس علم الاجرام الحديثة وتأثيراتها على التنميط الجنائي:

لقد انصرفت مدارس الفقه الجنائي الكلاسيكي، إلى دراسة الجريمة بوصفها فعلاً مجرداً، مركزة على مبدأ حرية الإرادة ومسؤولية الجاني القانونية، دون أن تولي اهتماماً يُذكر لشخصية المجرم أو ظروفه النفسية والاجتماعية². وقد ظل هذا التوجه سائداً إلى أن ظهرت مدارس

¹ جمال إبراهيم الحيدري، علم الإجرام المعاصر، الطبع الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 8.

² Lombroso, C, the criminal man, translation M. Gibson & N. H. Rafter, Trans. Durham, NC: Duke University Press. United States of America, 2006, p 4.

علم الإجرام الحديثة التي نقلت مركز الثقل من الجريمة إلى المجرم نفسه، وبدأت تنظر إليه كنتاج لمؤثرات متعددة: بيولوجية، نفسية، واجتماعية. وقد شكّل هذا التحول الأساس العلمي الذي انطلقت منه أدوات تحليلية أكثر عمقاً، كان من أبرزها التنميط الجنائي، الذي يعتمد على فهم السمات المتكررة في شخصية الجناة وسلوكهم لتوقع مرتكبي الجرائم. وفي هذا الفرع، سنتناول أبرز مدارس علم الإجرام الحديثة، ونبيّن كيف ساهمت كل منها في تطوير أدوات التنميط الجنائي وأساليبه من خلال المدرسة الوضعية الإيطالية (أولاً)، المدرسة الاجتماعية (ثانياً)، المدرسة البيئية الإجرامية (ثالثاً):

أولاً: المدرسة الوضعية الإيطالية: ركّزت المدرسة الوضعية الإيطالية، التي أسسها الطبيب "Cesare Lombroso" سيزار لومبروزو، على البحث في الأسباب البيولوجية للجريمة، معتبرة أن السلوك الإجرامي يرتبط بسمات جسمانية محددة لدى المجرمين. وقد انطلقت هذه المدرسة من دراسة شخصية المجرم ذاته، وليس الجريمة كفعل قانوني مجرد، مع التركيز على الجوانب التشريحية والعضوية.

وخلال أبحاثه، لاحظ لومبروزو وجود تشوهات جسدية متكررة لدى مرتكبي جرائم العنف، واختلافات واضحة في شكل الجمجم مقارنة بالأشخاص غير الإجراميين، مما قاده إلى طرح فرضية أن المجرم يولد كذلك بطبيعته، وهي الفرضية التي عُرفت لاحقاً بمفهوم "المجرم بالفطرة". وقد عرض نتائج دراسته في كتابه الشهير "الإنسان المجرم"، حيث حدّد فيه الخصائص الجسمانية والنفسية التي تميز المجرمين عن غيرهم¹.

وتظهر مساهمة هذه المدرسة بشكل واضح في تأسيس فكرة النمط الإجرامي، باعتباره سلوكاً متكرراً يمكن ربطه بسمات جسدية أو نفسية معينة²، وهو ما يُعد أحد اللبّات الأولى التي مهّدت لظهور التنميط الجنائي كأداة تحليلية تعتمد على ملاحظة أنماط ثابتة في سلوك الجناة وصفاتهم.

¹ طلال أبو عفيفة، أصول علمي الاجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، 2013، ص 27.

² فتيحة فضيلي، "أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها بالعدوانية لدى المساجين دراسة مقارنة على ضوء اختبار الرورشاخ"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 12، سبتمبر 2013، ص 26.

مع مرور الوقت، بدأت الانتقادات تُوجّه إلى المدرسة الوضعية، خاصة بسبب تركيزها المفرط على العوامل البيولوجية وإغفالها للتأثيرات الاجتماعية والثقافية في تشكيل السلوك الإجرامي. وقد أدى ذلك إلى بروز تيارات جديدة في علم الإجرام.

ثانياً: المدرسة الاجتماعية: تُعد المدرسة الاجتماعية من أبرز مدارس علم الإجرام وأكثرها رواجاً بين الباحثين، إذ تمثل امتداداً تاريخياً لمدارس سابقة تناولت الجريمة من زوايا جغرافية واقتصادية. وقد اشتركت هذه المدارس في تناولها لمسألة السببية الإجرامية ضمن إطار اجتماعي، حيث أكدت على أن البيئة المحيطة بالفرد تلعب دوراً جوهرياً في تكوين السلوك الإجرامي وتطوره، مما يجعل العوامل الاجتماعية والمحيط العام من المحركات الأساسية للانحراف¹.

وتكمن أهمية هذه المدرسة في ارتباطها الوثيق بالتمهيط الجنائي، حيث توفر إطاراً لفهم تأثير العوامل المجتمعية مثل الفقر، والتفكك الأسري، وسوء التنشئة، على سلوك الجناة²، مما يُساعد في بناء أنماط تنبؤية حول خلفياتهم الاجتماعية والمناطق التي يكثر فيها الانحراف، وهو ما يُستخدم عملياً في رسم خرائط إجرامية وتحليل سلوك الجناة بناءً على السياق الاجتماعي.

ثالثاً: المدرسة البيئة الإجرامية (الإيكولوجية): ظهرت المدرسة البيئية أو الإيكولوجية الاجتماعية بقيادة باحثين مثل "Robert Park" وروبرت بارك و"Ernest Burgess" أرنست برجس و"William Issak Thomas" وويليام إسحاق توماس، الذين سعوا إلى تقديم فهم جديد للجريمة من منظور اجتماعي-مكاني، مبتعدين عن التفسيرات البيولوجية والنفسية التقليدية. وركزوا على تأثير البيئة الحضرية وظروف العيش على انتشار الجريمة، معتبرين أن المدينة ليست مجرد خلفية محايدة، بل عاملاً فعالاً في تشكيل السلوك المنحرف³ وتركز

¹ ليطوش دليّة، علم الإجرام، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 1، 2020/2019، ص 49.

² R Abhishek, J Balamurugan., Impact of social factors responsible for Juvenile delinquency, Journal of Education and Health Promotion, Issue 1, Volume 13, p 5.

³ جمال معتوق، النظرية البيئية (الإيكولوجية البشرية) في تفسير الانحراف والجريمة عرض تحليلي نقدي، مجلة سوسولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الإجرامية، جامعة البليدة 02، العدد 1، المجلد 4، 2020، ص 6.

هذه المدرسة على أن السلوك الإجرامي ليس نتيجة حتمية لصفات فردية بيولوجية أو نفسية، بل هو ناتج عن تفاعل الفرد مع البيئة الاجتماعية والمكانية التي يعيش فيها. ووفقاً لهذا التصور فإن المدينة بما تحويه من تفاوتات اجتماعية واقتصادية تُعدّ عاملاً مؤثراً في إنتاج الجريمة. فمعدلات الانحراف تزداد في المناطق الحضرية التي تعاني من الفقر، والبطالة، وتفكك الروابط الاجتماعية، وغياب الاستقرار الأسري. ولا تنظر هذه المدرسة إلى الجريمة كفعل فردي معزول، بل كظاهرة اجتماعية تتوزع جغرافياً وفق أنماط يمكن ملاحظتها وتحليلها.

وقد كان لهذه المدرسة أثر بالغ في تطور التنميط الجنائي، وخصوصاً في فرع التنميط الجغرافي، الذي يعتمد على الربط بين موقع الجريمة وتحركات الجاني المحتمل، بالاستناد إلى أنماط التوزيع المكاني للجريمة داخل المدن. ويُعدّ هذا الفرع من أبرز التطبيقات العملية للنظريات التي طورتها المدرسة البيئية، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً في مطلب مستقل من هذا الفصل.

بهذا نكون قد أنهينا الحديث عن مختلف المدارس التي ساهمت في بلورة الأسس العلمية لفهم الظاهرة الإجرامية، بدءاً من المدرسة الوضعية التي ركزت على العوامل البيولوجية، مروراً بالمدرسة الاجتماعية التي أبرزت دور البيئة والعوامل المجتمعية، وصولاً إلى المدرسة البيئية التي تناولت الجريمة من منظور مكاني-حضري. وقد شكّلت هذه المدارس مجتمعة الإطار النظري العام الذي انبثق منه التنميط الجنائي، باعتباره أداة تحليلية تعتمد على فهم شامل للشخصية والسلوك الإجرامي في سياقه البيولوجي والاجتماعي والمكاني.

والآن، سنتطرق إلى أهم نظريات علم الإجرام التي استند إليها التنميط الجنائي، والتي عمّقت الفهم العلمي للجريمة وأسهمت في تطوير أدوات التنبؤ والتحليل الجنائي.

الفرع الثاني: أهم نظريات علم الاجرام التي اعتمد عليها التنميط الجنائي:

تعددت النظريات التي قدمها علم الإجرام لتفسير السلوك الإجرامي، وقد شكّلت هذه النظريات أرضية علمية صلبة اعتمد عليها التنميط الجنائي في فهم الجريمة وتحليل شخصية الجاني ويمكن تصنيف أبرز هذه النظريات كالتالي أولاً: النظرية البيولوجية، وثانياً: النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي، وثالثاً النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي.

أولاً: النظرية البيولوجية: تعد النظرية البيولوجية من أقدم النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي، وهي تقوم على افتراض أن العوامل البيولوجية والفسولوجية تلعب دوراً محورياً في تكوين الميل الإجرامي لدى الأفراد. وترى هذه النظرية أن الصفات الجسدية والوراثية والاختلالات العضوية، مثل اضطرابات الجهاز العصبي، واضطرابات الغدد الصماء، والضعف العقلي، والتشوهات الجسدية أو الخلقية، كلها عوامل قد تسهم في تشكيل سلوك إجرامي لدى الفرد¹، وقد كان العالم الإيطالي "Cesare Lombroso" سيزار لومبروزو من أوائل من تبناوا هذا الاتجاه، حيث قدم أطروحته الشهيرة في كتابه "الإنسان المجرم" في أواخر القرن التاسع عشر، والتي اعتبر فيها أن الإجرام سمة فطرية لدى بعض الأفراد. ووفقاً لنظريته فإن المجرم يمكن تمييزه عن الشخص العادي من خلال مجموعة من السمات الجسدية غير العادية، مثل بروز عظام الوجه، أو ضخامة الفك، أو عدم تناسق الأطراف، وهي سمات اعتبرها "علامات تطورية متخلفة"، أي أن المجرم هو "إنسان بدائي" لم يكتمل تطوره البيولوجي، مما يجعله ميالاً للإجرام بالفطرة. تُعد النظرية البيولوجية ذات صلة وثيقة بالتميط الجنائي خاصة في مراحله الأولى، حيث ساعدت على تشكيل فكرة أن بعض السمات الجسدية أو العصبية أو الوراثية قد ترتبط بأنماط سلوكية إجرامية معينة، ومثال على ذلك : اظهرت الدراسات عن وجود رابط بين التشوهات العصبية والاختلالات الهرمونية مع السلوك الاجرامي أو العنيف²، ورغم أن التتميط الجنائي قد تطور بشكل كبير ولم يعد قائماً على أفكار لومبروزو الكلاسيكية، إلا أن جذوره التاريخية تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظرية البيولوجية، باعتبارها أول محاولة لتفسير السلوك الإجرامي من خلال سمات شخصية وعضوية محددة.

ثانياً: النظريات النفسية المفسرة للسلوك الاجرامي: تتفق النظريات النفسية على قناعة مركزية مفادها أن السلوك الإجرامي لا ينشأ بمحض الصدفة أو كنتيجة حصرية للظروف الخارجية،

¹ ياسمينة كتفي وسليمة بوخييط، "ظاهرة الجريمة في ضوء المقاربات النظرية المفسرة لها"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 1، المجلد 4، افريل 2021، ص 317.

² Van der Gronde, T, Kempes, M, van El, C, Rinne, T, & Pieters, T, Neurobiological correlates in forensic assessment: A systematic review, PLoS ONE, Issue 9, Volume 10, 2014, 9(10), PPP 5 6 7.

بل هو انعكاس لسمات داخلية مستقرة في شخصية الفرد الجاني¹. وتُرجع هذه النظريات الجريمة إلى اضطرابات نفسية، أو مشكلات في النمو العاطفي والمعرفي، أو إلى أنماط سلوكية مكتسبة نتيجة تجارب حياتية مبكرة، كالإهمال، أو العنف الأسري، أو الحرمان العاطفي. ومن هذا المنظور، لا يُنظر إلى الجريمة كفعل معزول، بل كنتاج لتفاعل معقد بين البيئة ونفسية الفرد وقد اعتمد عليها التنميط الجنائي بشكل كبير من أجل فهم الخصائص النفسية والسلوكية للفرد الجاني، إذ يُعدّ التحليل النفسي للسلوك الإجرامي من الركائز الأساسية التي تميّز هذا العلم الحديث. وقد قدمت النظريات النفسية عدة تفسيرات متنوعة للسلوك الإجرامي، وسنتناول هذه النظريات بشكل موسع ومفصل عند التطرق إلى علم النفس الجنائي في مطلب مستقل.

ثالثاً: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي: ركز علماء علم الجريمة الاجتماعي، على تفسير الجريمة انطلاقاً من ظروف المجتمع وتأثيراته²، ومن بين النظريات التي قدموها واعتمد عليها التنميط الجنائي ما يلي:

أ- نظرية تباين الكبت: هي نظرية طورها "Ronald Akers" رونالد أكيرز تفسر انحراف الأحداث (الأطفال والمراهقين) كسلوك تكيفي ناتج عن القمع الاجتماعي الذي يمارسه البالغون. ويفترض الباحثان أن السلوكيات المنحرفة مثل الجريمة أو الإدمان أو الاضطرابات النفسية، ما هي إلا ردود فعل على درجات متفاوتة من الكبت، تتراوح بين الانصياع البسيط للقواعد إلى الإساءات الجسدية والنفسية والجنسية والعاطفية³ ولقد ساعدت هذه النظرية التنميط الجنائي من خلال لفت النظر لطفولة الجناة وان وجود خلفية عائلية مشحونة مليئة بالضغوطات قد تحول الإنسان إلى مجرم ومثال على ذلك قضية القاتل المتسلسل المشهور "ادموند كيمبر" حيث تعرض منذ طفولته إلى كبت نفسي وعاطفي شديد، خاصة من والدته التي كانت

¹واكلي بديعة، النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، موجهة لطلبة ماستر 1، تخصص علم النفس العيادي، 2018، ص 3.

² حنان بولغراف، قراءة تحليلية لأهم النظريات السوسولوجية المفسرة للسلوك الإجرامي والانحرافي، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، العدد 01، المجلد 17، جوان 2023، ص 3.

³ حنان بولغراف، المرجع نفسه، ص 13.

مسيطرة وقاسية وعمدت إلى إذلاله وعزله¹، وهو ما يمثل أحد أشكال القمع الذي تحدثت عنه النظرية، حيث لا يقتصر الكبت على الانصياع للقواعد، بل يشمل الإيذاء النفسي والعاطفي، مما يسلط الضوء على أهمية فهم الخلفية النفسية والاجتماعية ضمن عملية التنميط، وليس الاعتماد فقط على السلوك الظاهري للجاني

ب-نظرية الوصم الاجتماعي: نظرية الوصم الاجتماعي تُعد من أبرز النظريات التي نالت اهتمامًا واسعًا في علم الإجرام، لما تطرحه من تصور جريء حول نشأة السلوك الإجرامي. فهذه النظرية ترى أن السلوك الإجرامي لا ينشأ فقط من الفعل المنحرف ذاته، بل من ردة فعل المجتمع تجاه هذا الفعل، إذ إن وصم الفرد عند ارتكابه أول انحراف يمكن أن يدفعه إلى التوغل أكثر في عالم الجريمة؛ فبدلاً من أن يكون الوصم دافعاً للإصلاح، يتحول التصنيف الاجتماعي السلبي إلى محفز لاستمرار الانحراف، لا سيما إذا شعر الفرد أنه لم يعد يملك ما يخسره². بمعنى آخر، حين يُصنّف شخصٌ ما على أنه "منحرف" نتيجة فعل بسيط أو عابر، فإن هذا التصنيف بحد ذاته قد يدفعه إلى التماذي في السلوك الإجرامي، كرد فعل على الرفض المجتمعي أو محاولة لتأكيد هويته الجديدة المفروضة عليه. فالفرد، في نظر هذه النظرية، لا يُجرّم فقط بسبب سلوكه، بل لأن المجتمع اختار أن يراه بهذه الصورة ويُعامله على هذا الأساس. ونجد ارتباطاً بين هذه النظرية والتنميط الجنائي، إذ يعتمدان كلاهما على تحليل أثر تجارب الفرد السابقة مع المجتمع والنظام القانوني في تشكيل سلوكه المستقبلي. حيث تبرز نظرية الوصم الاجتماعي كيف أن تصنيف الفرد كمنحرف يساهم في تعزيز هويته الإجرامية واستمراره في الانحراف، بينما يعمل التنميط الجنائي على جمع وتحليل بيانات مثل السوابق العدلية لتكوين صورة شاملة تساعد في توقع أنماط السلوك الإجرامي المستقبلية. بذلك، يشكل التنميط استمرارية تطبيق عملي لمفاهيم الوصم الاجتماعي من خلال التركيز على التاريخ الإجرامي للفرد كأساس لفهم سلوكه وتحليله.

¹ Biography.com Editors. (2023, October 3) Edmund Kemper: Biography, Serial Killer, Co-Ed Killer. Biography.

<https://www.biography.com/crime/edmund-kemper>

² حنان بولغراف، المرجع السابق، ص 6.

الفرع الثالث: أساليب ومنهجيات علم الإجرام التي يعتمد عليها التنميط الجنائي:

لقد كان لعلم الإجرام دورٌ محوري في إرساء قواعد منهجية لدراسة الجريمة والمجرم، تجاوزت الطابع النظري لتُصبح أدوات تحليلية فعالة في خدمة التحقيق الجنائي، بل أصبح يُبنى على دراسة متغيرة لحركة الإجرام عبر الزمن وفي مختلف البيئات الاجتماعية والجغرافية، بهدف تحديد المناطق والفئات التي تتكرر فيها الأنماط الإجرامية¹ ولقد اعتمد علم الإجرام على عدة أساليب علمية بهدف دراسة الظاهرة الإجرامية، وتبناؤها التنميط الجنائي في بناء تصوّر موضوعي ودقيق عن مرتكب الجريمة، وسنتطرق لهذه الأساليب فيما يلي:

أولاً: أسلوب الإحصاء: يُعتبر الأسلوب الإحصائي من أوائل الأدوات المنهجية التي استعان بها الباحثون في دراسة الظواهر الاجتماعية على وجه العموم، وظاهرة الإجرام على وجه الخصوص²، ويقصد بالإحصاء في مجال علم الإجرام، "ترجمة الظاهرة الإجرامية إلى أرقام، وسواء انصب الإحصاء على عدد الجرائم أو على نوعها أو على المجرمين، فإن الهدف منه هو معرفة سر الظاهرة الإجرامية، سواء من حيث زيادتها ونقصانها، أو من حيث أسبابها والعوامل الدافعة إليها، كما يمكن أن يكون مقياساً لمدى نجاعة القضاء والقانون في مكافحته"³ وهناك أسلوبان من الإحصاء.

أ- الإحصاء الثابت: يركّز الباحث في هذا النوع من الدراسات على تحليل الجريمة من حيث الكم والنوع، ضمن إطار زمني معيّن، سواء على مستوى عدة دول أو في أقاليم متعددة داخل دولة واحدة، بهدف إجراء مقارنات بين معدلات الجريمة والظروف أو العوامل السائدة في كل بيئة خلال الفترة المدروسة. ويشمل ذلك البحث في العلاقات الإحصائية بين الظاهرة الإجرامية ككل وظواهر اجتماعية واقتصادية مثل البطالة، ومستوى التصنيع، والظروف الاقتصادية العامة، كما قد يمتد إلى دراسة الروابط بين أنواع محددة من الجرائم، كجرائم الأموال أو الجرائم

¹ جمال إبراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 23.

² جمال إبراهيم الحيدري، المرجع نفسه، ص 25.

³ بن يوسف فاطمة الزهرة، "نجاعة أساليب البحث في علم الإجرام للإحاطة بأسباب الجريمة"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، العدد 01، المجلد 09، جوان 2024، ص 75.

الجنسية، وبعض الخصائص الديموغرافية للجناة مثل الجنس أو السن، وذلك بهدف الكشف عن العوامل المؤثرة والدافعة لارتكاب الجريمة¹

ب- **الإحصاء المتحرك:** في هذا النوع من الدراسات، يُركّز الباحث على تحليل الجريمة كمًّا ونوعًا عبر فترات زمنية مختلفة داخل منطقة جغرافية واحدة، وذلك بهدف رصد التغيرات التي تطرأ على الظاهرة الإجرامية بالتزامن مع تحولات السياق المحلي. وتشمل هذه الدراسة مقارنة معدلات الجريمة مع متغيرات مثل التقلبات المناخية، والاضطرابات الاقتصادية أو السياسية، أو التغير في الكثافة السكانية، سعياً لفهم تأثير هذه العوامل المتغيرة على تطور الجريمة في نفس المحيط².

ويهدف الإحصاء إلى " ترجمة خصائص وسمات الظاهرة الاجرامية إلى أرقام من خلال التركيز على دراسة الشخصية الاجرامية من حيث الحجم، النوع، الزمان، المكان، والاسلوب والنمط والدافع، مستهدفاً التوصل من خلال ذلك إلى العلاقة بين الجريمة والاجرام، وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والنفسية، والظاهرة الاجرامية"³ ومن خلال تحويل خصائص الظاهرة الإجرامية إلى أرقام قابلة للتحليل، يسهم هذا الأسلوب في تقديم بروفایل جنائي دقيق يعتمد على المعطيات الكمية والكيفية لتحديد سمات المجرم وسلوكه. فدراسة الجريمة من حيث الحجم والنوع والزمن والمكان، فضلاً عن الأسلوب والنمط والدافع، تُساعد في بناء تصوّر شامل للجاني وتحديد خصائصه المحتملة. هذه التحليلات تُمكن المحققين من رسم صورة دقيقة للجاني المرتقب بناءً على هذه المعطيات، وبالتالي تعزيز فعالية التتميط الجنائي. إذ يقوم التتميط الجنائي على استخدام هذه الأنماط إذ يقوم التتميط الجنائي على استخدام هذه الأنماط والبيانات للإشارة إلى الخصائص المشتركة بين المجرمين، مما يسهم في التنبؤ بسلوكهم المقبل وتوجيه التحقيقات بشكل أكثر دقة، إلا أن الاعتماد فقط

¹ بن يوسف فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 12.

² بن يوسف فاطمة الزهرة، المرجع نفسه، ص 13.

³ حويتي أحمد، "الإحصاء الجنائي: المفهوم والاجهزة المعنية به"، مجلة سوسولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية الظواهر الإجرامية، جامعة البليدة 02، العدد 01، المجلد 4، جوان 2023، ص 4.

على الاحصاء يبقي النتائج محدودة كون يستند فقط الى الاحصاءات الرسمية متمثلة في: احصائيات بوليسية، احصائيات قضائية، احصائيات المؤسسات العقابية.¹

ثانيا: المسح الاجتماعي: المسح الاجتماعي هو أداة بحثية تهدف إلى جمع معلومات دقيقة حول الظواهر الاجتماعية مثل الجريمة والانحراف، من خلال تحليل الظروف الشخصية والبيئية والسلوكية للأفراد في مجتمع معين. ويُستخدم هذا المسح في علم الإجرام لدراسة فئات محددة كالمجرمين أو المدمنين أو المشردين، من خلال بيانات تتعلق بالعمر، المهنة، التعليم، الديانة، البيئة الاجتماعية، وسلوك الفرد وينقسم المسح إلى نوعين رئيسيين:²

أ- مسح الجريمة: يركز على أنواع الجرائم المنتشرة ومدى كثافتها في مجتمعات مختلفة³ ويهدف لتوفير صورة واضحة وشاملة عن الحالة الإجرامية في مناطق محددة أو فئات معينة. يعتمد هذا المسح على جمع وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالجرائم، مثل معدلات السرقة، العنف، والجرائم الأخرى، لفهم طبيعة الظاهرة ومدى انتشارها. تساعد نتائج مسح الجريمة في التعرف على الاتجاهات والأنماط الإجرامية، مما يمكن الجهات المعنية من تطوير برامج وسياسات وقائية تستهدف التقليل من الجريمة وتحسين الأمن العام. كما يُستخدم المسح لتقييم فعالية الإجراءات المتخذة ورصد التغيرات عبر الزمن في مشهد الجريمة داخل المجتمعات

ب- المسح الإيكولوجي: يهتم بدراسة الأماكن التي يكثر فيها ارتكاب الجرائم، وربط نوع الجريمة بالموقع الجغرافي أو بالبيئة الاجتماعية المحيطة⁴، وتُجرى هذه الدراسات باستخدام أدوات مثل الاستبيانات وتحليل البيانات الإحصائية، لمعرفة الأماكن التي يكثر فيها الإجرام. يساهم المسح الاجتماعي بشكل مباشر في دعم عملية التتميط الجنائي من خلال توفير قاعدة بيانات واسعة عن الخصائص الاجتماعية والبيئية للمجرمين، ونجد ذلك في استخدام كل من "Shaw & McKay" شو وماكاي الخرائط لتحليل العلاقة بين الخصائص البيئية وسلوك

¹ اسحاق ابراهيم منصور، موجز في علم الاجرام وعلم العقاب، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1991، ص 14.

² زين يوسف فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص 80.

³ زين يوسف فاطمة الزهرة، المرجع نفسه، ص 80.

⁴ جمال إبراهيم الحيدري، المرجع السابق، ص 32.

الجناة، حيث قاما بتحديد مناطق معينة داخل المدينة—خصوصًا المناطق الحضرية ذات التحولات السكانية المستمرة، والفقير، وتفكك الروابط الاجتماعية—لوحظ فيها تكرار الجرائم بنمط منتظم. هذا الربط بين الجغرافيا والسلوك الإجرامي أدى إلى صياغة نموذج مكاني للجريمة، يقوم على أن البيئة تلعب دورًا جوهريًا في إنتاج السلوك الإجرامي، لا سيما في المناطق التي تقتصر إلى الرقابة الاجتماعية الفعالة¹ وتعد هذه النتائج ركيزة مهمة في التنميط الجنائي الجغرافي والذي يمثل إحدى فروع التنميط الجنائي (سنتطرق له لاحقًا) حيث يُستخدم موقع الجرائم وتحركات الجاني لتحديد نطاق نشاطه أو مكان إقامته المحتمل. إن فهم "شو وماكاي" لتوزيع الجريمة مكانيًا يدعم فكرة أن بعض المناطق تولّد سلوكًا إجراميًا أكثر من غيرها، مما يُسهّم في بناء أنماط جنائية متوقعة يمكن الاستفادة منها في تقنيات التحري، وتضييق دائرة المشتبه بهم استنادًا إلى موقع الجريمة.

ثالثًا: مقابلات المساجين: تُعد مقابلة المساجين من الأساليب الجوهرية في علم الإجرام، حيث تستخدم كأداة لفهم الدوافع النفسية والاجتماعية والبيئية التي أدت إلى ارتكاب الجريمة. يقوم الباحثون وعلماء الإجرام من خلال هذه المقابلات بجمع معلومات نوعية عن سلوك الجناة، وتاريخهم الشخصي، وطبيعة جرائمهم، بهدف تحليل أنماط متكررة يمكن أن تفسر ظاهرة الإجرام. وقد ساهم هذا الأسلوب بشكل مباشر في تطور **التنميط الجنائي**، بل يمكننا القول ان التنميط الجنائي الحديث تأسس جراء مقابلة وتحليل المساجين حيث يقول اب التنميط الجنائي الحديث جون دوغلاس مؤسس وحدة التحليل السلوكي في مكتب التحقيقات الفيدرالي المسؤولة اليوم عن عملية التنميط الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية: " من خلال دراسة أكبر عدد ممكن من الجرائم، ومن خلال التحدث إلى الخبراء - الجناة أنفسهم - تعلمنا تفسير تلك الأدلة بنفس الطريقة التي يُقيّم بها الطبيب الأعراض المختلفة لتشخيص مرض أو حالة معينة"² وبهذا يمكننا القول أن التنميط الجنائي اعتمد على أسلوب مقابلة وتحليل الجناة الذي

¹ مصطفى يحيى الطراونة وسليم القيسي، "مؤشرات النظريات الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين"، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز تميم للدراسات والأبحاث - الأردن، العدد 41، مارس 2022، ص 425.

² Douglas.J, Mindhunter: Inside the FBI's Elite Serial Crime Unit, Simon & SCHUSTER, New York, United States of America,1995, P 16.

جاء به علم الاجرام، ما مكن المحللين من استنتاج خصائص شخصية وسلوكية للمجرمين المجهولين في قضايا لاحقة بالاعتماد على شهادات الجناة انفسهم، ما جعل مقابلة السجناء ليست فقط وسيلة لفهم الجريمة بعد وقوعها، بل أداة استباقية لفهم العقل الإجرامي وتوقع سلوكه.

بهذا نكون قد أنهينا استعراضاً موجزاً لمدارس علم الإجرام الحديثة وتأثيراتها المباشرة على تطوير التنميط الجنائي، حيث تبين أن هذا العلم الحديث يستند إلى مجموعة من الأسس النظرية والمنهجية التي شكلت العمود الفقري لفهم الشخصية الإجرامية وسلوك الجناة. كما تعرفنا على أهم نظريات علم الإجرام التي لعبت دوراً محورياً في بناء نماذج التنميط، من النظريات البيولوجية إلى النفسية والاجتماعية، التي توضح الجوانب المختلفة لتكوين السلوك الإجرامي. كذلك استعرضنا الأساليب والمنهجيات العلمية التي يعتمد عليها التنميط الجنائي في تحليل البيانات ومواقع ارتكاب الجرائم، ومقابلات السجناء، مما يعزز من دقته وفاعليته في التنبؤ بالسلوك المستقبلي للمشتبه بهم ومحاولة كشف الجاني المجهول. هذه الأسس النظرية والتطبيقية تجعل من التنميط الجنائي أداة علمية متطورة، تسهم في تحسين عمل الأجهزة الأمنية وتطوير استراتيجيات الوقاية من الجريمة.

المطلب الثاني: علم الضحية كأساس علمي لعملية التنميط الجنائي

من أبرز الأسس العلمية التي دعمت تطور التنميط الجنائي ظهور علم الضحية، الذي جاء كرد فعل على التركيز التقليدي المفرط على دراسة شخصية الجاني ودوافعه دون اعطاء الاهمية اللازمة للطرف الاخر في الجريمة وهو الضحية. فقد بينت الأبحاث أن فهم الضحية لا يقل أهمية عن فهم الجاني في تفسير الظاهرة الإجرامية؛ إذ أن الضحية ليست مجرد متلقٍ سلبي للعنف، بل تشكل محوراً ديناميكياً يمكن أن يكشف من خلاله عن أنماط الجريمة وخصائص مرتكبها فكلما اتسعت معارفنا بشأن الضحية وظروفها، كلما تمكنا من بناء تصور أدق حول دوافع الجريمة وأساليب تنفيذها.

تاريخياً، ركزت بدايات علم الضحية على دراسة العلاقة بين الضحية والجريمة كمدخل لتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية، من اجل تقليل وقوع الضحايا وتقديم المساعدة لهم بعد وقوع

الضرر¹. إلا أن تطور البحث العلمي نقله إلى مستوى أعمق، حيث أصبح اليوم أداة تحليلية متقدمة لفك شفرة السلوك الإجرامي نفسه. فلم تعد الضحية مجرد عنصر سلبي في معادلة الجريمة، بل تحولت إلى مفتاح تحليلي لفهم بنية الجريمة ودوافع مرتكبها.

وفي هذا الصدد، يذهب "Fredric Wertham" فريدريك ويرثام إلى القول " ضحية القتل هو الرجل المنسي، ولا يمكن للمرء أن يفهم نفسية القاتل إذا لم يفهم علم اجتماع الضحية"² مما يؤكد أن دراسة الضحية لم تعد جانباً تكميلياً، بل غدت اليوم مدخلاً رئيسياً لفهم السلوك الإجرامي والوصول إلى مرتكب.

من خلال هذا المطلب إلى سنتطرق في الفرع الأول إلى خصائص الضحايا التي قد تجعل بعض الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للجريمة، أما في الفرع الثاني فسنستعرض أصناف الضحايا كما وردت في الأدبيات المتخصصة، وأخيراً في الفرع الثالث سنتناول نمط حياة الضحية ومدى تأثيره في احتمال تعرضها للجريمة، وهو جانب جوهرى في فهم ديناميكيات الفعل الإجرامي وتوظيفها في التمييط الجنائي.

الفرع الأول: تحديد خصائص الضحية ودوره في التمييط الجنائي:

يعد علم الضحية فرعاً مهماً في العلوم الجنائية، يهتم بدراسة الخصائص الفردية والاجتماعية للضحايا، بهدف فهم الأسباب والعوامل التي تجعل بعض الأشخاص أكثر عرضة للوقوع ضحايا للجريمة مقارنة بغيرهم³. وتشمل هذه الخصائص عوامل بيولوجية كالعمر والجنس، وأخرى اجتماعية مثل الوضع الاقتصادي. وقد أصبح لهذه الخصائص دور جوهرى في عملية التمييط الجنائي، إذ يعتمد المحققون والمحللون الجنائيون عليها كأداة لفهم دوافع الجاني، وتكوين صورة أولية عن سلوكه وشخصيته. فاختيار الضحية لا يكون عادة عشوائياً، بل

¹ Clevenger, S., Navarro, J. N., Marcum, C. D., & Higgins, G. E., Understanding victimology: An active learning approach, second edition, Routledge, United Kingdom, 2014, p 2.

² O'Connell, M. Victimology: An introduction to the notion of criminal victimization, Australian Humanities Press, Australia, 2014, P 192.

³ سواكري الطاهر، "خصائص ضحايا الإجرام: محاولة للتحليل السوسولوجي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بليدة 02، العدد 02، المجلد 07، جوان 2014، ص 1.

يعكس في كثير من الأحيان سمات نفسية أو اجتماعية لدى الجاني. من هنا، يُعد تحليل خصائص الضحية خطوة أساسية لفهم الجريمة وتوجيه التحقيقات في الاتجاه الصحيح، وتتمثل اهم الخصائص التي يعتمد عليها المحللون فيما يلي:

أولاً: الخصائص البيولوجية للضحية ودورها في عملية التنميط: يعد تحديد الخصائص البيولوجية للفرد أول وأسهل عملية اذ يمكننا تحديد اهم الخصائص فيما يلي:

أ-الجنس: عند انشاء ملف تنميطي للجاني، يؤخذ جنس الضحية في الاعتبار اذ أن الدلالات التي تقدمها لنا كون الضحية انثى، تختلف عن الدلالات التي تقدمها لنا كون الضحية رجل وهذا ما سنتطرق له لاحقاً، وعليه يعتبر تحديد جنس الضحية عنصر مهم في عملية التنميط الجنائي.

ب-السن: تحديد الفئة العمرية التي تنتمي لها الضحية يقدم لنا مؤشرات عن سلوك الجاني، ويساعد في رسم تصور أولي عن شخصيته ودوافعه فكل فئة عمرية يستهدفها الجاني تحمل في طياتها تفسيرات نفسية وسلوكية تساعد في بناء الملف التنميطي، فالجاني قد يستغل الاطفال لأغراض جنسية¹ وهذا يقدم لخبراء التنميط صورة أولية عن شخصيته الجاني ودوافعه، كما يمكن أن تكون الفئة المستهدفة من الشباب أو العجائز كل ذلك له تفسيرات نفسية وسلوكية نتطرق لها لاحقاً.

ت-العرق: في إطار عملية التنميط الجنائي يسعى الخبراء إلى دراسة الخلفية العرقية للضحية، من اجل فهم دوافع الجاني، فكون الضحية من اقلية عرقية يشير إلى أن دافع الجريمة الكراهية،² ومنه يمكن بناء ملف تنميطي أولي عن الجاني وحصر المشتبه بهم.

ثانياً: تحديد الخصائص الاجتماعية للضحية ودورها في عملية التنميط الجنائي: الخصائص الاجتماعية تشير إلى العوامل المرتبطة بمكانة الفرد في المجتمع، وطبيعة علاقاته، وظروفه المعيشية، الاقتصادية. وهي تلعب دوراً أساسياً في مدى تعرّض الشخص للخطر أو الجريمة³،

¹ معتوق جمال وقدوح نور الهدى، "مساهمة الضحايا في السلوكيات الإجرامية الواقعة عليهم في المجتمع الجزائري"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة، بليدة 02، العدد 02، المجلد 08، ص 14.

² معتوق جمال، المرجع نفسه، ص 15.

³ سواكري الطاهر، المرجع السابق، ص 5.

وتساعد هذه الخصائص المنمطين الجنائيين في فهم سبب استهداف هذا الشخص تحديداً وتحديد طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية وبالتالي تقليل دائرة الاشتباه، ويمكننا تلخيص الخصائص الاجتماعية للضحية فيما يلي:

أ-الوضع الاقتصادي: يُعد الوضع الاقتصادي أحد العوامل الأساسية التي تُسهم في زيادة احتمال التعرض للجريمة، حيث إن ثراء الأفراد قد يجعلهم عرضة للخطر خاصة جرائم السرقة والعنف كما أن السكن في المناطق الفقيرة يزيد من خطر التعرض للجريمة¹ ويفيد تحليل الوضع الاقتصادي للضحية التنميط الجنائي في معرفة ما إذا كان المجرم يستهدف طبقات اجتماعية محددة ما يساعد على تحليل سلوكه الاجرامي والتنبؤ بالمناطق التي سوف يستهدفها.

ب-المهنة: إن طبيعة بعض المهن والوظائف قد تجعل الأفراد المنخرطين فيها أكثر عرضة للمخاطر والاعتداءات بشكل مستمر²، مثل العاملين في المجال الأمني، أو قطاع الرعاية، أو حتى من يعملون في أوقات متأخرة من الليل، إذ أن مجرد عملهم يجعلهم مستهدفين من فئة محددة من المجرمين³. وتُعد هذه الخاصية الاجتماعية مؤشراً مهماً في علم الضحية والتنميط الجنائي، حيث تسهم في تفسير استهداف الضحية، وتحليل دوافع الجاني ومدى اختياره المتعمد لشخص ينتمي لمهنة معينة.

الفرع الثاني: تحديد صنف الضحايا ودورها في التنميط الجنائي:

تعد تصنيفات الضحايا في علم الضحية جزءاً أساسياً لفهم العلاقة بين الضحية والجاني. وقد تطورت هذه التصنيفات عبر الزمن من خلال أعمال مفكرين مثل "Mendelsohn" مندلسون و "von Hentig" فون هينتيغ في الأربعينيات، الذين قدموا مفاهيم مثل " الضحية التي تساهم في الجريمة " و " الضحية القابلة للتعرض "⁴ هذه التصنيفات تميز بين ضحايا

¹ سواكري الطاهر، المرجع السابق، ص 6.

² برويس وردة، محاضرات علم الضحية 2، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى ماستر، علم إجتماع الانحراف والجريمة، 2021، ص 113.

³ حاج زيان وهيبة، دروس على الخط في مقياس علم الضحية 2، موجهة لطلبة ماستر 1، تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة، 2023، ص 12.

⁴ O'Connell, M, Op.cit, P 207.

يرتكبون افعال تساهم في وقوع الجريمة وأخرى تتعرض لها بدون أي تدخل من جانبهم. على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه النظريات، فإنها شكلت الأساس لفهم العلاقة بين الضحية والجاني، ومن خلال تحديد لاي اي صنف تنتمي اليه الضحية يمكننا بناء فرضيات عن شخصية الجاني ومن بين أشهر اصناف الضحية ما يلي:

أولاً: الضحية المثالية: يشير مفهوم "الضحية المثالية" إلى ذلك النموذج الاجتماعي الذي يحظى بتعاطف واسع من المجتمع والنظام القضائي على حد سواء. وقد صاغ هذا المفهوم عالم الإجرام النرويجي "Nils Christie" نيلز كريستي، الذي وضع مجموعة من الخصائص التي تجعل الضحية تُعتبر "مثالية"، منها:

- أن تكون ضعيفة جسدياً أو اجتماعياً (مثل الأطفال، النساء، أو المسنين)

- أن تكون متورطة في نشاط شرعي ومحترم عند وقوع الجريمة.

- أن تكون في مكان وزمان لا يثيران الشبهات.

- أن يكون الجاني شخصاً قوياً، معروفاً بالعنف، ويُنظر إليه بشكل سلبي.

- ألا تكون هناك علاقة سابقة بين الجاني والضحية.

- أن تكون الضحية قادرة على إثبات تعرضها للانتهاك بسهولة¹

ومثال على ذلك: امرأة مسنة تتعرض للسرقة أو طفلة تتعرض للاعتداء الجنسي تعتبران ضمن هذا الإطار، ويؤثر كون الضحية مثالية على التحقيق الجنائي وبناء ملف الجنائي فعندما تكون الضحية مثالية، يُفترض غالباً أن الجاني تصرف بدافع عدواني خالص أو جنسي أو انتهازي، مما يسهل رسم صورة واضحة عنه باعتباره الجاني الوحيد والمذنب المطلق. كما أن تحليل سلوك الجاني تجاه "ضحية مثالية" يكشف عن مستوى العنف أو السيطرة لديه، وبالتالي يُستخدم كمؤشر نفسي وسلوكي في عملية التمييز الجنائي. ومثال على ذلك ضحايا القاتل المشهور "Ted Bundy" تيد باندي حيث يمكن تصنيفهن - إلى حدّ كبير - ضمن الضحايا

¹ قميدي محمد فوزي، "علم الضحية واسهامه في الحقل الجنائي"، مجلة متون، جامعة الدكتور موالى الطاهر سعيدة،

العدد 02، المجلد 11، جوان 2018، ص 39.

المثاليات بحسب المعايير التي وضعها "Nils Christie" نيلز كريستي، وقد ساعد هذا التصنيف المحققين في رسم نمط سلوكي ل "Bundy" باندي، فظهرت صورة الجاني الذكي، الساحر اجتماعيًا، المتلاعب، الذي يستهدف نوعًا معيّنًا من النساء (شابات، متعلمات، متشابهات في المظهر - شعر طويل بني مفروق من الوسط)، ما ساعد في تضيق نطاق الاشتباه وربط القضايا ببعضها¹.

ثانياً: الضحية المساهمة: يشير مصطلح " الضحية المساهمة " إلى الفرد الذي لا يكون مجرد متلقٍ سلبي للفعل الإجرامي، بل يساهم - عن قصد أو دون قصد - في تهيئة الظروف التي تساعد على ارتكاب الجريمة. هذا المفهوم كان محوريًا في أعمال " Benjamin Mendelsohn" بنيامين مندلسون، رائد علم الضحايا، والذي صنّف الضحايا حسب درجة مساهمتهم في الجريمة، وفقا لمندلسون هناك ضحايا يشاركون بشكل جزئي أو كبير في خلق السياق الإجرامي من خلال سلوكهم أو قراراتهم، مثل: الدخول في نزاع مفتوح مع الجاني أو الاستفزاز المباشر والتهور أو الإهمال المتكرر².

ومثال كلاسيكي على ضحية مساهمة في سياق الجريمة هو بعض الحالات في جرائم "John Wayne Gacy" جون واين غايسي، أحد أشهر القتلة المتسلسلين في أمريكا خلال السبعينات حيث كان يستدرج الشبان والمراهقين إلى منزله من خلال وعود بالعمل، المال، أو المتعة، ثم يقوم بتقييدهم والاعتداء الجنسي عليهم ثم قتلهم. العديد من ضحاياه كانوا شبابًا مشردين أو يعملون بالدعارة الذكورية، وغالبًا ما كانوا يدخلون طواعية إلى منزله أو يركبون معه السيارة³ فمن خلال سلوكهم وتصرفاتهم يمكن تصنيفهم ضمن فئة الضحية المساهمة وقد

¹ Tyler Piccotti, Ted Bundy Serial killer and rapist Ted Bundy was one of the most notorious criminals of the late 20th century, having admitted to thirty murders committed in the 1970s, Retrieved May 5, 2025, from <https://www.biography.com/crime/ted-bundy>.

² O'Connell, M, op. Cit, P 208.

³HISTORY.com Editors. (2009, November 13). John Wayne Gacy confesses to dozens of murders History. Retrieved 03-05-2025.

<https://www.history.com/this-day-in-history/december-22/john-wayne-gacy-confesses>

فاد هذا التصنيف التنميط الجنائي من خلال تحديد نمط اختيار الضحية وكيف يحدد الجاني نقاط الضعف.

ثالثاً: الضحية المستفزة: شير هذا المفهوم إلى نوع من الضحايا الذين يساهمون - عن قصد أو عن غير قصد - في تحفيز السلوك الإجرامي ضدهم من خلال تصرفات متهورة أو استفزازية. طرح هذا المفهوم لأول مرة سنة 1948 من طرف "Benjamin Mendelsohn" بنيامين مندلسون، الذي اعتبر أن الضحية قد تكون طرفاً مساهماً في خلق الظروف المؤدية للجريمة. النموذج الأصلي لهذا النوع هو "الضحية المتهورة"، التي لا تعي حجم المخاطر الناتجة عن سلوكها وقد أكد الباحث عبد الفتاح على أهمية دراسة سلوك الضحية والعوامل الظرفية المحيطة بها، مشيراً إلى أن بعض الضحايا قد يتصرفون بشكل يثير رد فعل عنيف من الجاني، دون أن يكونوا بريئين تماماً. ومع ذلك، فإن هذا الطرح لا يُعفي الجاني من المسؤولية، خاصة أن كثيراً من حالات الاعتداء - مثل الاغتصاب - تقع دون وجود أي سلوك استفزازي واضح من الضحية، مما يؤكد أن الجريمة تتبع من نظرة خاطئة لدى الجاني لا من تصرف الضحية¹ ويمثل مفهوم "الضحية المتسرعة" أحد الجوانب التي يأخذها التنميط الجنائي بعين الاعتبار عند تحليل سلوك الجاني وبناء ملفه النفسي. هذا النوع من الضحايا يُساهم - عن وعي أو بدونه - في خلق ظرف استفزازي أو محفز للجريمة، مثل التصرفات الطائشة أو تجاهل المخاطر، ما قد يدفع الجاني لارتكاب الجريمة ويساعد تحليل سلوك الضحية في هذا السياق على فهم دوافع الجاني وتحديد طبيعة العلاقة بين الجاني والضحية وتحديد الجرائم المخططة من الجرائم العفوية.

رابعاً: الضحية الجاهلة: الضحية الجاهلة هي من تتسم بسلوك سلبي يُظهر الإهمال واللامبالاة، مما يجعلها هدفاً مثاليًا للجناة، خصوصاً في الجرائم التي تعتمد على "الفرصة المتاحة" مثل السرقات. أظهرت دراسة أجراها "John Baldwin" جون بالدوين في مدينة شيفيلد سنة 1947 أن غياب الوعي الأمني لدى الضحية، كترك الأبواب مفتوحة أو ترك ممتلكات دون حماية، ساهم في تسهيل ارتكاب الجريمة.²

¹ معتوق جمال وقدوح نور الهدى، المرجع السابق، ص 16.

² معتوق جمال وقدوح نور الهدى، المرجع نفسه، ص 17.

ويساعد تحليل سلوك الضحية الجاهلة لفهم كيفية اختيار الجاني لفريسته وعلى تصنيف الجناة وهذا ما سنتطرق له لاحقاً.

الفرع الثالث: دراسة نمط حياة الضحية كوسيلة للتنميط الجنائي:

دراسة نمط حياة الضحية تُعد من الأدوات المهمة في التنميط الجنائي وخصوصاً في تحليل الجريمة من منظور الضحية حيث يمكن أن تكشف عن معلومات حيوية تسهم في فهم دوافع الجاني، واختيار الضحية، وتوقع سلوكه ويتم الاعتماد في دراسة نمط حياة الضحية على المؤشرات والعوامل الآتية:

أولاً: دراسة نسبة تعرض الضحية للجريمة: قدم خبير التنميط الجنائي " BRENT E. TURVEY" برينت إي تورفي نموذج لتقسيم الضحايا حسب نسبة تعرضهم للخطر، يعتمد على تحليل عدد الأيام التي يمكن أن يقع فيها الفرد ضحية للجريمة ويمثل هذا التقسيم في الآتي:

أ- ضحايا التعرض الشديد (Extreme-exposure victims): هم الأشخاص الذين يتعرضون لإمكانية الضرر أو وقوع فعل إجرامي عليهم بشكل يومي (7 أيام في الأسبوع) نظراً لنمط الحياة الذي يتبعوه مثل: عاملة في مجال البغاء تمارس تعمل بشكل يومي¹، هذا النوع من نمط الحياة يعرض صاحبه للخطر بشكل يومي.

ب- ضحايا التعرض العالي (High-exposure victims): هم الأشخاص اللذين يتعرضون لخطر الأذى في أغلب أيام الأسبوع (من 4 إلى 6 أيام أسبوعياً)، حيث يتعرض هؤلاء الناس لعوامل تشكل خطر عليهم بشكل متكرر، لكن ليس باستمرار²، مثل من يعمل في أماكن مشبوهة تشهد معدلات جرائم مرتفعة مما يجعله معرض اثناء أيام عمله للخطر.

ت- ضحايا التعرض المتوسط (Medium-exposure victims): هم من يتعرضون لإمكانية الأذى أو الخسارة بشكل أقل من المعتاد (من يوم إلى ثلاثة أيام في الأسبوع)³ مثال:

¹Brent E. Turvey, Op. Cit, P 174.

² Brent E. Turvey, Ibid, P 174.

³ Brent E. Turvey, Ibid, P 174.

شخص اعتاد السكر كل نهاية أسبوع ما يجعله عرضة للوقوع ضحية فعل إجرامي خلال هذا اليوم.

ج- ضحايا التعرض المنخفض (Low-exposure victims): نادراً ما يتعرضون لإمكانية الأذى (أقل من مرة واحدة أسبوعياً) حيث نجد أن هؤلاء الأشخاص نادراً ما ينخرطون في سلوكيات أو يضعون أنفسهم في مواقف تزيد من تعرضهم أو قابليتهم للضرر¹.

تفيد تقسيمات التعرض للخطر في دعم عملية التنميط الجنائي من خلال توفير إطار يساعد المحققين على فهم العلاقة بين نمط حياة الضحية وسلوك الجاني. فعندما يُصنّف الضحية ضمن فئة معينة (منخفض، متوسط، عالٍ، شديد)، يمكن للمحلل الجنائي أن يستنتج ما إذا كانت الجريمة عشوائية أم موجهة، وما إذا كان الجاني من ذوي الجرائم المنظمة أم من مرتكبي الفرص. على سبيل المثال، ضحايا التعرض المنخفض غالباً ما يكون استهدافهم نتيجة تخطيط مسبق من قبل جناة منظمين، في حين أن ضحايا التعرض الشديد يكونون أكثر عرضة للجناة العشوائيين أو المتكررين. هذا التصنيف يساعد أيضاً في تضيق دائرة الاشتباه، وتحديد خصائص الجاني المحتمل، سواء من حيث دوافعه أو نمط حياته، مما يُحسن دقة الملف الجنائي ويسرّع عملية التحقيق.

ثانياً: مكان ارتكاب الجريمة: يلعب مكان ارتكاب الجريمة دوراً محورياً في فهم الجريمة وتحليلها، خاصة عند ربطه ب نمط حياة الضحية والتنميط الجنائي. فاختيار الموقع لا يكون عشوائياً في الغالب، بل يرتبط بتحركات الضحية اليومية، كطريق العمل، أماكن الترفيه، أو حتى محيط السكن. هذه الأماكن تشكل ما يُعرف بـ "الروتين المكاني" للضحية، والذي يمكن أن يجعلها عرضة للاستهداف من قبل الجاني الذي يرصد هذه الأنماط. ومن خلال تحليل مواقع الجرائم المرتكبة وربطها بسلوكيات الضحية، يستطيع المحققون في إطار التنميط الجغرافي تحديد مناطق ذات احتمال عالٍ لتواجد الجاني أو تحركه. فالتقاطع بين البيئة الجغرافية التي ترتادها الضحية وأنماط الجرائم يمكن أن يكشف عن خيوط مهمة في شخصية الجاني، دوافعه، وحتى مكان إقامته المحتمل.

¹ Brent E. Turvey, Ibid, P 175.

وبهذا نكون قد أنهينا تناول علم الضحية كأحد الأسس العلمية التي يستند إليها التمييط الجنائي، لننتقل الآن إلى المطلب الثالث، الذي يتناول علم النفس الجنائي بوصفه ركيزة أساسية أخرى في بناء عملية التمييط.

المطلب الثالث: علم النفس الجنائي كأساس علمي لعملية التمييط

يُعدّ علم النفس الجنائي من الفروع الجوهرية في ميدان العلوم الجنائية، إذ يساهم بشكل فعّال في فهم السلوك الإجرامي وتحليله من منظور علمي منهجي. ويُعنى هذا الحقل بدراسة الدوافع النفسية والاضطرابات العقلية التي قد ترتبط بارتكاب الجريمة، مما يتيح فهماً أعمق للعوامل النفسية المؤثرة في الجناة. وفي هذا السياق، برز التمييط الجنائي بوصفه أداة تحليلية حديثة تُستخدم في التحقيقات الجنائية، حيث يستند إلى المبادئ المعرفية والنظرية المستمدة من علم النفس الجنائي لتحليل السمات السلوكية والنفسية لمرتكبي الجرائم، انطلاقاً من الأدلة المتوفرة في مسرح الجريمة ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المطلب إلى بيان كيف يُشكّل علم النفس الجنائي الإطار العلمي والمنهجي لعملية التمييط الجنائي، وذلك من خلال تناول ثلاث فروع رئيسية: أولاً، التعريف بعلم النفس الجنائي وتتبع تطوره التاريخي؛ ثانياً، استعراض الأسس النظرية التي يقوم عليها هذا العلم؛ وثالثاً، تقديم أبرز تصنيفات الجناة كما يُحددها علم النفس الجنائي.

الفرع الأول: تعريف علم النفس الجنائي وتطوره التاريخي:

يشكّل علم النفس الجنائي إحدى الركائز الأساسية لفهم السلوك الإجرامي من منظور علمي يستند إلى مناهج تحليلية دقيقة، حيث يوفر إطاراً لفهم الدوافع النفسية والاضطرابات المرتبطة بالأنماط الإجرامية. وقبل التعمق في استعراض دوره الحيوي في تحليل الجرائم والمساعدة في التحقيقات، أولاً الوقوف عند المعنى الدقيق لعلم النفس الجنائي، ثم تتبّع تطوره التاريخي، الذي أسهم في ترسيخ أسسه النظرية والمنهجية، والتي تُعد اليوم من الدعائم الجوهرية التي يقوم عليها هذا المجال.

أولاً: تعريف علم النفس الجنائي: باعتبار علم النفس الجنائي علم حديث، فإننا نجد أنه لا يوجد تعريف موحد له ويُعزى ذلك إلى تنوع الدراسات وتعدد الباحثين المهتمين بهذا المجال، وعليه نذكر التعاريف الآتية:

عرفه الدكتور "محمد شحاتة ربيع" أنه " فرع من فروع علم النفس يهتم بتطبيق المعارف النفسية في المجال الجنائي أو الإجرامي كأنه تطبيق للمبادئ العلمنفسية في المواقف التي يتعامل فيها الإنسان مع القانون"¹.

كما ذهب اسيا الجري إلى تعريف علم النفس الجنائي " بأنه أحد فروع علم النفس العام الذي يبحث عن كل ما يتعلق بجوانب الجريمة وملبساتها ودراسة السلوك الاجرامي وشخصية المجرم، والعوامل النفسية المهيئة له، وتفسير الدوافع النفسية للجاني من خلال فهم وحصر الافكار التي تدور في ذهنه، ومعرفة المشاعر ثم السلوك الذي ادى لارتكاب الجريمة وتقديم أفضل طرق الارشاد والتأهيل والمتابعة وفق النظريات النفسية المناسبة لكل حالة وحتى انتهاء مدة العقوبة"².

ويعرف علم النفس الجنائي، وفقاً لما ورد في القاموس الطبي " دراسة العمليات العقلية وانماط التحفيز وسلوك المجرمين"³.

كما يمكننا أن نُعرف علم النفس الجنائي حسب الدور الذي يقوم به علماء النفس الجنائي في مجال التنميط الجنائي حيث نعتبره " علم لتنميط الجناة، بمعنى وضع كل ما يتعلق بشخصية الجاني وتاريخ إجرامه في ملف شخصي خاص، وهذا كوسيلة لمساعدة هيئات إنفاذ القانون على القبض عليه"⁴.

¹ محمد شحاتة ربيع وآخرون-علم النفس الجنائي-دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع-د.ت-القاهرة-ص 18.

² آسيا الجري، المختصر في علم النفس الجنائي وإرشاد الجناة، مكتبة الانجلو المصرية، 2024، مصر، ص 16.

³ رتيمي أسماء، مطبوعة بيداغوجية في مقياس علم النفس الجنائي، موجهة لطلبة الأولى ماستر علم اجتماع الانحراف والجريمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحيى فارس لمدينة، السنة الجامعية 2020/2021، ص 8.

⁴ عمروش الحسين، تفسير السلوك الإجرامي في نطاق علم النفس الجنائي (نظريتي التفسير النفسي، والتفسير النفسي الاجتماعي)، دفا تر العلوم البحثية الجديدة، جامعة تيارزة، العدد 2، المجلد 9، ديسمبر 2021، ص 185.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف علم النفس الجنائي أنه فرع من فروع علم النفس يختص بدراسة العمليات العقلية والسلوكية المرتبطة بالجريمة، حيث يهدف إلى فهم الدوافع النفسية وراء الأفعال الإجرامية من خلال تحليل شخصية الجاني وظروفه النفسية. يتضمن هذا التخصص دراسة سلوك المجرمين، وفحص العوامل النفسية التي قد تكون قد هيأتهم لارتكاب الجريمة، مثل الأفكار والمشاعر التي تدور في ذهنهم أثناء ارتكاب الفعل الإجرامي. كما يُستخدم التنميط الجنائي كأداة لتحديد ملامح الجاني وبناء ملف شخصي يتضمن التفسير النفسي للجريمة والسلوك، مما يساعد الجهات القانونية على التعرف عليه والقبض عليه، إضافة إلى ذلك، يتعامل علم النفس الجنائي مع سلامة عقلية الجاني من خلال فحص ما إذا كان يعاني من اضطراب نفسي أو جنون، وهو ما قد يؤثر في المسؤولية الجنائية، كما أن علم النفس الجنائي لا يقتصر فقط على فهم السلوك الإجرامي، بل يهدف أيضًا إلى تقديم أفضل طرق الإرشاد والتأهيل للمرتكبين، وتوفير المتابعة النفسية لهم حتى انتهاء مدة العقوبة، بهدف إعادة دمجهم في المجتمع بشكل أكثر سلمًا.

ثانياً: التطور التاريخي لعلم النفس الجنائي: شهد علم النفس الجنائي تطوراً تدريجياً عبر مراحل تاريخية متعددة، حتى أصبح اليوم علم القائم في حد ذاته وتتمثل المراحل التي مر بها في:

أ- البدايات التاريخية: تعود البداية التاريخية لعلم النفس الجنائي إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين بدأ الباحثون في دراسة العوامل النفسية التي تؤثر على دقة الشهادة القضائية. وكانت أولى المحاولات التجريبية في هذا المجال من قبل " جيمس كاتل " عام 1893 عندما طرح مجموعة من الأسئلة البسيطة على طلاب جامعة كولومبيا، ليكتشف أن الكثير منهم قدموا إجابات خاطئة رغم ثقتهم العالية بها، مما أظهر مدى تأثير الإدراك والذاكرة بالخلط والانطباعات الشخصية¹. تلت ذلك أبحاث العالم الفرنسي " الفريد بينيه " والالمانى " وليام شترن " حيث أجرى الأخير تجربة تمثيلية لمشجرة عنيفة أمام طلاب قانون، وأثبت أن الشحنات الانفعالية العالية تؤدي إلى ضعف في التذكر ودقة الشهادة². كما تناول " نوتزنج "

¹ محمد شحاتة ربيع وآخرون، المرجع السابق، ص 26.

² رتيمي أسماء، المرجع السابق، ص 5.

في ألمانيا أثر الإعلام والإيحاء الجماعي على تحريف شهادات الشهود¹. ويمكننا القول إن الأبحاث الأولى في مجال علم النفس الجنائي ركزت على تقييم الشهادة القضائية وتأثير العوامل النفسية والانفعالية عليها، ونعتبرها من مهدت الطريق لتطور علم النفس الجنائي كفرع مستقل داخل علم النفس التطبيقي.

ب- التأسيس الأول لعلم النفس الجنائي: يُعد "هوجو منستيربرج" المؤسس الفعلي لعلم النفس الجنائي وأحد أوائل من سعوا لتطبيق هذا العلم في المجال القضائي² وقد برز اهتمامه بهذا التوجه في كتابه " على منصة الشهود " الصادر عام 1908 والذي يُعتبر أول محاولة منهجية لتوظيف المفاهيم النفسية، مثل الإدراك والتذكر والانفعالات، في فهم الشهادة القضائية³. ورغم أن الكتاب لم يلقَ قبولاَ واسعاً من رجال القانون آنذاك، فقد أسهم في فتح باب النقاش حول أهمية علم النفس في المجال الجنائي. كما قدم عام 1914 دراسة حول الجوانب النفسية للمحلفين، اقترح فيها استبعاد النساء من الهيئات القضائية بدعوى ضعف دقتهن في اتخاذ القرارات، ما أثار جدلاً واسعاً⁴. ورغم بعض التحفظات على افكاره، تبقى مساهماته حجر الأساس في نشأة علم النفس الجنائي وتطوره ولهذا يشار إليه كالمؤسس الأول لعلم النفس الجنائي.

ت- علم النفس الجنائي كعلم قائم بذاته: في ستينيات القرن العشرين، استقر علم النفس الجنائي كفرع رئيسي مستقل داخل علم النفس، وبدأ يأخذ مكانته الأكاديمية والتطبيقية بوضوح ويُعد صدور كتاب " علم النفس الجنائي والقانوني " لمؤلفه " توش " عام 1961، لحظة فاصلة في هذا المسار، حيث يُعتبر هذا الكتاب أول عمل أكاديمي متكامل يتناول علم النفس الجنائي من منظور نفسي خالص، بعيداً عن الطرح القانوني الصرف، فقد كُتب على يد مختصين في علم النفس، وتضمنت مادته العلمية موضوعات نفسية صرفه تتعلق بالسلوك الإجرامي

¹ محمد شحاتة ربيع وآخرون، المرجع السابق، ص 28.

² آسيا الجري، المرجع السابق، ص 36.

³ محمد شحاتة ربيع وآخرون، المرجع السابق، ص 30.

⁴ Cherry, K. (2023, November 24). Biography of Hugo Münsterberg, Applied Psychology

Pioneer. Verywell Mind. Retrieved April 27, 2025, from

<https://www.verywellmind.com/hugo-munsterberg-biography-2795512>

والشهادة والتحقيق، وبالتالي نعتبره أول كتاب تطرق لعلم النفس الجنائي بهذا الإسهاب. أما الانطلاقة الحقيقية لنظريات علم النفس حول الجريمة فقد بدأت مع العالم " هانز ايزك " الذي نشر عام 1964 كتابه الشهير " الشخصية والجريمة " وقدم فيه أول نموذج علمي متكامل يربط بين السمات الشخصية والسلوك الإجرامي¹. ومنذ ذلك الحين، توالى إنتاج المؤلفات والدراسات التي تعالج موضوعات متعددة في علم النفس الجنائي، من أبرزها الشهادة القضائية، وكشف الكذب، والتنويم المغناطيسي، والمسؤولية الجنائية، وتفسير السلوك الإجرامي، والتنميط الجنائي، مما ساهم في ترسيخ هذا الفرع كعنصر فاعل في فهم الظاهرة الإجرامية والتعامل معها علمياً وقضائياً.

الفرع الثاني: نظريات علم النفس الجنائي المساعدة للتنميط الجنائي:

قدم علم النفس الجنائي إطاراً نظرياً متكاملاً لفهم السلوك الاجرامي وتحليل شخصية الجاني، من خلال عدد من النظريات النفسية التي تسعى إلى تفسير الدوافع الداخلية، السمات الشخصية، والعوامل المؤثرة في السلوك الاجرامي. وكون التنميط الجنائي اداة تحليلية تهدف إلى رسم ملامح نفسية وسلوكية للجناة المجهولين، فقد شكلت نظريات علم النفس الجنائي الأساس العلمي الذي استند إليه التنميط الجنائي، لتفسير سلوك الجناة وتحديد خصائصهم المحتملة.

وفي هذا السياق، نعرض فيما يلي أبرز النظريات التي جاء بها علم النفس الجنائي، والتي اسهمت بشكل مباشر في تطوير منهجية التنميط الجنائي:

أولاً: نظرية أنماط التفكير الاجرامي: هي نظرية نفسية سلوكية طورها الدكتور ستانتون اي سامينوف ثم عدلها والترز تفترض أن السلوك الإجرامي ناتج عن أنماط تفكير مشوهة وغير عقلانية تُعرف بـ " أخطاء التفكير الاجرامي"²، فنجد أن المجرم يفكر بطريقة مختلفة عن التفكير المسؤول، حيث يتبنى نمطاً فكرياً شاذاً يجعله يرى نفسه شخصاً استثنائياً لا يشبه أحداً، ولا يمكن لأحد أن يفهمه، ينشأ هذا التصور نتيجة العزلة التي يفرضها على نفسه،

¹محمد شحاته ربيع وآخرون، المرجع السابق، ص 36.

² Lemieux, M. An exploration of the criminal thinking processes in criminal offenders
Doctoral Degree, Walden University, 2020, P 22.

وسرّيته الزائدة، ومراوغاته المستمرة، يعتقد أنه متفوق على الآخرين، إذ يرى نفسه أذكى وأكثر علماً، ونادراً ما يقبل النصيحة لشعوره بعدم الحاجة إليها، لأنه مقتنع بتفوقه، فيجد تبرير لجرائمه كونه مقتنع بأنه غير ملزم بأي قيود قانونية أو أخلاقية¹. وتعتبر هذه الانماط من التفكير مكتسبة يمكن تعديلها من خلال العلاج المعرفي السلوكي وترى هذه النظرية أنه يمكن تغيير السلوك الإجرامي أولاً بتعديل هذه العمليات الذهنية الخاطئة، مثل التبرير، إلقاء اللوم على الآخرين، وتجاهل العواقب، من خلال تعليم الجناة المسؤولية الفردية، ومهارات التفكير الأخلاقي، وضبط الذات². وقد ساهمت هذه النظرية في تطور التمييط الجنائي من خلال تقديم تصور جديد لفهم نمط تفكير الجناة

ومثال على ذلك: قضية دينيس ريدير وهو قاتل متسلسل أمريكي ارتكب سلسلة من الجرائم الوحشية في ولاية كانساس بين عامي 1974 و1991، وتم القبض عليه عام 2005 بعد تحقيقات طويلة مضمّنة، وقد أظهر التحليل النفسي له أنه يعاني من تفكير معوج، يجسد الاحساس بالتفوق والتفرد واعتقاد بأنه أذكى من السلطات وقادر على التلاعب بها ويظهر ذلك من خلال ارساله رسائل مشفرة وتحديات للشرطة ووسائل الاعلام، كما لم يظهر خلال التحقيقات اي تعاطف مع الضحايا وظل يبرر افعاله ويصفها بالمهمة³، وفي هذه القضية نجد تجسيد لنظرية انماط التفكير الإجرامي وهذا ما أظهره التحليل النفسي.

ثانياً: نظرية الاضطراب النفسي: هي منظور يربط السلوك الإجرامي بوجود اضطرابات في شخصية الفرد، بحيث تؤدي هذه الاضطرابات إلى صراع دائم مع المجتمع نتيجة دوافع نفسية غير سوية، مثل الحساسية المفرطة، الارتياب، فقدان الثقة، والميول العدوانية، وتشير النظرية إلى أن الجريمة قد تكون ناتجة عن ضعف الضمير، وانعدام الشعور بالذنب، والأنانية، وتكرار انتهاك حقوق الآخرين، ما يعكس خللاً في التكوين النفسي والاجتماعي للفرد المجرم⁴. وتدعم الاحصائيات هذه النظرية إذ يمكننا الاستعانة بالاحصائيات الامريكية في هذا الشأن حيث

¹ عمروش الحسين، المرجع السابق، ص 187.

² Lemieux, M, Op. Cit, P 31.

³ utnyan, M. S, BTK: A case study in psychopathy, SMU Journal of Undergraduate Research, Issue 7, Volume 13, 2022, P 2.

⁴ عمروش الحسين ن المرجع السابق، ص 187.

تظهر البيانات أن أكثر من 70 بالمئة من المدوعين داخل السجون الامريكية يعانون من اضطرابات نفسية¹. وعليه يمكننا الأخذ بهذه النظرية في بناء ملف نفسي للمجرم المجهول (التنميط الجنائي) من خلال معرفة اننا في مواجهة جاني قد يعاني من اضطراب نفسي ويبقا علينا معرفة نوع هذا الاضطراب من خلال اسلوب ارتكاب الجريمة والمعطيات الموجودة لدينا. وقد ثبت ذلك تحليلاً، حيث إن أغلب القتلة المتسلسلين تم تشخيصهم باضطرابات نفسية مختلفة مثل: ديفيد بيركوفيتز المعروف بـ "ابن سام" والذي قتل ستة أشخاص في نيويورك خلال السبعينيات، مدعيًا أن كلب جاره أمره بالقتل تبين لاحقاً أنه شخص مصاب باضطراب الفصام الزوراني، والقاتل المشهور تيد باندي الذي قام بقتل 30 امرأة في السبعينيات تم تشخيصه باضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، وإد جين القاتل المتسلسل الذي كان يحول جثث ضحاياه إلى أدوات منزلية، شخص انه يعاني من الفصام²، والعديد من الامثلة الاخرى التي تؤكد نظرية الاضطراب النفسي وتوجهنا للاستعانة بها في عملية التنميط الجنائي كونها تمدنا بصورة أولية للخلفية النفسية للجاني المحتمل.

ثالثاً: نظرية التحليل النفسي: نظرية التحليل النفسي هي واحدة من أبرز النظريات النفسية التي حاولت تقديم تفسير عميق وشامل للسلوك الإجرامي، وقد وضع أسسها العالم النمساوي سيغموند فرويد الذي يُعد من مؤسسي علم النفس الحديث. وترى هذه النظرية أن السلوك الإجرامي لا ينشأ فجأة أو بمحض الصدفة، بل هو نتيجة لصراعات نفسية عميقة داخل الفرد، تحدث بين ثلاث قوى متصارعة تشكل البناء الداخلي للشخصية³، وهي:

¹ Warth, P, (2023, February). Unjust Punishment: The Impact of Incarceration on Mental Health, New York State Bar Association, Retrieved 28-4-2025.

<https://nysba.org/unjust-punishment-the-impact-of-incarceration-on-mental-health/>

² Blore, J. (2025, February). Dangerous Minds: The Mental Illnesses of Infamous Criminals. ForensicsColleges.com. Retrieved 28-4-2025.

<https://www.forensicscolleges.com/blog/resources/dangerous-minds-criminal-mental-illness>

³ الحسين عمروش، المرجع السابق، 188.

الهُو: وهو الجزء اللاشعوري من النفس، ويُعتبر مصدر الدوافع الغريزية الفطرية كالرغبة في العدوان أو اللذة. يسعى الهو إلى الإشباع الفوري دون مراعاة لأي اعتبارات عقلية أو أخلاقية.

الانا: هو الجزء الواعي والمنطقي من الشخصية، ويعمل كوسيط يحاول التوفيق بين رغبات الهو ومتطلبات الواقع، مع الأخذ بعين الاعتبار لضغوط الأنا الأعلى.

الانا الأعلى: يمثل الضمير الداخلي للفرد، ويضم القيم الأخلاقية والمثل العليا التي اكتسبها من الوالدين والمجتمع. وهو القوة التي تحكم على الأفعال وتفرض الشعور بالذنب عند ارتكاب الخطأ.

يرى فرويد أن السلوك الإجرامي يحدث عندما يعجز " الأنا " عن تحقيق توازن صحي بين "الهُو" و"الانا الأعلى"، فينشأ اضطراب نفسي قد يظهر في صورة انحراف أو عدوان أو خرق للقوانين. وفي بعض الحالات، قد يرتكب الفرد الجريمة بدافع لا شعوري من أجل أن يُعاقب، كطريقة لتخفيف مشاعر الذنب العميقة المرتبطة بتجارب الطفولة، خصوصاً تلك المتعلقة بما يُعرف " بعقدة اوديب " وهي حالة تعلق جنسي لا شعوري بين الابن وامه وغيره من والده الذي يراه منافساً له، مما يسبب صراعاً نفسياً بين حب الأب وكرهه، وإذا لم تتجح " الانا " في ضبط هذه المشاعر وفق القيم الأخلاقية والدينية، يتمرّد الابن على والده وفي الحالة العكسية بالنسبة للبنات تسمى "عقدة الكترا" وعليه يرى فرويد أن المجرم هو شخص أخفق في ترويض دوافعه الغريزية. وتحويلها إلى سلوك مقبول اجتماعياً وبالتالي، فإن الجريمة في هذا السياق قد تكون تعبيراً عن رغبة مكبوتة أو صراع نفسي داخلي لم يُحل بطريقة سليمة.

من خلال هذه النظرية يمكننا القول إن فرويد رأى أن الدوافع الجنسية، أو ما أسماه بـ "الليبيدو"، تلعب دوراً مركزياً في تكوين الشخصية والسلوك البشري عموماً، سواء كان سلوكاً سويّاً أو منحرفاً وأولى اهتماماً كبيراً بمرحلة الطفولة حيث يرى ان الكبت الجنسي في هذه المرحلة قد يؤدي إلى صراعات نفسية لا شعورية تتحول إلى سلوك منحرف أو إجرامي كطريقة للتنفيس أو التعويض عن الرغبات المكبوتة. والصحيح أن العلاقة بين هذه النظرية والتنميط الجنائي غير مباشرة إلا أنه يمكننا اعتبارها نظرية تأسيسية له فقد كانت أول من أشارت إلى اضطرابات الطفولة وأثرها في تكوين المجرم، كما قدمت تفسير أولي للجرائم الجنسية وهي من أكثر الجرائم انتشاراً وغالباً ما ترتبط جرائم القتل بسلوكيات جنسية ومثال

على ذلك: جيفري دامر، المعروف بلقب "قاتل ميلووكي" هو أحد أشهر القتلة المتسلسلين في التاريخ الحديث، حيث ارتكب سلسلة من الجرائم بين عامي 1978 و1991، شملت قتل الاعتداء جنسياً على الضحايا من الشباب والمراهقين، كانت جرائمه تحمل طابعاً جنسياً مروعاً، حيث كان يستدرج ضحاياه إلى شقته، ثم يمارس عليهم الاعتداءات الجنسية قبل قتلهم، ويقوم بتشويه جثثهم والاحتفاظ بها لأغراض نفسية، وقد عُرفت طفولة دامر بأنها مليئة بالاضطرابات النفسية والعاطفية، فقد نشأ في بيئة عائلية مفككة حيث كان والديه يعانين من صراعات مستمرة، ما ترك أثراً عميقاً في شخصيته¹. وتؤكد هذه الحالة نظرية فرويد حيث يمكن أن تؤدي الطفولة المضطربة والكبت الجنسي إلى نشوء سلوكيات إجرامية منحرفة، ومنه يمكن الاستعانة بها في التنميط الجنائي وخاصة في تحليل الجرائم ذات الطابع الجنسي.

في الختام نجد أن النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي قد قدمت رؤى متعددة تساهم في فهم هذا السلوك النفسي المعقد من عدة جوانب مختلفة. فقد تناولت نظرية أنماط التفكير الإجرامي دور الأفكار والسلوكيات التي تنحرف عن المعايير الاجتماعية السائدة، وأوضحت كيف أن هذه الأنماط يمكن أن تشكل أساساً للسلوك الإجرامي. من جهة أخرى، ركزت نظرية اضطراب الشخصية على تأثير الاضطرابات النفسية على تكوين الشخصية الإجرامية، مشيرة إلى أن الأفراد الذين يعانون من اضطرابات في الشخصية يكونون أكثر عرضة لارتكاب الجرائم. أما التحليل النفسي فقد اعتبر أن الصراعات النفسية المكبوتة، وخاصة تلك المتعلقة بالجنس، هي السبب الرئيسي وراء السلوك الإجرامي، حيث أرجعها إلى اضطرابات في مراحل النمو الجنسي والصراعات بين دوافع الهو والانا والأنا الأعلى. ويمكننا اعتبار هذه النظريات النفسية الأساس العلمي الذي قام عليه التنميط الجنائي في مجال تحليل شخصية المجرم وفهم العوامل النفسية التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي، صحيح أن هذه النظريات ليست النظريات الوحيدة المفسرة للسلوك الإجرامي وأن التنميط الجنائي استعان بالعديد من النظريات الأخرى

¹ Dağoğlu, T, Tender Murderer: A Psychoanalytic Reading of Jeffrey Lionel Dahmer in Thom Gunn's Boss Cupid, Gaziantep University Journal of Social Sciences, Issue 23, Volume 3, 2024, P 958.

في تطوير أساليبه، إلا أنه يمكننا القول إن النظريات التي قدمناها تعتبر حجر الأساس الذي بني عليه التمهيط الجنائي.

الفرع الثالث: تصنيف المجرمين في علم النفس الشرعي:

يعد تصنيف المجرمين من المفاهيم الأساسية في دراسة السلوك الاجرامي، وقد ظهرت هذه الفكرة منذ بدايات علم الاجرام، بدءاً بالتصنيفات القانونية، ثم البيولوجية كما في نظرية " المجرم بالفطرة " لسيزار لومبروزو، وتطورت لاحقاً لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومع بزوغ علم النفس الجنائي، برز نوع آخر من التصنيفات يركز على الجوانب النفسية والسلوكية للجناة، من أجل فهم انماط السلوك الاجرامي من منظور نفسي، وفيما يلي نقدم اهم تصنيفات المجرمين وفقاً لعلم النفس الجنائي:

أولاً: تصنيف المجرمين حسب الدوافع النفسية: يُعد تصنيف المجرمين حسب دوافعهم النفسية من أبرز الإسهامات التي قدمها علم النفس الجنائي، حيث يمكننا تصنيف المجرمين إلى:

أ- المجرم العصائبي: وهو المجرم الذي يرتكب جريمته بدافع مواجهة مشكلة يعاني منها، دون أن يكون واعياً لطبيعة المشكلة أو مدركاً أنه يحاول مواجهتها اصلاً¹، أي أن جريمته تكون نتيجة صراعات نفسية داخلية، وغالباً ما يشعر بالذنب بعد ارتكابها، كون الاعراض تحدث دون المساس بترابط الشخصية، ويظل الإدراك سليماً، مما يجعل المريض مسؤولاً كاملاً عن جميع تصرفاته² وقد ورد هذا التصنيف ضمن تصنيف كورزيني للمجرمين.

ب- المجرم السيكوباتي: هو شخص يرتكب أفعالاً إجرامية وهو يتمتع بإدراك تام لما يقوم به، لكنه يفتقر تماماً إلى الضمير، والتعاطف، والشعور بالذنب. يتصف بالبرود العاطفي، والأنانية الشديدة، والسلوك المتلاعب، وغالباً ما يكون ذكياً وجذاباً ظاهرياً، لكنه عديم الرحمة داخلياً³

¹ محمد شحاته ربيع وآخرون، المرجع السابق، ص 154.

² ريمي أسماء، مطبوعة بيداغوجية في مقياس علم النفس الجنائي، موجهة لطلبة الأولى ماستر علم اجتماع الانحراف والجريمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحيى فارس لمدينة، السنة الجامعية 2021/2020، ص 81.

³ محمد شحاته ربيع وآخرون، المرجع السابق ص 155.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المجرمين وخاصة القتلة المتسلسلين أظهروا ملامح الشخصية السيكوباتية.

ت-المجرم الذهني: هو شخص يرتكب الجريمة أثناء معاناته من اضطراب ذهاني حاد يؤثر على إدراكه للواقع، مثل الفصام أو الهوس الذهاني، مما يؤدي إلى تشوش في التفكير، واضطراب في الإدراك، وضعف الاتصال بالواقع. في كثير من الحالات، لا يكون مدركاً تماماً لطبيعة أفعاله أو نتائجها وقت ارتكاب الجريمة.

ثانياً: حسب تكرار الجريمة: كما تم تصنيف المجرمين بناءً على تكرار ارتكاب الجريمة إلى الفئات التالية:

أ-المجرم العرضي: هو شخص غير إجرامي بطبعه، وإنما يرتكب الجريمة نتيجة ظرف استثنائي أو موقف طارئ، دون أن تكون لديه ميول إجرامية مسبقة فهو يندفع إلى الفعل الإجرامي تحت ضغط الحاجة أو البيئة أو الصدفة¹ مثل شخص يسرق محفظة من طاولة في مقهى بعدما نسي صاحبها أخذها دون أن يخطط لذلك فالمجرم العرضي يرتكب جريمته مرة واحدة أو في ظروف استثنائية

ب-المجرم المعتاد: هو الشخص الذي سبق ادانته بارتكابه جريمة أو أكثر في الماضي، ويواجه الآن اتهامات جديدة في جرائم قد تكون مماثلة مع الجرائم السابقة أو مختلفة عنها². ويمكننا أحد هذا التعريف وتطبيقه على التتميط الجنائي.

ثالثاً: حسب النمط السلوكي: يعتبر تصنيف المجرمين إلى نمطين أساسيين منظم وغير منظم، احد الاساليب التي طورها خبراء علم النفس الجنائي في وحدة التحليل السلوكي في مكتب التحقيقات الفيدرالي الامريكي من اجل تحليل سلوك الجناة في مسارح الجرائم العنيفة³ ومع مرور الوقت، أصبح هذا التصنيف أداة منهجية في التتميط الجنائي تُستخدم في إعداد الملفات النفسية للمشتبه بهم، مما يعكس تطوراً نوعياً في استخدام علم النفس لفهم وتحليل

¹ محمد شحاته ربيع وآخرون، المرجع نفسه، ص 155.

² حرملة خديجة، "المجرم المعتاد"، مجلة صوت القانون، مخبر نظام الحالة المدنية جامعة خميس مليانة، العدد 2، المجلد

10، جوان 2024، ص 157.

³Ressler, R. K Et-al, op. Cit, p 18.

السلوك الإجرامي بصورة علمية قابلة للاختبار، وسنتطرق إلى تعريف المجرم المنظم وغير المنظم كما عرفه مكتب التحقيقات الفيدرالية.

أ- المجرم المنظم: هو مجرم يتميز بذكاء متوسط أو أعلى، واجتماعياً كفاء، يخطط لجريمته مسبقاً ويستهدف ضحيته بعناية، يتصرف بطريقة مسيطرة أثناء الجريمة، ويأخذ احتياطات لتجنب ترك الأدلة، مثل إخفاء الجثة أو نقلها، غالباً ما يعيش مع شريك ولديه عمل مستقر، ويستخدم وسيلة نقل جيدة للهروب، يظهر تحكماً عاطفياً ويكون هادئاً أثناء ارتكاب الجريمة¹.

ب- المجرم غير المنظم: هو مجرم منخفض الذكاء، يعاني من اضطرابات اجتماعية ونفسية، ويفتقر إلى مهارات التخطيط، ترتكب جرائمه بشكل عفوي وبأسلوب فوضوي، ويستهدف غالباً ضحية يعرفها أو قريبة منه، يترك أدلة في مسرح الجريمة ولا يحاول إخفاء الجثة، يميل للعيش وحيداً، غالباً بلا وظيفة مستقرة، ويكون سلوكه مضطرباً وقلماً أثناء الجريمة².

تُظهر هذه التعريفات الفروق الجوهرية بين المجرم المنظم وغير المنظم من حيث السلوك، والخلفية النفسية، وطبيعة الجريمة، وفهم هذه التصنيفات لا يقتصر فقط على التمييز بين أنماط الجناة، بل يمثل خطوة أساسية لفهم دوافعهم وسلوكهم المتوقع، وسنتطرق لاحقاً إلى كيفية مساهمة هذا التصنيف في دعم عملية التمييط الجنائي وتضييق دائرة الاشتباه أثناء التحقيقات.

المبحث الثالث: فروع التمييط الجنائي

شهد التمييط الجنائي تطوراً كبيراً جعله من أهم أدوات التحقيق الحديثة، حيث يسهم في رسم صورة مبدئية عن الجاني المجهول من خلال تحليل معطيات الجريمة. ويقوم هذا التمييط على مجموعة من الفروع المتكاملة، لكل منها دور محدد في بناء الملف الجنائي. في هذا المبحث، سنتناول أهم هذه الفروع، بدايةً بـ **التمييط الجغرافي** الذي يركّز على تحليل أماكن وقوع الجرائم لتحديد الموقع المحتمل للجاني، ثم ننتقل إلى **التمييط النفسي** الذي يسعى لفهم البنية النفسية

¹Ressler, R. K, Ibid, P 19.

²Ressler, R. K, Ibid, P 19.

والدوافع الداخلية للمجرم، وأخيراً **التميط السلوكي** الذي يستند إلى أنماط السلوك الظاهرة في مسرح الجريمة، باعتبارها انعكاساً لشخصية الجاني وطريقته في التفكير والتنفيذ.

المطلب الأول: التميمط الجغرافي

التميط الجغرافي هو أداة حيوية في مجال التحليل الجنائي، وهو يعتمد على دراسة توزيع الأنشطة الإجرامية في المكان والزمان بغية تحديد خصائص المجرمين أو الأنماط المتكررة التي قد تساعد في التعرف على مرتكبي الجرائم أو توقع أماكن حدوث الجرائم المستقبلية. يعد التميمط الجغرافي من الأدوات المهمة التي يتم استخدامها في التحقيقات الجنائية والبحث الجنائي، حيث يربط بين المعرفة الجغرافية وتحليل البيانات الإجرامية لإيجاد روابط بين الجرائم المرتكبة في مواقع مختلفة.

في هذا المطلب، سوف نعرض التميمط الجغرافي من خلال ثلاثة محاور أساسية. في الفرع الأول، سنتطرق إلى تعريف التميمط الجغرافي وتطوره التاريخي، حيث نعرض كيف نشأ هذا التخصص وتطور مع مرور الوقت ليصبح أداة أساسية في مكافحة الجريمة. أما في الفرع الثاني، فسندرس النظريات التي تقوم عليها هذه الطريقة، مع التركيز على المبادئ الرئيسية التي توجه هذا النوع من التحليل. وأخيراً، في الفرع الثالث، سنسلط الضوء على الأساليب والوسائل التي يستخدمها المحللون في تطبيق التميمط الجغرافي، من تقنيات تحليل البيانات إلى الأدوات التكنولوجية التي تسهم في تحسين دقة التنبؤات المتعلقة بالجريمة.

الفرع الأول: مفهوم التميمط الجغرافي:

لحديث عن مفهوم التميمط الجغرافي سنتطرق أولاً لتعريف التميمط الجغرافي وثانياً لتطور التاريخي للتميط الجغرافي.

أولاً: تعريف التميمط الجغرافي: التميمط الجغرافي هو تقنية تحليلية في مجال التحقيقات الجنائية، تعنى بدراسة وتفسير الأنماط المكانية لسلسلة من الجرائم المرتبطة مكانياً وسلوكياً، بغرض تحديد الموقع المرجح لإقامة الجاني أو النقطة المركزية التي ينطلق منها. تستند هذه المنهجية إلى نظريات علم الاجرام البيئي، لاسيما نظرية نمط الجريمة، نظرية النشاط الروتيني، ونظرية الاختيار العقلاني، التي تفسر السلوك الاجرامي في سياق التفاعل بين الجاني

والضحية والبيئة المكانية. ويفترض هذا النهج أن الجرائم لا تقع بصورة عشوائية، بل تتأثر بعوامل كشبكات الطرق والمعالم الجغرافية. ويوظف التنميط الجغرافي نماذج رياضية مثل دالة " اضمحلال المسافة " وبرمجيات متخصصة لرسم خرائط الجريمة وتحديد المناطق ذات الاحتمالية الاعلى لوجود الجاني، مما يسهم في توجيه جهود التحقيق وتحديد اولويات المشتبه بهم في قضايا الجرائم المتسلسلة¹.

كما عرفه عالم الاجرام المتخصص في الملفات الجغرافية "Kim rossmo" كيم روسمو بأنه "منهجية تحقيق جنائي تحلل مواقع سلسلة متصلة من الجرائم لتحديد المنطقة الاكثر احتمالا لإقامة الجاني"².

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف التنميط الجغرافي على أنه أسلوب تحليلي في التحقيقات الجنائية يركز على تحديد الأنماط المكانية للجرائم المتسلسلة أو المتصلة بهدف توقع الموقع المحتمل للجاني أو المناطق التي قد ينطلق منها. يعتمد هذا المنهج على فهم العلاقة بين الجريمة، الجاني، والبيئة المكانية التي تُنفذ فيها الجريمة. من خلال تحليل المواقع التي تحدث فيها الجرائم المتتالية، يسعى التنميط الجغرافي إلى استكشاف أي نمط معين قد يظهر في توزيع الجرائم على الخريطة.

ثانياً: التطور التاريخي للتنميط الجغرافي: شهد التنميط الجغرافي تطوراً تدريجياً عبر مراحل متعددة، إذ بدأ استخدامه في شكله الأولي كأداة بسيطة لرصد تكرار الجرائم في أماكن معينة، ثم تطوّر مع الوقت ليُوظف في تحديد مناطق الخطر وتوقع مواقع إقامة الجناة المحتملين. أما اليوم، فقد أصبح يعتمد على تقنيات تحليل متقدمة ونظم معلومات جغرافية، مما جعله جزءاً أساسياً من أدوات التحليل الجنائي الحديث.

أ- البداية المبكرة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين: من بين أول من تناولوا العلاقة بين الجريمة والموقع كان " André-Michel Guerry " اندريه ميتشل غوي في عام 1833، الذي استعرض التوزيع الجغرافي للجريمة عبر المقاطعات الفرنسية معتقداً أن الانماط الجغرافية

¹ Rossmo, D. K., Geographic profiling, CRC Press. United States of America, 2000, P 102

² Wortley, R., & Townsley, M, Environmental Criminology and Crime Analysis, second edition, Routledge, United Kingdom, 2017, P 161.

للجريمة ليست عشوائية، بل مرتبطة بالظروف البيئية، وتعتبر هذه هي المحاولة الأولى لفهم تأثير الموقع في حدوث الجريمة، واستت للعديد من الدراسات المستقبلية في هذا المجال¹.

في وقت لاحق، في لندن الفيكتورية، قام "Henry Mayhew" هنري مايهو في عام 1861 بتطوير افكار مشابهة، حيث أكد أن الاماكن التي تقدم فرصا جذابة للجريمة هي الاماكن التي يتواجد فيها الجناة بشكل مستمر، ومن خلال دراسة الانماط الجغرافية لسلوك الجريمة في لندن، اقترح مايهو أن الجناة يفضلون ارتكاب جرائم بالقرب من مناطق اقامتهم. وقد تم استخدام هذا المفهوم لتضييق دائرة المشتبه فيهم في مناطق الجريمة ذات المعدلات المرتفعة². تعتبر هذه الافكار هي أولى المحاولات للربط بين موقع ارتكاب الجريمة والجاني، وقد شكلت الاساس الذي بني عليه التنميط الجغرافي الحديث.

ب- الاستخدام الأول للتنميط الجغرافي: تعبر أول محاولة لاستخدام التنميط الجغرافي أو ما يعرف بالتحليل المكاني في التحقيقات الجنائية هي تلك التي جرت اثناء التحقيق في قضية خانق التل "The Hillside Strangle" عام 1977³. وتتمثل هذه القضية في سلسلة جرائم قتل وقعت في تلال شمال شرق لوس انجلس استخدم فيها نفس أسلوب القتل وهو الخنق وكانت جميع الضحايا من الاناث، واستمرت التحقيقات في هذه القضية لعدة السنوات ليحل اللغز ويكتشف أن القاتل لم يكن شخص واحد، بل اثنين وهما "Angelo Buono" انجيلو بونو وابن عمه "Kenneth Bianchi" كينيث بيانكي⁴. حيث قام قسم الشرطة في لوس أنجلوس بتحليل المواقع التي تم فيها اختطاف ضحايا القتل، والاماكن التي تم فيها التخلص

¹ Willmott, D., Hunt, D., & Mojtahedi, D. Criminal Geography and Geographical Profiling within Police Investigations – A Brief Introduction, Internet Journal of Criminology, 2021, P2.

² Willmott, D., Hunt, D., & Mojtahedi, D, Ibid, P 3.

³ Rossmo, D. K., op. Cit, p 104.

⁴ HISTORY.com Editors, (2009, November 13), one of the 'Hillside Stranglers' sentenced to life, History.com. Retrieved.20-04-2025.

<https://www.history.com/this-day-in-history/january-9/the-hillside-stranglers>

من جنتهم، والمسافات بين هذه المواقع، مما سمح لهم بتحديد المنطقة التي كان القاتل يعمل فيها¹.

بعد ذلك جرى استخدام تحليل مكاني مشابه خلال التحقيق في قضية "القاتل في يوركشاير" وهي قضية تتعلق بالسفاح "Peter Sutcliffe" بيتر سانتكليف الذي أدين عام 1981 بارتكابه 13 عملية قتل في يوركشاير وشمال غرب إنجلترا في الفترة ما بين 1975 و1980² حيث تم استخدام العوامل المكانية والزمانية لتحليل سلوك الجاني، مما اضاف بعدا مهما لفهم العلاقة بين المواقع المتعددة المرتبطة بالجريمة وساهمت في القبض على الجاني³.

هذا النجاح للاستخدامات الأولى للتنميط الجغرافي ومساهمته في حل القضايا التي ضلت مجهولة لسنوات ساعد على انتشار هذا الأسلوب واكسبه الصفة العلمية وساهم في انتشار العديد من الحوث الهادفة لتطوير هذا الأسلوب الجديد في التحري والتحقيق.

ت-التطورات الحديثة للتنميط الجغرافي: شهد التنميط الجغرافي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الأبحاث المتواصلة التي أجراها علماء الجريمة في كندا، وعلى رأسهم الدكتور "kim rossmo" كيم روسمو. حيث قام بتطوير تقنيات مبتكرة في أواخر الثمانينات، تحديداً في جامعة سيمون فريز "Simon Fraser University – SFU"، التي مهدت الطريق لتطبيق هذا المجال في التحقيقات الجنائية. تُعد هذه التقنيات جزءاً أساسياً من الأدوات التي يستخدمها المحققون اليوم في تحديد الأنماط المكانية للجريمة وفهم سلوك الجناة بشكل أعمق.

في البداية، كان التنميط الجغرافي يُستخدم بشكل رئيسي في التحقيقات المتعلقة بالجرائم العنيفة، مثل القتل والاعتصاب. ومع مرور الوقت، تطور المجال بشكل تدريجي ليشمل أنواعاً أخرى من الجرائم، بما في ذلك السرقات والاحتيايل. هذا التطور يعكس قدرة التنميط الجغرافي

¹ Rossmo, D. K., op. Cit, p 105.

² BBC News. (2020, November 13). The Yorkshire Ripper Peter Sutcliffe dies.

<https://www.bbc.com/news/uk-england-54874713>

³ حافري زهية غنية وعيدوسي عبد الهادي، "دلالة استخدام التقنيات النفسو-فيزيولوجية المتبعة في التنميط الجغرافي التطبيقي لتحديد الملامح المعرفية للجناة"، مجلة دراسات السلوك الإنحرفي، مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي بجامعة باتنة-1 الحاج لخضر، العدد 02، المجلد 6، ديسمبر 2021، ص 298.

على التكيف مع التغيرات في أنواع الجرائم، مما جعله أداة قيمة في التحقيقات الجنائية بمختلف مجالاتها.

من جهة أخرى، يشهد التنميط الجغرافي في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً ليشمل الجرائم التي لا تُعتبر بالضرورة عنيفة، مثل الجرائم المالية التي تشمل الاحتيال والسرقة. على الرغم من ذلك، يبقى التنميط الجغرافي أداة أساسية في التحقيقات المتعلقة بالجرائم العنيفة، حيث يُستخدم بشكل فعال لتحديد المواقع المحتملة لارتكاب هذه الجرائم.

ومع تقدم التكنولوجيا، أصبحت أدوات التنميط الجغرافي أكثر دقة وفعالية. فقد ساهمت تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في تحسين القدرة على تحليل البيانات الجغرافية للمجرمين بشكل أسرع وأكثر كفاءة. هذا التقدم التكنولوجي يعزز من دقة النتائج ويُسهّم في تسريع عمليات التحقيق وتقديم الحلول الممكنة لحل القضايا الجنائية.

يُعزى الفضل في هذا التطور الكبير إلى جهود الدكتور كيم روسمو، الذي حول التنميط الجغرافي من مجرد أداة تستخدم بشكل جزئي دون فهم عميق إلى علم قائم بحد ذاته. بفضل هذه الجهود، أصبح التنميط الجغرافي له نظرياته وأساليبه الخاصة، وواصل تطوره ليشمل العديد من الجوانب المختلفة للجرائم. وبالنظر إلى المستقبل، مع استمرار تطور الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، فإن آفاق هذا العلم تظل واسعة.

الفرع الثاني: نظريات التنميط الجغرافي:

لقد قام التنميط الجغرافي على مجموعة من النظريات التي تفسر العلاقة بين الجريمة والمكان، وكيف تؤثر البيئة الجغرافية وسلوك الجاني في تحديد مواقع ارتكاب الجرائم. تهدف هذه النظريات إلى فهم وتحليل أنماط الحركة والاختيار لدى المجرمين، مما يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمنع الجريمة وتوجيه عمليات التحقيق، وسنتطرق في هذا الفرع إلى أهم هذه النظريات وهم نظرية الرحلة إلى الجريمة (أولاً)، نظرية نمط الجريمة (ثانياً)، نظرية النشاط الروتيني (ثالثاً)، نظرية الاختيار العقلاني (رابعاً).

أولاً: نظرية الرحلة إلى الجريمة: تركز هذه النظرية بشكل خاص على المسافة التي يقطعها الجاني من مكان سكنه إلى مكان ارتكاب الجريمة، حيث ترى أن الجرائم تحدث بشكل أكثر

بالقرب من منزل الجاني وتصبح أقل عرضة لحدوثها كلما ابتعد الجاني عن قاعدته الرئيسية¹ وفقاً لمبدأ أقل جهد والذي يُعرف أحياناً باسم مبدأ القرب من قبل المحللين الجغرافيين، ويستند هذا المبدأ إلى فكرة أن البشر كائنات مريحة ولن يبتعدوا كثيراً عن منطقة راحتهم². ويتم استخدام هذه التقنية في التنميط الجغرافي لمحاولة رسم المسارات التي قطعها الجاني لارتكاب جريمته وتحليلاً للأنماط المكانية لأماكن ارتكاب الجريمة. ويجب الإشارة إلى أن هذه النظرية تقترض أن الجاني لا يختار مكان قريب جداً من منزله حيث إنه من المرجح أن يتخذ الجاني منطقة عازلة بين مكان ارتكاب الجريمة ومنزله، من خلال هذه النظرية يحاول المحللون الجغرافيون إيجاد انماط معينة لتحديد منزل الجاني بناء على مبدأ أقل جهد وافترض وجود منطقة عازلة.

ثانياً: نظرية نمط الجريمة: لقد كان أول من أشار إلى نظرية نمط الجريمة الباحثان " Patrick Brantingham & Paul Brantingham" باتريك برانتينغهام وبول برانتينغهام، في مقالهما (ملاحظات حول هندسة الجريمة) ثم توسعا في دراسة هذه النظرية في كتابهما (انماط الجريمة)، حيث ذهبوا إلى القول بأن الجريمة لا تحدث عشوائياً، بل هي مرتبطة بأنماط حياة الجاني وبيئته المألوفة، تركز هذه النظرية على فكرة مفادها أن الجناة، مثلهم مثل بقية الأفراد، يتعلمون عن بيئتهم من خلال أنشطتهم اليومية. فهم يرتادون أماكن معتادة تُعرف بـ "عقد النشاط" مثل المنزل، العمل، المدرسة، أو أماكن الترفيه، ويتنقلون بينها عبر "مسارات" تُشكل في مجموعها ما يُعرف بـ "حيز النشاط"³ ومعنى حيز النشاط الخريطة الحركية اليومية للفرد، ويتمثل جوهر النظرية في أن الجناة يختارون أهدافهم داخل ما يُعرف بـ "حيز الإدراك"، أي المناطق التي يعرفونها ويشعرون فيها بالأمان. لذلك، فإن المناطق التي تحتوي على "أهداف جيدة" بالنسبة للجاني غالباً ما تكون ضمن هذا الحيز⁴ (المناطق التي يعرفها الجاني ولا

¹ Wortley, R., & Townsley, M, op. Cit, P 169.

² حافري زهية غنية وعيدوسي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 300.

³ Öhrn, M. Geographic Profiling: A Scientific Tool or Merely a Guessing Game? Bachelor's thesis, Malmö University, Faculty of Health and Society, Department of Criminology, 2016, P 11.

⁴Öhrn, M, Ibid, P 11.

تشكل عليه خطر كشفه)، حيث أن الأفراد - بمن فيهم المجرمون - نادراً ما يرتكبون جرائم في أماكن لا يعرفونها ويُشير برانتغهام إلى أن حيز الإدراك ليس ثابتاً، بل يمكن أن يتوسع مع مرور الوقت نتيجة لاكتساب الجاني خبرة جديدة في أماكن لم يكن يعرفها من قبل، مما يجعل سلوكه أكثر قابلية للتنبؤ بناءً على الروتين والعادات كما أن هذه النظرية ترتبط بمبدأ "الضحلال المسافة"، حيث تقل معرفة الجاني بالبيئة المحيطة كلما ابتعد عن نقطة ارتكازه الأساسية¹ (المكان الذي ينطلق منه لارتكاب جريمته) مثل منزله أو مقر عمله، مما يجعل احتمالية ارتكاب الجريمة تتناقص مع البعد المكاني عن مركز نشاطه وقد أكد الباحث برناسكو أن هذه النظرية تُظهر أن السلوك الإنساني، حتى وإن كان إجرامياً، يميل إلى التكرار والتعود، مما يجعله قابلاً للتنبؤ ويمكن رسم خرائط له واستخدامه في التنميط الجغرافي للكشف عن مكان إقامة الجناة المحتملين².

في ضوء ما سبق، تُعد نظرية نمط الجريمة من الركائز المهمة لفهم السلوك الإجرامي في سياقه المكاني والزمني، حيث تقدم تفسيراً علمياً لكيفية اختيار الجناة لأماكن ارتكاب جرائمهم استناداً إلى أنماط حركتهم اليومية وحياتهم المعرفية. إن ربط الجريمة بالروتين اليومي للفرد ومواقع تواجده المألوفة يفتح آفاقاً واسعة أمام الباحثين ورجال الأمن لتوظيف هذا الفهم في مجالات مثل التنميط الجغرافي والتنبؤ بمناطق الجريمة المحتملة. وبذلك، فإن هذه النظرية لا تسهم فقط في الفهم النظري للسلوك الإجرامي، بل تُعد أداة عملية فعالة في جهود الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

ثالثاً: نظرية النشاط الروتيني: تفترض هذه النظرية أن الجريمة تحدث عند تقاطع ثلاث عناصر جاني محفز (مستعد لارتكاب الجريمة) وضحية مناسبة وغياب الوصاية القادرة (مثل عدم وجود أشخاص قادرين على إيقاف هذه الجريمة) وتفترض هذه النظرية أن هذا التقاطع يحدث نتيجة النشاط المكاني غير الجنائي لكلا الطرفين (الجاني والضحية)³ وبالتالي فهذه النظرية تحاول الربط بين الانماط المكانية غير الجنائية والاجرامية وبالتالي محاولة استنتاج

¹Öhrn, M, Ibid, P 12.

²Öhrn, M, Ibid, P 12.

³ Wortley, R., & Townsley, M, Op. Cit, P 169.

المكان غير الجنائي مثل: منزل الجاني بناء على مكان ارتكاب الجريمة، مثال: نفترض أن الجاني كان في طريقه إلى المنزل ولاحظ وجود ضحية مناسبة في مكان خالٍ من الحراسة، فارتكب جريمة قتل. نفترض هذه النظرية أن منزل الجاني يقع ضمن النطاق الجغرافي للمنطقة التي ارتُكبت فيها الجريمة، وأن الجرائم التي تُرتكب بشكل تلقائي إلى حد ما غالبًا ما تحدث في مناطق مألوفة أو معتادة للجاني.

رابعاً: نظرية الاختيار العقلاني: تقوم هذه على فكرة أن الجاني يتخذ قرار ارتكاب الجريمة بعد وزن وتقييم دقيق للفوائد والمخاطر المحتملة في ظل ظروف محددة. فالمجرم يفكر في العوائد التي يمكن أن يحصل عليها من الجريمة مقابل العقوبات أو المخاطر التي قد تواجهه، ويحاول اختيار الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ جريمته بحيث تقل احتمالية كشفه أو إيقافه¹، أي أن الجريمة ليست فعلاً عشوائياً، بل هي نتيجة قرار عقلائي نسبياً يتأثر بعوامل مثل سهولة التنفيذ، وجود ضحية مناسبة، وغياب الرقابة أو الحماية. لذلك، يساعد فهم هذا القرار على توقع أماكن وأوقات الجرائم المحتملة، وهو ما يشكل أساساً مهماً في التنميط الجغرافي لتحليل أنماط الجريمة وتحديد المناطق الجغرافية ذات الخطورة الأعلى.

الفرع الثالث: وسائل التنميط الجغرافي:

وسائل التنميط الجغرافي تشمل الأدوات والأساليب التي يعتمدها المحقق أو المحلل لتحديد الموقع المحتمل لسكن الجاني أو مسارات تحركاته، استناداً إلى مواقع الجرائم المسجلة. ومن أبرز هذه الوسائل نذكر ما يلي:

أولاً: إعداد ملف تعريف جغرافي: من أجل استنتاج الخريطة العقلية للجاني يجب تحليل السلوك المكاني الموجود في سلسلة من الجرائم ومن أجل التمكن من انشاء ملف تعريف جغرافي يجب الاعتماد على هذه العوامل: " - مواقع الجريمة، - تواريخ واطقات الجريمة - نوع الجاني، - اسلوب الصيد، - الخلفية الاجتماعية المستهدفة، - الطرق المستعملة،

¹ حافري زهية غنية وعيدوسي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 301.

محطات الحفلات ومحطات القطار، - تقسيم المناطق - التركيبة السكانية للأحياء - الأنشطة الروتينية للضحايا - الازاحة المكانية".¹

بالاعتماد على هذه العوامل يمكن انشاء ملف جغرافي يفيد المحققين في تحديد الاولويات المشتبه بهم وتوجيه الدوريات والمراقبة واستطلاع الاحياء المشبوهة²، حيث يساعد الملف الجغرافي على تضيق مناطق البحث واختزال الجهود وتوجيهها للبحث في المكان الصحيح.

ثانياً: النماذج الرياضية: يقوم التنميط الجغرافي على مجموعة من النماذج الرياضية التي تساعد في تحليل الأنماط المكانية لسلوك الجاني، ومن أبرز هذه النماذج:

أ- نموذج اضمحلال المسافة الإجرامية: اضمحلال المسافة هو مفهوم في علم الإجرام يشير إلى أن احتمالية ارتكاب الجاني لجريمة تقل تدريجياً كلما زادت المسافة بين موقع الجريمة ونقطة ارتكازه مثل منزله، أو مكان عمله، أو مكان يرتكز فيه بشكل دائم، ولتوضيح هذا المفهوم بشكل علمي، يتم استخدام معادلة رياضية تمثل احتمال ارتكاب الجريمة عند مسافة معينة من نقطة ارتكاز الجاني، وتُعرف هذه المعادلة بـ "دالة اضمحلال المسافة" يعبر عنها بالمعادلة الرياضية $P = \int_{ab} D(r)dr$ ³ ترمز هذه الدالة إلى الاحتمال التقريبي أن يختار الجاني ارتكاب جريمة على مسافة معينة من "نقطة ارتكازه" الرمز r في المعادلة يمثل المسافة بين نقطة ارتكاز الجاني وموقع الجريمة المحتمل، بينما $D(r)$ يعبر عن درجة الاحتمال عند تلك المسافة و يرمز P إلى الاحتمال الكلي لوقوع الجريمة بين المسافتين a و b من نقطة ارتكاز الجاني فنجد أنه كلما كانت المسافة قصيرة، كانت قيمة $D(r)$ أعلى، مما يعني أن احتمال ارتكاب الجريمة يكون أكبر. أما إذا زادت المسافة، فإن $D(r)$ تنخفض تدريجياً، مما يعكس قلة احتمال ارتكاب الجريمة في الأماكن البعيدة.

¹ Wortley, R., & Townsley, M, op. Cit,169.

² Chainey, S., & Tompson, L, Crime mapping case studies: Practice and research, first edition, John Wiley & Sons, United States of America, 2008, P 38.

³ O'Leary, M, Modeling Criminal Distance Decay, Cityscape: A Journal of Policy Development and Research, Issue 13, Volume 3, 2011, P 166.

رغم أن هذه المعادلة رياضية، إلا أنها تُستخدم عملياً في التنميط الجغرافي، إذ تتيح للمحققين تضيق دائرة البحث عن الجاني المحتمل عبر تقدير المنطقة التي يُرجَّح أن ينطلق منها بناءً على نمط توزيع الجرائم في المكان.

ب- نموذج دائرة النشاط: يُعد نموذج دائرة النشاط أحد النماذج الأساسية في التنميط الجغرافي، ويقوم على فرضية أن الجاني يرتكب جرائمه داخل نطاق جغرافي مألوف له يضم الأماكن التي يتردد عليها بانتظام، مثل محل إقامته، مقر عمله، أماكن الترفيه، أو الدراسة. ووفقاً لهذا النموذج، فإن سلوك المجرم تحكمه أنماط حركة يومية، مما يجعل من المرجح أن تقع الجرائم بالقرب من تلك المواقع التي تشكّل ما يُعرف بـ "دائرة النشاط". يستخدم المحققون هذا النموذج لتحليل مواقع الجرائم وربطها ببعضها البعض، بغرض تحديد الموقع المحتمل لسكن الجاني أو تمركزه الأساسي. ويستند هذا النموذج إلى نظريات بيئية في علم الإجرام، مثل نظرية نمط الجريمة ونظرية النشاط الروتيني، التي تؤكد على دور البيئة والسلوك الاعتيادي في تشكيل الفرص الإجرامية تبرز هنا أهمية الرياضيات، حيث تُستخدم النماذج الحسابية والإحصائية لتحليل مواقع الجرائم وتحديد مركز الثقل الجغرافي أو نقطة التقارب المكاني التي يرجح أن الجاني ينطلق منها. من خلال هذا التحليل، يمكن تقدير المنطقة المحتملة التي يعيش فيها الجاني أو يتحرك ضمنها. إذاً، يشكل نموذج دائرة النشاط مزيجاً من الفهم النفسي لحركة الجاني والمعالجة الرياضية الدقيقة للبيانات الجغرافية المتعلقة بمواقع الجرائم¹.

ثالثاً: البرامج والتطبيقات الحاسوبية: شهد مجال علم الإجرام، ولا سيما التنميط الجغرافي، تطوراً ملحوظاً بفضل التقدم التكنولوجي السريع، خاصة فيما يتعلق بالحوسبة وتحليل البيانات. فقد ساهمت القدرات المتزايدة للحواسيب في تطوير برامج متخصصة قادرة على معالجة كميات ضخمة من البيانات المكانية والزمانية المرتبطة بالأنشطة الإجرامية. وقد أتاح ذلك لجهات إنفاذ القانون والباحثين إمكانية تحليل أنماط توزيع الجرائم بصورة أكثر دقة وفعالية، مما عزز من موثوقية وفاعلية عمليات التنميط الجغرافي. ومن بين هذه الأدوات، برزت برامج مثل برنامج إحصاء الجريمة "crimestat" وأنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) كوسائل رئيسية لتحليل المواقع الجغرافية للجرائم، وتحديد المناطق المرجحة لسكن الجاني أو تكرار نشاطه.

¹ حافري زهية غنية وعيدوسي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 301.

أ- نظم المعلومات الجغرافية (GIS): هي أنظمة حاسوبية تُستخدم لجمع، وتخزين، وتحليل، وإدارة، وعرض البيانات الجغرافية أو المكانية¹، وهو الأداة الأساسية التي يعتمد عليها التنميط الجغرافي لعرض وتحليل بيانات الجريمة مكانياً، مما يساعد في تضيق دائرة الاشتباه، ودعم قرارات التحقيق بناءً على الأدلة المكانية.

ب- برنامج إحصائيات الجريمة Crimestat: هو برنامج إحصائي مكاني مخصص لتحليل مواقع الجرائم، يعمل على نظام ويندوز ويتكامل مع برامج نظم المعلومات الجغرافية. طُوّر تحت إشراف الدكتور نيد ليفين بتمويل من المعهد الوطني للعدالة، ويُستخدم على نطاق واسع من قبل إدارات الشرطة وباحثي العدالة الجنائية. يوفر البرنامج أكثر من 100 أداة تحليلية لإجراء إحصاءات مكانية على بيانات الجرائم ويساهم في رسم خرائط الجريمة ودعم قرارات إنفاذ القانون² ويعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في التنميط الجغرافي حيث يتيح التحليل الكمي المكاني للجرائم ويساعد في تضيق نطاق البحث عن الجاني باستخدام البيانات الجغرافية.

المطلب الثاني: التنميط النفسي:

مع تطور علم الجريمة وتنامي الحاجة إلى أدوات أكثر دقة في فهم مرتكبي الجرائم، لم يعد التنميط الجنائي يقتصر على تحديد الهوية المحتملة للجاني من حيث العمر أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية، بل توسّع ليشمل فروعاً تحليلية تهدف إلى رسم صورة أعمق وأكثر تعقيداً للجاني في مجالات محددة. ومن أبرز هذه الفروع ظهر ما يُعرف بـ التنميط النفسي، الذي يركّز على تحليل الخصائص والسمات النفسية للجاني من خلال فهم دوافعه، واضطراباته النفسية المحتملة، والبنية العقلية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة³. يُعد هذا النوع من التنميط

¹Rossmo, D. K., op. Cit, 2000, P 108.

² National Institute of Justice. (2019, December 11). CrimeStat: Spatial Statistics Program for the Analysis of Crime Incident Locations. Retrieved 25-04-2025.

<https://nij.ojp.gov/topics/articles/crimestat-spatial-statistics-program-analysis-crime-incident-locations>

³ سمير شعبان أثر الازدواجية في تحديد مفاهيم الانحراف وعملية تنميط السلوك الإنحرافي، دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 8، المجلد 4، سبتمبر 2012، ص 97.

أداة فعالة لفهم عقلية الجاني وسلوكه الداخلي، مما يساعد في بناء تصور شامل للشخصية الإجرامية وطبيعة تفاعلاتها مع الجريمة والضحية وسنتطرق في هذا المطلب للحديث عن أشهر الاضطرابات النفسية التي قد يعاني منها الجناة في فرع أول وأدوات التقييم النفسي للجناة المدانين في فرع ثاني وطرق تحليل شخصية المجرم المجهول في فرع ثالث.

الفرع الأول: تحديد الاضطرابات النفسية للمجرم:

كون التنميط النفسي تطور كفرع داخل التنميط الجنائي، يهتم بدراسة الخلفية النفسية للجاني، وعليه فإن تحديد إذا كان يعاني من اضطرابات نفسية تعد من أهم مهامه وسنتطرق في هذا الفرع للحديث على أبرز الاضطرابات النفسية التي قد يعاني منها الجناة:

أولاً: اضطراب الشخصية المضاد للمجتمع: هو اضطراب نفسي يتميز بنمط ثابت من تجاهل حقوق الآخرين وانتهاكها، يبدأ في مرحلة الطفولة ويستمر في مرحلة البلوغ، يُظهر المصابون بهذا اضطراب سلوك عدائي وعجز على الانتماء إلى المجتمع، ويفتقرون إلى الشعور بالذنب أو الندم على أفعالهم حيث يتميزون بالأنانية ويعون دوماً إلى تبرير أفعالهم¹ ويُعد هذا الاضطراب أكثر الاضطرابات النفسية شيوعاً بين الأفراد المنخرطين في السلوك الإجرامي، وقد أثبتت الدراسات النفسية والجنائية وجود ارتباط وثيق بينه وبين أنماط متكررة من السلوك العدواني، التعدي على حقوق الآخرين، وتجاهل القوانين والمعايير الاجتماعية. ولقد تم تشخيص العديد من القتلة المتسلسلين بهذا الاضطراب ومثال على ذلك المجرم ريتشارد راميريز "Richard Ramirez" المعروف بلقب "مُتسلل الليل (The Night Stalker)"، هو أحد أكثر القتلة المتسلسلين شهرة في الولايات المتحدة خلال ثمانينيات القرن العشرين، وقد ارتكب سلسلة من الجرائم البشعة التي شملت القتل، والاعتصاب، والسطو، بين عامي 1984 و1985 في ولاية كاليفورنيا، وقد أظهرت التقييمات النفسية التي أجريت له لاحقاً أنه كان يعاني من اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، كما ظهرت عليه سمات من الذهان والميول السادية، وقد تميز سلوكه بغياب الندم، والانفصال عن المعايير الأخلاقية، والتلذذ بالحقاق

¹ محمد شحاته ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص 238.

الأذى بالضحايا، وكلها علامات سلوكية متوافقة مع هذا الاضطراب¹. كان راميريز يظهر عدوانية مفرطة وتخطيطاً انتقامياً، إلى جانب تبنيه لأفكار شيطانية وطقوس رمزية خلال بعض الجرائم، مما زاد من تعقيد ملفه النفسي. ومع ذلك، فإن معظم المتخصصين أشاروا إلى أن السمات المعادية للمجتمع كانت واضحة بجلاء في سلوكياته المتكررة، من حيث تجاهل القانون، وارتكاب العنف دون دافع عقلائي مباشر، والافتقار إلى أي تعاطف إنساني، وقد ساهمة دراسة حالته في تعزيز التمييط الجنائي إذ يعتبر مثال عن المجرم المضطرب نفسياً²، واليوم تشكل حالات مثل ريتشارد راميريز وتيد باندي وغيرهم من القتلة المتسلسلين المرجح الأساسي الذي يعتمد عليه المحللون النفسيون في تحديد ما إذا كان الجاني المجهول يعاني من اضطراب الشخصية المضادة للمجتمع، من خلال مقارنة الأسلوب وطريقة تنفيذ الجريمة مع القتلة الذي سبق تشخيصهم بهذا الاضطراب.

ثانياً: اضطراب الشخصية النرجسية: هو اضطراب نفسي يتميز المصابون به بمبالغة بتقدير الذات، والحاجا المفرطة إلى اثاره الاعجاب والحصول على الاطراء من الآخرين، مع نقص في التعاطف أو فهم مشاعرهم. ويخفي هذا السلوك غالباً عدم ثقة داخلياً بالذات يجعل المصاب سريع التأثر بالنقد³، ويعد هاذ الاضطراب من أشهر الاضطرابات التي من الممكن أن تظهر عند بعض المجرمين، بل أن الدكتور ستانتون إي. سامينو Stanton E. Samenow "بالغ وذهب للقول "يُعتبر الأشخاص المصابون باضطراب الشخصية النرجسية

¹ Alejandra Abreu, (Apr 25, 2024), Serial Killers and Anti-Social Personality Disorder: What Are Behaviors Commonly Associated with ASPD Among Serial Killers? Retrieved 15-05-2025.

<https://medium.com/%40aabreu8/serial-killers-and-anti-social-personality-disorder-what-are-behaviors-commonly-associated-with-1fb28c73f262>

² Nathan Moran, (2021), Psychological Profile of a Criminal Offender: Richard Ramirez, Capella University, CRJ7012 – Unit 3Assignment.

³ -Mayo Clinic Staff. (n.d.). اضطراب الشخصية النرجسية: الأعراض والأسباب. Mayo Clinic. Retrieved April 25, 2025.

<https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/narcissistic-personality-disorder/symptoms-causes/syc-20366662>

مجرمين حتى لو لم يُعتقلوا قط"¹ وقد أثبتت الدراسات عن وجود علاقة بين النرجسية والسلوك الاجرامي، حيث إن الأشخاص النرجسيين يكونون أكثر عرضة للإنخراط في أعمال العنف أكثر من الأشخاص الطبيعيين²، ويرى الدكتور Jeffery T. Kieliszewski طبيب النفس الشرعي والمتخصص في التقييم الجنائي أن الشخصية النرجسية المرتكبة لجريمة القتل يظهر عليها نمط سلوكي متكرر وهو أن أغلب جرائمهم تكون عند شعورهم بتهديد لصورتهم العامة، أي وقوع حدث في حياتهم يفقدهم التصور السامي الذي رسموه عن انفسهم مثل: طلب الزوجة الطلاق، ما يجعل أغلب دوافعهم لارتكاب الجريمة الانتقام أو إثبات الذات، كما يظهرون ردود فعل متكررة بعد الجريمة وهي حب الظهور وتصدر المشهد فقد يعودون إلى مكان ارتكاب الجريمة ويتحدثون مع رجال الامن ويكونون أول من يسعى للوقوف أمام الكاميرا وإجراء المقابلات ويروون القصص والتي غالبا ما تكون كاذبة وسبب في إلقاء القبض عليهم، وأشهر مثال على ذلك القاتل كريس واتس "Chris Watts" المدان بقتل زوجته الحامل شانان واتس وابنتيه بيلا (4 سنوات) وسيليست (3 سنوات)، ثم قام بإخفاء جثثهم في منشأة نفطية حيث كان يعمل في كولورادو، الولايات المتحدة³، وقد أظهر سلوكًا يدل على تمركز مفرط حول الذات، وافتقار تام للتعاطف، ورغبة مَرَضِيَّة في الحفاظ على صورته الاجتماعية المثالية. فقد قتل زوجته الحامل وابنتيه الصغيرتين بدم بارد، فقط ليتخلص من "العبء العائلي" الذي يعوق حريته ويتمكن من بدأ حياة جديدة مع عشيقته، كما تعكس تصرفاته حاجة نرجسية إلى الإعجاب وإرضاء الذات، حيث واصل الكذب على الشرطة ووسائل الإعلام، وظهر في مقابلات وهو يتحدث عن اختفاء عائلته بأسلوب بارد متحكم، في محاولة منه للحفاظ على

¹ Stanton E. Samenow, (February 28, 2020), The Narcissist as a Criminal, psychology today, Retrieved 12-05-2025.

<https://www.psychologytoday.com/us/blog/inside-the-criminal-mind/202002/the-narcissist-criminal>

² Hannah I. Piros, and Amy Bauman, and C. Brendan Clark, 2023, An exploration of the link between narcissism, masochism, and crime in a post-incarcerated sample, Journal of the National Medical Association, Volume 115, Issue 5, 2023, pp 488, 495.

³ Kennedy, Adrienne. (2025). Watts family murders. EBSCO Research Starters.

<https://www.ebsco.com/research-starters/law/watts-family-murders>

مظهر الضحية المثالية¹، هذا النوع من التلاعب والعجز عن الشعور بالذنب أو إظهار الندم يعكس بوضوح نمط التفكير والسلوك المرتبط باضطراب الشخصية النرجسية. كما نلاحظ أن تقديرهم العالي لأنفسهم يؤدي إلى التفنن في اسلوب ارتكاب جريمة والميل لترك توقيع يميزهم على الجثة، هذه الخصائص التي يتمتع بها المصاب باضطراب الشخصية النرجسية تساعد خبراء التتميط الجنائي في بناء الملف النفسي له فاعتمادا على هذا الاسلوب في ارتكاب الجريمة يمكننا الافتراض أننا في صدد مواجهة شخص نرجسي ويمكننا توجيه التحقيق اعتمادا على ذلك.

ثالثا: الفصام: هو اضطراب عقلي مزمن وشديد يؤثر على التفكير، والإدراك، والسلوك، والعواطف. من أبرز أعراضه الضلالات، حيث يعتقد المصاب بأمور غير حقيقية مثل أن هناك من يتجسس عليه أو يخطط لإيذائه. كما يعاني من الهلوس، وغالبًا ما تكون سمعية، إذ يسمع أصواتًا تأمره أو تعلق على أفعاله دون وجود مصدر خارجي. إضافة إلى ذلك، يظهر اضطراب واضح في التفكير والسلوك، فيبدو حديثه غير منطقي أو مشوشًا، وقد يتصرف بطريقة غريبة وغير مفهومة. وغالبًا ما ينسحب المصاب من الحياة الاجتماعية ويصبح غير مبالٍ بمحيطه، مما يؤدي إلى عزلة شديدة وضعف في التفاعل العاطفي²، وقد اظهرت الاحصائيات في امريكا ان 33 بالمئة من المصابين بالفصام ارتكبوا شكلا من اشكال الجرائم العنيفة³، ما يجعل هذا الاضطراب النفسي مأخوذ في عين الاعتبار عند القيام ببناء ملف نفسي للجاني، ويعد تحديد ما اذا كان الجاني يعاني من الفصام سهلا نسبيا حيث تتميز

¹ Kovaleski, T. (2018, November 19). Inside the mind of a killer: Psychology experts discuss Chris Watts' behavior following family's murder, Denver7. <https://www.denver7.com/news/investigations/inside-the-mind-of-a-killer-psychology-experts-discuss-chris-watts-behavior-following-familys-murder>

² وزارة الصحة السعودية، الفصام، دت، تم الاطلاع عليه في 7-05-2025.

<https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/Diseases/Mental/Pages/008.aspx>

³ Machetanz, L., Et-al. (2023). Offenders and non-offenders with schizophrenia spectrum disorders: The crime-preventive potential of sufficient embedment in the mental healthcare and support system. *Frontiers in Psychiatry*, Retrieved 12-05-2025.

<https://doi.org/10.3389/fpsy.2023.1231851>

الجرائم التي يرتكبها المصابون بالفصام بالعشوائية وغياب التخطيط أو الدافع فأغلب جرائمهم تكون بسبب أوهام أو هلوسات، وبرز مثال على ذلك المجرم إد غين "Ed Gein" مرتكب جريمة القتل والتشويه حيث استخدام جثث ضحاياه لصنع أثاث وملابس بشرية، وقع ذلك في خمسينيات القرن العشرين في ولاية ويسكنسن، الولايات المتحدة¹، وأظهر التحليل النفسي له أنه يعاني من أوهام دينية وضلالات جنسية معقدة، بالإضافة إلى هلاوس سمعية متكررة ويرجع ذلك إلى وفاة والدته (التي كان شديد التعلق بها بشكل مرضي)، حيث بدأ في نبش القبور واستخراج جثث النساء، وصنع منها ملابس وأقنعة بشرية، في محاولة مشوهة لـ"صنع صورة تمثل أمه"، لاحقًا ارتكب جرائم قتل حقيقية بحق نساء أخريات، جرائمه كانت مرتبطة بشكل مباشر بذهانه واضطراباته العقلية. كان يؤمن أن والدته ما زالت "حاضرة" معه، ويطيع أوامرها المتخيلة². تم تشخيص إد غين بالفصام، واعتُبر غير مؤهل للمحاكمة بسبب حالته العقلية وأودع مستشفى الولاية المركزي في ووبون، ويسكنسن³.

ختامًا، يمكن القول إن فهم الاضطرابات النفسية التي قد يعاني منها بعض الجناة، مثل اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، واضطراب الشخصية النرجسية، والفصام، يمثل عنصرًا حاسمًا في التحليل الجنائي والتميط النفسي. فهذه الاضطرابات لا تفسر الجريمة بحد ذاتها، لكنها تساهم في تفسير الدوافع والسلوكيات التي تقف خلفها، وتساعد في بناء تصورات واقعية عن الجاني. الأمثلة الواقعية لقتلة متسلسلين – مثل ريتشارد راميريز الذي أظهر سمات معادية للمجتمع، ودينيس ريدر الذي عُرف بنزعتة النرجسية، واد غين Ed Gein الذي ارتكب جرائمه

¹ Alvarado, F. (2025, March 12). Ed Gein's Childhood: 'The Butcher of Plainfield' Fixated on His Domineering Mother. A&E. Retrieved 13-05-2025.

<https://www.aetv.com/real-crime/ed-geins-childhood-the-butcher-of-plainfield-fixated-on-his-domineering-mother>

² Alvarado, F. (2025, March 12). Ed Gein's Childhood: 'The Butcher of Plainfield' Fixated on His Domineering Mother. A&E True Crime.

<https://www.aetv.com/real-crime/ed-geins-childhood-the-butcher-of-plainfield-fixated-on-his-domineering-mother>

³ Biography.com Editors, & Piccotti, T. (2024, September 17). Ed Gein: Biography, Murderer, Grave Robber, 'Monster' Season 3. Biography.

<https://www.biography.com/crime/ed-gein>

تحت تأثير أوهام فصامية - تبرهن على تنوع الحالات النفسية وتعقيدها في السياق الإجرامي. لذلك، فإن دمج التحليل النفسي في التحقيقات الجنائية لا يعزز فقط من فعالية الوصول إلى الجناة، بل يفتح أيضاً آفاقاً لفهم أعمق للسلوك الإجرامي وتطوير طرق معالجته.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في التقييم النفسي للجناة المدانين:

يقوم التقييم النفسي للجناة على مجموعة من الوسائل والأدوات التي تهدف إلى فهم الدوافع والسمات النفسية للجاني، وتتمثل أبرز هذه الوسائل في:

أولاً: مفهوم التقييم النفسي: يُعرف التقييم النفسي بأنه مجموعة من الفحوص والاختبارات التي تهدف إلى تحديد أسباب الاضطرابات النفسية المختلفة، وفهم الأعراض المرتبطة بها، مما يُسهم في تشخيص الحالة بدقة ووضع خطة علاجية مناسبة. ويُجري هذا النوع من الفحوص عادةً طبيب نفسي مختص باستخدام تقنيات متنوعة، سواء كانت كتابية أو لفظية أو مرئية. كما يُعد الفحص النفسي أداة مهمة لبناء تصورات ونظريات حول سلوك الفرد، وشخصيته، وقدراته العقلية والانفعالية، بالإضافة إلى تقييم وظائفه الإدراكية والعاطفية، سواء كان طفلاً أو بالغاً.

ثانياً: اختبار الشخصية MMPI: اختبار MMPI هو اختبار تقرير ذاتي متعدد السمات يُعد من أكثر أدوات التقييم النفسي استخداماً حتى اليوم. تم تطويره لأول مرة عام 1943 على يد هاثاواي وماكينلي بهدف مساعدة الأخصائيين في علم النفس الإكلينيكي على تشخيص الاضطرابات النفسية. اعتمد مطوّروه على استراتيجية أمبريقية في بنائه، إذ قاموا بتحليل استجابات مجموعات معيارية من الأفراد الذين تم تشخيصهم باضطرابات مثل الاكتئاب والبارانويا، واستخدموا هذه البيانات لتكوين مقاييس إكلينيكية مختلفة. نُشرت النسخة المنقحة من الاختبار، المعروفة بـ MMPI-2، عام 1989، وشملت تحديثاً لكتيب الاستجابات، بالإضافة إلى إدراج مقاييس للصدق ومقاييس خاصة بالشخصية. يحتوي الاختبار على ثلاثة مقاييس للصدق، وعشرة مقاييس إكلينيكية، وأربعة مقاييس خاصة، ويُستخدم على نطاق واسع

في المجالات الإكلينيكية والقضائية والبحثية لتقييم الشخصية وتحديد الاضطرابات النفسية¹. يُعد اختبار هذا الاختبار من أكثر أدوات التقييم النفسي موثوقية واستخداماً في العالم، ويستخدم على نطاق واسع في السجون الأمريكية لتحليل شخصية المجرمين ومعرفة الأكثر عرضة لارتكاب المشاكل²، كما يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات في تشخيص الاضطرابات النفسية مثل الفصام، تم تطويره باستخدام منهج أمبريقي دقيق، مما أتاح بناء مقاييس سريرية تُميز بين مختلف الاضطرابات مثل الاكتئاب، الفصام، والبارانويا³. وتكمن أهمية هذا الاختبار في قدرته على توفير صورة شاملة عن شخصية الفرد، بما في ذلك أنماط تفكيره ومشاعره وسلوكياته، مما يجعله أداة أساسية في يد الأطباء النفسيين والمعالجين.

يُعد اختبار MMPI أداة فعّالة في التنميط النفسي، حيث يُستخدم لتحليل السمات النفسية للمجرمين الذين تم القبض عليهم، مما يساهم في تطوير استراتيجيات التنميط بشكل أكثر دقة وفعالية. فمن خلال فحص الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الجناة وتحليل أنماط شخصياتهم، يمكن فهم العلاقة بين كل اضطراب نفسي وأسلوب ارتكاب الجريمة المرتبط به. وقد أظهرت دراسات عديدة أن بعض الاضطرابات - مثل اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع أو الفصام - ترتبط بشكل مباشر بأنماط إجرامية معينة، لا سيما في حالات القتل المتسلسل أو الجرائم العنيفة، كما تساعد هذه الأداة في بناء ملفات نفسية مرجعية يمكن استخدامها مستقبلاً لمقارنة الجناة المتشابهين، وربط الاضطرابات النفسية بأنماط السلوك

¹ Augustus E. Floyd and Vikas Gupta. (April 24, 2023). Minnesota Multiphasic Personality Inventory, StatPearls Publishing LLC. Retrieved 13-05-2025.

<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK557525/>

² R L Carr, (1976), USE OF THE MMPI MINNESOTA MULTIPHASIC PERSONALITY INVENTORY TO DISCRIMINATE MANAGEMENT PROBLEM INMATES, Juvenile reentry programs. National Institute of Justice.

<https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/use-mmipi-minnesota-multiphasic-personality-inventory-discriminate?utm>

³ Kendra Cherry, (2024), The Minnesota Multiphasic Personality Inventory (MMPI) Test, Retrieved 13-05-2025.

<https://www.verywellmind.com/what-is-the-minnesota-multiphasic-personality-inventory-2795582>

الإجرامي، مما يُسهم في تحسين القدرة التنبؤية للمحققين. كما يُستخدم MMPI كوسيلة تنبؤية للجناة المحتملين من خلال إجرائه على الناس وتحديد من يعانون من اضطرابات نفسية تزيد احتمالية ارتكاب الجريمة، حيث أُثبتت فعاليتها في التنبؤ بالسلوك العنيف أو العدوانية، ويُستخدم كذلك في مؤسسات إنفاذ القانون لتحديد مدى استقرار الحالة العقلية للأفراد، أو الإشارة إلى وجود ميول عدوانية قد تُشكل تهديدًا مستقبليًا¹.

وبالتالي، فإن دمج نتائج MMPI ضمن التحليل النفسي لا يُوفر فقط فهماً أعمق للجناة، بل يساهم في الوقاية الاستباقية من الجرائم، من خلال ربط السمات النفسية بأنماط الجريمة وتحسين عملية اتخاذ القرار في التحقيقات الجنائية.

ثالثاً: المقابلات النفسية: تُعد المقابلة النفسية إحدى الأدوات الأساسية في التقييم النفسي، وتُستخدم لتحليل الفرد وفهم استعداداته وخصائصه الشخصية المختلفة. وهي عبارة عن لقاء مباشر يتم بين الأخصائي النفسي والمفحوص، يتم خلاله تبادل الحديث في إطار من التوجيه المنهجي والهدف الواضح. تقع على عاتق الأخصائي مسؤولية قيادة المقابلة وتوجيه الأسئلة والمداخلات بطريقة تساعد على جمع معلومات دقيقة تخدم الغرض من التقييم، سواء كان ذلك لفهم السمات الشخصية، أو التنبؤ بالسلوك، أو تحديد جوانب الاضطراب النفسي² تُستخدم المقابلات النفسية مع الأفراد في مختلف السياقات، بما في ذلك العيادات النفسية، والمؤسسات التعليمية، والمجال الجنائي. وقد برزت أهميتها بشكل خاص في مجال علم النفس الجنائي، حيث كانت من أوائل الأدوات التي اعتمدت عليها وحدة التحليل السلوكي بمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) خلال البدايات الأولى لتطوير علم التنميط الجنائي، إذ تم إجراء مقابلات نفسية معمقة مع 36 قاتلاً متسلسلاً ارتكبوا 118 جريمة قتل، في محاولة لفهم الدوافع النفسية

¹ Augustus E. Floyd and Vikas Gupta. Op. Cit.

<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK557525/>

² ناوي حفصة-دور علم النفس الجنائي في مكافحة الجريمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، جامعة العقيد

اكلى محند اولحاج البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، ص 36

وديناميات السلوك الإجرامي المرتبط بالقتل المتسلسل ومثله نتائج هذه المقابلات المرجع الأول الذي بني عليه تحليل الشخصيات الاجرامية وبناء أنماط لها¹.

وهكذا، يتّضح أن المقابلات النفسية ليست مجرد أداة تقليدية للتقييم، بل تمثل حجر الأساس في فهم السلوك الإنساني المعقّد، خاصة في السياقات الجنائية. فقد مكّنت المختصين من الغوص في أعماق نفسية الجناة، وتحديد أنماطهم السلوكية، مما ساعد في تطوير التنميط الجنائي ولاحقاً التنميط النفسي كعلم دقيق يسهم في كشف شخصية الجاني وتحليل دوافعه. وبفضل هذه المقابلات، أصبحت المؤسسات الأمنية قادرة على بناء ملفات نفسية تساهم في التنبؤ بالسلوك الإجرامي، والتعامل الفعال مع مرتكبيه.

الفرع الثالث: تحليل شخصية المجرم المجهول:

يُعد تحليل شخصية المجرم أحد الفروع الجوهرية في مجال التنميط النفسي، ويهدف إلى فهم السمات النفسية والسلوكية للجاني انطلاقاً من الأدلة والأنماط المتروكة في مكان ارتكاب الجريمة. يستند هذا التحليل إلى افتراض أن السلوك الإجرامي لا يحدث بشكل عشوائي، بل يعكس جوانب من شخصية الجاني، مثل مستوى الذكاء، الدوافع، الأسلوب، والاضطرابات النفسية المحتملة. من خلال فحص مسرح الجريمة بدقة، يمكن للمختصين تكوين تصور أولي عن شخصية المجرم، سواء من حيث التنظيم أو الفوضى في تنفيذ الجريمة، وكيفية تعامله مع الضحية، مما يسهم في تضيق دائرة الاشتباه، وتقديم دعم علمي لجهود التحقيق الجنائي. ويُعد هذا الفهم أداة فعالة في تحليل الجناة، خاصة في الجرائم المعقدة مثل القتل المتسلسل أو الجرائم الجنسية، حيث تترك البصمات النفسية أثراً واضحاً في السلوك الإجرامي ويتم تحليل شخصية المجرم المجهول انطلاقاً من:

أولاً: أسلوب ارتكاب الجريمة: يُعد أسلوب ارتكاب الجريمة أحد المؤشرات الجوهرية في عملية التنميط النفسي للجناة، حيث يُعبر هذا الأسلوب عن الطريقة التي يختارها الجاني لتنفيذ

¹ Morton R.J and Tiliman J.M and Gaines S.J., Serial Murder: Pathways for Investigations, independently published, 2019, p 9. كتاب سسسسس

جريمته، بما في ذلك الوسائل والأدوات التي يستخدمها، والخطوات التي يتبناها قبل وأثناء وبعد تنفيذ الفعل الإجرامي. ويُظهر هذا النمط السلوكي مستوى تنظيم الجريمة، ودرجة وعي الجاني ومهاراته، ومدى سيطرته على الموقف، مما يُسهم في الكشف عن سمات شخصيته مثل الذكاء، والتخطيط، والاندفاع، والحاجة للسيطرة أو الإذلال، أو حتى الاضطرابات النفسية المحتملة. فعلى سبيل المثال، يُشير الجاني المنظم الذي يخطط بدقة ويتخذ احتياطات لتجنب ترك الأدلة إلى شخصية متمرسة، وربما إلى اضطرابات شخصية ذات طابع نرجسي أو سيكوباتي، في حين أن الجاني العشوائي أو الفوضوي قد يعاني من اضطرابات عقلية حادة أو يكون تحت تأثير الانفعال أو المواد المخدرة. ويُسهم تحليل أسلوب ارتكاب الجريمة في التمييز بين الجرائم ذات الطابع الشخصي والجرائم العشوائية، وفي حالة كنا في صدد دراسة عدد من الجرائم يؤدي تحليل أسلوب ارتكاب الجريمة إلى معرفة إن كنا في مواجهة مجرم واحد أو عدد من الجناة المختلفين، ويتم الاعتماد بشكل كبير على تحليل أسلوب ارتكاب الجريمة للإعلان على وجود قاتل متسلسل، وعليه فهو يتيح للمحققين بناء بروفایل نفسي يربط بين الأسلوب والسمات النفسية لمرتكب الجريمة.

ثانياً: زمان ومكان ارتكاب الجريمة: يلعب كل من المكان والزمان دورًا بالغ الأهمية في عملية التنميط النفسي، حيث يمثل اختيار الجاني لمسرح الجريمة وتوقيتها مؤشرًا واضحًا على أنماط تفكيره وسلوكه. فالمكان الذي تُرتكب فيه الجريمة قد يكشف عن مدى معرفة الجاني بالضحية أو المنطقة، وعن مستوى راحته النفسية في التحرك داخل هذا الحيز، مما يساعد على تحديد ما إذا كان الجاني من السكان المحليين أو من خارج المنطقة. كما أن اختيار مكان مغلق ومعزول قد يدل على رغبة في السيطرة وتقليل احتمالية الكشف، في حين أن ارتكاب الجريمة في مكان عام ومكشوف قد يُشير إلى جرأة مفرطة أو اضطراب سلوكي. أما عنصر الزمان، فيوفر مؤشرات إضافية، حيث يمكن لتحليل توقيت الجريمة - سواء في الليل أو النهار، خلال أيام الأسبوع أو عطلات نهاية الأسبوع - أن يكشف عن الروتين اليومي للجاني، أو ما إذا كان يستغل توقيتًا معينًا لتقليل احتمالية الوجود الأمني أو لارتباطه بجدول الضحية. كذلك، تكرار ارتكاب الجرائم في أوقات محددة قد يدل على نمط نفسي أو طقس معين. ومن خلال دراسة تلاقي الزمان والمكان، يمكن لخبراء التنميط النفسي وضع "الخريطة العقلية" للجاني،

التي تساعد على فهم شخصيته ومنطق حركته وتفضيلاته، مما يُسهم في تضيق نطاق البحث وزيادة فاعلية التحريات.

ثالثاً: الأدلة التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة: تعد الأدلة التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة من أهم مفاتيح التحليل النفسي، إذ تمثل هذه الآثار امتداداً لسلوكه وشخصيته في لحظة ارتكاب الجريمة، وغالباً ما تكون ناتجة عن قرارات غير واعية اتُخذت تحت ضغط نفسي أو عاطفي شديد. وتشمل هذه الأدلة بصمات الأصابع، وآثار الأقدام، وبقع الدم، والأدوات المستخدمة، والأشياء المنقولة أو المتروكة، بل وحتى طريقة تعامل الجاني مع جثة الضحية. ويمكن لتحليل هذه الآثار أن يكشف عن درجة التنظيم أو العشوائية، ومدى شعور الجاني بالثقة أو الخوف، أو حتى عن دوافعه العميقة مثل الانتقام، الغضب، أو الرغبة في الإذلال. فعلى سبيل المثال، تشير محاولات الجاني لإخفاء الجثة أو تنظيف مسرح الجريمة إلى وعيه بعواقب أفعاله وسعيه لتضليل التحقيق، مما قد يعكس سمات نرجسية أو سيكوباتية. في المقابل، ترك الأدلة في العلن أو التعامل العنيف مع الجثة قد يُعبّر عن انفعال شديد أو اضطراب نفسي. كما يمكن أن ترتبط بعض الأدلة بطقوس أو أنماط متكررة، مما يتيح تصنيف الجريمة ضمن نمط معين مثل الجرائم التسلسلية أو الطقسية. إن فهم هذه الدلالات السلوكية من خلال تحليل الأدلة المادية يُشكل أساساً علمياً لتكوين البروفایل النفسي، ويساعد في ربط الجريمة بشخصية الفاعل من حيث سلوكه ودوافعه وحالته العقلية.

يتضح من خلال ما سبق أن تحليل مسرح الجريمة يُعد أداة بالغة الأهمية في عملية التنميط النفسي، إذ يُمثل المدخل الرئيسي لفهم سلوك الجاني وتكوينه النفسي. فكل عنصر في موقع الجريمة - من طريقة ارتكابها، إلى توقيتها، والمكان الذي اختير لتنفيذها، وصولاً إلى الأدلة والآثار التي تركها الجاني خلفه - يحمل دلالات نفسية يمكن من خلالها بناء تصور علمي دقيق عن شخصية الجاني ودوافعه وحالته العقلية أثناء ارتكاب الفعل الإجرامي. ويُسهم تحليل أسلوب التنفيذ في التمييز بين الجناة المنظمين والعشوائيين، بينما يوفر اختيار الزمان والمكان خيوطاً ترتبط بمدى وعي الجاني ومعرفته بالضحية أو البيئته. كما أن الأدلة المتروكة تُعبّر عن مستوى الاضطراب النفسي، أو التنظيم والتخطيط، وتكشف عن نيات الجاني قبل وأثناء الجريمة. إن التكامل بين هذه العناصر لا يساهم فقط في تضيق دائرة الاشتباه، بل يُشكل

أساسًا لإعداد البروفایل النفسي، الذي يمثل أداة فاعلة في يد المحققين للوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة. ومن هنا، فإن دمج التحليل النفسي ضمن آليات التحقيق الجنائي لم يعد خيارًا، بل ضرورة علمية ومهنية لتعزيز كفاءة وكفاءة أنظمة العدالة الجنائية في العصر الحديث.

المطلب الثالث: التنميط السلوكي:

يُعد التنميط السلوكي فرعًا حديثًا ومتكاملاً نشأ ضمن إطار التنميط الجنائي، ويمثل تطورًا في طرق فهم وتحليل الجرائم من منظور سلوكي دقيق. ويُعنى هذا النوع من التنميط بدراسة أفعال الجاني أثناء ارتكاب الجريمة للكشف عن دوافعه ونمط سلوكه. ومن خلال هذا المطلب، سنسعى في الفرع الأول إلى تحديد مفهوم التنميط السلوكي، ثم نُميز في الفرع الثاني بينه وبين التنميط الجنائي من حيث النطاق والهدف.

حيث عرّفه بأنه عملية توظيف الأبحاث النفسية الحديثة والخبرة الميدانية لفهم السلوك الإجرامي بشكل أدق، بما يسهم في رفع كفاءة التحقيقات الجنائية¹ ومن خلال هذا التعريف يمكننا وضع شرح كامل لمفهوم التنميط السلوكي، حيث نجد يتكون من:

أولاً: التكامل بين المعرفة العلمية والخبرة العملية: يشير تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن التنميط السلوكي يقوم على تسخير الأبحاث النفسية الحديثة إلى جانب الخبرة العملية، وهو ما يعكس طبيعة هذا المجال كممارسة علمية تطبيقية. فبدلاً من الاعتماد على المعرفة النظرية فقط أو الخبرة الميدانية بمفردها، يعتمد التنميط السلوكي على دمج هذين البعدين لتكوين فهم شامل للسلوك الإجرامي. وتُعد هذه المقاربة المزدوجة من نقاط القوة الرئيسة في المنهج، حيث تضمن أن يكون التحليل السلوكي مبنياً على أدلة علمية مدعومة بتجارب واقعية من ميدان العمل الجنائي.

¹ FBI. (n.d.). Behavioral analysis. Federal Bureau of Investigation.

<https://le.fbi.gov/science-and-lab/behavioral-analysis>

ثانياً: السعي لفهم أعمق للسلوك الإجرامي: يركّز التعريف على أن الهدف المحوري من التنميط السلوكي هو تحقيق فهم أدق للسلوك الإجرامي. وهذا يشير إلى أن المحللين السلوكيين لا يقتصرون على فحص الفعل الإجرامي في حد ذاته، بل يسعون إلى كشف الخلفيات النفسية والدوافع الداخلية للجناة، فضلاً عن دراسة أنماطهم السلوكية المتكررة. ويُعد هذا البعد النفسي هو ما يميز التنميط السلوكي عن الأساليب التقليدية للتحقيق، إذ يتعامل مع الجريمة كنتاج لسلوك بشري يمكن تحليله واستنتاج دلالاته، وليس فقط كحدث معزول يتم التعامل معه من خلال الأدلة المادية فقط.

ثالثاً: أداة داعمة للتحقيق الجنائي: يعكس استخدام عبارة "تعزيز فعالية التحقيقات الجنائية" في التعريف أن التنميط السلوكي لا يُنظر إليه كبديل لأساليب التحقيق التقليدية، بل كأداة مساندة تعزز من جودة وكفاءة العمل الجنائي. فمن خلال تحليل سلوك الجاني، يمكن للمحققين تضيق دائرة الاشتباه، أو تطوير استراتيجيات فعالة للاستجواب، أو التنبؤ بالتحركات.

الفرع الأول: مفهوم التنميط السلوكي:

للقوف على مفهوم التنميط السلوكي أو ما يعرف بالتحليل السلوكي يجب أولاً الاطلاع على تعريفه ويُعد أفضل تعريف لتنميط السلوكي ما قدمه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي المستقبلية للجاني، مما يسهم في تسريع الوصول إلى نتائج التحقيق. وبهذا، يصبح التنميط السلوكي بمثابة وسيلة علمية منهجية لتوجيه العملية التحقيقية نحو الاتجاه الصحيح.

وبهذا يمكننا القول إن التنميط السلوكي هو عملية تحليل منهجية للسلوك الظاهر في مسرح الجريمة، توظف الأبحاث النفسية الحديثة والخبرة الميدانية لفهم السمات النفسية، الشخصية، والاجتماعية للجاني المجهول بشكل أدق، بما يسهم في تكوين صورة شاملة عن الجاني ودعم التحقيقات الجنائية وتعزيز كفاءتها في الكشف عن الجناة وحل القضايا.

الفرع الثاني: التمييز بين التنميط الجنائي والسلوكي:

يُعد التنميط السلوكي من الأدوات المتقدمة التي استعانت بها المؤسسات الأمنية الأجنبية لفهم عقلية الجناة المجهولين، لا سيما في الجرائم المتسلسلة والمعقدة التي يصعب التعامل

معها بالوسائل التقليدية. وغالبًا ما يحدث خلط في الاستخدام بين مصطلحات مثل "التميط الجنائي"، و"التميط السلوكي"، إذ تُستخدم أحيانًا بصورة مترادفة رغم وجود فروق دقيقة وجوهرية بينها من حيث المفهوم، والوظيفة، والنطاق. ويُعد إدراك هذه الفروقات أمرًا أساسيًا لفهم آليات عمل كل نوع من أنواع التمييط، وتحديد دوره في العملية التحقيقية.

أولاً: نطاق التمييط الجنائي والسلوكي: باعتبار التمييط السلوكي فرعًا تطبيقيًا داخل منظومة التمييط الجنائي، فإنه يتميز بنطاق أضيق وأكثر تخصصًا، حيث يركّز بشكل مباشر على سلوك الجاني أثناء ارتكاب الجريمة. ويتضمن ذلك تحليل كيفية تنفيذ الجريمة، واختيار الجاني لضحيته، وطبيعة تفاعله معها، إضافة إلى تصنيف الجريمة ما إذا كانت منظمة أم عشوائية، ودراسة الأساليب المستخدمة كوسيلة للقتل أو الاعتداء (مثل الخنق أو الطعن)¹. أما التمييط الجنائي، فيأخذ منظورًا أوسع يشمل دراسة مسرح الجريمة، وتحليل شخصية الضحية وخلفيتها الاجتماعية، وفحص الأدلة الجنائية، بالإضافة إلى فهم الجوانب الجغرافية والبيئية المحيطة بالجريمة، وتقدير نمط الحياة المحتمل للجاني، وبهذا يمكن القول إن الفرق الأساسي بين التمييط الجنائي والسلوكي أن هذا الأخير يهتم فقط بالأدلة المادية داخل مسرح الجريمة ويركز فقط على تحليل السلوكيات المرتكبة من قبل الجاني مثل هل قام بتنظيف مسرح الجريمة؟ ما هو أسلوب ارتكاب الجريمة؟ بينما التمييط الجنائي ينظر للصورة الكبيرة للجريمة.

ثانياً: هدف التمييط الجنائي والسلوكي: يهدف التمييط الجنائي إلى رسم ملف اجتماعي ونفسي شامل للجاني، يساعد المحققين على تضيق دائرة المشتبه بهم من خلال تحليل السمات الشخصية، الخلفية الاجتماعية، والعوامل النفسية المحتملة التي قد تكون ساهمت في تشكيل سلوك الجاني. يُركز هذا النوع من التمييط على "من هو الجاني؟" بشكل عام، ويُعتمد فيه على أنماط الجريمة، واختيار الضحايا، والموقع، والتوقيت، وغيرها من المؤشرات التي تكشف عن شخصية الفاعل.

¹ Petherick, W., & Brooks, N. Reframing criminal profiling: A guide for integrated practice. Psychiatry, Psychology and Law, Issue 5, Volume 28, 2021, p 698.

أما التتميط السلوكي، فيركز على أفعال الجاني أثناء ارتكاب الجريمة، محاولاً فهم الدافع والسلوك اللحظي من خلال تحليل مسرح الجريمة، طريقة القتل، تفاعل الجاني مع الضحية، وما إذا كانت هناك طقوس أو رموز معينة¹. يهدف هذا النهج إلى الإجابة عن سؤال "لماذا وكيف ارتكب الجاني هذه الجريمة؟"، ويُعد أداة دقيقة لفهم البعد النفسي والسلوكي للجريمة ذاتها، لا الجاني فقط.

من خلال تحليل الفروقات الأساسية بين التتميط الجنائي والتتميط السلوكي، يتضح أن التتميط السلوكي قد تطوّر كفرع متخصص يخدم أهداف التتميط الجنائي، حيث يركز على تحليل سلوكيات الجاني أثناء ارتكاب الجريمة لفهم دوافعه وتفسير تصرفاته اللحظية. هذا التخصص الدقيق يساهم في تعزيز فعالية التتميط الجنائي الأشمل، من خلال توفير معلومات دقيقة وميدانية تُستخدم لبناء ملف نفسي واجتماعي متكامل للجاني، مما يجعل التتميط السلوكي أداة مساندة ومُكملة في علم الجريمة الحديث.

يُعدّ هذا الفصل بمثابة الأساس النظري الذي يُمهّد لفهم موضوع التتميط الجنائي في أبعاده المفاهيمية والعلمية. وقد استعرضنا في بدايته الماهية العامة لهذا المجال، من خلال التعريف به، وتتبع تطوره التاريخي، وتوضيح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في سياق العمل الجنائي. وتبيّن من خلال ذلك أن التتميط الجنائي لا يُعدّ مجرد أداة وصفية، بل هو عملية تحليلية تستند إلى مناهج علمية متعددة تسهم في تكوين صورة تقريبية عن الجاني المجهول.

كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أبرز الأسس العلمية التي يرتكز عليها هذا المجال، خاصة علم الإجرام، وعلم الضحية، وعلم النفس الجنائي، باعتبارها فروعاً معرفية تغذي التتميط بمفاهيم ومنهجيات تُسهم في تفسير السلوك الإجرامي وتحليل أنماطه. وقد تم توضيح كيفية تفاعل هذه العلوم في تشكيل خلفية علمية متكاملة للتتميط.

أما في المبحث الثالث، فتم عرض أهم أنواع التتميط المعتمدة، وهي: التتميط الجغرافي الذي يعتمد على تحليل النمط المكاني لتحركات الجاني، والتتميط النفسي الذي يهتم بالجوانب

¹ Petherick, W., & Brooks, N, Ibid, P 705.

النفسية والدوافع، والتميط السلوكي الذي يركز على أسلوب تنفيذ الجريمة. ويعكس هذا التعدد في الأنواع مرونة التميط الجنائي وقابليته للتكيف مع طبيعة الجريمة وظروفها.

بذلك يكون هذا الفصل قد وُفِّرَ إطارًا نظريًا شاملاً يساعد على إزالة الغموض المحيط بالتميط الجنائي، ويسهم في تكوين صورة أوضح عن هذا المجال، مما يمكّن من الانتقال في الفصل القادم إلى دراسة جوانبه التطبيقية وتحليل كيفية توظيفه في ميدان التحقيق الجنائي.

الفصل الثاني

آليات تطبيق الترميط الجنائي

في التحقيقات الجنائية



يمثل التمييز الجنائي أحد الأساليب المساعدة في مجال التحقيقات، كونه يتيح بناء تصور أولي عن شخصية الجاني المجهول انطلاقاً من معطيات الجريمة وسلوك مرتكبها. ويُعتمد عليه بشكل متزايد في القضايا المعقدة، لا سيما تلك التي تفتقر إلى أدلة مادية مباشرة، حيث يعمل على تقليص دائرة الشك وتوجيه مجرى التحقيق نحو فرضيات أكثر دقة.

وانطلاقاً من أهمية الجانب التطبيقي في هذا المجال، يتناول هذا الفصل الآليات المعتمدة في توظيف التمييز الجنائي ضمن العمل الميداني. حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مراحل عملية التمييز، وما تتطلبه من جمع وتحليل للبيانات وفق مناهج علمية ممنهجة. ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى إبراز دور الطب الشرعي كآلية للتمييز الجنائي بوصفه مصدراً أساسياً للمعلومات التي تغذي عملية التمييز، خاصة من خلال تحليل الضحية ومسرح الجريمة. ويُختتم الفصل بالمبحث الثالث الذي يستعرض أهم تطبيقات التمييز الجنائي في الجرائم الخطيرة، كالقتل والجرائم الإرهابية.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجوانب الإجرائية والمنهجية لعملية التمييز الجنائي، بما يساعد في فهم أوسع لإمكاناته ضمن مسار التحقيقات الجنائية.

المبحث الأول: مراحل التمييز الجنائي

إن استغلال التمييز الجنائي في مجال التحقيقات الجنائية يستوجب إتباع سلسلة مترابطة من الخطوات الإجرائية، ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الآليات العملية التي يتم من خلالها تطبيق التمييز الجنائي في مسرح الجريمة، انطلاقاً من مرحلة جمع وتحليل الأدلة في المطلب الأول، والتي تُعد حجر الأساس لأي تحليل جنائي، ومروراً بمرحلة دراسة نمط الجريمة ووضع الفرضيات في المطلب الثاني، والتي تمثل الإطار النظري الأولي لفهم الجريمة وسياقها، وصولاً إلى إنشاء الملف الجنائي للمشتبه بهم في المطلب الثالث، والذي يُعد الخلاصة

المنهجية التي تجمع المعطيات المتوفرة عن الجاني المحتمل في قالب تحليلي شامل يساعد المحققين على اتخاذ قرارات دقيقة وفعّالة.

المطلب الأول: جمع وتحليل الأدلة

يُمر التتميط الجنائي بعدة مراحل أساسية تهدف إلى بناء تصور تحليلي عن الجاني المحتمل. سنتطرق لهذه المراحل في هذا المطلب بدايةً بجمع الأدلة من مسرح الجريمة وتحليلها في الفرع الأول، ثم تحليل سلوك الضحية لفهم العلاقة المحتملة مع الفاعل وظروف ارتكاب الجريمة في الفرع الثاني، ويُستكمل ذلك بتحليل سلوك الجاني في الفرع الثالث للكشف عن نمطه ودوافعه. تُشكّل هذه الخطوات أساساً علمياً لتوجيه التحقيق وتضييق دائرة الاشتباه.

الفرع الأول: جمع وتحليل الأدلة المادية:

تُعد مرحلة جمع الأدلة وتحليلها خطوة رئيسية في مسار أي تحقيق جنائي وكذلك الأمر في عملية التتميط، إذ تمثل نقطة الانطلاق نحو الكشف عن الحقيقة ورسم صورة للجاني، وسنتناول في هذا الفرع أولاً (مرحلة جمع الأدلة) وثانياً (مرحلة تحليل الأدلة).

أولاً - مرحلة جمع الأدلة: يهدف تحليل مسرح الجريمة إلى إيجاد العلاقة بين العوامل والمكونات المتغيرة للجريمة والعوامل الثابتة التي تم التعرف عليها في جرائم سابقة، وذلك للوصول إلى صورة واضحة أو إيجاد تطابق من شأنه أن يساعد في حل القضية، ونقصد بالعوامل كل عنصر مادي موجود في مسرح الجريمة، يمكن أن نطلق على الأدلة الخام التي نجدتها في مسرح الجريمة اسم الأثر، إذ يُعد أثراً كل عنصر مادي ملموس يمكن أن يُسهم في تأكيد أو نفي معلومات مرتبطة بالجريمة، ولتحقيق أفضل نتيجة ممكنة من التحليلات، يجب التعامل مع كل أثر في مسرح الجريمة على أنه جزء منه، حتى وإن لم يتأكد ارتباطه بالجريمة.

وذلك لأن هذه الآثار، مهما كانت قليلة أو كثيرة، تُعد العنصر الوحيد القابل للتحليل والممكن الاستفادة منه في بناء دليل مادي.¹

وتتمثل هذه الآثار في كل ما هو ملموس، مادي، ظاهر أو غير ظاهر للعين المجردة، مثل عبوات الرصاص الفارغة التي يكون من السهل ملاحظتها، أو آثار أخرى تتطلب وسائل خاصة من أجل جمعها مثل البصمات وبقع الدم المغسولة وغيرها، ويجب مراعات معايير معينة عند جمع هذه الآثار لمنعها من التلف والتمكن من استخلاصها كاملة وفق طرق وأساليب منهجية يستعملها المختصون لتحقيق أفضل النتائج الممكنة وأيضا المحافظة على الاستمرارية والثبات في التحقيقات الجنائية في مختلف الجرائم.²

ثانيا - مرحلة تحليل الأدلة: يشمل التقييم الجنائي للأدلة فحصاً وتحليلاً دقيقاً لسجل الأدلة في القضية، سواء كانت مادية كالحمض النووي وأنماط بقع الدم، أو شهادات وبيانات موثقة، أو وثائق مالية وتقنية وسلوكية. ويتطلب هذا التقييم حيادية تامة وعقلية متشككة من المحلل، بحيث لا يكتفي بالافتراضات أو النظريات المبكرة التي قد تكون متأثرة بالتحيزات الشخصية أو الثقافية، وهو ما يُعرف بالتحليل الجنائي الغامض (Equivocal Forensic Analysis)³. في هذا السياق، يقوم المحلل بمراجعة شاملة لكل الأدلة، مشككاً في الافتراضات والاستنتاجات السابقة، حيث إن أي نقص في مصداقية الأدلة أو إعادة بناء غير موثوق به يجعل التقارير المبنية عليها غير ذات قيمة.⁴

¹ هشام عبد الحميد فرح، معاينة مسرح الجريمة، مطابع السواء الحديثة، مصر، ص 141

² مبارك جمال الدين لزرق، "إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة"، مجلة متون، جامعة سعيدة، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2017، ص 675.

³ Turvey, B. E, Op. Cit, p 144.

⁴ Turvey, B. E, Ibid, p 145.

تأتي أهمية هذا النهج في حماية الموضوعية العلمية للمحلل الجنائي من التحيزات التي قد تنجم عن فرضيات التحقيق المبكرة أو التعاون غير المتكامل بين فرق التحقيق ومختبرات الأدلة. إذ كثيرًا ما تُغفل بعض الأدلة أو تُجمع بشكل غير كافٍ بسبب نقص المعرفة أو التحيزات، مما قد يؤثر على جودة الملف الجنائي والنتائج التي يُمكن الوصول إليها. لقد أتمنا مرحلة جمع الأدلة المادية، والآن ننتقل إلى دراسة وتحليل الضحية.

الفرع الثاني: دراسة وتحليل الضحية:

لطالما كان الجاني هو مركز الاهتمام في التحقيقات الجنائية، باعتباره الحلقة المفقودة التي يسعى المحققون إلى كشفها. غير أن بروز علم الضحية قد أضاف بعدًا جديدًا للتحليل، إذ أظهر أن دراسة الضحية قد تساهم في حل القضايا بنفس فاعلية دراسة الجاني. حيث يمثل علم الضحية الجنائي دراسة علمية لضحايا الجرائم بهدف معالجة المشاكل والقضايا التحقيقية الجنائية.¹

يرتكز هذا العلم على أن الحقائق المتعلقة بالضحية أفضل من الافتراضات غير المدعّمة بأدلة، حيث إنه تخصص تطبيقي يهدف فيه المختصون إلى بناء حقائق مجهولة من مصدر معلوم هو الضحية، وبالتالي القدرة على تصنيف الضحية حسب موقعه في الجريمة.

أولاً - دراسة الضحية: تهدف دراسة الضحية إلى تحليل سلوكها قبل وأثناء وبعد الجريمة، وفيما يلي نذكر أهم المعايير التي يتم دراستها:

¹ Shawn Carter. (n.d.). The relevance of victimology to criminal profiling. Academia.edu. Retrieved May 11, 2025.

https://www.academia.edu/7820345/The_Relevance_of_Victimology_to_Criminal_Profiling

أ- الخصائص الشخصية للضحية: و تتمثل في العمر، الجنس، الجنسية، الحالة الاجتماعية و النفسية و كل المكونات الشخصية للضحية، إذ نجد على سبيل المثال أن الأطفال أكثر عرضة للخطر الإجرامي من البالغين، كونهم أضعف جسدياً و أقل نضجاً و فهماً، مما يجعلهم هدفاً سهلاً و يقلل احتمال مقاومتهم للاعتداء على حقوقهم، أيضاً بالنسبة للنساء، حيث يرى عالم الإجرام "Hans von Hentig" هانس فون هينتيغ بأن أسلوب حياة و كيفية تنشأت المرأة يجعلها أكثر عرضة لجرائم معينة من الرجال، حيث أن القيمة الكبيرة التي يعطيها المجتمع لجسد المرأة يجعلها عرضة أكثر للجرائم الجنسية كالدعارة، أو التحرش أو حتى الاغتصاب.

ومن هذا المنطلق يمكننا فهم علاقة سمات الضحايا بنوع الخطر الذي يتعرضون له ورغم أن نتائج هذه التحليلات ليست حتمية ولا تعكس الواقع بشكل مطلق، إلا أن تحليل كل ضحية على حدة قد يُسهم في الكشف عن أنماط متكررة، يمكن اعتمادها كمرتكزات تساعد في توجيه مجريات التحقيق.¹

ب- تحليل نمط حياة الضحية: يتم فيه دراسة السلوكيات اليومية للضحية وبيئته الاجتماعية والمهنية، إذ أن عيش الضحية في بيئة تكون فيها معدلات الجريمة عالية من شأنه أن يرفع احتمال تعرضه للجريمة، ومن وجهة نظر أعمق فإن تردد الضحية على أماكن محدّدة في حياته اليومية من شأنه أن يخلق تصوراً لدى الجاني لمدى هشاشة الضحية وسهولة استهدافه. أيضاً بيئة عمل الشخص وطبيعته وظيفته قد تجعلانه عرضة لأن يكون ضحية سلوك إجرامي أكثر من غيره، على سبيل المثال رجال الأمن، الذين يتصلون اتصالاً مباشراً بعالم الإجرام بحكم وظيفتهم، وبطريقة تخلق نوعاً من العداوة بينهم وبين المجرمين، الذين يعتبرون رجال

¹ Turvey, B. E, Op. Cit, p 147.

الأمن أعداءهم كونهم هم من يقفون في وجه مخططاتهم الإجرامية، وبالتالي تتولد ضغينة اتجاه الشرطي، التي من شأنها أن تتطور إلى اعتداء جسدي وغيرها من الاعتداءات.¹

ت-تحليل علاقة الجاني بالضحية: من البديهي أن قرب العلاقة بين الجاني والضحية يزيد من احتمال أن يتعرض الأخير لفعل مجرم، لكن هدف الدراسة هو معرفة مدى تأثير ارتباط العلاقة بين الضحية والجاني بالجرائم التي يتعرض لها الأشخاص.

تم إجراء دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية تمثلت في تحليل 16723 من حالات ضحايا العنف المسجلة عن طريق "المسح الوطني لضحايا الجريمة"، وتوصلت الدراسة إلى أن الضحايا أكثر عرضة للتعنيف النفسي والجسدي من قبل أفراد عائلاتهم أو شركائهم مقارنة بالجناة الغريباء عنهم، كما بيّنت النتائج أن الأثر النفسي اللاحق كان أشدّ لدى الضحايا الذين تربطهم علاقة مباشرة بالجناة، مقارنة بغيرهم من ضحايا الاعتداءات من طرف مجهولين وبالتالي فقد أثبتت الدراسة أن قرب العلاقة بين الجاني والضحية يعد عاملاً مهماً يزيد من احتمالية ظهور عواقب سلبية، وبالتالي فإن إغلاق القضية وحلها لا يجب أن يمنعنا من دراسة هذه العلاقة وما مدى تأثيرها على الضحية حالياً ومستقبلاً.²

ثانياً - تحليل وتصنيف الضحية: إن الخطوة التحليلية ضرورية في أي عملية دراسة علمية، وعليه يتم تحليل المعطيات المستخلصة بخصوص ضحية الجريمة واستغلالها لتصنيف الضحية على حسب دوره في الجريمة، وعلى الرغم من قلة الدراسات التي تناولت هذا الجانب، إلا أنه يمكن تقديم تصنيف عام للضحايا كما يلي:

¹Turvey, B. E, Op. Cit, pp 172 173.

² Lauren Brubacher and others, victim-offender relationship and the emotional, social, and physical consequences of violent victimization, American journal of preventive medicine, volume 62, issue 5, pp 763-769.

أ- الضحية المثالية: يرتبط هذا المفهوم بالتصور المجتمعي العام حول الضحية، حيث تُصوّر على أنها شخص بريء تمامًا، لا علاقة له بأي سلوك انحرافي أو مثير للشبهة. يشمل هذا النوع من الضحايا مثلًا: امرأة مسنة تعرضت للسرقة أو فتاة شابة كانت ضحية اغتصاب. وتشير بعض الدراسات الاجتماعية إلى أن الاعتراف بالضحية يتوقف أحيانًا على ظروف الحادثة؛ إذ يمكن، في حالات معينة، إنكار صفة "الضحية" عن المرأة إذا لم تُظهر مقاومة كافية، أو كانت في علاقة عاطفية سابقة مع الجاني، أو إذا ما اعتُبرت ذات سمعة مشكوك فيها. في المقابل، تُعدّ الطفلة القاصر مثلًا على الضحية المثالية حتى وإن تم الاعتداء عليها برضاها، وذلك نظرًا لغياب الأهلية القانونية¹.

وضع الباحث النرويجي "Nils Christie" نيلز كريستي خصائص محددة لما يُعرف بالضحية المثالية، وتشمل: الضعف، الانخراط في نشاط مشروع، التواجد في مكان يُفترض أن يكون آمنًا، سيطرة الجاني على الوضع، غياب أي علاقة بين الجاني والضحية، وامتلاك الضحية لقدرة على إثبات حالتها كضحية أمام النظام العدلي².

ب- الضحية المساهمة: يشير مفهوم "الضحية المساهمة" إلى الحالات التي تسهم فيها الضحية، بدرجات متفاوتة، في حدوث الفعل الإجرامي الذي تعرضت له، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد حظي هذا البُعد باهتمام كبير في أدبيات علم الضحية، خصوصًا ضمن إطار ما يُعرف بـ "استثارة الضحية" أو "مساهمة الضحية في الجريمة"، كما تناولته العديد من الدراسات مثل (Wolfgang, 1958; Amir, 1971; Luckenbill, 1977)،³ في بعض

¹ قميدي محمد فوزي، علم الضحية وإسهاماته في الحقل الجنائي، مجلة جملة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور موالى الطاهر سعيدة، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الرابع، جوان 2018، ص 39.

² قميدي محمد فوزي، المرجع نفسه، ص 39.

³ Landau, S. F., & Freeman-Longo, R. E., Classifying victims: A proposed multidimensional victimological typology. International Review of Victimology, Issue 1, Volume 1, 1990, p 280.

الحالات، يكون من الصعب تحديد مدى مسؤولية الضحية، خاصة عندما تتداخل حرية التصرف مع قرارات قد تزيد من احتمال التعرّض للجريمة. فعلى سبيل المثال، إذا اختارت امرأة السير بمفردها ليلاً في حيٍّ معروف بخطورته، فإن احتمال تعرّضها للاعتداء يرتفع، رغم أن ذلك لا يُنقص من مسؤولية الجاني. غير أن الموقف يكون أكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بضحايا تصرفوا بشكلٍ متعمّد، كالصيّاد الذي يدخل ملكية خاصة رغم وجود لافتة "ممنوع الدخول"، ثم يُصاب بإطلاق نار من قبل صاحب الملك.

ولفهم مساهمة الضحية بشكل أفضل، يمكن تصنيف مسؤوليتها على متصل يبدأ من "عدم المساهمة" وصولاً إلى "المساهمة القصوى". فعلى هذا الأساس، يمكن الحديث عن خمس درجات:

- 1- **عديمة المساهمة:** حيث لا تسهم الضحية بأي شكل في الحدث، كما في حالة شخص نائم في منزله المحمي جيداً ويتعرض للاعتداء.
- 2- **مساهمة طفيفة:** تتجلى في حالات يكون تصرف الضحية ضئيل التأثير على النتيجة، مثل وقوع حادث مرور بسبب خطأ سائق آخر.
- 3- **مساهمة متوسطة:** عندما تؤدي سلوكيات الضحية إلى زيادة احتمال التعرّض للجريمة، كعبور منطقة خطرة ليلاً.
- 4- **مساهمة كبيرة:** حيث تكون أفعال الضحية عاملاً حاسماً في وقوع الجريمة، مثل تدخّل شخص عديم الخبرة في شجار بالشارع وتعرضه للإصابة¹.

¹ Landau, S. F., & Freeman-Longo, R. E, Ibid, p 281.

5- مساهمة قصوى: وتُسند إلى المواقف التي تكون فيها الضحية السبب الرئيسي فيما حدث، مثل الانتحار، أو تجاهل تحذيرات واضحة في مواقع خطيرة¹.

إن هذا التصنيف لا يلغي مسؤولية الجناة، ولكنه يُستخدم لتحليل الأبعاد المعقدة للحدث الإجرامي وتفسير اختلاف المواقف الاجتماعية والقانونية تجاه الضحايا.

ت- الضحية المقاومة: تمثل هذه الفئة من الضحايا أولئك الذين يسعون إلى إثبات الجريمة عبر تقديم الأدلة والاحتفاظ بتفاصيل الواقعة. تحرص الضحية المقاومة على التعاون مع أجهزة العدالة، حتى وإن ترتب على ذلك آثار نفسية أو اجتماعية سلبية. تبرز هذه النماذج عادة في حالات العنف الأسري، حيث تتأثر الضحية على الإدلاء بشهادتها رغم صعوبات المتابعة القانونية.²

ج- الضحية السلبية: يُسند اللوم في هذا النموذج إلى الضحية بدل الجاني، خاصة في الجرائم الجنسية. يُنتقد أحياناً سلوك الضحية الذي يُعدّ استفزازياً أو غير مسؤول (كالتواجد في أماكن خطيرة أو تحت تأثير المخدرات). وهناك من الضحايا من يتبعون سلوكاً سلبياً بدافع الخوف، حيث يُفضلون الاستسلام أو الصمت لحماية أنفسهم من الأذى. تشمل هذه الفئة نساءً حوامل أو أمهات في وضع اجتماعي هش، وهن غالباً ما يمتثلن للجاني دون مقاومة تُذكر.

في بعض الحالات، يمكن أن تتحول الضحية إلى جانية، كما هو الحال في جرائم الثأر أو الانتقام. يحدث هذا التحول نتيجة للشعور بالظلم أو الرغبة في استرداد الكرامة، مما يفضي إلى اتخاذ الضحية موقفاً عدائياً قد يصل إلى ارتكاب جريمة³.

¹ Landau, S. F., & Freeman-Longo, R. E, Ibid, p 282.

² قميدي محمد فوزي، المرجع السابق، ص 41.

³ قميدي محمد فوزي، ص 40.

بهذا نكون قد أنهينا استعراض دراسة وتحليل الضحية، والآن ننتقل إلى المرحلة التالية التي تتمثل في تحليل سلوك الجاني.

الفرع الثالث: تحليل سلوك الجاني:

في إطار التتميط الجنائي، يُعد تحليل سلوك الجاني خطوة جوهرية لفهم البنية النفسية والاجتماعية التي تحكم أفعاله. إذ لا يُكتفى بدراسة نتائج الجريمة، بل يُنظر بعناية إلى كيفية تنفيذها، والأساليب التي يستخدمها الجاني، والدوافع النفسية الكامنة وراء كل خطوة. هذا التحليل يُوفر قاعدة معلومات دقيقة تُستخدم في بناء ملف جنائي يساعد على تحديد مواصفات الجاني والتمييز بين الجناة المختلفين حتى في حالة التشابه الظاهري في النتائج.¹

يتمحور هذا التحليل حول مفهومي الاتساق السلوكي والسلوك التوقيعي، فالأول يشير إلى تكرار أنماط معينة في سلوك الجاني من جريمة لأخرى، مثل اختيار نوع معين من الضحايا أو اتباع نفس الأسلوب في التنفيذ، وهو ما يسهل على المحققين ربط الجرائم ببعضها وتحديد النمط العام للجاني. أما السلوك التوقيعي، فيكشف عن البُعد النفسي العميق للجريمة، حيث يُقدم الجاني على أفعال لا تخدم الجانب الإجرائي للجريمة، وإنما تُشبع حاجات داخلية كالرغبة في التحدي، أو السيطرة، أو ترك بصمة شخصية.

وقد طورت وحدات التحليل الجنائي - وعلى رأسها وحدة العلوم السلوكية بمكتب التحقيقات الفيدرالي - هذا الأسلوب عبر دمج العلوم السلوكية مع تقنيات التحقيق الجنائي، ما سمح بابتكار ملفات جنائية دقيقة تستند إلى بيانات نفسية وسلوكية، بدلاً من الأدلة المادية فقط. كما ساهم استخدام أدوات حديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والذكاء الاصطناعي

¹Turvey, B. E, Op. Cit, p 269.

في رفع كفاءة هذا التحليل، إذ بات بالإمكان تتبع الأنماط المكانية لارتكاب الجرائم، وتحليل البيانات الكبيرة لرصد روابط خفية بين القضايا¹.

وعليه، فإن تحليل سلوك الجاني ضمن التتميط الجنائي لا يُسهم فقط في تسريع كشف هوية الجاني، بل يفتح أفقاً لفهم أعمق للجرائم، مما يساعد على الوقاية منها أو التنبؤ بها قبل وقوعها، خاصة في الجرائم المتسلسلة التي تستند إلى منطق داخلي مضطرب ومتكرر.

المطلب الثاني: دراسة نمط الجريمة وبناء الفرضيات

يمثل فهم نمط الجريمة خطوة أساسية في التحليل الجنائي، إذ يُسهم في فك رموز السلوك الإجرامي، وتحديد ما إذا كانت الجريمة تخضع لنمط عشوائي أو منهجي. كما يُعد هذا الفهم مدخلاً ضرورياً لبناء فرضيات تفسيرية تُعين المحققين على الربط بين الدوافع المحتملة والوقائع المتوفرة وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تصنيف الجريمة وفق نمطها السلوكي في فرع أول ثم إلى صياغة الفرضيات التفسيرية للعلاقة بين الجريمة والدافع في فرع ثاني.

الفرع الأول: تصنيف الجريمة:

إن تصنيف الجريمة خطوة لا بد من القيام بها في مراحل التتميط الجنائي، إذ يساعد ذلك في توجيه التحقيقات وتضييق دائرة المشتبه بهم، وتتوصل لإمكانية التصنيف بالاعتماد على المعلومات المستخلصة من التحليلات السابق ذكرها، ورغم كثرت التصنيفات إلا أن المختصين توصلوا إلى تصنيف أساسي يمس جوهر الجريمة وكفيل بتأكيد ونفي الكثير من المعلومات

¹ Mathew, M., & Xavier, S, Forensic analysis of serial offender behavior: A study of psychological and behavioral profiling, Open Access Journal of Behavioral Science & Psychology, Usha Martin University, Department of Forensic Science, Volume 7, Issue 2, 2024, p 4.

بخصوص الجريمة، ويتمثل في تقسيم الجرائم إلى جرائم منظمة وأخرى غير منظمة انطلاقاً من مسرح الجريمة ويدعى هذا الأسلوب بـ "الترميط من الأعلى إلى الأسفل".

أولاً - الجرائم المنظمة: تُعد الجرائم المنظمة من أكثر الأنماط الإجرامية التي تستدعي اهتمام الباحثين في مجال الترميط الجنائي، نظراً لما تتميز به من دقة في التخطيط وتنفيذ الأفعال الجرمية. إذ يُلاحظ في هذا النوع من الجرائم أن الجاني لا يتصرف بدافع عشوائي أو تحت تأثير انفعالي لحظي، بل يسلك سلوكاً واعياً ومدروساً، يُعبر عن نية مسبقة ودرجة عالية من التنظيم الذهني والسلوكي¹.

أ- سمات الجريمة المنظمة: يُظهر مسرح الجريمة في هذه الحالات علامات واضحة على التخطيط المسبق والمنهجي. فغالباً ما يكون خالياً من الآثار الدالة على هوية الجاني، سواء تعلق الأمر بالبصمات، أو السوائل البيولوجية، أو حتى أدوات الجريمة. كما أن التخلص من الجثة أو من الأداة المستخدمة يتم وفق تقنيات مدروسة، أحياناً تستند إلى معرفة علمية بالجريمة أو بأساليب التحقيق الجنائي، ما يعكس خلفية معرفية أو تجريبية لدى الجاني. ويُعد اختيار الضحية مؤشراً دالاً على درجة التنظيم، حيث لا تُترك عملية الاستهداف للصدفة، بل يُعتمد فيها على صفات محددة تتناسب مع دوافع الجاني وأهدافه. كما أن استعمال أسلحة أو أدوات مخصصة، غالباً ما يتم جلبها إلى مسرح الجريمة، يدل على سبق الإصرار والترصد، وهي من العلامات الأساسية في هذا التصنيف.

ب- سمات الجاني: من الناحية النفسية والاجتماعية، يتمتع مرتكبو هذا النمط من الجرائم عادةً بمستوى ذكاء يتراوح بين المتوسط والمرتفع، ما يُمكنهم من التخطيط المحكم وتفادي الوقوع

¹ Kapoor, V. (2024, February 13). All about criminal profiling. iPleaders Blog.

<https://blog.iplayers.in/all-about-criminal-profiling/>

في الأخطاء. وغالبًا ما يكون الجاني في هذه الحالة متعلمين ويمتلكون وظائف مستقرة، ما يعزز قدرتهم على إخفاء ميولهم الإجرامية خلف مظهر اجتماعي سوي.

ويتميز هؤلاء الأفراد أيضًا بدرجة من الكفاءة الاجتماعية، إذ قد يكونون قادرين على التواصل بفعالية، والتصرف بأسلوب جذاب أو مقنع، وهو ما يُمكنهم من اكتساب ثقة الآخرين، بمن فيهم الضحية. هذا إضافة إلى القدرة على التنقل الجغرافي، مما يُصعب على أجهزة الأمن حصر نطاق البحث.

ويلاحظ كذلك أن سلوك الجاني بعد ارتكاب الجريمة يتسم بالتحكم والهدوء؛ فقد يُبادر إلى العودة إلى مسرح الجريمة بغرض مراقبة التحقيقات، أو حتى التطوع بالمعلومات، وهو سلوك يُفسر في بعض الحالات على أنه محاولة للسيطرة على الموقف أو اختبار كفاءة سلطات التحقيق.

ت-تقنيات الاستجواب المناسبة: نظرًا لطبيعة شخصية الجاني المنظمة، فإن أسلوب الاستجواب الملائم في هذه الحالات يعتمد على المواجهة المباشرة، وتقديم الأدلة بشكل واضح. فالمحقق يعتمد على كشف التناقضات في أقوال الجاني، والضغط عليه بمعلومات دقيقة تُفقد السيطرة التي يسعى للحفاظ عليها خلال التحقيق¹.

ثانياً - الجرائم غير المنظمة: تُصنّف الجرائم غير المنظمة ضمن الأنماط الإجرامية التي تتميز بالعشوائية والارتجال، وغالبًا ما تكون وليدة لحظة انفعالية أو اندفاعية، يطغى عليها غياب التخطيط والمنهجية. ويُنظر إلى هذا النوع من الجرائم باعتباره انعكاسًا لحالة نفسية

¹ Guy-Evans, O. (2023). Offender profiling in psychology. Simply Psychology.

<https://www.simplypsychology.org/offender-profiling.html>

غير مستقرة، إذ غالبًا ما تصدر عن أفراد يفتقرون إلى السيطرة الذاتية، ويتصرفون بشكل فجائي دون إدراك للعواقب أو تقدير للمخاطر¹.

أ-سمات الجريمة غير المنظمة: الخاصية الأساسية لهذا النمط من الجرائم تكمن في غياب التخطيط المسبق. فالجريمة تنفذ في لحظة غضب، أو نتيجة رغبة جامحة، أو تحت تأثير مشاعر سلبية حادة كالإحباط أو الانتقام. ونتيجة لهذا الاندفاع، فإن مسرح الجريمة غالبًا ما يكون فوضويًا، وملينًا بالدلائل التي تدين الجاني، مثل بصمات الأصابع، أو أدوات الجريمة التي تُترك في الموقع، أو آثار دم وسوائل جسدية، بل قد تُرتكب الجريمة باستخدام أدوات عشوائية من البيئة المحيطة.

ومن الملاحظ أيضًا أن اختيار الضحية يكون عشوائيًا، أو ناتجًا عن قرب المسافة بين الجاني والمجني عليه، كأن يكونا في نفس الحي أو البيئة الاجتماعية. ويميل الجناة في هذه الحالات إلى تنفيذ أفعالهم في أماكن مألوفة أو قريبة من محل إقامتهم، ما يجعل تعقبهم أكثر سهولة من الناحية الأمنية.

ب-سمات الجاني: يُشير خبراء الترميز الجنائي إلى أن مرتكبي الجرائم غير المنظمة يتميزون بخصائص نفسية واجتماعية تشير إلى اضطرابات واضحة في الشخصية. فمن حيث القدرات العقلية، غالبًا ما يكون هؤلاء الأفراد ذوي مستوى نكاه منخفض، ما يحد من قدرتهم على التخطيط أو التنبؤ بعواقب أفعالهم. كما يُلاحظ تدني المستوى التعليمي لديهم، وغالبًا ما يكونون عاطلين عن العمل أو يزاولون مهنة هامشية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، يتسم هؤلاء الجناة بضعف المهارات التفاعلية، ما يجعلهم منعزلين اجتماعيًا، غير قادرين على إقامة علاقات صحية، ويميلون إلى الوحدة. ويُسجل أحيانًا

¹ Phalke, K. Op. Cit,

<https://blog.iplayers.in/all-about-criminal-profiling/>.

احتفاظهم بـ "تذكرات" من الجريمة، كصور الضحية أو قصاصات من الصحف التي تغطي الجريمة، وهي سلوكيات تتم عن نوع من الارتباط النفسي غير السوي بالفعل الإجرامي.

ومن الخصائص المثيرة للاهتمام في هذا النوع من الجناة، هو ميلهم إلى العودة إلى مسرح الجريمة، إما بدافع الفضول أو من أجل إحياء التجربة ذاتياً، وهي سمة تشير إلى مستوى عالٍ من القلق أو الشعور بالذنب المقنع.

ت-تقنيات الاستجواب المناسبة: نظراً للطبيعة غير المستقرة لهؤلاء الجناة، فإن أسلوب المقابلة الأمثل معهم يجب أن يكون غير مباشر. حيث يُوصى بتجنب المواجهة الصارخة، وبدلاً من ذلك، يُستخدم أسلوب تدريجي في تقديم الأدلة، مع محاولة خلق تعاطف نفسي أو علاقة شعورية مع الجاني، من أجل دفعه إلى الاعتراف أو تقديم معلومات تُفيد التحقيق¹.

تم اعتبار هذا الأسلوب مبسط أكثر من الحاجة، إذ لا يمكن تقسيم الجرائم أو مرتكبوها إلى منظمين أو غير منظمين بكل بساطة، حيث قد يظهر بعض الجناة مزيجاً من الصنفين في نفس الجريمة، كما توجد الكثير من العوامل التي من شأنها أن تعكس حقيقة الصنف المفترض، كالعامل الزمني، حيث إن مرور الوقت قد يؤدي بالجناة إلى التحول من حالة إلى أخرى، وأيضاً يتأثر سلوك الجاني بظروف الجريمة وكيفية تفاعل الضحية معه، لكن رغم كل الانتقادات الموجهة إليه يبقى هذا التصنيف الأنجع في مجال تصنيف الجريمة.²

ثالثاً - تطبيقات التصنيف: فيما يلي مثالين واقعيين لجرائم تم تصنيفها وفقاً لنموذج التمييز الجنائي الأمريكي (FBI) إلى جريمة منظمة وأخرى غير منظمة، ذلك لتوضيح أسس ومعايير التصنيف من الجانب التطبيقي:

¹ Guy-Evans, O, Op. Cit,

<https://www.simplypsychology.org/offender-profiling.html>.

² Guy-Evans, O. (2023). Ibid.

<https://www.simplypsychology.org/offender-profiling.html>.

أ- جريمة منظمة: قضية ليوبولد ولوبي - "جريمة القرن": فيما يلي سنقدم أحد أشهر القضايا التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وكيف يمكن ادراجها ضمن تصنيف الجريمة المنظمة:

1- **نبذة عن الجريمة:** في عام 1924، قام "Nathan Leopold" ناثن ليوبولد و "RichardLoeb" ريتشارد لوبي، وهما طالبان ثريان في جامعة شيكاغو، باختطاف وقتل الطفل "Bobby Franks" بوبي فرانكس البالغ من العمر 14 عامًا. كان دافعهما ارتكاب "الجريمة المثالية" لإثبات تفوقهما الذهني، حيث اعتقدا أنهما أذكى من أن يتم القبض عليهما¹.

2- **أسباب التصنيف كجريمة منظمة:** تم اعتباره هذه الجريمة لعدة أسباب تتمثل في:

- **التخطيط المسبق:** قام الجانيان بوضع خطة مفصلة لاختطاف وقتل الضحية، بما في ذلك استئجار سيارة تحت اسم مستعار وإعداد فدية وهمية.
- **إخفاء الأدلة:** حاولا التخلص من الجثة بطريقة تجعل من الصعب التعرف عليها.
- **اختيار الضحية:** اختارا ضحية من دائرة معارفهما، مما يدل على دراسة مسبقة.

3- **سمات الجناة:** تمتع الجناة بسمات مميزة لفتت انتباه المحققين وعلماء النفس الجنائي، ويمكن تلخيص أبرز هذه السمات على النحو التالي:

- **الذكاء والتعليم:** كان كلاهما يتمتعان بمستوى عالٍ من الذكاء والتعليم، حيث كان ليوبولد طالبًا في القانون ولوبي أصغر خريج من جامعة ميشيغان، فاعتقدا أن ذكاءهما يمكن أن يمنحهما القدرة على ارتكاب جريمة مثالية لا يُكتشف فاعلها.
- **النرجسة والإحساس بالتفوق:** كانا يؤمنان بنظرية "نيتشه" عن "الإنسان الأعلى" (Übermensch)، ويعتقدان أنهما فوق الأخلاق والقانون.

¹ Constitutional Rights Foundation, Saved from the gallows — The trial of Leopold and Loeb, Bill of Rights in Action, Issue 30, Volume 3, 2015, p 2.

- **الخلفية الاجتماعية:** ينتميان إلى عائلات يهودية ثرية ومرموقة في المجتمع.

4-النتائج: تم القبض عليهما بعد أن تم العثور على نظارة تخص ليوبولد في مكان الجريمة .
أقرّا بالذنب، وحُكم عليهما بالسجن مدى الحياة بالإضافة إلى 99 عامًا . قُتل لوبي في السجن
عام 1936، بينما أُطلق سراح ليوبولد في عام 1958¹.

ب-جريمة غير منظمة: قضية "حروب الآيس كريم" في غلاسكو: تعد هذه القضية مثال
واضح عن الجريمة غير المنظمة وذلك لعدة أسباب تتمثل في:

1-نبذة عن الجريمة: في ثمانينيات القرن الماضي، شهدت مدينة غلاسكو في اسكتلندا
سلسلة من النزاعات العنيفة بين عصابات إجرامية استخدمت عربات بيع الآيس كريم كواجهة
لتوزيع المخدرات والبضائع المسروقة .بلغت هذه النزاعات ذروتها في 16 أبريل 1984، عندما
تم إشعال النار عمدًا في منزل عائلة دويل، مما أسفر عن مقتل ستة أفراد من العائلة، من
بينهم السائق أندرو دويل، الذي كان قد رفض التعاون مع العصابات².

2-أسباب التصنيف كجريمة غير منظمة: تم تصنيف الجريمة على أنها غير منظمة لعدة
أسباب وهي:

- **غياب التخطيط المسبق:** الهجوم كان رد فعل انتقامي سريع على رفض أندرو دويل
التعاون، دون تخطيط دقيق.

- **الفوضى في التنفيذ:** استخدام الحرق العمد كوسيلة للقتل أدى إلى وفاة أفراد غير
مستهدفين، مما يدل على الارتجال والعشوائية.

¹ Constitutional Rights Foundation, Ibid, P 5.

² Lucy Morgan, (23-11-2022), The Ice Cream Wars review – the gang crime that rocked Glasgow, Retrieved May 3, 2025.

<https://www.theguardian.com/tv-and-radio/2022/nov/23/the-ice-cream-wars-review-andrew-doyle-killers-1984-arson-attack-glasgow>

- ترك الأدلة: الحريق ترك آثاراً واضحة في مسرح الجريمة، مما ساعد في التحقيقات اللاحقة.
- 3-سمات الجناة: الجناة في هذه القضية لوحظت عليهم السمات التالية:
 - الاندفاعية: تصرف الجناة بدافع الغضب والانتقام، دون اعتبار للعواقب.
 - الافتقار للتنظيم: عدم وجود خطة محكمة أو وسائل لإخفاء الجريمة.
 - الارتباط بالمكان: وقوع الجريمة في منطقة سكنية مألوفة للجناة، مما يشير إلى محدودية حركتهم.

4-النتائج: ترتبت عن هذه القضية مجموعة من النتائج حيث أثارت الجريمة غضباً واسعاً في المجتمع، وأدت إلى تحقيقات مطولة ومحاكمات استمرت لعقود. تمت إدانة بعض الأفراد، لكن القضية ظلت مثار جدل بسبب الشكوك حول عدالة الإجراءات القانونية.

الفرع الثاني: صياغة الفرضيات التفسيرية للعلاقة بين الجريمة والدافع:

بعد تصنيف الجريمة في خانة معينة، يحين دور محاولة فهم لماذا حدثت الجريمة، ذلك بصياغة فرضيات تفسيرية للعلاقة بين الجريمة ودافع الجاني لارتكابها، ولهذا سنذكر عدة فرضيات مع تفسير كل فرضية ومنطلق الخبراء في طرحهم لها:

1. الفرضية الأولى: سلوك الجريمة يعكس دافعاً آنياً متعلقاً بالحالة النفسية للجاني في لحظة ارتكاب الجريمة وليس بسماته الشخصية الثابتة.

تفسير: السلوكيات مثل العنف المفرط أو محاولة الطمأنة قد تكون انعكاساً لحالة مؤقتة كالغضب أو الخوف.

2. الفرضية الثانية: الدافع كما يُستدل عليه من مسرح الجريمة لا يمكن تعميمه لتوصيف الجاني دون أدلة سلوكية مباشرة.

تفسير: لا يُستنتج من سلوك واحد أن الجاني يتمتع بشخصية دائمة الغضب أو السيكوباتية، ما لم توجد دلائل إضافية.¹

3. الفرضية الثالثة: الجرائم ذات الطابع التعبيري تعكس دوافع انفعالية مباشرة، فيما تعكس الجرائم الأداتية دوافع محسوبة وغير عاطفية.

تفسير: مثل القتل بدافع الغيرة (تعبيري) مقابل السطو لأجل المال (ذاتي).²

4. الفرضية الرابعة: قد تتغير دوافع الجاني خلال ارتكاب الجريمة أو بين جريمة وأخرى.

تفسير: الدافع ليس عنصراً ثابتاً، بل يمكن أن يتأثر بالسياق والمواقف المختلفة.

5. الفرضية الخامسة: السلوك في مسرح الجريمة هو المؤشر الأكثر صدقاً على الدافع الحقيقي، مقارنة بالاعترافات أو الأقوال اللاحقة.

تفسير: الاعترافات قد تتأثر بالتحريف، التبرير، أو محاولة التلاعب، بينما السلوك العفوي النهائي في مسرح الجريمة غالباً ما ينبع عن دافع حقيقي.³

6. الفرضية السادسة: لا يمكن فهم الدافع الإجرامي بشكل كامل دون النظر في العوامل الدافعة المساهمة.

تفسير: مثل الإدمان أو الضغط النفسي، والتي قد تهيئ الظروف لفعل الجريمة.⁴

7. الفرضية السابعة: العوامل الدافعة المساهمة قد تكون دافعاً رئيسياً في سياق معين، ومجرد عامل مساعد في سياق آخر.

¹Turvey, B. E, Op. Cit, p 321.

². Parker, B. L., & McKinley, A. C, Homicide event motive: A situational perspective, Salus Journal, Issue 6, Volume 2, 2018, p 81.

³ Turvey, B. E, Op. Cit, p 326.

⁴ Parker, B. L., & McKinley, A. C, Op.cit, p 83.

تفسير: الربح المالي قد يكون دافعاً في السرقة، لكنه عامل مساعد في جريمة بدافع الغضب.

8. الفرضية الثامنة: تحليل مسرح الجريمة لا يكشف دائماً عن العوامل المساهمة، والتي تتطلب معرفة خلفية الجاني.

تفسير: بعض العوامل لا يمكن كشفها إلا عبر ملف الجاني أو تاريخه الطبي والنفسي مثل العوامل الدافعة المساهمة.

9. الفرضية التاسعة: تتداخل العوامل المساهمة مع الدافع الرئيسي لتؤثر في نمط التنفيذ، اختيار الضحية، أو توقيت الجريمة.

تفسير: الإحباط المالي قد يعجل ارتكاب جريمة أو يوجه الجاني نحو ضحية معينة.

10. الفرضية العاشرة: دراسة العوامل المساهمة تستوجب تحليلاً فردياً (إيديوغرافي) بدلاً من الاعتماد على تصنيفات نمطية عامة.

تفسير: كل جريمة لها خصوصيتها، ولا يمكن إسقاط تعميمات على جميع الحالات.¹

نستخلص من هذه الفرضيات أن العلاقة بين الجريمة والدافع علاقة على درجة عالية من التعقيد تتطلب تحليلاً دقيقاً يجمع بين المعطيات السلوكية والظروف الشخصية للجاني، كما فرقت بين الدوافع الرئيسية والمساهمة، وضرورة فهم كل منهما مع الأخذ بعين الاعتبار السياق الزمني والظروف النفسية والاجتماعية المتعلقة بالجريمة.

المطلب الثالث: بناء الملف الجنائي للمشتبه بهم:

¹Turvey, B. E, Op. Cit, pp 328 327.

يُعتبر بناء الملف الجنائي خطوة حاسمة في عملية التحقيق، حيث يتم تنظيم وتحليل المعلومات المتوفرة لتشكيل صورة شاملة عن الجريمة والجاني المحتمل، ويعد الخطوة الختامية والمكتملة للخطوات السابقة ذكرها من جمع وتحليل لكل عناصر الجريمة، فيما يلي سنعرض القالب النموذجي للملف الجنائي في الفرع الأول، ثم نعطي مثالاً تطبيقياً واقعياً لهذا النموذج في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نموذج نظري للملف الجنائي:

يمثل النموذج النظري للملف الجنائي إطاراً مفاهيمياً يهدف إلى تنظيم وتوحيد عملية بناء الملف الجنائي بشكل منهجي. يعتمد هذا النموذج على مبادئ وأسس نظرية تتيح فهماً عميقاً للعوامل المؤثرة في الجريمة، وتوجيه عملية التوثيق بطريقة تسهل الربط بين الأدلة والسياق الجنائي. من خلال هذا النموذج النظري، يمكن للمحققين بناء ملف جنائي متكامل يدمج بين التحليل العلمي المتغير للجريمة والمعايير النموذجية الثابتة، مما يعزز دقة التحقيق ويساعد في تقديم الأدلة بشكل متنسق وموثوق، ويأتي الملف الجنائي النهائي غالباً في الشكل الآتي:

أولاً: صفحة تعريف بالجريمة: هي وثيقة تحليلية تشمل الملامح الرئيسية للجريمة كما ظهرت في مسرحها، وتُعد قاعدة أساسية يُبنى عليها لاحقاً الملف الشخصي للجاني وتتكون من:

أ- نوع الجريمة: تحديد طبيعة الجريمة (قتل، اعتداء، سرقة، إلخ) يساعد في تصنيفها بدقة ويوجه التحقيق نحو الأدوات والأساليب المناسبة لجمع الأدلة وتحليلها.

ب- تاريخ ومكان وقوع الجريمة: تحديد الوقت والمكان بدقة ضروري لفهم سياق الجريمة، وربطها بأحداث أو شهود محتملين، كما يساعد في تحديد سلسلة زمنية للتحقيق.

ت- الضحايا: معلومات عن الضحايا (العمر، الجنس، المهنة، العلاقات الشخصية) مهمة لفهم دوافع الجاني وبناء فرضيات حوله.

ج- الظروف المحيطة: وصف الظروف التي حدثت فيها الجريمة (كالطقس، الإضاءة، وجود

شهود) يؤثر على إمكانية جمع الأدلة وفهم سلوك الجاني والضحايا أثناء وقوع الجريمة¹.

ثانيا: ملخص كرونولوجي للأحداث: يتمثل في عرض موجز للأحداث بالترتيب الزمني الذي

وقعت فيه، يُستخدم لتقديم نظرة شاملة ومنظمة حول تسلسل الوقائع المرتبطة بالجريمة، مثل:

أ- تسلسل الأحداث: عرض زمني مرتب يوضح تطور الوقائع منذ لحظة وقوع الجريمة وحتى

المرحلة الحالية من التحقيق، بما في ذلك التوقيتات الدقيقة لكل مرحلة.

ب- أنشطة الجاني: تحديد ما قام به الجاني في مختلف المراحل (قبل الجريمة، أثناء تنفيذها،

وبعد ارتكابها)، بهدف فهم سلوكه وخطته.

ت- التحقيقات السابقة: تقديم ملخص لما توصلت إليه التحقيقات حتى الآن، بما يشمل

الشهادات، الأدلة، والاستنتاجات الأولية التي دعمت أو استبعدت فرضيات معينة².

ثالثا: استنتاجات المحلل الجنائي (الاحتمالات، التوصيات): وهي المرحلة التي يُعبّر فيها

المحلل الجنائي عن تصوره المهني المبني على تحليل الأدلة والوقائع المتوفرة، بهدف:

أ- تفسير ما حصل: أي تقديم رؤية مبدئية عن كيف ولماذا وقعت الجريمة اعتمادا على الأدلة

المجمعة.

ب- تحديد الفرضيات: يقوم فيها ببناء سيناريوهات محتملة للجريمة تشمل هوية الجاني، دوافعه،

وطريقته.

¹John E. Douglas, Et-al, Criminal Profiling from Crime Scene Analysis. U.S. Department of Justice, FBI Training Division, Behavioral Science Unit, Quantico, Virginia, 1986. P 5.

² John E. Douglas, Et-al, Ibid, P 10.

ت-وضع خطة للتحقيق المستقبلي: من خلال تقديم توصيات عملية توجه جهود الفريق، مثل طلب تحاليل إضافية أو استجواب أشخاص معينين¹.

بمعنى آخر، استنتاجات المحقق تمثل الخطوة التي تسبق اتخاذ القرار أو توجيه الاتهام، وهي مزيج بين المعطيات العلمية، والملاحظة الميدانية، والخبرة الشخصية.

رابعاً: إنشاء بروفایل مبدئي للجاني: البروفایل المبدئي للجاني هو وصف تقديري يتم استخلاصه من تحليل مسرح الجريمة، وطبيعة الضحية، وسلوك الجاني أثناء الجريمة، ويهدف إلى تكوين صورة أولية تساعد المحققين في تضيق دائرة المشتبه بهم. ويتضمن:

أ-الخصائص الديموغرافية: مثل العمر المحتمل (صغير/متوسط/كبير)، الجنس (غالبًا بناءً على نوع العنف أو طريقة التنفيذ)، المستوى التعليمي (يُستدل عليه من التخطيط أو استخدام أدوات معينة)، والمهنة المحتملة (خاصة إذا وُجدت تقنيات خاصة في التنفيذ تشير لمجال مهني معين).

ب-السمات النفسية: تحليل السمات النفسية المحتملة للجاني، مثل مستوى الذكاء، الاستقرار النفسي، والميول السلوكية.

ت-الأنماط السلوكية: تحديد الأنماط السلوكية التي قد تساعد في التعرف على الجاني أو التنبؤ بأفعاله المستقبلية².

خامساً: توجيهات لفريق التحقيق: هي توصيات عملية تُبنى على نتائج التحليل الجنائي والبروفایل المبدئي، وتُستخدم لتوجيه الجهود الميدانية بشكل أكثر دقة وفعالية، وتشمل:

¹Bartol, C. R., & Bartol, A. M. Criminal & behavioral profiling, fourth edition, SAGE Publications, New York, United States of America, 2021, P 26.

²John E. Douglas, Et-al, Op. Cit, P 9.

أ- أماكن البحث المحتملة: توجيه الفريق للتركيز على مواقع محددة يُرجَّح أن يكون لها صلة بالجريمة، مثل: المواقع التي يرجح تواجد الجاني فيها، أو التي قد تحتوي على أدلة إضافية.

ب- طرق الاستجواب: اقتراح أساليب استجواب مناسبة بناءً على بروفایل الجاني، مثل الاستجواب المباشر أو غير المباشر.

ت- التنسيق مع الجهات الأخرى: توصية بالتعاون مع جهات أخرى مثل الطب الشرعي أو خبراء التكنولوجيا للحصول على تحليلات إضافية¹.

قمنا في هذا الفرع بصياغة الشكل النموذجي للملف الجنائي، في الفرع الموالي سنعطي مثالاً عن ملف جنائي حقيقي لجريمة واقعية.

الفرع الثاني: نموذج تطبيقي لملف جنائي:

فيما يلي سنطبق النموذج السابق على إحدى الجرائم الواقعية، ففي خريف عام 1983، هزّت سلسلة من جرائم قتل الأطفال ولاية نبراسكا، حيث أظهرت التحقيقات نمطاً متكرراً يشير إلى وجود قاتل متسلسل. أدى استخدام أساليب التمييز الجنائي من طرف وحدة العلوم السلوكية التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) إلى تتبّع الجاني وتشكيل ملف جنائي دقيق ساهم في الإطاحة بـ "جون جوبيرت"، أحد أكثر القتلة قسوة في تاريخ المنطقة²، وقد تضمن الملف الجنائي ما يلي:

أولاً: صفحة تعريف بالجريمة: شملت صفحة التعريف بهذه الجريمة ما يلي:

أ- نوع الجريمة: تم اعتبار هذه الجريمة جريمة قتل متسلسل واختطاف وتعذيب.

¹ John E. Douglas and others, Ibid, P 12.

² State v. Joubert, 224 Neb. 411, 399 N.W.2d 237 (1986). Retrieved May 3, 2025.

<https://law.justia.com/cases/nebraska/supreme-court/1986/843-8.html>

ب-تاريخ وقوع الجرائم: وقعت الجريمة الأولى في 22 أغسطس 1982 في ولاية (مين) الأمريكية، أما الجريمة الثانية فوُقت في 18 سبتمبر 1983 في ولاية (نبراسكا)، وآخر جريمة حدثت في 2 ديسمبر 1983 في ولاية (نبراسكا).

ت-أماكن وقوع الجرائم: توزعت الجرائم في مدينة بورتلاند التابعة لولاية مين (الجريمة الأولى)، والجريمة الثانية والثالثة وقعت في مدينتي بلفيو وبابيليون في ولاية نبراسكا.

ج-الضحايا: ضحايا هذه الجرائم ثلاث أطفال هم ريتشارد ستيتسون (11 سنة)، داني إيبيري (13 سنة)، كريستوفر والدن (12 سنة)، كل الضحايا ذكور يدرسون في المدرسة.

د-الظروف المحيطة: اختطاف في وضوح النهار من أحياء سكنية، نمط تكراري: الأطفال وحدهم، ذكور، سنّ متقارب، استخدام أدوات مثل الحبال، الشريط اللاصق، سكين، آثار تعذيب وسادية واضحة.

ثانياً: الملخص الكرونولوجي للأحداث: في هذا الجزء تم عرض للتسلسل الزمني للأحداث كما تم تحديده استناداً إلى المعطيات المتوفرة، وذلك على النحو الآتي:

أ-22 أغسطس 1982 - مين: وقعت أولى الجرائم في مدينة بورتلاند بولاية مين، حيث خرج الطفل ريتشارد ستيتسون (11 سنة) لممارسة رياضة الجري لكنه لم يعد إلى المنزل. تم العثور على جثته في اليوم التالي، وقد وُجد مقتولاً بعد تعرضه للطعن والخنق، كما ظهرت آثار عضّات على جسده. اشْتُبه في أحد الأشخاص آنذاك، لكن التحقيق لم يتقدّم بسبب عدم تطابق بصمة الأسنان مع آثار العضّ على جسد الضحية، مما أدى إلى إطلاق سراح المشتبه به، وظلت القضية دون حل.

ب-18 سبتمبر 1983 - بلفيو، نبراسكا: اختفى الطفل داني إيبيري (13 سنة) من مدينة بلفيو بولاية نبراسكا، أثناء قيامه بتوزيع الصحف في الصباح الباكر. تم العثور على دراجته فقط، بينما ظل هو مفقوداً. وبعد ثلاثة أيام، اكتشفت السلطات جثته على بُعد حوالي 6

كيلومترات من منزله، مقيّدًا ومطعونًا تسع مرات، ما دلّ على تعرضه لتعذيب قبل القتل. تولّى مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) القضية نظرًا لكونها اختطافًا متبوعًا بجريمة قتل، وبدأ الاشتباه في وجود نمط متسلسل.

ت- 2 ديسمبر 1983 - بابيلون، نبراسكا: وقعت الجريمة الثالثة في مدينة بابيلون، بنفس الولاية (نبراسكا). الضحية هذه المرة كان الطفل كريستوفر والدن (12 سنة)، الذي اختطف تحت تهديد السلاح على مرأى من بعض الشهود. اقتاده الجاني خارج المدينة، وهناك قام بذبحه. ولاحظ المحققون أن هذه الجريمة كانت أكثر "نظافة" من سابقتها، إذ أخفيت الجثة بشكل أفضل، ما يدل على تطور في أسلوب الجاني وزيادة خبرته في تجنب ترك الأدلة.

ثالثًا: استنتاجات المحلل الجنائي (الاحتمالات، التوصيات): قام المحلل الجنائي في هذه القضية بتقديم مجموعة من الاستنتاجات تتمثل في:

أ- تحليل الأدلة: عند قيامه بتحليل الأدلة قام بتقديم مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- الجرائم عبارة عن نمط قتل متسلسل ومرتكبها واحد.

- تطابق بين حبال مسرح الجريمة.

- تطابق عضات الأسنان بين الجرائم التي وقعت في ولاية نبراسكا وولاية مين.

ب- الافتراضات: من خلال التحليل النفسي والسلوكي للجرائم المرتكبة قدم المحلل الجنائي مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- الجاني يعاني من اضطراب نفسي وسلوك سادي.

- يستخدم أسلوب تقني ومنهجي في تنفيذ الجرائم.

- محتمل أن تكون هناك جرائم أخرى غير مكتشفة.

-الشك في أن الجاني من خلفية عسكرية.

ت-توصيات: قام المحلل الجنائي باقتراح مجموعة من التوصيات لجهات التحقيق عبارة عن:

-مراجعة الجرائم السابقة في مين ونبراسكا.

-تحليل بروفايلات مشابهة في قواعد الجيش الأخرى.

رابعاً: بروفايل مبدئي للجاني (قبل تحديد هويته): احتوى البروفايل المبدئي للجاني على:

أ-الخصائص الديموغرافية المتوقعة: تمثلت الخصائص الديموغرافية لهذا الجاني في:

1-الجنس: تم اعتبار الجاني في هذه الجرائم ذكر.

2-العمر: تم تقدير أن عمر الجاني بين 20 و30 سنة.

3-العرق: رجح أنه ينتمي إلى العرق الأبيض وقد أكد هذا الافتراض فيما بعد من قبل الشهود.

4-الوضع المهني: تم افتراض أن يكون لديه وظيفة تتطلب تنقلاً (مثلاً: عسكري، موظف فيدرالي، تقني)، وربما يرتبط بمكان قريب من مسارح الجريمة.

5-الحالة الاجتماعية: غالباً أعزب، أو منعزل اجتماعياً.

ب-السمات النفسية والسلوكية المحتملة: يُظهر الجاني في هذه القضية سلوكاً سادياً يتمثل

في تعذيب الضحايا قبل قتلهم، مما يشير إلى بحثه عن متعة نفسية ناتجة عن السيطرة

والإيلام. وتشير هذه الممارسات إلى احتمال معاناته من اضطراب نفسي، مثل اضطراب

الشخصية الفصامية أو اضطراب الوسواس القهري المرتبط بالعنف. وعلى الرغم من أن سلوكه

يكشف عن قدر من التنظيم، حيث يحمل أدوات مثل الحبال والسكين، إلا أن تركه لبعض

الأدلة في موقع الجريمة يدل على وجود اضطراب داخلي أو اندفاعية في لحظة التنفيذ، مما

يجعله "منظماً جزئياً". كما يُرجح أن لديه تاريخاً من السلوك العدواني في مرحلة مبكرة من

حياته، مثل إيذاء الحيوانات أو ارتكاب اعتداءات لم يتم التبليغ عنها. وتُعزز المؤشرات النفسية والجنسية فكرة أن دوافعه قد تكون مرتبطة بميول جنسية منحرفة ومكبوتة تجاه الصغار، إلى جانب وجود كبت اجتماعي واضح ربما أسهم في تكوين دوافعه الإجرامية

ت- الأنماط السلوكية المتكررة: يُظهر الجاني نمطاً واضحاً في اختيار الضحايا، حيث يركز على ذكور تتراوح أعمارهم بين 11 و13 عاماً، ما يدل على وجود تفضيل محدد من حيث العمر والجنس. ويعتمد في البداية على أسلوب الاستدراج دون استخدام العنف الظاهر، مما يعكس امتلاكه لقدرة على التلاعب النفسي أو استغلال شكل من أشكال السلطة أو الثقة. وعادةً ما يقوم بنقل الضحية إلى مكان معزول قبل تنفيذ الجريمة، وهو ما يشير إلى سعيه للسيطرة الكاملة على مسرح الجريمة وتفادي الانكشاف. كما أن استخدامه لأدوات مخصصة مسبقاً - مثل السكين، الشريط اللاصق، والحبل - يُرجح أنه يحتفظ بهذه الأدوات في مركبة أو حقيبة شخصية، مما يدل على درجة من التحضير المسبق والتنقل المنظم لتنفيذ الجريمة.

خامساً: توجيهات لفريق التحقيق: قام خبراء الترميط في هذه القضية بتقديم مجموعة من التوجيهات لفرق التحقيق تمثلت في:

أ- أماكن البحث المحتملة: تم ترجيح المناطق الآتية كمواقع يُحتمل أن يتواجد فيها الجاني، وهي: - مناطق خالية قريبة من الأماكن التي تتواجد فيها ثكنات عسكرية.

- مدارس أو أماكن قُرب سكن الضحايا.

ب- طرق الاستجواب: اعتبر خبراء الترميط أن أفضل الطرق لاستجواب هذا الجاني هي:

- استعمال أسلوب المواجهة المباشر.

- إثارة مشاعر الندم أو التفاخر حسب تحليله النفسي.

- التركيز على تناقضاته بين الأقوال والأدلة.

ت-التنسيق مع جهات أخرى: طالب خبراء التمييز الجنائي بضرورة التنسيق مع الجهات العسكرية للاطلاع على السجلات الخاصة بالأفراد العسكريين، نظراً لوجود مؤشرات تفيد بأن الجاني المحتمل ذو خلفية عسكرية. وقد شدد الخبراء على أهمية دعم هذا التعاون بتقرير الطبيب الشرعي، الذي يتضمن تحليلاً لآثار العَضِّ على جسد الضحية، وذلك بهدف مطابقة هذه الآثار مع بيانات الأشخاص المدرجين في تلك السجلات.

تم استخدام هذا النموذج من قبل المحققة السلوكية "آن بورغيس" (Ann Burgess) بالتعاون مع وحدة العلوم السلوكية في FBI، مما أدى إلى توقيف "جون جوبيرت" وإدانته. وبهذا نختم الحديث عن كيفية بناء ملف جنائي للمشتبه بهم.

المبحث الثاني: الطب الشرعي كآلية للتمييز الجنائي:

لا شك أن الطب الشرعي يُعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية التمييز الجنائي، إذ أن كل تفسير أو استنتاج ينطلق من التقرير الصادر عن الطب الشرعي حول الجريمة وأسلوب ارتكابها. ومن هذا التقرير يبدأ خبراء التمييز الجنائي في إسقاط النتائج التي يقدمها الطب الشرعي لمحاولة فهم شخصية الجاني والوصول إليه.

وفي هذا المبحث، سنتطرق للطب الشرعي بوصفه آلية مهمة في التحقيق الجنائي، وذلك من خلال ثلاثة مطالب نتحدث في الطب الشرعي كوسيلة من وسائل التحقيق والمطلب الثاني للمعلومات التي يقدمها الطبيب الشرعي عن الضحية وننهي المبحث بالتطرق لسبب الوفاة والآثار المتروكة على الجثة ودورها في التمييز من خلال المطلب الثالث.

المطلب الأول: الطب الشرعي كوسيلة تحقيق:

يُعتبر الطب الشرعي أحد الركائز الأساسية في منظومة العدالة الجنائية، إذ يُسهم بدور فعّال في كشف الحقيقة من خلال توظيف المعارف الطبية في تفسير الظواهر المرتبطة

بالجريمة. ومع تنامي الحاجة إلى أدلة مادية موثوقة أمام المحاكم، أصبح تدخل الطبيب الشرعي عنصراً جوهرياً في القضايا الجنائية، خاصةً تلك التي تثار فيها الشكوك حول أسباب الوفاة أو طبيعة الإصابة.

من خلال هذا المطب سنتحدث عن مفهوم الطب الشرعي في فرع أول، مجالاته المختلفة في فرع ثاني، وطريقة اتصاله بالدعوى الجنائية في فرع ثالث.

الفرع الأول: مفهوم الطب الشرعي:

يُعتبر فهم مفهوم الطب الشرعي خطوة أولى ضرورية لفهم أهميته ووظائفه في خدمة العدالة وسنقدم في هذا الفرع تعريف للطب الشرعي (أولاً)، وتعريف للطبيب الشرعي (ثانياً)، ونختتم بتعريف الخبرة الطبية الشرعية (ثالثاً).

أولاً: تعريف الطب الشرعي: للوقوف على التعريف الكامل للطب الشرعي يجب أن نتطرق إلى معناه اللغوي والاصطلاحي.

أ- التعريف اللغوي للطب الشرعي: يتكون الطب الشرعي من كلمتين طب وشرع ولقد تم تعريف هاتين الكلمتين بعدة تعريفات.

1- طب: ورد طب أي الطب ومعناه علاج الجسم والبدن، رجل طب وطبيب: عالم بالطب، تقول: ما كنت طبيبا، لقد طببت، بالكسر، والمتطبب: الذي يتعاطى علم الطب. والطب، لغتان في الطب، وقد طب يطب ويطب وتطبب. وقالوا: تطبب له: سأل له الأطباء. وجمع القليل: أطبه، والكثير: أطباء¹.

2- شرعي: فهي نسبة إلى الشريعة أي القانون، والقانون بمفهومه الواسع هو تلك القواعد التي تنظم العلاقات بين الأشخاص على وجه ملزم أي أنها مقترنة بجزاء. فمارسو القانون (قضاة،

¹ابن منظور، مرجع سابق، ص 84.

أعضاء الشرطة القضائية...) يحتاجون إلى الأطباء الشرعيين وخبراتهم في تحديد نسبة الإصابة في الاعتداءات الواقعة على السلامة البدنية للأشخاص وسبب الوفاة في جرائم القتل وغيرها من أنواع الخبرة المختلفة التي تتطلب معارف طبية متخصصة¹.

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن المعنى اللغوي للطب الشرعي هو العلم الذي يُعنى بدراسة الروابط، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، بين الجوانب الطبية والمواد القانونية، بهدف توظيف المعرفة الطبية في خدمة العدالة وتحقيقها.

ب- التعريف الاصطلاحي للطب الشرعي: عند التدقيق في التعريف الاصطلاحي للطب الشرعي نجد أن له العديد من التعاريف وذلك لتداخل الطب مع القانون في هذا المجال ويمكننا أخذ هذا التعريف الشامل كمعنى اصطلاحى للطب الشرعي " مجموعة القواعد والتقنيات الطبية والبيولوجية التي تستخدم لحل المشاكل القضائية والوصول إلى حقيقة يبحث عنها القاضي تتعلق بدليل الجريمة ونسبتها إلى شخص، كما يستخدم الطب الشرعي للتعرف على الجثث المجهولة الهوية خلال الكوارث الطبيعية"² ويتضح من هذا التعريف أن الطب الشرعي يُمثل أداة علمية فعّالة تُسخر لخدمة العدالة، من خلال اعتماده على مجموعة من القواعد والتقنيات المستمدة من العلوم الطبيّة والبيولوجيّة. وتكمن وظيفته الأساسية في المساهمة في حل القضايا القضائية عبر تحليل الأدلة المرتبطة بالجريمة، بهدف الوصول إلى الحقيقة التي يسعى القاضي لكشفها، سواء تعلق الأمر بتحديد طبيعة الجريمة أو نسبتها إلى شخص معيّن. كما يلعب الطب الشرعي دوراً محورياً في التعرف على الجثث المجهولة الهوية، خاصة في حالات

¹ أحمد غاي، مبادئ الطب الشرعي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، ص 11.

² تيزي عبد القادر، الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس مخبر المرافق العمومية والتنمية، العدد 2، المجلد 7، نوفمبر 2021، ص 62.

الكوارث الطبيعية أو الحوادث الكبرى، ما يجعله عنصرًا حاسمًا في كشف الغموض وتحقيق العدالة.

ثانياً: تعريف الطبيب الشرعي: الطبيب الشرعي هو الطبيب المتخصص الذي يعمل بصفته خبيراً أو مستشاراً في المحاكم في مجال الطب الشرعي، وتتمثل مهامه بشكل رئيسي في تشريح الجثث بعد الوفاة، خاصة في الحالات التي يشتبه فيها بوجود عنف أو شبهة جنائية. واصطلاحاً، يُعرّف الطبيب الشرعي بأنه الشخص المؤهل علمياً لمعاينة القضايا المعروضة أمام رجال القانون من منظور طبي، ودراستها بشكل علمي دقيق، وتقديم رأيه الفني بشأنها لدعم سير العدالة¹، أي أنّ الطّبيب الشرعي هو خبير طبيّ يُستعان به في القضايا القانونية لتقديم رأي طبيّ متخصص، خاصة في حالات الوفاة غير الطبيعية، ويُعدّ حلقة وصل بين الطبّ والقانون.

ثالثاً: تعريف الخبرة الطبية الشرعية: الخبرة الطبية الشرعية هي إجراء يُقدّمه الطبيب الخبير المنتدب بهدف تقديم مساعدة فنيّة للقضاء، وذلك من خلال إعداد تقرير يوضّح الحالة الجسدية أو العقلية لشخص معيّن، مع بيان الآثار القانونية المترتبة عليها. وتُنجز هذه المهمة من قبل طبيب أو طبيب أسنان يُعيّنه القاضي أو جهة قضائية أو هيئة مختصة، ويقوم من خلالها بتقديم تقييم طبي شامل قد تكون له نتائج قانونية، سواء في المجال الجنائي أو المدني².

الفرع الثاني: مجالات الطب الشرعي:

¹ يخلف عبد القادر، خضراوي الهادي، دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1 1، لمجلد 10، سبتمبر 2018، ص 245.

² عباسي سهام ومخلوف هشام، تشريح جثة الضحية بين مبدأ معصومية الجسد ومقتضيات الطب الشرعي، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يحيى فارس لمدينة، العدد 02، المجلد 04، ديسمبر 2020، ص 21.

تتعدد مجالات الطب الشرعي بتعدد القضايا التي تتطلب تدخلاً طبياً وفيما يلي توضيح لأهم مجالات الطب الشرعي.

أولاً: الطب الشرعي الاجتماعي: الطب الشرعي الاجتماعي يهتم بالجوانب الاجتماعية المرتبطة بالفرد، وخاصة تلك التي تستدعي حماية قانونية وفقاً للتشريعات المعمول بها. ويظهر دوره بشكل بارز في النزاعات ذات الطابع الاجتماعي، مثل الخلافات بين العامل والمؤسسة المستخدمة، من خلال قضايا الأمراض المهنية وحوادث العمل أو ما يُعرف بطب العمل. كما يمتد دوره إلى القضايا المتعلقة بالحالة العقلية للأفراد، مثل النزاعات حول صحة من أوصى قبل وفاته، أو في حالات فرض الحجر على شخص ما بسبب فقدان الأهلية القانونية¹.

ثانياً: الطب الشرعي العقلي: الطب الشرعي العقلي يُعنى بتقييم الحالة العقلية للإنسان، خاصة في الحالات التي يرتكب فيها جريمة مثل القتل، وذلك للتأكد من مدى سلامة قواه العقلية، ويكتسب هذا التقييم أهمية كبيرة أثناء مراحل التحقيق القضائي وأمام قاضي الموضوع، إذ يُسهم في تحديد مدى المسؤولية الجنائية للجاني، كما يساعد القاضي الجنائي في اتخاذ القرار المناسب بشأن العقوبة أو التدابير القانونية التي يجب تطبيقها بناءً على الحالة النفسية للمتهم².

ثالثاً: الطب الشرعي المهني: الطب الشرعي المهني يهتم بالجوانب المتعلقة بمهنة الطب نفسها، ويشمل تنظيم مزاولتها، ومتابعة حالات الممارسة غير القانونية لها، إضافة إلى الاهتمام بأخلاقيات المهنة، مثل احترام السرّ الطبي والمحافظة عليه³.

رابعاً: الطب الشرعي الجنائي: يهتم الطب الشرعي الجنائي بدراسة وتحليل الآثار التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة، كما يلعب دوراً هاماً في تحديد هوية الجثة، وفهم الظروف البيولوجية

¹ تيزي عبد القادر، المرجع السابق، ص 63.

² المرجع نفسه، ص 63.

³ دلال وردة، الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد درايا أدرار، العدد 22، المجلد 8، ديسمبر 2020، ص 33.

والاجتماعية المرتبطة بالوفاة. ويشمل عمله أيضًا تشريح الجثة وتحليل الإصابات المختلفة مثل الرضوض، الكدمات، الجروح، والاختناقات الميكانيكية، بالإضافة إلى تقديم الخبرة في حالات الأضرار الجسدية، الحروق، القضايا المتعلقة بالاعتداءات الجنسية، وجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة، وغيرها من المسائل الجنائية ذات الطابع الطبي¹، ويُعدّ هذا المجال محور دراستنا في هذا المبحث المتعلق بآلية استعمال الطب الشرعي في التمييز الجنائي، وذلك نظرًا لإسهامه الكبير في التحقيقات الجنائية وارتباطه الوثيق بمفهوم التمييز. وسنسعى من خلال هذا المبحث إلى مناقشة مختلف الأدوار التي يمكن أن يلعبها الطب الشرعي الجنائي، وكيفية توظيف نتائجه ضمن منهجية التمييز الجنائي.

الفرع الثالث: دور الطب الشرعي في الدعوى الجزائية:

على الرغم من اعتبار الطبيب الشرعي أحد المساعدين الأساسيين في خدمة العدالة، إلا أنه لا يملك صلاحية التدخل من تلقاء نفسه، بل يتم استدعاؤه من قبل الجهات القضائية الجزائية عند الحاجة إلى البحث عن دليل جنائي. ويتم هذا الاتصال من خلال وسيلتين رئيسيتين: الأولى تُعرف بالتسخيرة القانونية، والثانية تكون عن طريق الندب لإجراء خبرة فنية. وتُعد هاتان الوسيلتان بمثابة حلقة الوصل الرسمية بين الطبيب الشرعي وجهاز العدالة، وهو ما يستدعي توضيح المقصود بكل منهما على حدة فيما يلي:

أولاً: التسخيرة القانونية: التسخيرة القانونية هي أمر رسمي صادر عن جهة قضائية يُلزم طبيباً، سواء كان ممارساً عاماً أو مختصاً، بأداء مهمة طبية ذات طابع قانوني، مثل فحص ضحية، تشريح جثة، أو إعداد تقرير طبي شرعي. وتكتسي هذه المهمة طابعاً استعجالياً في أغلب الأحيان، نظرًا لارتباطها بالحفاظ على الأدلة. ويُعدّ الطبيب المكلف ملزماً بأداء هذه المهمة طالما كان مؤهلاً لذلك، ويُعتبر رفضه لها دون مبرر مشروع مخالفة قانونية تُعرضه

¹دلال وردة، المرجع نفسه، ص 63.

للمساءلة¹، وتعتبر التسخيرة الطبية من الأدوات التي وضعها المشرّح في يد النيابة العامة ومن يعملون لديها كما خوّل لوكيل الجمهورية وضباط الشرطة القضائية أن يستعينوا بكل شخص يروونه مؤهلاً لإجراء التسخيرة أثناء التحقيق وتتمثل بعض حالات التسخير في:

أ- حالة رفع الجثة وحالة المكان: تعد عملية رفع الجثة من المهام التي تعتمد بشكل أساسي على خبرة الطبيب الشرعي، الذي يُكلّف بالإجابة على أسئلة الجهة القضائية المسخّرة له، من تحديد هوية الجثة وكشف زمن وطبيعة الوفاة وفحص حالة المكان²، مما يساهم بشكل فعّال في توجيه سير التحقيق وفكّ غموض الجريمة وسنتطرق لاحقاً لشرح كيف يتمكن الطبيب الشرعي من الإجابة على هذه الأسئلة ودور هذه الإجابات في عملية التمييز الجنائي.

ب- حالة الضرب و الجرح: إن تحديد فحص الضحية التي تعرضت للتعدي على سلامتها الجسدية يُعد من المسائل الفنية الدقيقة، فإن القاضي يُحيل الأمر إلى الطبيب الشرعي لفحص الشخص المعني، بغرض تحديد طبيعة الإصابة التي يعاني منها، وسببها، ومدى خطورتها، وإمكانية تفاقمها، إضافة إلى تحديد الوسيلة التي تسببت فيها، وما إذا كانت ناتجة عن فعل متعمد أو عن حادث عرضي³، وتُعد هذه المهمة من المهام التي تدخل في إطار التكييف القانوني لجرائم الضرب والجرح العمدى، حيث يُستعان برأي الطبيب الشرعي لتحديد جسامة الإصابة ونسبة العجز الناجم عنها، وهو ما يُسهم في توصيف الفعل من الناحية الجنائية وتحديد العقوبة المناسبة. غير أن هذه الجوانب من عمل الطبيب الشرعي لا تدخل ضمن نطاق التمييز الجنائي، ففي هذا المبحث سنركز على دور الطب الشرعي في فحص الجثث وجرائم القتل ولن نتطرق لجرائم الضرب والجرح العمدى.

¹ أحمد باعزیز، الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، لعدد 2، المجلد 3، 2017، ص 216.

² المرجع نفسه، ص 218.

³ يخلف عبد القادر، المرجع السابق، ص 252.

ثانياً: الخبرة الطبية الشرعية: تُعدّ الخبرة الطبية الشرعية من الوسائل الأساسية التي يتم من خلالها ربط الطبيب الشرعي بالدعوى الجزائية، حيث تهدف هذه الخبرة إلى الكشف عن الأدلة باستخدام الوسائل التقنية الحديثة. وتُنجز هذه المهمة بناءً على أمر أو حكم صادر بندب خبير طبي، بغرض فحص وقائع معينة ذات طابع فني بحت، مثل حوادث العمل، أو الجرائم، أو إثبات حالات الوفاة، وهي مسائل لا يمكن للقاضي الفصل فيها دون رأي مختص¹، وقد حددت المادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية الجهات المختصة بطلب الخبرة حيث تنص "الجهات التحقيق أو الحكم عندما تعرض لها مسألة ذات طابع فني أن تأمر بندب خبير إما بناء على طلب النيابة العامة وإما من تلقاء نفسها وإما من الخصوم"²، وتجدر الإشارة إلى أن الخبرة الطبية تختلف عن التسخيرة القانونية، حيث تتميز هذه الأخيرة بطابعها الاستعجالي، بخلاف الخبرة الطبية التي يُتاح للجهة القضائية فيها متسع من الوقت لاختيار الطبيب المناسب، وقد أكدت على الطابع الاستعجالي للتسخيرة الطبية المادة 62 من قانون الإجراءات الجزائية³.

وبهذا نكون قد أنهينا الحديث عن الإطار المفاهيمي للطب الشرعي، من حيث تعريفه، ومجالاته، وعلاقته بالدعوى الجنائية. والآن، نتطرق للحديث عن دور الطب الشرعي في تحليل معطيات مسرح الجريمة، لما لذلك من أهمية بالغة في الكشف عن الحقيقة وفهم الظروف المحيطة بالواقعة الجنائية، وذلك في مطلب ثانٍ نخصه لهذا الجانب التطبيقي من الطب الشرعي.

¹فار جميلة، تأثير الخبرة الطبية الشرعية على السلطة التقديرية للقاضي الجزائي في جرائم القتل، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1، المجلد 13، أبريل 2025، ص 373-374.

² الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية رقم 48 بتاريخ 10-06-1966، المادة 143 عدلت بالقانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 84 بتاريخ 24 ديسمبر 2006.

³ الأمر رقم 155-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية رقم 48 بتاريخ 10-06-1966، المادة 62.

المطلب الثاني: دور الطب الشرعي في تحليل معطيات مسرح الجريمة وعلاقتها بالتمييز الجنائي:

يُعد فحص الجثة من أبرز المهام التي يضطلع بها الطب الشرعي عند وقوع الوفاة في ظروف يُشتبه فيها بوجود شبهة جنائية، فالمعطيات المستخلصة من الجثة تساهم بشكل أساسي في توجيه التحقيق الجنائي، وتحديد مسار القضية. ومن خلال التحليل العلمي الدقيق، يستطيع الطبيب الشرعي تقديم إجابات حاسمة لعدة أسئلة محورية، مثل هوية المتوفى، ووقت حدوث الوفاة، وظروفها إن كانت طبيعية أو ناتجة عن فعل جنائي. وفي هذا الإطار، سنتناول في فرع أول مسألة التعرف على الجثة، ثم تحديد وقت الوفاة في فرع ثانٍ، وأخيراً تحديد طبيعة الوفاة في فرع ثالث، وذلك من منظور علمي وعملي يبرز أهمية هذه المعطيات في كشف الحقيقة

الفرع الأول: التعرف على هوية الجثة:

الاستعراف هو عملية استخدام مجموعة من العلامات والصفات المميزة والفريدة التي يمتلكها الفرد طوال حياته، وذلك للتحقق من شخصيته وهويته بدقة¹. في مجال الطب الشرعي، يُعد الاستعراف أساساً مهماً لتحديد هوية الجثث، خاصة في الحالات التي تكون فيها الجثة غير معروفة أو تعرضت لتلف شديد ويتم هذا التعرف إما بصريا (أولاً) وإما اعتماداً على طرق علمية (ثانياً).

أولاً: التعرف البصري: التعرف البصري هو عملية تحديد هوية الشخص المتوفى من خلال النظر إلى وجهه أو ملامحه الظاهرة، أو سماته البارزة ودون الحاجة لإجراء أي تحليل للجثة ويتم ذلك اعتماداً على:

¹ معوض عبد التواب وسينوت حليم دوس، الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والأدلة الجنائية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 301.

أ- التعرف الشخصي: وهو أن يميز بعض الأقارب أو الأصدقاء هوية الجثة¹، يلعب الطبيب الشرعي دوراً أساسياً في التعرف البصري من خلال تقييم مدى صلاحية ملامح الوجه لإجراء التعرف، والإشراف على عرض الجثة بطريقة تحفظ كرامة المتوفى وتسهّل على أقاربه التعرف عليه. كما يقوم بتوثيق عملية التعرف رسمياً، وتسجيل بيانات الشخص المُعرّف وعلاقته بالمتوفى، والتأكد من دقة الإجراءات. وفي الحالات التي تكون فيها ملامح الجثة مشوهة أو غير واضحة، يوصي الطبيب الشرعي باستخدام وسائل علمية بديلة لضمان صحة تحديد الهوية.

ب- الخصائص الشكلية: يقوم الطبيب الشرعي بتوثيق مجموعة من السمات الشكلية للجثة، مثل الطول، الوزن، البنية الجسدية، لون الشعر وطوله، وجود لحية أو شارب، وتوزيع شعر الجسم. كما تُسجل ملامح الوجه، مثل لون البشرة والسمات العرقية (كشكل الأنف أو العيون)، بالإضافة إلى الملابس، والمجوهرات، والوشوم، والندوب الجراحية، والتشوهات الخلقية، وغيرها من العلامات الجلدية المميزة، يتم تصوير وتوثيق كل هذه السمات بعناية، لأن بعضها قد يكون فريداً أو معروفاً لدى أفراد الأسرة أو الأطباء، مما يساهم في تأكيد الهوية. كما تُؤخذ صور أمامية وجانبية للوجه إذا كانت الجثة سليمة، حيث تُعد ملامح الوجه من أهم العناصر في التعرف على الشخص، سواء من حيث البعد العرقي أو الفردي².

ثانياً: التعرف على الجثة باستخدام الطرق العلمية: في حال فشل التعرف البصري بسبب تحلل الجثة أو تشوه ملامح الوجه نتيجة الحوادث أو الحروق، يصبح من الضروري اللجوء إلى وسائل التعرف العلمية التي توفر درجة عالية من الدقة والمصداقية. وتتمثل هذه الطرق في:

¹المرجع نفسه، ص 303.

²Payne-James, Et-al. Simpson's forensic medicine, 13th edition. Hodder Arnold. London, United Kingdom, 2011, p 36.

أ- تحديد الهوية من خلال الأسنان: يُعدّ علم الأسنان الجنائي أداة فعّالة في تحديد أو تأكيد هوية الأفراد، خاصّةً في الحالات التي تكون فيها الجثث مشوهة أو متحلّلة، كما في الكوارث الجماعية أو الحوادث الكبرى. يعتمد هذا المجال على مقارنة الأسنان والسّمات الفمويّة للجثة مع سجلات سنّيّة سابقة للفرد، مثل المخططات السنّيّة والصّور الشعاعية (الأشعة السينية). وفي حال عدم توفر هويّة معروفة، يقوم طبيب الأسنان الشرعي بإعداد مخطط تفصيلي لأسنان الجثة، ليُستخدم لاحقاً في حال ظهور معلومات سنّية جديدة يمكن مقارنتها به¹، وتستخدم هذه الطريقة لتمييز الأسنان بصلابتها ومقاومتها العالية لعوامل التحلّل والحرارة، إذ تُعدّ من أكثر الأنسجة بقاءً بعد الوفاة، لذلك فإنها تُعدّ من أكثر الأدلّة الموثوقة في ظروف يصعب فيها التعرف على الجثث من خلال الوسائل التقليدية كالمعالم الخارجية أو التعرف البصري. ومع ذلك، لا يمكن تحديد هويّة شخص بناءً على الأسنان فقط دون وجود سجل سابق معروف يُقارن به، فالتطابق بين السجلات هو الشرط الأساسي لاعتماد النتيجة.

ب- تحديد الهوية من خلال تحليل الحمض النووي (DNA): يُعدّ تحليل الحمض النووي (DNA) من أكثر الطرق دقة في تحديد هوية الأفراد، حيث يتمتع بدرجة عالية جدّاً من التمييز الإحصائي، تجعل لكل شخص بصمة وراثية خاصة به لا تتكرر إلا في حالة التوائم المتطابقين. يقوم الطبيب الشرعي بجمع عينات من خلايا الجسم أو السوائل البيولوجية الموجودة في مسرح الجريمة أو على الجثة، ثم تُحلّل هذه العينات لاستخراج البصمة الوراثية ومقارنتها مع سجلات أو عينات معروفة من أقارب أو قواعد بيانات، يعتمد تحليل DNA على تكرارات معينة في الأجزاء غير المشفرة من الجينوم، وهي فريدة لكل شخص، وعند

¹Ibid, p 36.

التطابق، يمكن تأكيد الهوية بدرجة ثقة عالية جداً، قد تصل لاحتمال خطأ قدره واحد في المليار¹.

ت- تحديد الهوية من خلال البصمات: يقوم الطبيب الشرعي بالتعاون مع خبير البصمات باسترجاع البصمات من الجثث، خاصة في الحالات التي تكون فيها الجثة متحللة أو متضررة. تُستخدم تقنيات خاصة لاستخلاص البصمات من الجلد المتقشر أو من الطبقات الداخلية للبشرة بعد تساقط الجلد الخارجي، مثلما يحدث بعد غمر الجثة في الماء لفترة طويلة. تساعد هذه البصمات في مقارنة هوية الجثة بسجلات البصمات المحفوظة، مما يساهم في تأكيد هوية المتوفى بشكل دقيق².

يُعدّ تحديد هوية الجثة خطوة محورية في مسار التحقيق الجنائي، لما له من دور أساسي في بناء ملف تنميطي شامل عن الجريمة والمشتبه بهم. فبمجرد التعرف على هوية الضحية، يتمكن المحققون من دراسة خلفيتها الاجتماعية وتحديد خصائصها ودراسة نمط حياتها، وهو ما يُعرف بعلم الضحية وقد سبق وأشرنا إليه وإلى دوره في التمييز الجنائي سابقاً.

الفرع الثاني: تحديد وقت الوفاة:

يعدّ تحديد الوقت الدقيق للوفاة من العناصر الجوهرية في عملية التمييز الجنائي، لما يقدمه من معلومات تفيد المحققين في ربط الأحداث وتحديد نطاق المشتبه بهم. ويكون الطبيب الشرعي هو المسؤول عن تقدير الوقت التقريبي للوفاة، وذلك اعتماداً على مجموعة من المؤشرات تتمثل في:

¹ بن البار الحسين وعلي موسى حسين، دور البصمة الوراثية في التعرف على الأشخاص المفقودين في التشريع الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، العدد 03، المجلد 06، جانفي 2022، ص 2317.

²Payne-James Et-al, Op. Cit, P 37.

أولاً: درجة حرارة الجسم: يمكن الاعتماد على درجة حرارة الجسم لتقدير وقت الوفاة، وذلك باستخدام معادلات تقريبية تعتمد على الفرق بين درجة حرارة الجسم الطبيعية 37 درجة ودرجة حرارة الجسم بعد الوفاة، غير أن هذه الطريقة تواجه تحديات كبيرة، أهمها أن درجة حرارة الجسم عند الوفاة قد لا تكون "طبيعية"، كما أن معدّل تبريد الجسم يتأثر بعوامل عديدة مثل حرارة البيئة، الرطوبة، نوع السطح الذي يستلقي عليه الجثمان، كمية الدهون في الجسم، وجود الملابس، وعمر المتوفى، إضافةً إلى ذلك، قد ترتفع درجة حرارة المستقيم بعد الوفاة لفترة وجيزة نتيجة النشاط الأيضي المتبقي¹. لذلك يُعدّ قياس درجة الحرارة وسيلة تقريبية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل منفرد، بل يجب دعمها بأدلة أخرى لتحديد وقت الوفاة بدقة.

ثانياً: التيبس الرمي (Rigor Mortis): هو تيبس عضلات الجسم بعد الوفاة نتيجة نفاذ الأدينوسين ثلاثي الفوسفات (ATP)، ويُعدّ من المؤشرات المساعدة في تقدير وقت الوفاة. يظهر التيبس عادةً بعد 2 إلى 4 ساعات من الموت، ويكتمل خلال 6 إلى 12 ساعة، ثم يبدأ في الزوال خلال 24 إلى 36 ساعة بفعل التحلل. ويمكن استخدام هذه المراحل الزمنية لتقدير وقت الوفاة بشكل تقريبي، خاصة عند دمجها مع مؤشرات أخرى. تتأثر سرعة ظهوره وزواله بعوامل متعددة، مثل درجة حرارة البيئة، والمجهود العضلي قبل الوفاة، والعمر، والحالة الصحية، فمثلاً، تؤدي التشنجات، أو الغرق، أو ارتفاع درجة حرارة الجسم قبل الوفاة إلى تسريع ظهوره، بينما تؤدي درجات الحرارة المنخفضة إلى تأخيره، كما أن ملاحظته في عضلات معينة أولاً (مثل الفك) ثم انتشاره إلى العضلات الأكبر يساعد في تحديد المرحلة الزمنية التي

¹DiMaio, V. J., &DiMaio, D. Forensic pathology, second edition. CRC Press. United States of America, 2011, ppp 28,29,30.

تمر بها الجثة¹. رغم أن التيبس الرمي لا يوفر توقيتاً دقيقاً، إلا أنه يُستخدم كأداة مفيدة ضمن منظومة تقييم زمن الوفاة في سياق الطب الشرعي.

ثالثاً: التحلل: التحلل هو عملية حيوية معقدة تبدأ فور توقف وظائف الجسم الحيوية، وتتكون من مرحلتين رئيسيتين:

أ- التحلل الذاتي (Autolysis): هو أول مراحل التحلل، ويبدأ فور توقف الدورة الدموية. يحدث نتيجة لانهايار الخلايا والأنسجة بواسطة الإنزيمات الموجودة داخل الجسم نفسه، دون تدخل خارجي. تختلف سرعة التحلل الذاتي حسب درجة الحرارة (يزداد بالحرارة ويبطؤ بالبرودة) وكمية الإنزيمات في العضو، فمثلاً يتحلل البنكرياس بسرعة أكبر من القلب نظراً لغناه بالإنزيمات. يُعد التحلل الذاتي عملية كيميائية داخلية ويكون أول مؤشر بيولوجي لبداية الانحلال².

ب- التعفن (Putrefaction): يأتي بعد التحلل الذاتي ويُعد المرحلة الأكثر وضوحاً في التحلل، وهو ناتج عن نشاط البكتيريا - خصوصاً المعوية - التي تبدأ في تفكيك الأنسجة وإنتاج الغازات والسوائل ذات الرائحة الكريهة. أولى علاماته تكون تغير لون البطن إلى الأخضر في غضون 24-36 ساعة، ثم يتبع ذلك انتفاخ الوجه، وظهور "التعريق الرخامي" (marbling)، وتساقط الجلد والشعر، وانبعاث السوائل من الفم والأنف. التعفن يعتمد بشكل كبير على درجة الحرارة المحيطة وحالة الجسم الصحية قبل الوفاة (مثل وجود تسمم دموي)، ويُستخدم بشكل واسع في الطب الشرعي لتقدير المدة الزمنية منذ الوفاة³.

¹ حميد طه ياسين، اعتماد قول الطبيب الشرعي في تحديد وقت الوفاة وأثر ذلك على الهدمي والحرقى ونحوهم، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات في الجامعة العراقية، العدد 48، المجلد 2، فيفري 2021، ص 325.

²DiMaio, V. J., &DiMaio, D.Op. Cit, p 31.

³ حميد طه ياسين، المرجع السابق، ص 325.

بناءً على مراحل التحلل الذاتي والتعفن، يمكن للمختصين في الطب الشرعي تقدير زمن الوفاة بشكل تقريبي. إذ تُعطي كل مرحلة من مراحل التحلل مؤشرات زمنية واضحة، تختلف باختلاف الظروف البيئية وحالة الجثة. فمثلاً، ظهور اللون الأخضر على البطن أو انتفاخ الوجه و"التعريق الرخامي" تساعد في تحديد ما إذا كانت الوفاة قد حدثت قبل ساعات أو أيام. ورغم أن هذه التقديرات ليست دقيقة تماماً، إلا أنها تُعدّ أدوات مهمة في التحقيقات الجنائية لتضييق نطاق الفترة الزمنية للوفاة.

رابعاً: علم حشرات الطب الشرعي: هو فرع من علم الأحياء يُستخدم في التحقيقات الجنائية، ويهتم بدراسة الحشرات التي تتغذى على الجثث المتحللة لتحديد معلومات مهمة كوقت الوفاة ونقل الجثة بعد الوفاة وظروف الوفاة¹ ويتمثل دور الحشرات في تحديد وقت الوفاة بطريقتين:

أ- تعاقب الحشرات: بعد الوفاة، تتجذب الحشرات إلى الجثة بترتيب زمني محدد. يبدأ التعاقب عادة بالذباب الأزرق والأخضر، حيث تضع الإناث بيوضها في الفتحات الطبيعية للجسم. مع تقدم التحلل، تظهر أنواع أخرى مثل الذباب الرمادي والخنافس، التي تتغذى على أنسجة الجثة أو على يرقات الذباب. يساعد هذا التعاقب المنتظم في تقدير وقت الوفاة بدقة تقريبية².

ب- دورة حياة الحشرات: تمر الحشرات بأربع مراحل: البيضة، اليرقة، العذراء، والحشرة البالغة. من خلال تحديد نوع الحشرة ومرحلتها، وبالاعتماد على درجة الحرارة والبيئة، يمكن حساب الزمن الذي مضى منذ وضع البيض، وبالتالي تقدير وقت الوفاة بشكل علمي³.

يعتمد الطب الشرعي على علم الحشرات كوسيلة فعّالة لتقدير وقت الوفاة، حيث يساعد تعاقب الحشرات على الجثة ودراسة دورة حياتها في تحديد الزمن التقريبي الذي مضى منذ

¹ ضيف عبد اللطيف، دور الحشرات في التحقيق الجنائي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أحمد بن بلة وهران، العدد 1، المجلد 5، ديسمبر 2015، ص 297.

² المرجع نفسه، ص 300 - 309.

³ المرجع نفسه، ص 310 - 315.

الوفاة. هذا الأسلوب يُعدّ دقيقاً ومفيداً خاصة في الحالات التي يصعب فيها الاعتماد على الوسائل التقليدية.

الفرع الثالث: تحديد طبيعة الوفاة:

تُعد عملية تحديد طبيعة الوفاة - سواء كانت طبيعية، انتحاراً، أم ناتجة عن فعل جنائي كجريمة قتل - من الخطوات الأساسية في التحقيقات الجنائية، لما لها من دور حاسم في توجيه سير الإجراءات القضائية. وقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لهذا الجانب، حيث ألزم بإجراء المعاينة الطبيّة قبل دفن أي جثة بهدف تحديد سبب الوفاة بدقة، وقد نص على ذلك قانون الحالة المدنية في المادة 182، بصيغة تُبرز إلزامية هذا الإجراء لضمان احترام المعايير القانونية والطبية في التعامل مع الوفيات.

أولاً: الانتحار: الانتحار هو قيام الفرد بإنهاء حياته طواعيةً وبارادته²، ويمكن تحديد إذا كانت الوفاة انتحاراً اعتماداً على:

أ- التحقيق: يُستدلّ على الانتحار بشكل خاص من خلال مكان العثور على الجثة، والذي غالباً ما يتسم بالترتيب والتنظيم دون وجود علامات اضطراب أو مقاومة، كما يُؤخذ بعين الاعتبار أقوال الشهود وما قد يُعثر عليه في مسرح الحادث من رسائل تركها المنتحر أو بقايا أدوية أو مواد سامة تُشير إلى نيّته في إنهاء حياته³.

¹ يخلف عبد القادر وخضراوي الهادي، دور الطب الشرعي في تحقيق العدالة، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1، المجلد 10، سبتمبر 2018، ص 250.

² Sylvanne Daniels, Research on suicide and its prevention: What the current evidence reveals and topics for future research, Mental Health Commission of Canada, 2018, p 1.

³ ميهوب يوسف وريطاب عز الدين، بروتوكول معاينة الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 21، المجلد 07، ديسمبر 2015، ص 488.

ب- الفحص: يُعدّ غياب العراك من العلامات المهمة في حالات الانتحار، وغالباً ما تكون الملابس غير ممزقة أو مثقوبة، وأزرارها سليمة ومفتوحة قرب موضع الإصابة، حيث نادراً ما يُقدم المنتحر على إيذاء نفسه في مناطق مغطاة بالثياب. وتشمل المناطق الشائعة للانتحار القلب، الصدغ، والمعصم¹.

ت- الحالة النفسية للمنتحر: ينبغي دائماً التحقق من التاريخ الشخصي والعائلي للضحية، إذ يمكن أن تسهم الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب، نوبات الحزن الشديد، القلق، أو الصدمات العاطفية فقد تكون سبب دفع الشخص إلى الانتحار².

تحديد ما إذا كانت الوفاة ناتجة عن عملية انتحار لا يُعد جزءاً من عملية التمييز الجنائي، لأن التمييز يركز بشكل رئيسي على الجرائم التي تنطوي على فاعل مجهول، وعليه ننقل لنوع الوفاة الثاني.

ثانياً: الوفاة العرضية: الوفاة العرضية هي الوفاة التي تحدث نتيجة حادث غير مقصود أو غير متعمد، بمعنى أنها ليست ناتجة عن جريمة قتل أو انتحار، بل بسبب ظروف أو حوادث عشوائية مثل السقوط، الحوادث المرورية، الاختناق العرضي، أو أي حادث يؤدي إلى الوفاة دون وجود نية إجرامية أو قصد مباشر لإزهاق الروح. في هذه الحالة لا يكون هناك فاعل متعمد تسبب في الوفاة، ولذلك لا تُعتبر الجريمة قائمة، وتُعلق التحقيقات المتعلقة بها بعد التأكد من عدم وجود شبهة جنائية³.

ثالثاً: القتل: يحدد الطبيب الشرعي ما إذا كانت الوفاة نتيجة قتل بناءً على دراسة دقيقة لمنهجية آثار العنف على الجثة، حيث يبحث بعناية في جميع أعضاء الجسم عن علامات

¹حسين علي شحرور، الطب الشرعي مبادئ وحقائق، د.ط، نشر بشكل خاص، مصر، 2000، ص 41.

²Gvion, Y., & Apter, A. (2012). Suicide and suicidal behavior. Public Health Reviews, Issue 2, Volume 34, P 5.

³DiMaio, V. J., & DiMaio, D, Op. Cit. p 6.

العنف والشدة والمقاومة، مع وصف دقيق للإصابات من حيث عددها، شكلها، وأبعادها، مع التمييز بين الإصابات الحية التي حدثت أثناء حياة الضحية وتلك التي حدثت بعد الوفاة¹. كما يولي الطبيب اهتمامًا خاصًا للإصابات القاتلة التي يمكن أن تكون سببًا مباشرًا للوفاة، ويعتمد على الأدلة المتعلقة بالسلاح المستخدم ومواقع الإصابات الحيوية في الجسم، فوجود هذه الإصابات في أماكن حساسة مثل الرأس أو الرقبة يزيد من احتمال وقوع جريمة قتل² وفي حال تأكد الطبيب الشرعي أن سبب الوفاة جنائيًا، يبدأ دور الطب الشرعي بشكل أعمق في دعم التحقيق الجنائي من خلال تقديم تقرير مفصل يتضمن جميع الأدلة المتعلقة بالجريمة. يقوم الطبيب بتوثيق طبيعة الإصابات، نوع السلاح المستخدم، أماكنها وأبعادها بدقة، بالإضافة إلى تسجيل علامات العنف والشدة والمقاومة التي تدل على وجود اعتداء متعمد. هذا التقرير يصبح دليلًا رئيسيًا للقضاء والنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المتهمين. كما يساهم في توضيح ظروف الجريمة، مما يساعد القاضي على إصدار حكم مستند إلى أدلة علمية موثوقة. بالتالي يكون التأكيد على الطابع الجنائي للوفاة أساسًا لفتح الدعوى ومتابعة المسار القانوني لمحاسبة مرتكبي الجريمة.

المطلب الثالث: تحديد أسباب الوفاة وأنواع الإصابات والعنف الجنائي:

يُعتبر تحديد سبب الوفاة وأنواع الإصابات خطوة أساسية في الطب الشرعي تساعد على فهم ملابسات الجرائم وتوجيه التحقيقات الجنائية بدقة. ونجد أن هذا التحليل من الأدوات المهمة في التمييز الجنائي، حيث يوفر معلومات دقيقة عن طريقة وقوع الجريمة وطبيعة العنف المستخدم، مما يساهم في رسم صورة واضحة عن الجاني وسلوكياته. في هذا المطلب، سنستعرض في الفرع الأول أشهر أسباب الوفاة، بينما نتناول في الفرعان

¹دلال وردة، المرجع السابق، ص 43.

²فار جميلة، المرجع السابق ص 379.

الثاني والثالث أنواع الإصابات والاعتداء الجنسي على التوالي، مع التركيز على دور التمييز في تحليل هذه القضايا.

الفرع الأول: تحديد سبب الوفاة:

يُعد تحديد سبب الوفاة خطوة محورية في التحقيق الجنائي، إذ تختلف أسباب الوفاة باختلاف طرق تنفيذ الجريمة، وكل طريقة تترك بصمة جنائية مميزة يمكن من خلالها استنتاج الأسلوب المستخدم. ويُسهّم ذلك في فهم نية الجاني وسلوكه وبناء تمييز جنائي دقيق يساعد في الوصول إليه، وبذلك يشكل سبب الوفاة صلة مباشرة بين معطيات الطب الشرعي والتمييز الجنائي وفيما يلي أشهر أسباب الوفاة في جرائم القتل.

أولاً: الإصابات الجسدية: تعد الإصابات بمختلف أشكالها سواء كانت رضية، طعنية، أو نارية من أبرز أسباب الوفاة في جرائم القتل، بل يمكننا القول إن أغلب جرائم القتل يكون فيها سبب الوفاة ناتج عن الإصابات التي تلقتها الضحية من الجاني، ويتميز هذا السبب في الوفاة في كونه ينطوي على عنف جسدي مباشر يؤدي إلى نزيف حاد أو تلف الأعضاء الحيوية، ونظراً لأهمية الإصابات الجسدية كأحد أكثر أسباب الوفاة شيوعاً في جرائم القتل، فقد خصصنا الفرع القادم للحديث عن أنواع هذه الإصابات وكيفية تحليلها، ودورها في التمييز الجنائي.

ثانياً: الاختناق: هو مصطلح يستخدم لوصف حالة فقدان الأكسجين في الجسم سواء كان كاملاً أو جزئياً، ومن الأسباب المهمة للوفاة في الطب الشرعي، حيث يرتبط بعدة آليات قد تكون ميكانيكية أو غير ميكانيكية أو متنوعة¹:

أ- الآلية الميكانيكية للخنق: وتعني الطريقة الفيزيائية (الميكانيكية) التي يتم بها منع وصول الأوكسجين إلى الجسم، عادةً عبر الضغط على الرقبة أو المسالك التنفسية، مما يؤدي إلى

¹DiMaio, V. J., &DiMaio, D.Op. Cit, p 230.

نقص الأوكسجين (نقص التزويد بالأوكسجين) وبالتالي الوفاة إذا استمر لفترة كافية، وتتمثل في:

- 1- الخنق اليدوي: استعمال اليدين للضغط على العنق
 - 2- الخنق باستخدام أداة: وهو لف أداة مثل الحبل أو السلك حول العنق والشد بقوة.
 - 3- الشنق: استخدام وزن الجسم نفسه لخلق ضغط على العنق بحبل أو أداة مشابهة.
 - 4- الإختناق بالانسداد: يحدث نتيجة انسداد المجاري التنفسية بواسطة جسم غريب.
 - 5- الإختناق بالضغط: يكون بتطبيق ضغط شديد على الصدر أو البطن يمنع التهوية الكافية¹.
- ب- الآلية غير الميكانيكية للخنق: تشير إلى الحالات التي يحدث فيها نقص أو انعدام الأوكسجين دون وجود انسداد ميكانيكي مباشر في مجرى الهواء². هذه الحالات تُعرف أيضًا بالاختناق الوظيفي أو الكيميائي، وتندرج تحتها عدة أنواع أبرزها:
- 1- الاختناق الكيميائي: يحدث نتيجة استنشاق مواد كيميائية تمنع الأوكسجين من الارتباط بالهيموغلوبين أو من استخدامه في الخلايا مثل استنشاق أول أكسيد الكربون (CO) أو سيانيد الهيدروجين (HCN)³.
 - 2- الإختناق الناتج عن نقص الأوكسجين في البيئة: يحدث في بيئة تحتوي على تركيز منخفض من الأوكسجين مثل الأماكن المغلقة سيئة التهوية.

¹ Payne-James, J., Jones, R., & Karch, S. B, Op. Cit, P 152.

² Ibid, P 152.

³ DiMaio, V. J., & DiMaio, D. Op. Cit, p 244.

ت- الاختناق ذو الآلية المتنوعة: هو نوع من الاختناق يحدث نتيجة تداخل أكثر من آلية اختناق في نفس الوقت، مثل وجود انسداد جزئي في مجرى التنفس إلى جانب تثبيت الجسم أو ضغط على الصدر أو الرقبة، أو وجود عامل كيميائي مع آلية ميكانيكية¹. وتتمثل العلامات الأساسية للاختناق في نمشات نزفية على الوجه والجفون واحتقان وتورم الوجه وظهور وتغير لون الجلد والأغشية المخاطية إلى الأزرق أو الأرجواني وهي ما تعرف بالزُرقة².

تلعب نتائج تشريح الجثة في حالات الوفاة الناتجة عن الاختناق دورًا حاسمًا في دعم عملية التمييز الجنائي، حيث تُمكن المحققين من استخلاص سمات محددة عن شخصية الجاني وسلوكه أثناء ارتكاب الجريمة. فعلى سبيل المثال، يشير وجود علامات خنق يدوي إلى اتصال جسدي مباشر مع الضحية، ما قد يدل على دوافع عاطفية أو شخصية، كما يُفترض غالبًا أن الجاني يمتلك قوة بدنية كافية ودرجة من الاندفاع. أما استخدام وسيلة مثل الرباط (الخنق بواسطة أداة) فيوحي غالبًا بالتخطيط المسبق أو الرغبة في تفادي علامات جسدية واضحة على الجاني، ما يعكس سلوكًا أكثر حذرًا أو سيطرة. كذلك، يمكن لاختلاف شدة الإصابات وتوزعها أن يعكس مدى العنف أو الصراع الذي حصل، وهو ما يساعد خبراء التمييز على تقدير مستوى الهيمنة أو الغضب لدى الجاني، أو احتمالية وجود أكثر من فاعل. وبذلك تُعد معطيات الوفاة الناتجة عن الاختناق، بما تتضمنه من تفاصيل طبية وتشريحية دقيقة، أداة هامة في بناء تصوّر نفسي وسلوكي عن القاتل، وتوجيه مجريات التحقيق.

ثالثًا: الحروق: تُعد الحروق أحد الأشكال الشائعة للإصابات في العديد من الجرائم، وقد تُستخدم إما كوسيلة مباشرة للقتل أو لإخفاء معالم الجثة وتشويش التحقيقات. وهنا يظهر دور

¹Payne-James, J., Jones, R., &Karch, S. B, Op. Cit, p 152.

²Ibid, p 153.

الطبيب الشرعي في تحليل آثار الحروق بدقة لتحديد سبب الوفاة، وهل وقعت الحروق قبل الوفاة أم بعدها، وما إذا كانت نتيجة حادث عرضي أم جريمة، ويتركز دور الطبيب الشرعي في حالة وجود حروق على:

أ- **تحديد نوع الحروق:** ويكون ذلك بناء على تصنيف الحروق اعتماداً على عمقها إلى ثلاث درجات وتحديد سببها وتتلخص أسباب الحروق في أن تكون حرارية ناتجة عن مواد حارة كالنار، أو كيميائية تسببها مواد كيميائية، أو كهربائية، أو إشعاعية¹.

ب- **تحديد إذا كانت الحروق قبل أو بعد الوفاة:** من أهم مهام الطبيب الشرعي التمييز بين الحروق الحيوية (التي حدثت أثناء حياة الضحية) والحروق المتفحمة التي وقعت بعد الوفاة ويعتمد في ذلك على:

1- **الحروق الحيوية:** يظهر فيها تفاعل الجسم مثل وجود احمرار، وارتشاح سوائل، وتفاعل التهابي حول موضع الحرق، مما يشير إلى أن الضحية كانت على قيد الحياة لحظة حدوثه².

2- **الحروق بعد الوفاة:** غالباً ما تكون هذه الجثث جافة، وتفتقر إلى العلامات الحيوية، ما يوحي بأن عملية الحرق تمت دون أي استجابة فسيولوجية من الجسم، وهو ما يرجح حدوثها بعد الوفاة³.

من أبرز المعلومات التي يمكن أن نستنتجها من الحروق وتساعد التمييز الجنائي، هي معرفة إذا كان الجاني عذب الضحية، وذلك من شكل وموقع الحروق وكونها حدثت قبل الوفاة وتعد هذه المعلومة مفيدة في التمييز لما تقدمه من تصورات عن شخصية الجاني.

¹DiMaio, V. J., &DiMaio, D.Op. Cit, p 367.

²ibid.p p 372, 374.

³ibid.p p 372, 374.

الفرع الثاني: آثار الإصابات على الجثة ودورها في عملية التمييز:

عندما يكون سبب الوفاة ناتجًا بفعل إصابات جسدية، فإن هذه الإصابات تترك مجموعة من الآثار الظاهرة على الجثة، والتي يمكن استغلالها في عملية التمييز الجنائي. وتتمثل أهمية هذه الآثار في أنها توفر مؤشرات دقيقة حول طبيعة الأداة المستخدمة، وشدة العنف، واتجاه الضربات، وزمن الإصابة، وهو ما يساعد في رسم تصوّر مبدئي عن شخصية الجاني وسلوكه أثناء ارتكاب الجريمة وسنشرح فيما يلي أهم أنواع الإصابات ودورها في عملية التمييز الجنائي.

أولاً: الإصابات الرضية: الإصابات الرضية هي نوع من الإصابات التي تنتج عن قوة ميكانيكية تؤدي إلى تلف في الأنسجة والأعضاء، وغالبًا ما تكون نتيجة صدمات خارجية مثل الضرب، السقوط، الاصطدام أو الحوادث. تشمل هذه الإصابات مجموعة متنوعة من الأضرار مثل الكدمات، الجروح، الرضوض، الكسور، والتمزقات في الجلد أو الأعضاء الداخلية¹. وتُعد الإصابات الرضية من العلامات المهمة التي يبحث عنها الطبيب الشرعي لتحديد طبيعة الحادث أو الجريمة، حيث تساعد في فهم كيفية حدوث الإصابة ومدى شدتها وتأثيرها على سبب الوفاة أو الضرر الواقع على الجسم وتتمثل الإصابات الرضية في:

أ- السحج: هي إصابة سطحية للجلد، يحدث فيها إزالة للطبقة العليا من الجلد (البشرة) نتيجة الاحتكاك بسطح خشن أو الضغط. تكون السحجات الحيوية (قبل الوفاة) ذات لون بني محمر وتلتئم دون ترك ندبة، في حين أن السحجات التي تحدث بعد الوفاة تكون صفراء شفافة وتبدو

¹. Prevaldi, C., Et-al, Management of traumatic wounds in the Emergency Department: A secondary publication, Emergency Care Journal, Issue 12, Volume 2, 2016, p 32.

كأنها ورقية. تعتبر السحجات مهمة في الطب الشرعي لأنها قد تكشف عن موضع تأثير أداة أو قوة غير حادة، وأحياناً تكون الدليل الخارجي الوحيد على الإصابة¹.

ب- الكدمة: هي تجمع دموي في الأنسجة الرخوة نتيجة تمزق الأوعية الدموية بسبب إصابة بأداة غير حادة. لا تقتصر الكدمات على الجلد فقط، بل قد تظهر في الأعضاء الداخلية مثل الرئتين، القلب، الدماغ، والعضلات. وإذا كان تجمع الدم كبيراً في منطقة واحدة، يُطلق عليه اسم "ورم دموي"، شدة الكدمة تعتمد على قوة الضربة وكذلك على طبيعة ومرونة وكمية الأوعية الدموية في النسيج المصاب، وتكون أكثر وضوحاً في المناطق ذات الجلد الرقيق أو الدهون².

ت- التمزق: التمزق هو تمزق غير منتظم في الأنسجة ناتج عن قوة غير حادة، مثل السقوط أو الضرب. يتميز بحواف محتكة ومكدومة، ويظهر غالباً في المناطق العظمية كالوجه والرأس. يمكن تمييزه عن الجرح القاطع بوجود "جسور نسيجية" داخل الجرح. شكل التمزق قد يساعد أحياناً في تحديد نوع الأداة واتجاه الضربة³.

ج- الكسور: الكسور هي انقطاع أو تشقق في العظام نتيجة تعرضها لقوة أو ضغط يفوق قدرتها على التحمل، وتعد من الإصابات الرضية الشائعة التي قد تنتج عن حوادث سقوط، ضربات عنيفة، أو اصطدامات قوية. تختلف الكسور في نوعها من حيث الشكل (مثل الكسور المفتوحة التي تخترق الجلد، والكسور المغلقة التي لا تصاحبها جروح)، وكذلك في مدى تعقيدها (كسور بسيطة مقابل كسور متعددة أو مهشمة)⁴. في الطب الشرعي، تعد الكسور من الدلائل المهمة التي تساعد على تفسير ظروف الوفاة أو الإصابة، حيث يمكن للطبيب

¹Saukko, P., & Knight, B., Knight's forensic pathology, third edition, Edward Arnold, London, United Kingdom, 2004, p 138.

²DiMaio, V. J., & DiMaio, D. Op. Cit., p 98.

³Ibid, p 104.

⁴Ibid, ppp 141, 142, 143.

تحديد نوع القوة المؤثرة واتجاهها، كما يمكن أن تشير الكسور إلى وجود عنف موجه أو حادث عرضي، وذلك بالاعتماد على موقعها وطبيعة الإصابة

تلعب هذه الإصابات دوراً مهماً في التتميط الجنائي، حيث يمكن أن تقدم مؤشرات قوية حول:

1- نوع السلاح: يمكن لهذه الإصابات أن تكشف عن نوع السلاح المستخدم، فعلى سبيل المثال، تدل السحجات والخدوش على احتكاك مع سطح خشن، أما الكدمات، فتشير إلى استخدام أدوات راضية مثل العصي أو المطارق، كما يمكن لشكل الكدمة وموقعها أن يدلّ على ما إذا كان السلاح المستخدم مرناً مثل السوط أو صلباً وثقيلاً¹ ولتحديد نوع السلاح المستخدم أهمية محورية في عملية التتميط الجنائي، إذ يساعد خبراء التتميط على رسم ملامح الملف الجنائي للجاني بدقة أكبر.

2- موضع الإصابات: تساعد مواضع الإصابات في تحديد ما إذا كانت هناك مقاومة من الضحية، خاصة عند وجودها على اليدين أو الساعدين، مما يدل على محاولة صدّ الهجوم. كما أن بعض الإصابات، مثل السحجات الناتجة عن الأظافر تقدم معلومات حول إذا كانت الأظافر طويلة أو منتظمة أو مكسورة² هذه المعلومات التي قد تبدو عامة تقدم تساعد خبراء التتميط في رسم الملف النفسي للجاني المجهول.

3- شدة الإصابات: تقدم هذه العلامات دلالات مهمة حول طبيعة الجاني. فشدة الكدمة أو عمق التمزق يمكن أن يعكسا درجة العنف أو الغضب الذي أسقط على الضحية³، وبالتالي

¹Paul, G., & Verma, S. K., Review of forensic medicine and toxicology: Including clinical and pathological aspects, third edition, The Health Sciences Publisher, London, United Kingdom, (n.d), pp 189,194.

²ibid, p 189.

³ Ibid, p 194.

تساعد في رسم ملامح نفسية للجاني، كأن يكون مندفعًا، عدوانيًا، أو حتى متمرسًا في الإيذاء الجسدي.

ثانياً: جروح الآلات الحادة: هي الإصابات التي تحدث نتيجة تأثير أدوات أو أسلحة ذات حافة حادة على أنسجة الجسم، مثل السكاكين، الشفرات، الزجاج المكسور، أو غيرها من الأدوات التي يمكنها قطع أو شق الجلد والأنسجة الموجودة تحته¹ وتتمثل هذه الإصابات في: **أ- الجروح القطعية:** هي نوع من الإصابات الناتجة عن اختراق الجسم بأداة حادة وطويلة، مثل السكاكين أو الخناجر أو الزجاج المكسور، بحيث يكون عمق الجرح أكبر من طوله . وتتميز هذه الجروح بمظهرها الضيق والعميق، وغالبًا ما تصل إلى الأعضاء الداخلية أو الأوعية الدموية الكبرى، مما يجعلها خطيرة ومهددة للحياة².

تحدث هذه الجروح نزيفًا داخليًا أو خارجيًا حسب موقع الإصابة، وتعد من المؤشرات المهمة في الطب الشرعي، إذ يمكن من خلالها تحديد نوع الأداة المستخدمة، اتجاه الطعنة، وشدة القوة المطبقة، كما تُستخدم هذه المعطيات في عملية التمييز الجنائي لرسم تصور عن الجاني وسلوكه.

ب- الجروح الطعنية: هي إصابات ناتجة عن إدخال أداة مدببة ذات رأس حاد إلى داخل الأنسجة، ويتميز هذا النوع من الجروح بكون عمقه يفوق طوله الظاهر على الجلد، وتكمن خطورته في احتمالية إصابة الأعضاء الحيوية والنزيف الداخلي³. يُستخدم تحليل شكل الجرح، وعمقه، واتجاهه، في الطب الشرعي لتحديد نوع الأداة المستخدمة، وقوة الطعن، وظروف

¹علي حسين شحرور، المرجع السابق، ص 76.

²Paul, G., & Verma, S. K. (n.d.). Op. Cit.p 197.

³Ibid, p 198.

الحادث، سواء كان جنائياً، انتحارياً، أو عرضياً. كما تُساعد هذه الخصائص في دعم نتائج التمييز الجنائي وربطها بسلوك الجاني وأسلوبه في الاعتداء.

ثالثاً: إصابات الأسلحة النارية: تُعد الأسلحة النارية من أكثر الوسائل شيوعاً في ارتكاب جرائم القتل في العصر الحديث ويمكننا تقسيم الإصابات التي تسببها الأسلحة النارية إلى قسمين أساسيين:

أ- **جروح الدخول:** وهي الجروح التي تحدث عن دخول الرصاصة إلى الجسم، وتتميز غالباً بفتحة دائرية أو بيضوية، علامة حرق أو وشم بارودي إذا كانت المسافة قريبة وحواف منتظمة نسبياً¹.

ب- **جروح الخروج:** تظهر عندما تخرج الرصاصة من الجسم وغالباً ما تكون أكبر حجماً من جرح الدخول، غير منتظمة الشكل وخالية من آثار البارود².

يتم تحليل إصابات الأسلحة النارية في الطب الشرعي، اعتماداً على المعاينة الميدانية مع الفحص التشريحي والتحليل البالستي والكيميائي، وتقدم معلومات مساعدة للتمييز الجنائي، من خلال معرفة عدد الطلقات ومسافة وزاوية الإطلاق كلها معلومات تعتبر قيمة لخبراء التمييز، فالقاتل الذي ينهي حياة الضحية برصاصة واحدة ليس نفسه الذي يطلق عدة رصاصات فكل طريقة تشير إلى نمط سلوكي ونفسي مختلف.

الفرع الثالث: آثار الاعتداء الجنسي على الضحية ودورها في التمييز:

تشير العديد من الدراسات الأكاديمية والتقارير الجنائية إلى أن الاعتداء الجنسي يُعد سمة متكررة لدى عدد كبير من القتلة المتسلسلين، خاصة أولئك الذين تكون دوافعهم ذات طابع نفسي أو جنسي. فقد أظهرت تحليلات مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في كتاب "Sexual

¹ علي حسين شحرور، المرجع السابق ص92.

² المرجع نفسه، ص96.

(1988) "Homicide: Patterns and Motives" أن الدوافع الجنسية تلعب دوراً رئيسياً في العديد من جرائم القتل المتسلسل، حيث يرتبط السلوك الإجرامي لدى هؤلاء القتلة غالباً بإشباع رغبات جنسية منحرفة، مثل السادية أو السيطرة المطلقة على الضحية¹. كما أشار إريك هيكي في كتابه "Serial Murderers and Their Victims" إلى أن أكثر من نصف القتلة المتسلسلين الذكور ارتكبوا اعتداءات جنسية سواء قبل القتل أو بعده وأنّ مشهد الجريمة غالباً ما يحتوي على مؤشرات جنسية واضحة، وما يؤكد ذلك أن كل الامثلة التي ذكرناها سابقاً لقتلة متسلسلين من تيد بندي (Ted Bundy) إلى جون واين غايسي (John Wayne Gacy) وريتشارد راميريز (Richard Ramirez) جميعهم ارتكبوا اعتداءات جنسية على ضحاياهم ما يدعم فرضية أن الاعتداء الجنسي نمط متكرر لدى أغلب القتلة المتسلسلين، وتدعم هذه المعطيات تقارير وحدة التحليل السلوكي التابعة لـ FBI، والتي تبرز أن الاعتداء الجنسي لا يُعد مجرد سلوك عارض، بل يمثل أحياناً المحرك الأساسي للجريمة، خاصة لدى القتلة المصابين باضطرابات سلوكية مثل السادية الجنسية أو اضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، وعليه فتحديد إذا كانت الضحية قد وقع عليها اعتداء جنسي يعتبر مهم في عملية التمييز الجنائي. ويقوم الطبيب بفحص ملابس الضحية بهدف الكشف عن آثار للمقاومة أو وجود إفرازات دموية أو منوية، سواء على الملابس الداخلية أو داخل المهبل، ثم يأخذ عينات منها لتحليلها واستخلاص البصمة الوراثية للجاني، كما يُجري الطبيب الشرعي فحصاً شاملاً للضحية يهدف إلى الكشف عن علامات تدل على المقاومة أو العنف الجسدي، مثل الكدمات والسحجات الناتجة عن الأظافر حول الفم والعنق (بغرض منع الضحية من الصراخ)، وحول المعصمين والذراعين، وكذلك على الوجه الداخلي للفخذين². وعليه تحديد إذا وقع اعتداء

¹Ressler, R. K. Et-al, op. Cit, 1988, pp 2, 3.

²ناصرى عبد القادر، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق - القانون الجنائي، 2021/2022، ص 43.

جنسي على الضحية يعتبر من أهم الأمور التي يركز عليها المحللون الجنائيون كون وجود آثار الاعتداء ينقل القضية لبعد آخر ويساهم بشكل كبير في فهم نفسية القاتل.

يتّضح مما سبق أن الطب الشرعي لا يقتصر دوره على تحديد سبب الوفاة أو توثيق الإصابات فحسب، بل يتجاوز ذلك ليُشكّل أداة محورية في فهم أبعاد الجريمة والمساهمة في بناء الملف النفسي للجاني. فمن خلال تحليل آثار الجروح، وأنواع الإصابات، وأسلوب ارتكاب الجريمة، يقدّم الطب الشرعي معطيات دقيقة تسهم في توجيه عملية التمييز وتضييق دائرة الاشتباه. كما أن الرّبط بين نتائج الفحص الطبي ومؤشرات مسرح الجريمة يوفر أساساً علمياً لتفسير سلوك الجاني ودوافعه، مما يجعل من الطب الشرعي أحد الأعمدة الرئيسة التي تستند إليها التحقيقات الجنائية الحديثة في سعيها للوصول إلى العدالة.

المبحث الثالث: تطبيقات التمييز الجنائي في التحقيقات في الجرائم الخطيرة:

لفهم أكبر لآلية استعمال التمييز الجنائي في التحقيقات الجنائية، سنستعرض في هذا المبحث تطبيقاته على أرض الواقع في التعامل مع الجرائم الخطيرة، لما تتطلبه من أدوات تحليل دقيقة لفهم سلوك الجناة والتنبؤ به. ففي المطلب الأول، سنتناول القتل المتسلسل باعتباره أحد أكثر الجرائم تعقيداً، نظراً لطابعه المتكرر والمنهجي. أما في المطلب الثاني، فسننتقل إلى الجرائم الإرهابية، التي تستدعي تحليلاً معمقاً للبنية النفسية والأيدولوجية للفاعل. وفي المطلب الثالث، سنتناول استعمال التمييز الجنائي في جرائم السرقة، لما يمثله ذلك من نقلة نوعية في توسيع مجالات استخدام هذه التقنية في التحقيقات، بعد أن كانت مقتصرة في الغالب على الجرائم العنيفة والمعقدة.

المطلب الأول: القتل المتسلسل:

يُعدّ التمييز الجنائي من الأساليب الحديثة التي ساهمت في تطوير التحقيقات الجنائية، خاصة في القضايا المعقدة كجرائم القتل المتسلسل. ويهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء

على هذا الأسلوب في هذا النوع من الجرائم، من خلال التطرق في الفرع الأول إلى مفهوم القتل المتسلسل، وفي الفرع الثاني إلى استخدام التمييز كوسيلة للتحقيق في قضايا القتل المتسلسل، ثم تقديم نموذج تطبيقي لقضية واقعية تم فيها اعتماد التمييز الجنائي، وذلك في الفرع الثالث.

الفرع الأول: مفهوم القتل المتسلسل:

يشكل فهم القتل المتسلسل نقطة انطلاق أساسية لأي دراسة تهدف إلى تحليل هذا النمط الإجرامي المعقد، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. لذا، سنتطرق في هذا الفرع أولاً إلى تحديد مفهوم القتل المتسلسل كما ورد في الأدبيات الجنائية، ثم ننتقل ثانياً إلى بيان أبرز خصائصه التي تميزه عن غيره من أنماط القتل الأخرى.

أولاً: تعريف القتل المتسلسل: أول تعريف ذو طابع رسمي للقتل المتسلسل كان في التشريع الذي أقره الكونغرس الأمريكي في قانون حماية الأطفال من التحرش الجنسي لعام 1998 حيث عرفه في الباب 18 من قانون الولايات المتحدة، الفصل 51 المادة 1111 ب: " مصطلح القتل المتسلسل يعني سلسلة من ثلاث عمليات قتل أو أكثر، لا يقل عن واحد منها ارتكب داخل الولايات المتحدة، و لها خصائص مشتركة مثل الإشارة إلى الاحتمال المعقول بأن تكون قد ارتكب من قبل نفس الفاعل أو الجهات الفاعل "1 ويقصد بالجهات الفاعلة في هذا التعريف أن تكون جرائم القتل ارتكبتها أكثر من شخص كما في قضية خانق التلال التي سبق وأشرنا، فصفة القتل المتسلسل قائمة على الجريمة بغض النظر عن عدد الجناة.

ولقد كان هذا التعريف هو السائد في تحديد جرائم القتل المتسلسل حتى المؤتمر المشترك بين مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI ووزارة العدل الأمريكية عام 2005 حيث تم تغيير

¹ Morton, R. J, Serial murder: Multi-disciplinary perspectives for investigators, Federal Bureau of Investigation, 2008, p 8.

التعريف وأصبح " القتل المتسلسل: هو القتل غير القانوني لضحيتين أو أكثر على يد الجاني (أو الجناة) نفسه، في حوادث منفصلة"¹ ويعد هذا التعريف هو المعمول به في أغلب وكالات إنفاذ القانون في جرائم القتل المتسلسل، ومن هذه التعاريف يمكننا وضع عدة خصائص للقتل المتسلسل.

ثانياً: خصائص جرائم القتل المتسلسل: يتميز القتل المتسلسل عن غيره من أنماط جرائم القتل الأخرى بمجموعة من الخصائص، تتمثل في:

أ- عدد الضحايا: سابقا كان يشترط ثلاثة ضحايا، لإعلان وجود قاتل متسلسل، إلا أن التعريفات الحديثة قد قلصت العدد إلى اثنين ومنه نكون ف مواجهة قاتل متسلسل إلا في حال وجود ضحيتين.

ب- الأحداث منفصلة: جرائم القتل المتسلسل لا تحدث دفعة واحدة، بل كل جريمة تكون منفصلة عن الجرائم الأخرى.

ت- فترة التهدة: تُعد فترة التهدة من السمات الأساسية في جرائم القتل المتسلسل، وهي المدة التي تفصل بين جريمة وأخرى، حيث يتوقف القاتل مؤقتاً عن القتل ويعود لممارسة حياته بشكل طبيعي. تختلف هذه الفترة من حالة لأخرى، لكنها تمثل مرحلة مؤقتة قبل أن يعاود ارتكاب جرائمه، وتعتبر هذه هي الخاصية المميزة لجرائم القتل المتسلسل.

رغم خطورة جرائم القتل المتسلسل وتعقيدها، إلا أن المشرع الجزائري لم يُبدِ اهتماماً كافياً بهذا النوع من الجرائم، حيث لم يضع لها تعريفاً دقيقاً ضمن المنظومة القانونية القائمة. ومع أن هذا النوع من الجرائم يُعد نادراً نسبياً في الجزائر، فقد سُجّلت حالات يُمكن تصنيفها ضمن

¹ Ibid, p 9.

القتل المتسلسل، كقضيته سفاك بلكور وبومهراز، واللتين تتوفر فيهما خصائص هذا النمط الإجرامي كما هو معرّف في الأدبيات الجنائية.

من هذا المنطلق، يصبح من الضروري تطوير استراتيجية استباقية لمواجهة هذا النوع من الجرائم، من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي واجهت جرائم قتل متسلسل بشكل متكرر، واعتمدت تقنيات الترميط الجنائي كأداة فعالة في التحقيق والتحليل. ويُفترض أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية والقضائية على الاستجابة السريعة والدقيقة عند ظهور مؤشرات على وجود قاتل متسلسل. وفي الفرع القادم، سنتناول كيف يعتبر الترميط الجنائي وسيلة تحقيق في جرائم القتل المتسلسل.

الفرع الثاني: الترميط الجنائي وسيلة تحقيق في جرائم القتل المتسلسل:

تُعرّف عملية إعداد الملف الجنائي (الترميط الجنائي) على أنها تقنية تهدف إلى تحديد السمات الشخصية والسلوكية الرئيسية للجاني، وذلك من خلال تحليل الجرائم التي ارتكبها. وتكمن مهارة المُحلل أو المُنمِط الجنائي في التعرف على ديناميكيات مسرح الجريمة التي ترتبط بأنماط معينة من الشخصيات الإجرامية التي ترتكب جرائم مشابهة¹، وتُعد جرائم القتل المتسلسل المجال الأمثل لتطبيق الترميط الجنائي، وسنناقش في هذا الفرع أسباب استعمال الترميط الجنائي في جرائم القتل المتسلسل (أولاً)، وكيفية تطبيق الترميط الجنائي في جرائم القتل المتسلسل (ثانياً).

أولاً: أسباب استعمال الترميط الجنائي في جرائم القتل المتسلسل: تُستعمل تقنية الترميط

الجنائي في جرائم القتل المتسلسل لعدة أسباب رئيسية، نظراً لتعقيد هذا النوع من الجرائم وغموض مرتكبيها، ومن أبرز هذه الأسباب:

¹Douglas, J. E. Et-al, Criminal profiling from crime scene analysis, U.S. Department of Justice, Federal Bureau of Investigation, 1986, p 4.

أ- فشل أساليب التحقيق التقليدي: توجد أنواع متعددة من الجرائم تتفاوت بين البسيطة والمعقدة، حيث يتم في الجرائم البسيطة التعرف على الجناة وإلقاء القبض عليهم بسرعة نسبياً، وتُحل القضايا باستخدام وسائل التحقيق التقليدية بكفاءة عالية. في المقابل، يُعد القتل المتسلسل من الجرائم الأكثر غموضاً وتعقيداً، نظراً لتكراره وصعوبة التعامل معه، مما يجعل عملية حله تمثل تحدياً كبيراً لجهات التحقيق. وبناءً عليه، يبرز الترميط الجنائي كأداة فريدة وفعالة للتعامل مع جرائم القتل المتسلسل، نظراً لقدرتها على تقديم تحليل معمق وشامل يسهّل فهم سلوك الجاني ودوافعه ويساعد في توجيه الجهود التحقيقية بشكل أكثر دقة وفعالية¹، وعليه يمكننا القول إن الترميط الجنائي يعبر وسيلة مساعدة في حالة عجز وسائل التحقيق التقليدية عن تقديم الجاني إلى العدالة.

ب- فاعلية الترميط الجنائي في تحليل جرائم القتل المتسلسل: يعتمد الترميط الجنائي بشكل أساسي على تحليل مسرح الجريمة وتحديد السمات النفسية والسلوكية للجاني من خلال دراسة تفاصيل الجرائم المرتكبة. وفي هذا السياق، تُعد جرائم القتل المتسلسل أرضاً خصبة لتطبيق منهجيات الترميط الجنائي، وذلك نظراً لتعدد وتكرار الجرائم التي يرتكبها الجاني الواحد. يساهم هذا التكرار في توفير مادة تحليلية أكبر تمكن المحققين من فهم أعمق لأسلوب ارتكاب الجرائم، مما يؤدي إلى تحديد أكثر دقة للسمات الشخصية والسلوكية للجاني المجهول. وبناءً عليه، كلما ازدادت كمية ونوعية البيانات المتوفرة للتحليل، ازدادت دقة وفعالية نتائج الترميط الجنائي في توجيه جهود التحقيق والقبض على المشتبه بهم.

ثانياً: كيفية تطبيق الترميط الجنائي في جرائم القتل المتسلسل: لتحليل كيفية تطبيق الترميط الجنائي على القتلة المتسلسلين، سيتم اعتماد المنهجية المتبعة من قبل وحدة التحليل السلوكي

¹ Kanya, A. R, A study on criminal profiling of serial killer under forensic psychological investigation. International Journal of Engineering Research and Development, Issue 20, Volume 8, 2024, p 27.

التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI Behavioral) Analysis Unit، نظراً لكونها الجهة الرائدة في هذا المجال. وتعتمد هذه الوحدة في بناء الملف الجنائي للقاتل المتسلسل على استخدام ثلاث طرق رئيسية تتمثل في التعاريف (definitions)، والطوبوغرافيا (typographies)، والدوافع (motives)¹، وسنقوم بشرحهم فيما يلي:

أ- التعاريف (definitions): تُعد التعاريف خطوة أساسية في عملية التمييز الجنائي، وهي وضع تعريف للقتل المتسلسل من أجل تحديد ما إذا كانت الجريمة المرتكبة من قبل قاتل متسلسل أم لا. وفقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، يُعرف القاتل المتسلسل على أنه فرد يعاني من اضطرابات شخصية بدرجات متفاوتة، ويرتكب جرائم قتل متعددة في أوقات منفصلة. يشكل تحديد هذا التعريف دلالة واضحة على طبيعة الجريمة، مما يُسهم في تصنيفها بدقة ويساعد في فهم سلوك الجاني ودوافعه اعتماداً على الخبرة المتراكمة من التعامل مع جرائم القتل المتسلسل. ومن ثم، فإن اعتماد تعريف واضح ومحدد للقتل المتسلسل يُعتبر نقطة الانطلاق الحاسمة لتطوير ملف جنائي متكامل يُسهم في توجيه جهود التحقيق والقبض على المشتبه به².

ب- الطوبوغرافيا (Typographies): تُعتبر الطوبوغرافيا، أو تصنيف الأفراد ضمن "أنواع" محددة، من الأساليب الشائعة والمستخدمة في التمييز بين القتلة المتسلسلين. التصنيف الأكاديمي المتبع يقسم القتلة المتسلسلين إلى عدة أنواع رئيسية، منها القتلة الجنسيون، الشاذون، الساديون، المرضى بالوهم، الدافعون بالكراهية، الباحثون عن الإثارة، الباحثون عن الانتباه، الموجهون نحو طوائف معينة، والمستخدمون لأغراض أداة³. أما مكتب التحقيقات الفيدرالي

¹ Kanya, A. R, Ibid, P 27.

² van Aken, C., The use of criminal profilers in the prosecution of serial killers, Themis: Research Journal of Justice Studies and Forensic Science, Issue 3, Volume 1, 2015, pp 130-131.

³ van Aken, C., Ibid, p 131.

فيصنف القتلة المتسلسلين إلى منظمين، منهجين، حذرين وذوي هدف، أو غير منظمين، متقلبين، وغالبًا ما يعانون من أمراض نفسية¹. يُعد تصنيف القاتل المتسلسل وتحديد نوعه الخطوة الثانية الأساسية في منهجية التمييز الجنائي المتبعة في قضايا القتل المتسلسل، حيث يساهم هذا التصنيف في فهم دوافع القاتل وسلوكه، مما يسهل عملية التحقيق والقبض عليه.

ت-الدوافع (motives): تُعد عملية تحديد الدوافع من الخطوات المنهجية الأساسية في التمييز الجنائي، خصوصًا في قضايا القتل المتسلسل، حيث تُستخدم لفهم السبب الكامن وراء سلوك الجاني، وبالتالي بناء صورة نفسية وسلوكية دقيقة عنه. فالدافع يُعد مؤشرًا مهمًا يمكن من خلاله ربط الجرائم ببعضها البعض، واكتشاف النمط الإجرامي، وتضييق دائرة الاشتباه. وبحسب وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، هناك سبعة دوافع رئيسية للقتل المتسلسل: الغضب، الجريمة المنظمة، المكاسب المالية، الأيديولوجيا، البحث عن السلطة أو الإثارة، الذهان، والدوافع الجنسية. على سبيل المثال قد يكون القاتل مدفوعًا بالغضب تجاه فئة معينة من الناس، أو يسعى لتحقيق مكاسب مادية من خلال علاقته بمنظمات إجرامية، أو يرتكب القتل بدافع معتقد أيديولوجي متطرف. كذلك، قد يكون الدافع مرتبطًا بالسيطرة أو الإحساس بالإثارة أثناء الجريمة، أو نتيجة اضطرابات نفسية مثل الذهان، أو ناتجًا عن انحرافات جنسية². تحديد أي من هذه الدوافع يُحتمل أن يكون المحرك للجاني يساعدهم في بناء الملف الجنائي وتوجيه التحقيق، وتطوير فرضيات حول شخصية القاتل المحتمل، وخلفيته النفسية والاجتماعية.

بالاعتماد على التعاريف، والطبوغرافيا، والدوافع يتم إنشاء الملف الجنائي للقتلة المتسلسلين. فالتعاريف تساعد في تحديد ما إذا كانت الجريمة ترتكب بواسطة قاتل متسلسل، والطبوغرافيا

¹ Ibid, p 132.

² Ibid, pp 134, 135.

تساهم في تصنيف القاتل ضمن نوع معين بناءً على سلوكياته وخصائصه النفسية، أما دراسة الدوافع فتوفر فهماً عميقاً للأسباب التي تدفع القاتل لارتكاب جرائمه، وتعد هذه المنهجية هي الطريقة الأساسية لعملية التمييز الجنائي في جرائم القتل المتسلسل، مع الإشارة إلى أنه يمكن دعمها بمراحل التمييز الأساسية المتبعة في جرائم القتل العادية والتي سبق وقمنا بالتطرق إليها.

بهذا نكون قد أنهينا الحديث عن أسباب استخدام التمييز الجنائي في جرائم القتل المتسلسل، إضافة إلى تقديم لمحة عن كيفية إنجاز هذا النوع من التمييز اعتماداً على تحليل السلوك الإجرامي للجاني. وفي الفرع القادم، سنتناول نموذجاً تطبيقياً لقضية حقيقية تم فيها استخدام التمييز الجنائي كأداة أساسية في التحقيق، مما ساهم في التوصل إلى الجاني.

الفرع الثالث: نموذج عن استعمال التمييز الجنائي في قضية قتل متسلسل:

رغم الجهود المبذولة في تطوير أساليب التمييز الجنائي، ظل هذا المجال في نظر العديد من الخبراء علماً ناشئاً لم يحظ بالدعم الكافي أو الاعتراف الرسمي بفعاليتها، إلى أن برزت قضية "Joseph Paul Franklin" جوزيف بول فرانكلين، التي شكلت نقطة تحول فارقة في مسار هذا التخصص حيث يمكننا اعتبارها أول نموذج رسمي لتطبيق التمييز الجنائي في مطاردة قاتل متسلسل¹.

فرانكلين كان قاتلاً متسلسلاً أمريكياً، نشط بين عامي 1977 و1980، وارتكب أكثر من عشرين جريمة قتل بدوافع عنصرية وأيديولوجية. كان يؤمن بتفوق العرق الأبيض، واستهدف ضحاياه بناءً على لون بشرتهم أو خلفيتهم العرقية، بل وصل به الأمر إلى تهديد الرئيس

¹ Douglas, J., & Olshaker, M., The killer's shadow: The FBI's hunt for a white supremacist serial killer, HarperCollins, United States of America, 2020, P25.

الأمريكي آنذاك، "Jimmy Carter" جيمي كارتر بالاغتيال¹. أثارت جرائمه ضجة إعلامية واسعة، وعجزت محاولات الشرطة التقليدية عن الوصول إليه، مما دفع السلطات للجوء إلى العميل "John Douglas" جون دوغلاس، أحد أبرز المندمين بتطبيق أسلوب التمييز الجنائي في التحقيقات، وقد شكلت هذه القضية أول اختبار عملي حقيقي لمدى موثوقية وجدوى هذا الأسلوب في التحقيقات، استعرض جون دوغلاس في كتابه "ظل قاتل" مطاردته الطويلة لهذا القاتل، موضحاً الدور المحوري الذي لعبه التمييز الجنائي في فهم شخصية فرانكلين وتحديد أنماط سلوكه، وكون الفشل في هذه القضية كان سيعني نهاية استعمال التمييز قبل بدايته أصلاً².

ومن خلال استخدام تقنيات التمييز الجنائي، تمكن "John Douglas" جون دوغلاس من تحليل جرائم القاتل وربطها ببعضها البعض، مع التوصل إلى فهم دقيق للأسلوب الإجرامي الذي اتبعه الجاني في تنفيذ جرائمه. وبناءً على تحليل السمات السلوكية المتكررة في مسرح الجريمة، استنتج دوغلاس أن الجاني كثير التنقل، كما تمكن من تحديد الموقع الجغرافي المحتمل الذي قد يكون مقيماً فيه. وقد ساهم هذا التحليل في توجيه جهود المحققين، حيث تطابق موقع اعتقال الجاني مع الموقع الذي اقترحه دوغلاس³.

رغم أن جوزيف بول فرانكلين لم يُعتقل مباشرة بفضل التمييز الجنائي، إلا أن قضيته تُعد أول نموذج عملي لاستخدام التمييز الجنائي في قضايا القتل المتسلسل. الملف الدقيق الذي

¹BBC News, (2013, November 20), Joseph Franklin: white supremacist serial killer, executed.

<https://www.bbc.com/news/world-us-canada-25016217>

² Douglas, J., & Olshaker, M. Op. Cit. p 38.

³ Frankie, C. M. (2020, November 17). FBI profiler John Douglas on the racist rampage of Joseph Paul Franklin. A&E.

<https://www.aetv.com/real-crime/john-douglas-john-paul-franklin>

بناه جون دوغلاس، تطابق إلى حد كبير مع شخصية الجاني وسلوكه، كما تطابق مكان إلقاء القبض عليه مع المكان الذي رجح جون دوغلاس أن يتواجد به، مما يؤكد دقة الملف التمييزي. وقد شكّل هذا النجاح نقطة تحول في قبول هذا الأسلوب كأداة علمية مساعدة في التحقيقات الجنائية، مما أكسبه الشرعية وأدى إلى توسيع نطاق استخدامه في قضايا الجرائم العنيفة، خاصة تلك التي تتضمن قتلة متسلسلين.

المطلب الثاني: الجريمة الإرهابية:

تُعد الجريمة الإرهابية من أخطر التهديدات التي تستهدف أمن الدول واستقرار المجتمعات، نظراً لخطورتها وأهدافها السياسية أو الأيديولوجية. ونظراً لتعقيدها، أصبح التمييز الجنائي وسيلة حديثة تُستخدم في التحقيق لكشف خصائص الجناة المحتملين من خلال تحليل سلوكهم الإجرامي، في هذا المطلب سنقوم بإعطاء مفهوم للجريمة الإرهابية وخصائصها في الفرع الأول، ثم كيفية استعمال التمييز الجنائي كوسيلة تحقيق في الجرائم الإرهابية في الفرع الثاني، ونختتم بعرض مثال عملي وواقعي لتطبيق التمييز الجنائي في إحدى الجرائم الإرهابية.

الفرع الأول: مفهوم الجريمة الإرهابية وخصائصها:

يُعد مصطلح "الإرهاب" من أكثر المفاهيم إشكالية في الحقلين السياسي والقانوني، نتيجة لتعدد استخداماته وغموض دلالاته في الوعي العام. فرغم كثافة تداول الكلمة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، لا يزال التعريف الدقيق للإرهاب موضع خلاف واسع، ما يترك المجال مفتوحاً لتوظيفه في سياقات متباينة قد تفتقر إلى الدقة أو الاتساق المفاهيمي.

أولاً - تعريف الإرهاب: تكمن الصعوبة في تعريف الإرهاب في تغيّر معناه بشكل متكرر خلال أكثر من مائتي عام، مما يجعل صياغة تعريف شامل ومتفق عليه أمراً معقداً للغاية، وقد ساهمت وسائل الإعلام الحديثة في ترسيخ هذا الغموض المحيط بتعريف الإرهاب من خلال تصنيفها العشوائي لأفعال عنف متباينة تحت مسمى "الإرهاب"، دون تمييز واضح بين

طبيعة الفعل، أو دوافعه، أو الفاعل. فقد تُوصف عمليات مثل تفجير المباني، أو اغتيال الشخصيات، أو الجرائم الإلكترونية، أو حتى أعمال العنف الفردية الناجمة عن اضطرابات نفسية بأنها إرهابية، بالرغم من اختلافها الجوهرية في السياق والدافع¹.

أما على المستوى اللغوي، فإن المعاجم - وعلى رأسها Oxford English Dictionary - (OED) تقدم تعريفات قاصرة، إما لكونها ذات طابع تاريخي يتعلق بمرحلة "عهد الرعب" إبان الثورة الفرنسية، أو لأنها تعريفات عامة تختزل الظاهرة في مبدأ التخويف والترهيب، إذ عرف الإرهاب في هذا المعجم على أنه نظام من الرعب يتضمن الحكم بالتخويف كما نفّذه الحزب الحاكم في فرنسا (اليعاقبة) خلال الثورة بين 1789 و1794، أيضا عرف على أنه نظام "الرعب" بشكل عام، وسياسة تهدف إلى إحداث الرعب لدى من تُوجه ضدهم، باستخدام وسائل التخويف. وهو وصف غير كافٍ لاستيعاب البعد السياسي البنيوي للإرهاب المعاصر².

يُظهر تعريف "الإرهابي" في السياقات المعجمية بعدًا أوضح، إذ يرتبط بالشخص الذي يسعى لفرض رؤاه السياسية عبر نظام من الترهيب المنظم، وهو ما يعكس الطبيعة السياسية والإيديولوجية للإرهاب، التي تُعد من أبرز خصائصه التمييزية مقارنة بأشكال العنف الأخرى. وعليه، فإن الإرهاب، وفق المفهوم المعاصر، ليس مجرد استخدام للعنف، بل هو استخدام ممنهج ومخطط له للعنف أو التهديد به بغرض تحقيق أهداف سياسية. وهذه الطبيعة المركبة - التي تمزج بين الوسيلة (العنف) والغاية (السلطة والتغيير السياسي) - هي ما يجعل من الإرهاب ظاهرة يصعب حصرها ضمن تعريف واحد ثابت، خاصة وأن المفهوم شهد تحولات دلالية مستمرة عبر أكثر من قرنين من الزمن³.

¹ Bruce Hoffman, Inside Terrorism, third edition, Columbia University Press, New York, United States of America, 2017, p 1.

² Bruce Hoffman, Ibid, p 2.

³ Bruce Hoffman, Ibid, p 3.

ثانيا - خصائص الجرائم الإرهابية: الجريمة الإرهابية تتميز عن غيرها من الجرائم بسمات محددة تجعلها خطيرة ومعقدة من الناحيتين الأمنية والقانونية. ومن أبرز خصائصها:

أ- أهداف أيديولوجية أو سياسية: الجريمة الإرهابية تُرتكب بدافع تغيير أو التأثير في نظام سياسي أو اجتماعي أو ديني، ولا يكون الهدف مادياً أو شخصياً كما هو الحال في الجرائم العادية¹، و يتجلى ذلك في الأعمال الإرهابية للجماعات التالية، إذ أن اليساريين يختارون أهدافاً رمزية بعناية، مع التركيز على التأثير الإعلامي وتقليل إيذاء المدنيين، بينما الإرهابيون الدينيون يميلون للعنف العشوائي ضد فئات واسعة لا تشاركهم المعتقد²، نرى أنه رغم اختلاف مذاهب وطريقة عمل هذه الجماعات الإرهابية إلا أن هدفها مشترك وهو إيصال رسالة سياسية أو أيديولوجية معينة.

ب- استخدام العنف: يُعد العنف مكوناً جوهرياً في بنية الفعل الإرهابي، إذ يشكّل السمة البارزة له سواء في جانبه المادي كاستخدام القوة المباشرة (مثل التفجيرات، والحرائق...)، أو في جانبه المعنوي المتمثل في التهديد باستخدام القوة، بما يثير مشاعر القلق والخوف ويؤدي إلى زعزعة الإحساس بالأمن، وخلق بيئة من التوتر والاضطراب، وهو ما يمهد لفرض الأفكار والمعتقدات التي يسعى الإرهابيون إلى ترويحها³.

ت- التخطيط المسبق والتنظيم: تُنفذ الجريمة الإرهابية غالباً بعد تخطيط طويل ومعقد، وقد تشارك فيها جماعات منظمة لها بنية قيادية وشبكات تمويل، وقد لا يظهر ذلك في النتيجة النهائية للأفعال الإرهابية التي تتسم بالفوضوية والعشوائية، لكن الوصول إلى نتائج على درجة كبيرة من التأثير سيكولوجيا وسياسيا يتطلب مستوى عال من الخبرة والتنظيم.

¹ عمراني كمال الدين، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة). مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالح أحمد بالنعام، العدد الثاني، جوان 2015، ص 201.

² Bruce Hoffman.Op. Cit, pp 243 244.

³ عمراني كمال الدين، مرجع سابق، ص 200.

ج- العنوية والبعد الإعلامي: يرتبط الإرهاب ارتباطاً وثيقاً بالفضاء الإعلامي، إذ يسعى الفاعل إلى "الاستعراض" بغرض تحقيق أكبر قدر من الدعاية لقضيته. يُصمّم الفعل الإرهابي بحيث يضمن التغطية الإعلامية، مما يفسر اختيار أماكن مكتظة أو رمزية، وتوقيات ذات دلالة. وبهذا لا يُفهم الإرهاب فقط كفعل مادي، بل كرسالة اتصالية تسعى للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي.¹

د- الإخلال المتعمد بالنظام العام وإثارة الذعر: الهدف النهائي للفعل الإرهابي ليس فقط الإيذاء المباشر، بل زعزعة استقرار المجتمع بأكمله. يسعى الإرهابي إلى خلق مناخ من الخوف وعدم اليقين، بما يؤدي إلى شلل جزئي في مؤسسات الدولة، وانهيار الثقة بين المواطن والدولة، وانتشار ردود فعل أمنية قد تكون مفرطة أو ارتجالية، تخدم في نهاية المطاف سردية الفاعل الإرهابي عن القمع والاستبداد.²

بهذا نغلق الإطار المفاهيمي للجريمة الإرهابية وننتقل فيما يلي إلى كيفية استغلال التمييز الجنائي كوسيلة تحقيق في جرائم الإرهاب.

الفرع الثاني: التمييز الجنائي كوسيلة تحقيق في جرائم الإرهاب:

يعد التمييز الجنائي من أنجع الوسائل المستعملة في حل الجرائم المعقدة وعلى رأسها جرائم الإرهاب، ونظراً للطبيعة التخطيطية والتنظيمية لهذه الجرائم، فإن تحليل سلوك الجناة وظروف ارتكاب الفعل الإجرامي يمكن الجهات المختصة من تضيق دائرة الاشتباه، ورسم ملامح محتملة للجناة استناداً إلى معطيات علمية ونفسية واجتماعية، فيما يلي سنتطرق لأسباب

¹ Jitariuc, Vitalie. The Crime of Terrorism: Forensic Characteristics and Methods of Committing It. Faculty of Law and Public Administration, "Bogdan Petriceicu Hasdeu" State University of Cahul, Moldova, p 184.

² Jitariuc, Vitalie, Ibid, p 183.

استعمال الترميط الجنائي كوسيلة تحقيق في جرائم الإرهاب أولاً، ثم كيفية استعمال وتطبيق الترميط في هذه الجرائم ثانياً.

أولاً: أسباب استعمال الترميط الجنائي في جرائم الإرهاب: تتمثل الأسباب الرئيسية في التوجه لإعمال الترميط الجنائي في الجرائم الإرهابية في:

أ- غياب قواعد بيانات دقيقة للإرهابيين مقارنة بالجرائم الأخرى: تعاني أساليب التحقيق التقليدية في الجرائم الإرهابية من نقص قواعد البيانات المتعلقة بمرتكبي هذه الجرائم، مما يحد من فاعليتها، ولهذا يُعتمد بشكل متزايد على الترميط الجنائي لتحليل المعلومات المتاحة مهما كانت محدودة. وعلى الرغم من أن معظم الأبحاث السابقة كانت تركز بشكل أساسي على القتل والمغتصبين، إلا أن التجارب العملية أظهرت إمكانية توسيع استخدام الترميط ليشمل الجرائم الإرهابية، مما يعزز من قدرات التحقيق في هذا المجال.

ب- إمكانية الاستفادة من خبرات سابقة وطرق مستخدمة في جرائم مشابهة: تستند عملية الترميط في قضايا الإرهاب إلى الاستفادة من خبرات سابقة وطرق مستخدمة في جرائم مشابهة. فقد استخدم مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) الترميط بنجاح في قضايا الحرق العمد والتفجيرات، مما يتيح إمكانية نقل هذه المبادئ إلى قضايا الإرهاب، خصوصاً مع التشابه في الوسائل مثل التفجيرات. كما يمكن تحليل السلوكيات المرتبطة بهذه الجرائم، كاستخدام القنابل أو اختيار الأهداف الرمزية، بنفس الطرق التي تُحلل بها جرائم الاعتداء الجنسي أو القتل¹.

ت- وسيلة لفهم الدوافع السياسية أو الأيديولوجية: من خلال التحليل السلوكي يمكن لترميط الجنائي الكشف عن الدوافع الأيديولوجية والسياسية التي تقف وراء أفعال الإرهابيين، مما يساهم في تصنيفهم ضمن أنماط محددة تساعد في توجيه جهود التحقيق. كما تُحلل البيانات العلنية

¹Silke, Andrew (Ed.). Prisons, Terrorism and Extremism: Critical Issues in Management, Radicalisation and Reform. 1st ed. Routledge, London, United Kingdom, 2014, p 249.

الصادرة عن التنظيمات الإرهابية، مثل التصريحات الإعلامية والتهديدات، لفهم الخلفيات النفسية والاجتماعية لأفرادها، مما يعزز من قدرة الأجهزة الأمنية على التنبؤ بسلوكياتهم المستقبلية¹.

ج- وسيلة تمييز بين الهجمات الفردية والجماعية: في كثير من الأحيان، يصعب التمييز بين الهجمات الإرهابية التي ينفذها أفراد والهجمات التي تقف وراءها جماعات. فقد يُعتقد في البداية أن الهجوم من تنظيم جماعي، كما حدث في تفجيرات لندن عام 1999، لكن يتبين لاحقاً أن منفذها كان فرداً واحداً فقط. يساعد التمييز الجنائي المحققين على تحديد ما إذا كان الفاعل فرداً أو مجموعة، مما يوجه التحقيقات بشكل أكثر دقة وفعالية².

ثانياً: كيفية تطبيق التمييز الجنائي في جرائم الإرهاب: يُطبق التمييز الجنائي في جرائم الإرهاب من خلال تحليل أنماط السلوك والخصائص النفسية والاجتماعية للجناة، اعتماداً على الأدلة المتاحة من مساح الجريمة، الرسائل التهديدية، أو الوسائل المستخدمة في تنفيذ الهجمات. وتبرز ملامح هذا التطبيق في عدة نقاط هي:

أ- تحليل سلوك الجاني والأفعال المتكررة: كما في حالة الإرهابي التابع للجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA)، حيث أشار إلى أن "هناك سمات وخصائص سلوكية معينة تحيط بالعمليات تُميز المنفذين."، ما يدل على أهمية تحليل أنماط التكرار والأساليب في العمليات السابقة لاستنتاج ملامح شخصية الجاني.

ب- الاعتماد على الخبرة المسبقة والأرشيف الأمني: وجود قاعدة بيانات استخباراتية قوية، كما في حالة أيرلندا الشمالية، يسمح بمقارنة العمليات الجديدة بأنماط معروفة سابقاً. لكن في

¹ Silke, Andrew, Ibid, P 250.

² Hart, A. J Et-al, The London nail bombings: The St. Thomas' Hospital experience. Injury, Issue 11, Volume 34, 2003, p 831.

أغلب الدول، يواجه المحققون تحديات لغياب مثل هذه المعلومات، خصوصاً مع الإرهابيين المنفردين.¹

ت-تحليل الرسائل والسلوك العام: هو دراسة محتوى الرسائل التي يتركها الجاني أو سلوكياته الظاهرة لفهم دوافعه النفسية والاجتماعية، مما يساعد في تكوين صورة أوضح عن شخصيته وأنماط تصرفه خلال ارتكاب الجريمة.

ج-إنشاء ملفات نفسية وسلوكية: كما في حالة "المفجر المتسلسل (Unabomber)"، تم تطوير ملف جنائي من طرف الـ FBI شمل العمر، النمط المعيشي، الخلفية التعليمية، والعلاقات الاجتماعية، رغم أن هذا الملف لم يسهم مباشرة في القبض عليه، لكنه عكس أسلوب المحاولة المستمرة لتحليل الشخصية الإرهابية.²

د-الربط بين الجرائم المتسلسلة عبر أنماط الأدوات المستخدمة: في حالة قصف أولمبياد أتلانتا، تم اللجوء إلى الترميط لمحاولة الربط بين الاعتداءات عبر تحليل الأسلوب (Modi operandi) والمتفجرات، وليس فقط بناء على الملف النفسي للجاني.³

هذا فيما يخص كيفية استغلال الترميط الجنائي في التحقيق في جرائم الإرهاب، فيما يلي نستعرض مثال واقعي عن تطبيق الترميط الجنائي في جرائم إرهابية.

الفرع الثالث: نموذج عن تطبيق الترميط الجنائي في الجرائم الإرهابية:

عند البحث عن نموذج لتطبيق الترميط الجنائي في الجرائم الارهابية فإن أفضل مثال يمكن تقديمه هو قضية "المفجر المجنون (The Mad Bomber)" حيث تعد أولى القضايا الإرهابية التي يُعترف بأن الترميط الجنائي لعب فيها دورًا حاسمًا في تحديد هوية الجاني

¹ Silke, Andrew, Op. cit, p 251.

² Silke, Andrew, Ibid, p 252.

³ Silke, Andrew.Ibid, p 254.

والمساعدة في حل القضية، بل الأصح أنها أول قضية يستخدم فيها التمييز الجنائي بشكل فعال في العصر الحديث كما سبق وأشرنا سابقاً. فقد شهدت مدينة نيويورك بين أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين سلسلة من التفجيرات التي استهدفت محطات القطارات والمسارح، وبلغ عدد العبوات الناسفة التي انفجرت ما لا يقل عن 37 عبوة، ومع تعقيد القضية وطول مدتها الزمنية، استعانت الشرطة بالطبيب النفسي "James brussels" جيمس بروسيل الذي قام بتحليل الرسائل المرسلة من قبل الجاني، إلى جانب فحص صور مسارح الجريمة. ومن خلال هذا التحليل، وضع بروسيل ملفاً تمييزياً دقيقاً توقع فيه أن الجاني رجل من أصول أوروبية شرقية، يتراوح عمره بين 40 و50 عاماً، ويعيش مع شقيقته أو عمته غير المتزوجة، ويعاني من اضطراب جنون الارتياب (البارانويا)، فضلاً عن كونه شخصاً منظماً في عاداته الشخصية. كما تنبأ بأن يتم القبض عليه مرتدياً بدلة مزدوجة الأزرار مغلقة بالكامل، عند إلقاء القبض على الجاني "George Metesky" جورج ميتيسكي، تبين أن معظم الصفات التي وردت في الملف التمييزي كانت صحيحة بشكل مذهل، بما في ذلك تفاصيل مظهره وسلوكه وبيئته المعيشية، باستثناء أنه كان يعيش مع شقيقتين بدلاً من واحدة¹. وقد عُدَّ هذا النجاح نقطة انطلاق مهمة في رحلة الاعتراف بالتمييط الجنائي كأداة فعالة في التعامل مع الجرائم ذات الطابع الإرهابي، وتوالت محاولات استخدام التمييز الجنائي في قضايا إرهابية مثل قضية "Ted Kaczynski" تيد كازينسكي المعروف بالمفجر "The Unabomber" حيث قام بتنفيذ حملة تفجيرات استمرت لمدة 17 عاماً، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 23 آخرين، تم إلقاء القبض عليه بعد أن تعرف أخوه على خط يده في البيان الذي كتبه وطالب من الصحف بنشره². قام مكتب التحقيقات الفيدرالي بإنشاء ملف جنائي له ونشره للعامة،

¹Farrington, D. Et-al, Sex and violence: The psychology of crime and risk assessment, Routledge, United Kingdom, 2001, P252.

² Biography.com Editors. (2014, April 2). Ted Kaczynski biography. Biography. Retrieved May 25, 2025. <https://www.biography.com/crime/ted-kaczynski>

يحتوي على 12 عنصر تحدد السمات الشكلية والنفسية للجاني المجهول وبعد إلقاء القبض عليه تطابق 7 من أصل 12 عنصر الموجودة في الملف، ويعتبر نجاح التتميط في هذه القضية محدود ونسبي، رغم مجادلة بعض المحللين الجنائيين أن سبب اتصال الأخ بالسلطات ليس فقط التعرف على خط اليد، بل كذلك مطابقة صفات أخيه للملف المنشور من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي¹.

إن تكرار استخدام التتميط الجنائي في التعامل مع الجرائم الإرهابية، مع تفاوت مستويات نجاحه بين النجاح الكامل والنجاح الجزئي، يشير إلى أن هذا الأسلوب قائم على أسس علمية قابلة للتطوير. ويُعد ذلك دليلاً على إمكانية توظيف التتميط الجنائي كأداة منهجية في التحقيق في هذا النوع من الجرائم، رغم ما تتسم به من صعوبة وتعقيد ناتجين عن طبيعتها التخطيطية والدوافع الأيديولوجية الكامنة وراءها.

المطلب الثالث: جرائم السرقة:

لم يعد التتميط الجنائي حكراً على الجرائم الخطيرة أو الاستثنائية كجرائم القتل المتسلسل، بل تطور بشكل ملحوظ ليشمل طيفاً أوسع من الأنشطة الإجرامية، من بينها جرائم السرقة، فالיום أصبح للتتميط دور محوري في حل هذا النوع من الجرائم، خاصة من خلال تحليل سلوك الجناة وتحديد أنماط تحركهم ومواقع نشاطهم الإجرامي.

ومن خلال هذا المطلب، نسعى إلى تسليط الضوء على أهمية توظيف التتميط الجنائي في جرائم السرقة، وذلك من خلال تناوله في ثلاثة فروع رئيسية في الفرع الأول، سنستعرض مفهوم جريمة السرقة وأهم الخصائص التي تتمتع بها، أما الفرع الثاني، فسيتناول كيفية استخدام

¹ Farrington, D. Et-al, Op. Cit, pp 253-254.

التمييز الجنائي في التحقيق في جرائم السرقة، ونختتم المطالب بالفرع الثالث، حيث سنعرض نموذج تطبيقي لقضية سرقة تم فيها استخدام التمييز الجنائي.

الفرع الأول: مفهوم جريمة السرقة:

تُعد جريمة السرقة من أقدم الجرائم التي عرفها الإنسان وأكثرها شيوعًا في المجتمعات، لما تمثله من اعتداء مباشر على حق الملكية، أحد الحقوق الأساسية التي يحميها القانون. ورغم أن المشرع الجزائري لم يضع تعريفًا دقيقًا لها، إلا أن فهم هذا المفهوم يستدعي التطرق إلى الإطار القانوني الذي يُنظمها، ومقارنة ذلك بما استقر عليه الفقه. ومن أجل الإحاطة بجوانب هذه الجريمة، سنعرض أولاً المفهوم القانوني لجريمة السرقة، ثم ننتقل إلى بيان أبرز خصائصها.

أولاً: المفهوم القانوني للسرقة

عند الرجوع إلى قانون العقوبات الجزائري، نلاحظ أن المشرع لم يضع تعريفًا دقيقًا ومباشرًا لجريمة السرقة، وإنما اكتفى بالإشارة إليها في المادة 350 من قانون العقوبات، والتي تنص على: "كل من اختلس شيئاً غير مملوك له يعد سارقاً"¹.

ومن خلال هذه المادة، يتضح أن المشرع ركّز على الفعل المادي المتمثل في "الاختلاس"، مع اشتراط أن يكون الشيء غير مملوك للفاعل. غير أن المشرع لم يُحدد بدقة طبيعة "الشيء" الذي يمكن أن يكون محلاً للاختلاس، بل أورد ذلك ضمناً في مواد لاحقة.

¹الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، المادة 350، أضيفت بالقانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 84 الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006.

فابتداءً من المادة 351 إلى غاية المادة 371 من قانون العقوبات، نجد المشرع يشير إلى أمثلة متعددة للأشياء التي قد تكون محلًا للسرقة، مثل النقود، الوثائق، أو المحاصيل الزراعية، إلا أن هذه الأمثلة لا تمثل الركن المادي في ذاته، بل تُعد تطبيقات له¹.

بالتالي، فإن الركن المادي في جريمة السرقة يتمثل أساسًا في فعل الاختلاس، أي الاستيلاء غير المشروع على مال منقول مملوك للغير بنية تملكه، ويقع هذا الفعل داخل نطاق محل الجريمة كما حدده المشرع في المواد المذكورة.

ثانياً: خصائص جريمة السرقة: تتميز جريمة السرقة بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

جريمة مادية: تتطلب سلوكًا خارجيًا (الاستيلاء على مال الغير).

جريمة عمدية: يشترط توافر القصد الجنائي.

تتصب على مال منقول: المنقول هو كل شيء أمكن نقله من مكان إلى آخر والسرقة لا تقع إلا على الأشياء المنقولة.

مال مملوك للغير: يشترط أن يكون المال ليس مملوكًا للجاني.

تتم بدون رضا المجني عليه: الاستيلاء يكون خلسة أو بالقوة.

نية التملك: الجاني يهدف إلى تملك المال المسروق.

جريمة ضد الأموال: تمس الملكية الخاصة وتخل بالأمان المجتمعي

¹ عمري عبد القادر، جريمة السرقة بين الشريعة والتشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدينة، العدد 1، المجلد 3، 2017، ص 211.

الفرع الثاني: تطبيق الترميط الجنائي في جرائم السرقة:

شهدت ولاية سكيكدة خلال عام 2024 تسجيل 1727 قضية سرقة، وهو رقم يعكس حجم التحديات التي تواجهها أجهزة الأمن في مكافحة هذا النوع من الجرائم. إن هذا الارتفاع الملحوظ في عدد القضايا يستدعي تطوير استراتيجيات التحقيق الجنائي، وتبني أساليب حديثة أكثر فاعلية. وفي هذا السياق، نقترح الاعتماد على تقنيات الترميط الجنائي كأداة مبتكرة لدعم التحقيق في جرائم السرقة، وفيما يلي سنوضح كيف يمكن توظيفه في هذا النوع من الجرائم:

أولاً: التحليل السلوكي كوسيلة تحقيق: يُعد التحليل السلوكي أداة فعالة في فهم الطريقة التي يفكر بها الجاني عند ارتكاب جرائم السرقة، حيث يتم تحليل سلوكه أثناء تنفيذ الجريمة للكشف عن مدى التخطيط والدقة أو الاندفاع والعشوائية. على سبيل المثال، الجاني الذي يكسر باب المكان المستهدف ويأخذ ما تيسر ثم يفرّ بسرعة، يختلف سلوكه تمامًا عن الجاني الذي يختار موقعًا معينًا، ويدخل دون كسر، ويستهدف ممتلكات محددة. هذا التباين يساعد المحققين على تكوين تصور أولي عن شخصية الجاني ومستوى خطورته. يساعد التحليل السلوكي في ربط سلسلة من السرقات المنفذة بأسلوب متشابه. عندما تُلاحظ أنماط متكررة - مثل أداة معينة تُستخدم دومًا، أو ترتيب الأشياء بطريقة معينة بعد السرقة - يمكن للمحققين الاستنتاج بأن الجاني ذاته يقف وراء عدة جرائم. وهذا يُعد بمثابة "توقيع" سلوكي مميز يُستخدم في تحديد هوية الجاني، خاصة عند غياب الأدلة المادية التقليدية.

ثانياً: الترميط الجغرافي ودوره في كشف الجناة: الترميط الجغرافي هو أحد فروع الترميط الجنائي، يركز على تحليل مواقع الجرائم وربطها بالتحركات المحتملة للجاني. وهو أداة فعالة في جرائم السرقة المتكررة من خلال:

أ- رسم خرائط الجرائم: تُعد خرائط الجرائم أداة فعّالة في تحليل الأنماط المكانية للجريمة، إذ تُستخدم لرصد تكرار الجرائم وتوزيعها الجغرافي، مما يُسهم في تحديد المناطق الساخنة وتضييق دائرة البحث عن المشتبه بهم، فضلاً عن توجيه الدوريات الأمنية وتعزيز الوقاية الاستباقية.

ب- تحديد النقاط السوداء: أي المناطق التي تتكرر فيها السرقات، والتي قد تكشف عن نمط زمني أو مسارات هروب متوقعة.

ت- تحليل التكرار والانتشار الزمني والمكاني: من خلال التواريخ والأماكن، يمكن توقّع الزمن المحتمل للضربة القادمة، خصوصاً عند اللصوص المتكررين أو من لديهم نمط دوري.

ج- تمييز اللص المنعزل من العصابات: الترميط الجغرافي يُظهر أحياناً أنماطاً معقدة تدل على عمل جماعي (تنقل سريع بين مناطق متباعدة)، أو فردي (مركّز في نطاق ضيق).

بهذا نكون قد استعرضنا آليات تطبيق الترميط الجنائي في جرائم السرقة، والآن ننتقل إلى تقديم نموذج تطبيقي يوضح كيفية استخدام الترميط في هذا النوع من الجرائم.

الفرع الثالث: نموذج عن استخدام الترميط في جرائم السرقة:

شهد الترميط الجنائي تطور ملحوظ في تقنياته وأساليبه مما ساهم في تحسين فعالية التحقيقات، واليوم يوظف في الجرائم التي كانت تُعد سابقاً من الجرائم "العادية" أو منخفضة الأولوية كجرائم السرقة، ولإثبات فاعليته وإمكانية تطبيقه في هذا النوع من الجرائم نستعرض قضية سرقات شاحنات البضائع التي وقعت في ولاية خاليسكو بالمكسيك خلال الأشهر من يناير إلى أبريل 2018، حيث كانت السرقات تتم على الطريق الفيدرالي 45، الممتد بين مدينتي ليون ولاجوس دي مورينو، وهو طريق حيوي يمر بمنطقة صناعية وتجارية

نشطة تضم الكثير من الشاحنات التي تنقل البضائع¹. لم توفر التحقيقات معلومات وافية عن الجناة أو البضائع المسروقة، كما لم تُسترجع أي من الشاحنات، وقد تبين أن كل واحدة من هذه الحوادث ارتكبت من قبل مجموعة من الجناة، وليس من قبل فرد واحد. مما زاد من صعوبة تحديد أماكن إقامتهم بدقة، وفي ظل فشل التحقيقات التقليدية استخدم المحققون التتميط الجغرافي كحل أخير لمحاولة حل هذه القضية، وباستغلال البيانات المتوفرة عن مواقع وقوع الجرائم، تمكنوا من تحديد نمط جغرافي واضح يعكس وجود مجموعتين مميزتين من اللصوص، إحداهما تنشط في شمال بلدية لاجوس دي مورينو، والأخرى في الجنوب، تم التركيز على السلسلة الشمالية المكونة من سبع سرقات، حيث أظهر التحليل وجود منطقة صناعية صغيرة شمال الطريق السريع تُعتقد أنها مركز عمليات الجناة، لا كمكان إقامة فقط بل كموقع لتفكيك الشاحنات المسروقة وتخزين البضائع، التي يتم تصريفها عبر أسواق سوداء محلية، نجاح هذه التحليل أبرز أهمية التتميط الجغرافي في توجيه التحريات نحو أماكن ليست فقط مسرح الجرائم، بل ومراكز النشاط الإجرامي المرتبطة بها².

تُظهر هذه القضية بوضوح كيف يمكن للتتميط الجغرافي أن يشكل أداة استراتيجية في مواجهة جرائم السرقة المتكررة والمعقدة، من خلال تحويل بيانات الموقع إلى رؤى قابلة للتنفيذ، مما يُمكن الأجهزة الأمنية من توجيه دورياتها بشكل أكثر فاعلية، وجمع معلومات استخباراتية دقيقة عن الأسواق غير الشرعية، وتحسين إجراءات الملاحقة والقبض على الجناة. كما أدت هذه التجربة إلى توصيات لتحسين جودة البيانات المسجلة لدى الشرطة، وأطلقت مشروع بحث

¹ Chainey, S., Introducing geographic profiling crime analysis in Mexico: Principles of geographic profiling, examples of its use, training and challenges in its implementation [Technical note]. University College London; Mexico CNS; Inter-American Development Bank, 2019, p32.

² Ibid. ppp 33, 34, 35.

أكاديمي يهدف إلى تطوير نماذج الترميط الجغرافي لتناسب حالات تعدد الجناة، ما يوسع من إمكانات استخدام هذه الأداة في التحقيقات المستقبلية.

في الختام، يتضح أن الترميط كأداة تحليلية يمكن أن يكون له دور بالغ الأهمية في مكافحة جرائم السرقة، ولا يقتصر استخدامه فقط على الجرائم العنيفة أو الجرائم ذات الطابع الشخصي مثل القتل أو الاعتداء، بل يمتد ليشمل جرائم الممتلكات التي تتطلب فهماً دقيقاً لأنماط السلوك والمناطق الجغرافية التي ينشط فيها الجناة. إذ يوفر الترميط، سواء كان جغرافياً أو نفسياً أو سلوكياً، إطاراً منهجياً لتحليل البيانات المتاحة، مما يعزز قدرة الجهات الأمنية على كشف شبكة الجناة وتوقع تحركاتهم، وبالتالي زيادة فعالية الإجراءات الوقائية والتحقيقية. قضية سرقات شاحنات البضائع في خاليسكو بالمكسيك تمثل مثالاً واضحاً على كيفية توظيف الترميط الجغرافي لفهم طبيعة الجرائم وتحديد مراكز النشاط الإجرامي، وهو ما يؤكد أهمية اعتماد هذه الأدوات التحليلية ضمن استراتيجيات مكافحة الأمنية للحد من انتشار جرائم السرقة وتعقيدها. لذا فإن الترميط بشكل عام يشكل إضافة قيمة لا غنى عنها في مجال التحقيقات الجنائية الحديثة، ويساعد في بناء صورة أشمل وأكثر دقة عن الجريمة وأدوات مكافحتها.

تناول هذا الفصل الآليات العملية التي يقوم عليها تطبيق الترميط الجنائي في التحقيقات، موضحاً أن العملية تبدأ بجمع الأدلة المادية وتحليلها بدقة، ثم تتبعها دراسة متعمقة لشخصية الضحية وسلوك الجاني، مما يساعد في رسم صورة واضحة للجريمة وظروفها. ويبرز الفصل أهمية التنسيق بين عناصر التحقيق المختلفة، حيث يشكل الطب الشرعي ركيزة أساسية تزود الباحثين بمعلومات دقيقة وحيوية تدعم بناء ملف جنائي متكامل، ويسهم في صياغة فرضيات واقعية تساعد المحققين في توجيه مسار التحقيق بشكل منهجي ومدروس.

كما يُظهر الفصل كيف تتكامل مراحل الترميط المختلفة ضمن إطار عملي واضح، مما يجعل الترميط أداة فعالة ومؤثرة في كشف ملامسات الجرائم المتنوعة. ويُبرز أيضاً قدرة الترميط

على تعزيز جودة التحقيقات عبر تقديم رؤى تحليلية مبنية على أسس علمية، ما يُسهّل تضيق دائرة المشتبه بهم ويُسهّم في تحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر دقة.

بشكل عام، يُظهر الفصل الثاني كيف يمكن للتتميط الجنائي، مدعومًا بالطب الشرعي والخبرة التحقيقية، أن يشكل منهجية متكاملة تساهم بشكل كبير في تحسين نتائج التحقيقات، من خلال خطوات منهجية ومنتابعة تساعد على تحويل الأدلة والبيانات إلى معلومات قيمة تفيد في الكشف عن الجاني وإثبات الجرائم، خصوصًا تلك التي تتسم بالتعقيد والخطورة.

الفصل الثالث

التحديات والآفاق المستقبلية

للتمييز الجنائي



يمثل التنميط الجنائي أداة حديثة وواعدة في مجال التحقيقات الجنائية، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تطبيقه بشكل كامل وفعال في بعض السياقات، سواء على الصعيد التقني أو المؤسسي أو القانوني. في هذا الفصل، سنناقش أبرز هذه الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق تطوير التنميط الجنائي، مع تسليط الضوء على الجوانب التي تتطلب تعزيزاً أو إعادة نظر، من حيث البنية التحتية، الكوادر المؤهلة، والتشريعات المنظمة. كما تم تناول مبحث خاص يركز على التنميط الجنائي في التشريعات المقارنة، لاستعراض كيفية تعامل بعض الأنظمة القانونية مع هذه الأداة، وما يمكن الاستفادة منه لتطوير الإطار القانوني الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، سنتناول الإمكانيات والفرص المستقبلية التي يمكن أن يفتحها التنميط الجنائي في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، مع استشراف كيف يمكن لهذا العلم أن يتطور ويتكامل مع أدوات وتقنيات حديثة لتعزيز فاعلية التحقيقات الجنائية وضمان تحقيق العدالة. يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة تمكن من فهم الواقع الحالي للتنميط الجنائي، والتحديات التي تواجهه، إلى جانب استشراف آفاقه المستقبلية ضمن بيئة العمل الجنائي.

المبحث الأول: التنميط الجنائي في التشريعات المقارنة

انطلاقاً من بحث إمكانية تطبيق التنميط الجنائي في نظام العدالة الجزائري، يصبح من الضروري الوقوف على تجارب التشريعات المقارنة في هذا المجال، لا سيما تلك التي تمثل المرجع الأساسي للتوجهات القانونية العالمية. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث دراسة آليات تطبيق التنميط الجنائي في كل من الأنظمة الأنجلوساكسونية (المطلب الأول)، ثم في الأنظمة اللاتينية (المطلب الثاني)، على أن يُختتم بتقييم شامل لهذه الآلية من حيث الفعالية والانتقادات الموجهة إليها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: استخدام التنميط الجنائي في الأنظمة الأنجلوساكسونية

عند النظر في أصل التنميط الجنائي، يتبين أنه نشأ وتطور بشكل رئيسي ضمن الأنظمة القانونية الأنجلوساكسونية، وبوجه خاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. ولتحقيق فهم أعمق لهذا الأسلوب وتطبيقاته، يخصص هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: الفرع الأول لدراسة التنميط الجنائي في الولايات المتحدة، الفرع الثاني لاستعراض تجربته في بريطانيا، والفرع الثالث لمناقشة التجربة الكندية التي تضيف بعداً متميزاً وتوسع من دائرة الاطلاع على الممارسات المتنوعة في هذا المجال.

الفرع الأول: التنميط الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعد وحدة التحليل السلوكي التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) الجهة الرسمية المسؤولة عن إجراء التنميط الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية. تأسست هذه الوحدة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، ثم أصبحت جزءاً من مركز تحليل الجرائم الوطنية العنيفة (NCAVC)، الذي أنشئ رسمياً عام 1985¹. تُعنى وحدة التحليل السلوكي (BAU) بتحليل الجرائم الخطيرة والمعقدة، مثل جرائم القتل المتسلسل، والاعتداءات الجنسية، والاختطاف، والتهديدات الإرهابية، وكذلك الجرائم السيبرانية ذات الطابع العنيف. ويعتمد عمل الوحدة على تقنيات التنميط الإجرامي بهدف دعم سلطات إنفاذ القانون في تحديد خصائص الجناة المحتملين، وتوجيه مسار التحقيقات الجنائية. تضم الوحدة خبراء من عملاء (FBI) المتخصصين، إلى جانب مختصين في مجالات علم النفس الجنائي، والطب الشرعي، وعلم

¹ Federal Bureau of Investigation. (n.d.). Behavioral analysis FBI. Retrieved May 25, 2025.

<https://www.fbi.gov/how-we-investigate/behavioral-analysis#:~:text=Experts%20in%20the%20Behavioral%20Analysis>

الجريمة، مما يجعلها واحدة من أكثر الوحدات تطورًا واحترافًا في مجال التنميط الجنائي على المستوى العالمي، كما تُعتبر مرجعًا دوليًا معتمدًا في هذا المجال.

أما عن استخدام التنميط الجنائي في النظام القضائي الأمريكي، نجد أنه تم استخدامه في السابق كوسيلة لإثبات هوية الجاني في المحاكم. من الأمثلة على ذلك قضية بنيل ضد الدولة (Pennell v. State, 1991)، والتي أُدين فيه "Steven Pennell" ستيفن بنيل بجريمتي قتل من الدرجة الأولى، ومن أجل إثبات الذنب استعانت النيابة بخبير من مكتب التحقيقات الفيدرالي ومدير وحدة العلوم السلوكي "John Douglas" جون دوغلاس، الذي قدم شهادة كخبير في جرائم القتل المتسلسلة وساعدت شهادته على إدانة بنيل ورغم الطعن في مشروعية الشهادة إلا أن محمة الاستئناف رفضت الطعن وأكدت على مشروعية الشهادة¹. وهذه القضية هي الإثبات على استعمال التنميط في القضاء الأمريكي، إلا أن ذلك تغير بعد تطبيق معيار دوبرت (Daubert Standard) ، الذي يمثل اختبارًا متعدد الجوانب يستخدمه قاضي المحاكمة لتحديد ما إذا كانت شهادة الخبير مبنية على منطق علمي سليم وقابل للتطبيق على الوقائع المطروحة².

مع تطبيق معيار دوبرت، الذي يشدد على ضرورة أن تستند الشهادة العلمية إلى أسس علمية موثوقة وقابلة للاختبار، قوض استخدام التنميط الجنائي كدليل إثبات وحيد، خاصة في غياب الأدلة المادية. فقد أصبح التنميط الجنائي مقبولاً فقط حين يُستخدم لتحليل الجريمة من الناحية

¹ Bosco, D. Et-al, The admissibility of offender profiling in courtroom: A review of legal issues and court opinions, International Journal of Law and Psychiatry, Issue 33, Volume 4, 2010, P187.

² LITIL Group. (2023, November 28). The Daubert standard explained: A beacon of reliability and relevance. Retrieved May 25, 2025.

<https://litilgroup.com/the-daubert-standard-explained-a-beacon-of-reliability-and-relevance/>

السلوكية، مع ضرورة عدم التطرق إلى تحليل شخصية الجاني بشكل مباشر، تجنبًا لتأثير ذلك على قرارات المحلفين. لذلك، عند الاستعانة بخبراء التنميط الجنائي، ينبغي أن يقتصر دورهم على تقديم آرائهم بشأن مسرح الجريمة، مثل كيفية وقوع الجريمة ونمط السلوك الظاهر في الأدلة، كطريقة ارتكاب الجريمة أو نمط معين يظهره مسرح الجريمة. ويُعد هذا النوع من التحليل مقبولًا عادةً في المحاكم لأنه يساهم في فهم القضاة والمحلفين لتفاصيل الجريمة دون التحيز، ويُعد مثال قضية ولاية واشنطن ضد راسل (State v. Russell, 1994) نموذجًا على هذا الاتجاه، حيث أدين جورج راسل بعدة جرائم قتل من الدرجة الأولى استنادًا إلى آراء خبراء التنميط الجنائي الذين حللوا وفسروا أوضاع الجثث في مسرح الجريمة. وعلى الرغم من الطعون التي طالبت بإلغاء شهادة الخبراء، إلا أن محكمة الاستئناف أيدت قبولها، معتبرة أن الآراء المقدمة ساعدت في تقديم فهم علمي لسلوك الجريمة ولم تربطها مباشرة بالمتهم¹.

خلاصة القول، التنميط الجنائي وسيلة تحقيق معمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية ويستعمل في المحاكم كأداة مساعدة لتحليل الجريمة وسلوكها الظاهر، وليس كدليل مباشر على شخصية الجاني أو لإثبات ذنبه.

الفرع الثاني: التنميط الجنائي في بريطانيا:

بدأ استخدام التنميط الجنائي في بريطانيا بشكل فعلي في أواخر الثمانينيات، حيث شكّل هذا الأسلوب استجابةً لحاجة الشرطة إلى أدوات تحليلية متقدمة في مواجهة الجرائم المعقدة، خاصة جرائم القتل المتسلسل والاعتداءات الجنسية. ورغم بعض المحاولات الأولية في قضايا مثل "قاتل يوركشاير" عام 1985 التي سبق وأشرنا إليها، إلا أن التنميط لم يحقق نتائج دقيقة في بدايته. شكّل عام 1986 التحول الحقيقي، حيث انتقل التنميط من محاولات غير دقيقة وغير منهجية إلى أسلوب ذو طابع علمي قائم على التحليل المنظم والمعطيات الميدانية ويرجع

¹ Bosco, D., Zappalà, A., & Santtila, P.Op. Cit.p 187.

الفضل في ذلك إلى تدخل البروفيسور ديفيد كانتور "David Canter"، أحد رواد علم النفس الجنائي، في قضية مغتصب السكك الحديدية (Railway Rapist) التي هزت لندن، حيث ارتكبت سلسلة من جرائم الاغتصاب والقتل قرب محطات القطارات، استُدعي كانتور لتحليل الأنماط السلوكية والمكانية للجاني، فقدم أول تنميط علمي دقيق في بريطانيا، شمل توقعات حول محل إقامة الجاني، مهنته، وسلوكياته، وهو ما ساعد الشرطة على تضيق قائمة المشتبه بهم بشكل كبير. وقد أدى ذلك إلى إلقاء القبض على جون دافي (John Duffy) الذي أُدين لاحقاً، واعترف لاحقاً بتورط شريكه "David Mulcahy" ديفيد مالكا هي¹. وتُعد هذه القضية أول إثبات فعلي لفعالية التنميط القائم على منهج علمي في التحقيقات البريطانية.

في أعقاب هذه القضية، أسس كانتور ما يُعرف بـ "علم النفس الاستقصائي"، كما أنشأ وحدة بحثية بجامعة ليفربول، طوّرت منهجيات تحليلية حديثة تربط بين سلوك الجناة وسماتهم النفسية والاجتماعية. كما ألف عدة كتب مؤثرة في هذا المجال، منها كتاب الظلال الجنائية "Shadows Criminal Mapping Murder" الذي تناول فيه العلاقة بين الجريمة والموقع الجغرافي للجاني. وقد أسهمت أعماله في تحويل التنميط الجنائي إلى علم تطبيقي دقيق²، مما دفع السلطات إلى إنشاء مركز العلوم السلوكية البريطاني في التسعينيات لدعم التحقيقات في القضايا الكبرى، خصوصاً تلك ذات الطابع المتسلسل أو الغامض. واليوم أصبح التنميط الجنائي مهنة معترفاً بها رسمياً، ويعرف تحت مسمى مهنة مستشار التحقيق السلوكي (BIA)، يقوم بتقديم الاستشارات للتحقيقات الجنائية المعقدة. ويُطلق على هذا المجال اسم "الاستشارة التحقيقية

¹ Tarran, B. (2014, June 2). Crime story. Research Live.

<https://www.research-live.com/article/features/crime-story/id/4011757>

² Canter, D.(n.d.). About David Canter.

<https://www.davidcanter.com/media/about/>

السلوكية"، وتخضع هذه المهنة لتنظيم صارم من حيث ظروف العمل والمعايير المهنية والأخلاقية، وذلك على المستوى الوطني عبر المجلس الوطني لرؤساء الشرطة (NPCC). يُحدد هذا التنظيم معايير واضحة تتعلق بمحتوى التقارير التي يقدمها المستشارون، إضافة إلى قواعد تقييم هذه التقارير لضمان جودتها ودقتها، مما يعزز مصداقية وأثر التنميط في سير التحقيقات¹.

ويمكننا القول الآن أن التنميط الجنائي في بريطانيا أصبح نظامًا مؤسسيًا محترفًا يتكامل فيه الجانب العلمي والنفسي مع الإطار القانوني والتحقيقي، مع تأطير واضح لمسؤوليات مستشاري التحقيق السلوكي، وأدوات تقنية متقدمة تدعم عملهم، الأمر الذي يرفع من فعالية وكفاءة التحقيقات في الجرائم الكبرى والمعقدة.

الفرع الثالث: التنميط الجنائي في كندا:

يُعدّ التنميط الجنائي من الأدوات المهمة التي تبنتها وكالات إنفاذ القانون في كندا، خاصةً في التعامل مع الجرائم الخطيرة والمعقدة مثل جرائم القتل المتسلسل والاعتداءات الجنسية. وقد شهدت كندا تطورًا ملحوظًا في هذا المجال، خصوصًا مع تأسيس وحدة التحليل السلوكي التابعة للشرطة الملكية الكندية (RCMP)، التي تعتمد على تحليل أنماط السلوك الإجرامي لتكوين ملف نفسي وديموغرافي للجاني. وعند التمعن في التجربة الكندية في استخدام التنميط الجنائي نجد أنها ركزت على تطوير التنميط الجغرافي حيث تعتبر واحدة من الدول الرائدة عالميًا في تطوير واستخدام هذه التقنية كأداة فعالة في مكافحة الجريمة، وقد لعب الخبير الكندي كيم روسمو (Kim Rossmo) دورًا محوريًا في هذا المجال. روسمو، الذي كان

¹Kapardis, A. An overview of offender profiling. International Journal of Police Science & Management, Issue 26, Volume 4, 2024, p 431.

ضابط شرطة قبل أن يتحول إلى باحث ومبتكر، وضع نموذجًا رياضيًا دقيقًا يُعرف بـ "استهداف الجريمة الجغرافي (Criminal Geographic Targeting – CGT)"، والذي يعتمد على تحليل مواقع الجرائم الموزعة جغرافيًا لتحديد المنطقة المحتملة التي يقيم فيها الجاني أو يتحرك ضمنها. هذا النموذج يقوم على فرضية أن المجرم يميل إلى ارتكاب جرائمه بالقرب من مكان إقامته أو منطقة راحته، لكنه يتجنب في الوقت ذاته المناطق التي يعتقد أن الشرطة أو السكان سيكونون فيها متيقظين أكثر¹.

استخدمت الشرطة الكندية هذا النموذج في عدة تحقيقات جنائية، مما ساعد في تضيق نطاق البحث وتوجيه جهود المراقبة والملاحقة بشكل أكثر دقة وفعالية. ما ميز تجربة كندا هو الدمج العملي بين النظريات الجغرافية السلوكية وعلوم الحاسوب، حيث طوروا برمجيات متخصصة تقوم بتحليل بيانات المواقع وتحويلها إلى خرائط حرارية تُظهر "نقاط الحرارة" التي يُحتمل أن يتواجد فيها الجاني. هذا الأسلوب أعاد تعريف الاستراتيجيات التقليدية للتحقيق، حيث أصبح بالإمكان استباق تحركات الجاني بدلاً من الاعتماد فقط على الأدلة المادية أو الشهادات.

علاوة على ذلك، لم تقتصر التجربة الكندية على الجانب العملي فقط، بل ركزت أيضًا على تطوير منهجيات تدريبية متقدمة للمحققين، تضمنت تعليمهم كيفية تفسير نتائج التنميط الجغرافي واستخدامها كجزء من منظومة شاملة للتحليل الجنائي. كما تولت مؤسسات أكاديمية وشركات تقنية كندية مهمة تطوير أدوات برمجية مبتكرة، مما ساهم في تحديث هذا المجال بشكل مستمر ومواكب لأحدث التقنيات. ولعل من أبرز ما يميز التجربة الكندية هو تأكيدها على الجانب الأخلاقي في استخدام التنميط، بحيث يلتزم المحققون بضوابط قانونية تحمي حقوق الأفراد وتمنع التحيز في استهداف المشتبه بهم.

¹ Rossmo, D. K., op. Cit, p 98.

في المجمل، ساهمت جهود كندا، بقيادة كيم روسمو، في تحويل التنميط الجغرافي من تقنية نظرية إلى أداة عملية تعتمد على بيانات دقيقة، تُستخدم في تحقيقات حقيقية وأحياناً تحسم قضايا معقدة. هذه التجربة جعلت من كندا نموذجاً يُحتذى به في مجال علم الإجرام التطبيقي، حيث بات التنميط الجغرافي أحد الأعمدة الأساسية في العمل الشرطي الحديث، مع استمرار البحث والتطوير لتطويره بما يتناسب مع التحديات الأمنية المستقبلية.

بهذا نكون قد أنهينا استعراض التنميط الجنائي في الأنظمة الأنجلوسكسونية، موضحين أهم الملامح والتجارب التي ميزت تطبيقاته في كل من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وكندا. تتيح لنا هذه الدراسة فهم الأسس القانونية والتنظيمية التي دعمت تطور هذا المجال في تلك البلدان، مما يشكل قاعدة مهمة للاستفادة منها في السياق الوطني. والآن، ننتقل إلى المطلب التالي للحديث عن التنميط الجنائي في النظام الفرنسي باعتباره النظام القانوني الأقرب للجزائر.

المطلب الثاني: التنميط الجنائي في فرنسا:

تمثل تجربة التنميط الجنائي في فرنسا نموذجاً مهماً لفهم كيفية تنظيم وتطبيق هذا الأسلوب في إطار نظام قضائي متطور، يقترب في بنيته ومبادئه من النظام القانوني الجزائري. نظراً لارتباط الجزائر بالنظام القانوني الفرنسي، فإن دراسة الجهة المختصة بالتنميط الجنائي في فرنسا والإطار القانوني الذي ينظم هذا الأسلوب يوفران مرجعية أساسية لتقييم إمكانية تبني وتكييف التنميط الجنائي ضمن البيئة القانونية والمؤسسية الجزائرية. لذا، سنخصص في هذا المطلب في فرعه الأول لدراسة الجهة المختصة بالتنميط الجنائي في فرنسا، والفرع الثاني لاستعراض الإطار القانوني الذي ينظم هذا الأسلوب ضمن القضاء الفرنسي.

الفرع الأول: الجهة المسؤولة على التنميط الجنائي في فرنسا:

في فرنسا، تُعد فرقة علوم السلوك (Département des sciences du comportement) التابعة لـ المعهد الجنائي للأبحاث في صفوف الدرك الوطني (IRCGN)، الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ تقنيات التنميط الجنائي، وخاصة في الجرائم المتسلسلة مثل جرائم القتل المتسلسل¹.

تم إنشاء هذا القسم في عام 2002 بشكل تجريبي، ولم يتم ترسيمه رسميًا إلا في عام 2006، وذلك بعد أربع سنوات من التجريب والتقييم، وقد جاء إنشائه استجابةً للحاجة المتزايدة إلى فهم وتحليل الظواهر الإجرامية ذات الطابع التسلسلي، بالاعتماد على مقاربات نفسية وسلوكية دقيقة، يدمج القسم في عمله بين الأساليب التقليدية للتحقيق وتحليل البيانات الإجرائية، والمعرفة المتقدمة في علم النفس الإجرامي².

وبهذا يمكننا القول إن فرنسا أنشأت فرقة متخصصة داخل جهاز الدرك الوطني لتحليل الجرائم الخطيرة والمتسلسلة باستخدام علم النفس الجنائي والتنميط السلوكي، وأصبحت هذه الفرقة الآن جزءًا رسميًا من النظام الجنائي الفرنسي.

¹ Gendarmerie nationale. (2024, septembre). Comment devient-on profilé en France ?

Pôle judiciaire de la gendarmerie nationale.

<https://www.gendarmerie.interieur.gouv.fr/pjgn/actualite/comment-devient-on-profiler-en-france>

² Vuidard, E., Le profiling à la Française, Droit pénal, LexisNexis, n° 12, 2018, P7.

الفرع الثاني: تنظيم التنميط الجنائي في فرنسا

للقوف على كيفية تنظيم عمل خبراء التنميط الجنائي في القضاء الفرنسي نستعرض الحكم القضائي الصادر عن الغرفة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية بتاريخ 29 يناير 2003¹ حيث سنقوم بتقديم شرح موجز له فيما يلي:

أولاً: وقائع القضية: قام قاضي التحقيق بتكليف خبير بإجراء تحليل نفسي-إجرامي لفرانك ز (Franck Z)، المتهم بـ القتل العمد مع سبق الإصرار، غير أنه لم يحدد بدقة نطاق المهمة الموكلة إليه. ونتيجة لذلك، تجاوز الخبير حدود صلاحياته، حيث قام بتحديد مشتبه به بناءً على تطابق صفاته الشخصية مع "الملف النفسي" المفترض للجاني، دون أن يُجري أي فحص مباشر للشخص المعني. وقد اعتُبر هذا التصرف خروجًا عن الدور الفني للخبير، إذ إنّه، بموجب القانون الفرنسي، لا يجوز له أن يتدخل في السلطة التقديرية لقاضي التحقيق، لا سيما فيما يتعلق بتحديد هوية المشتبه به، وهو ما يُعد تجاوزًا صريحًا لاختصاصه المهني.

ثانياً: نتائج القرار القضائي على القضية: ترتب عن هذا القرار القضائي مجموعة من الآثار تتمثل في:

1- إلغاء تقرير الخبرة: بسبب أن مهمة الخبير كانت غامضة وغير دقيقة، مما جعله يتصرف كبديل عن القاضي وفاقداً للرقابة القضائية.

¹ Cour de cassation, chambre criminelle, arrêt du 29 janvier 2003, n° 02-86.774, publié au Bulletin criminel 2003, n° 22, p. 81 (Palais de Justice, Paris). Décision relative aux recours portant sur les expertises ordonnées par le juge d'instruction, l'intervention de l'expert avant et pendant la garde à vue, et le respect des droits de la défense

<https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007071406/>

2- إلغاء الحجز تحت النظر وما تم خلاله من استجواب: لأن تدخل الخبير أثناء فترة الحجز لم يكن ضمن المهمة الموكلة إليه، وتم دون إشراف قضائي.

3- إلغاء قرار الاتهام: لأن تقرير الخبير لم يُعرض على محامي المشتبه به، مما يُخل بحقوق الدفاع.

ثالثاً: نتائج القرار القضائي على التنميط الجنائي: المبدأ القضائي للحكم ينص أن محكمة النقض الفرنسية لا ترفض مبدئياً اللجوء إلى التحليل السلوكي أو ما يُعرف أحياناً بالتنميط الجنائي (profilage criminel) ، لكنها قامت بتقييده بشروط وضوابط صارمة تتمثل في:

- تحديد مهمة الخبير بدقة.

- عدم تجاوز الخبير لدوره الفني إلى اتخاذ قرارات قضائية.

- خضوع الخبرة لرقابة القاضي.

- احترام حقوق الدفاع، بما في ذلك اطلاع المحامي على تقارير الخبرة.

بالنظر إلى حيثيات هذا القرار، يتّضح أن القضاء الفرنسي يُولي أهمية بالغة لتنظيم ومراقبة استخدام أدوات التحليل النفسي-الجنائي داخل التحقيقات، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالتنميط الجنائي. إذ يكشف الحكم عن حدود قانونية صارمة تحكم تدخل الخبراء في هذا المجال، مع التأكيد على أن أي تجاوز في نطاق الخبرة قد يُعدّ مساساً بحقوق الدفاع ويؤدي إلى بطلان الإجراءات. ومن ثم، فإن هذا القرار يُشكّل سابقة قضائية مهمّة في ضبط استخدام التنميط الجنائي بفرنسا، بحيث لا يُوظف إلا في إطار قانوني دقيق وتحت إشراف قضائي صارم، بما يضمن تحقيق التوازن بين فاعلية التحقيق واحترام الضمانات القانونية للمتهم.

بالنظر إلى التجربة الفرنسية، يُمكن للجزائر الاستفادة من هذا النموذج في إدماج التنميط الجنائي داخل منظومتها العدلية، خاصة وأن فرنسا قد قطعت أشواطاً مهمة في هذا المجال،

من خلال اعتماد هذا الأسلوب كأداة مساعدة في التحقيقات، وتدريب القضاة على فهم أبعاده وآلياته¹. غير أن نجاح هذا النموذج في السياق الجزائري يتطلب تكييفه بما يتماشى مع الإطار القانوني والثقافي والاجتماعي المحلي، لضمان تحقيق أفضل النتائج.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى التجربة الرائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تُعد أول دولة في الشرق الأوسط تتبنى رسمياً التنميط الجنائي ضمن مؤسساتها الأمنية، عبر الإدارة العامة للأدلة الجنائية في شرطة دبي. وقد مكّنها هذا التوجه، المدعوم بأحدث التقنيات والممارسات العالمية، من تحقيق نسبة حل جرائم بلغت 94.5% في عام 2019، وهي من الأعلى عالمياً². وتُبرز هذه التجربة أهمية تكوين الكفاءات، مثل تعيين لينا أمري كأول محللة أنماط جنائية في المنطقة³، ما يؤكد على أن الاستثمار في الموارد البشرية المؤهلة يعد حجر الأساس لنجاح هذا التخصص. ومن شأن استلهام التجربتين الفرنسية والإماراتية، مع ملاءمتهما للواقع الجزائري، أن يُسهم في تطوير آليات التحقيق الجنائي ويُعزز فاعلية العدالة الجنائية في مواجهة الجريمة، لاسيما الجرائم المعقدة والمتسلسلة.

المطلب الثالث: تقييم التنميط الجنائي

للقوف على مدى دقة هذه الوسيلة الحديثة في التحقيقات الجنائية وبحث إمكانية تطبيقها في الجزائر سنقوم في هذا المطلب بتقييم التنميط الجنائي وذلك ببيان فاعليته في الفرع الأول وعرض الانتقادات الموجهة إليه في الفرع الثاني.

¹ Vuidard, E, Op. Cit. P 9.

² وكالة أنباء الإمارات. (2021، 5 ديسمبر). قائد عام شرطة دبي يتفقد الإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة .

<https://www.wam.ae/ar/details/1395302892591>

(تم الاطلاع عليه في 31 مايو 2025)

³ صحيفة الاتحاد. (2023، 7 مارس). لينا الأميري أول محلل أنماط جنائي في الشرق الأوسط .

<https://www.aletihad.ae/news/4204555/الإمارات>

(تم الاطلاع عليه في 31 مايو 2025)

الفرع الأول: فاعلية التنميط الجنائي:

شهد التنميط الجنائي تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة، وأصبح يُستخدم على نطاق واسع كأداة مساعدة في التحقيقات المعقدة، لا سيما في قضايا القتل والاعتداءات الجنسية. وقد كشفت مقابلات أُجريت مع واحد وخمسين ضابط شرطة كندياً يعملون في أقسام مكافحة الجرائم الكبرى، أن غالبية الضباط يتفقون على أن التنميط الجنائي (Criminal Profiling) يُعزز من قدرة المحققين على فهم طبيعة الجريمة، ويساعد في تضيق دائرة المشتبه بهم، بل ويُعدّ أداة ذات قيمة عالية في سير التحقيقات¹. وتؤكد هذه الآراء الاتجاه العالمي نحو دمج التحليل السلوكي بشكل أوسع ضمن منظومة التحقيقات الجنائية.

على مستوى المؤسسات، يشهد استخدام التنميط الجنائي نمواً مستمراً؛ إذ تشير بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) إلى أن المكتب شارك في 192 حالة تحليل جنائي بين عامي 1971 و1981، بينما ارتفع هذا الرقم إلى 600 حالة سنوياً بحلول منتصف الثمانينيات، وتشير التقارير اليوم أن 12 محلاً نفسياً يعملون لدى الـ FBI استخدموا التحليل السلوكي في حوالي 1000 حالة سنوياً، ما يعكس اتساع نطاق الاعتماد على هذه التقنية². ويلاحظ أيضاً أن الشرطة البريطانية تبنت هذا النوع من التحليل بشكل متزايد، حيث قدم 29 محلاً نفسياً 242 تقريراً استشارياً في قضايا مختلفة بين عامي 1981 و1994³. أما في فرنسا، فيُنْتَج حوالي 60 ملفاً سنوياً للتنميط الجنائي، خاصة في قضايا القتل والاعتداءات الجنسية⁴، كما

¹ Snook, B., Et-al. Criminal profiling belief and use: A study of Canadian police officer opinion, The Canadian Journal of Police & Security Services, Issue 5, Volume 4, 2007, P1.

² Snook, B., Et-al, the criminal profiling illusion: What is behind the smoke and mirrors? Criminal Justice and Behavior, Issue 35, Volume 10, 2008, P48.

³³ Ibid, P48.

⁴ Vuidard, E., Op. Cit, p 8.

تما تبني هذا الأسلوب في كل من هولندا وألمانيا ما يدل على اعتماد مستمر ومتزايد في أوروبا كذلك.

وقد تجاوز تأثير التنميط الجنائي حدود أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، إذ أصبحت العديد من الدول تعتمد عليه بشكل متزايد، مثل أستراليا. ويشارك في هذا المجال مهنيون من خلفيات متعددة، من بينهم علماء النفس الجنائي، وخبراء الطب الشرعي، ومحللو الجرائم، ما يُعطي هذه الأداة طابعًا علميًا متعدد التخصصات، ويعزز موثوقيتها كمصدر مساعد في اتخاذ القرار الجنائي. يعكس هذا الانتشار الدولي إيمانًا متزايدًا بقدرة التنميط الجنائي على التعامل مع الجرائم الغامضة والمعقدة.

كما تُبرز القضايا التي سبق تناولها، مثل قضية "المفجر المجنون" و"مغتصب السكك الحديدية"، الفاعلية العملية للتنميط الجنائي، إذ بيّنت أن هذا الأسلوب التحليلي يمكن أن يؤدي إلى نتائج دقيقة تُسهم بشكل مباشر في تحديد هوية الجاني. علاوة على ذلك، فإن تبني التنميط الجنائي من قبل مؤسسات علمية متخصصة داخل أنظمة عدلية متقدمة يعزز من مصداقيته ويعكس مدى جدواه في دعم مسارات التحقيق. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، فرقة علوم السلوك في فرنسا ومركز العلوم السلوكية التابع للشرطة البريطانية، اللذان يُعدّان مؤسستين رسميتين أنشئتا خصيصًا لتطوير وتطبيق أساليب التنميط الجنائي في التحقيقات.

ويؤكد هذا التبني المؤسسي الواسع داخل أنظمة قانونية معروفة بمهنتها أن التنميط الجنائي ليس مجرد تقنية تجريبية، بل أداة فعّالة لاقت اعترافًا عمليًا وعلميًا، بدليل إنشاء مراكز متخصصة تُكرّس جهودها لهذا النوع من التحليل. وإذا لم تكن له فاعلية مثبتة، لما لجأت تلك الأنظمة إليه ولا خصصت موارد لتطويره. ومن الجدير بالذكر أن التنميط الجنائي لم يعد حكرًا على الدول المتقدمة فحسب، بل تسعى العديد من الدول الناشئة، مثل نيجيريا، إلى اعتماد

هذه التقنية ضمن منظومتها الجنائية¹، وهو ما يعكس الانتشار المتزايد لهذه الممارسة عالمياً، وسعي الأنظمة العدلية لتحديث أدواتها بما يتماشى مع معايير التحليل الجنائي الحديث.

كل هذه الأمثلة والإحصائيات تدل على أن التنميط الجنائي لا يقتصر على تقديم أوصاف غامضة أو تخمينات، بل أصبح أداة منهجية تستند إلى علم النفس السلوكي، وتحليل مسرح الجريمة، ودراسة الأنماط الإجرامية السابقة. ودليل ذلك الاستخدام المتزايد له في مختلف الدول، وتعدد الحالات التي أظهر فيها فعاليتها، ببرزان دوره كوسيلة فعالة، تساعد في حل الجرائم المعقدة. وبالرغم من ذلك ظهرت بعض التحفظات والانتقادات من قبل بعض الأكاديميين حول مدى دقته وموثوقيته وسناقش هذه الانتقادات في الفرع القادم.

الفرع الثاني: انتقادات التنميط الجنائي:

رغم ما يحظى به التنميط الجنائي من قبول متزايد في أوساط التحقيقات الجنائية، إلا أنه لا يخلو من انتقادات جوهرية، خاصة فيما يتعلق بمخاطر التحيز المسبق والاستدلالات غير المدعومة بأدلة مادية. ولعل أبرز القضايا التي تُستشهد بها في هذا السياق هي قضية تفجير أولمبياد أتلانتا سنة 1996. ففي أعقاب الانفجار الذي وقع في منتزه الأولمبياد وأسفر عن سقوط قتلى وجرحى، اعتمد مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) على ملف جنائي نفسي قاد إلى الاشتباه بشكل خاطئ في الحارس الأمني "Richard Jewell" ريتشارد جيويل، الذي كان أول من نبّه لوجود الحقيبة المشبوهة وساهم في إجلاء المواطنين، وقد تم بناء الاشتباه على توافق شخصية جيويل مع ملامح "نموذجية" للجنائي المفترض: رجل يسعى للبطولة وسبق له العمل في مجال إنفاذ القانون، إلا أن هذا التنميط لم يكن مدعوماً بأي دليل مادي، بل أدى إلى

¹ Ogbaje Jenekwu Usman, "Profiling Criminals in Nigeria: Examining the Difficulties and Prospects for Enhancing Investigative Capabilities within the Nigeria Police Force," Scholarly Journal of Advanced Legal Research, Issue 2, Volume 4, 2024, P31.

تشويه سمعة جيويل وتضليل التحقيق، قبل أن يتضح لاحقاً أنه بريء تماماً¹، مثلت هذه القضية صفةً للتنميط الجنائي حيث أبرزت كيف يمكن أن يوجه التحقيق نحو أهداف خاطئة ويؤدي إلى الإضرار بأشخاص أبرياء، تتركز معظم الانتقادات الموجّهة للتنميط الجنائي على المنهجية المعتمدة في تطبيقه، لا على مفهومه في حد ذاته. فقد وُجّهت انتقادات منهجية للنهج الذي يعتمده مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، حيث وُصف بأنه يعاني من قصور ناتج عن غموض في التعريفات الإجرائية، واعتماده على افتراضات استنتاجية تستند إلى تحليل سلوكيات وخصائص الجناة، وكنتيجة لذلك، فإن العديد من الملفات الجنائية الناتجة عن هذا النهج تفتقر إلى الأسس التجريبية، وقد تُقضى إلى استنتاجات مضلّة². كما وجهة انتقادات للتنميط الجنائي كونه تجاوز غرضه الأصلي المتمثل في تقديم قائمة بخصائص الجاني المجهول وأصبح يحظى بثقة كبيرة لدى أجهزة الشرطة ويعتبرون خبراء التنميط قادرين على التنبؤ بالجاني رغم غياب الأدلة التجريبية التي تدعم صحة القدرات التنبؤية لهؤلاء المختصين من الناحية العلمية³.

تلخص الانتقادات الموجهة للتنميط الجنائي في الأساس إلى منهجيته المتبعة، مع وجود مخاوف حقيقية من احتمال تحيز الخبراء أثناء إعداد الملفات التحليلية. إذ يرى النقاد أن الاعتماد على الخبرة الشخصية قد يؤدي إلى استنتاجات غير موضوعية، مما يثير تساؤلات

¹ Silke, A. Op. cit, pp 254 255.

² Godwin, M. Reliability, validity, and utility of criminal profiling typologies. Journal of Police and Criminal Psychology, Issue 17, Volume 1, 2002, p 15.

³ Snook, B. Et-al, Criminal profiling belief and use: A study of Canadian police officer opinion, The Canadian Journal of Police & Security Services, Issue 4, Volume 3, 2006, p 10.

حول دقة وموضوعية النتائج التي يقدمها التنميط كأداة تحقيق وليها دعوا إلى دعم التنميط الجنائي بأدلة مادية وعدم الاعتماد عليه وحده كوسيلة إثبات.

عند تقييم فاعلية التنميط الجنائي مقارنةً بالانتقادات الموجهة إليه، يتضح أن الفاعلية تتفوق على الانتقادات إلى حد كبير. فقد ركزت الانتقادات بشكل رئيسي على المنهجيات المتبعة والأخطاء المحتملة التي قد يرتكبها الخبراء أثناء التطبيق، دون أن تشكك في جوهر هذه الوسيلة كأداة تحقيق. بناءً على ذلك، يُمكن اعتبار التنميط الجنائي وسيلة فعالة يمكن الاعتماد عليها، ومن ثم فإن تبنيها من قبل المشرع الجزائري كأداة تحقيق جديدة يمثل خطوة مهمة لتعزيز الكفاءة في مجال التحقيق الجنائي.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التنميط الجنائي

رغم التقدم الملحوظ في اعتماد التنميط الجنائي ضمن أنظمة العديد من الدول، إلا أن تطبيقه يواجه جملة من التحديات التي قد تعيق فعاليته وتحد من انتشاره. وتتنوع هذه التحديات بين ما هو قانوني وأخلاقي، وما يتعلق بالأسس النظرية المعتمدة، إضافة إلى الصعوبات العملية المرتبطة بالتنفيذ والتطبيق الميداني. وفي هذا الإطار، سيتم تناول هذه الإشكالات من خلال ثلاث مطالب رئيسية: **المطلب الأول: التحديات القانونية والأخلاقية، المطلب الثاني: التحديات النظرية، المطلب الثالث: التحديات العملية.**

المطلب الأول: التحديات القانونية والأخلاقية

يُثير التنميط الجنائي إشكالات قانونية وأخلاقية تتعلق بمدى توافقه مع المبادئ الضامنة للعدالة وحماية الحقوق الفردية. وتُعد هذه التحديات من أبرز العوائق أمام اعتماده كأداة موثوقة، لما تنطوي عليه من أخطار مساس بالشرعية الإجرائية والاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بممارسة

السلطة الجنائية، في هذا المطب سنتطرق إلى هذه التحديات بتقسيمها إلى تحديات قانونية في الفرع الأول وتحديات أخلاقية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التحديات القانونية:

تشمل التحديات القانونية في التتميط الجنائي مسائل تتعلق بالامتثال للقوانين الجنائية والإجرائية، وضمان احترام حقوق المتهمين، في هذا الفرع سنذكر أهم الإشكاليات القانونية التي تواجه التتميط الجنائي.

أولاً: غياب الأطر القانونية والتنظيمية للتميط الجنائي: يُعد غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط استخدام التتميط الجنائي من أبرز الإشكاليات التي تُثير مخاوف قانونية وأخلاقية جدية، خصوصاً في ظل تزايد الاعتماد على هذا الأسلوب في التحقيقات والمرافعات الجنائية. فحتى الآن، تقتصر معظم التشريعات المقارنة إلى نصوص صريحة تُحدد شروط توظيف التتميط، ومدى حجته القانونية، والضمانات الواجب توافرها لحماية حقوق الأفراد عند استخدامه. هذا الفراغ التشريعي يفتح الباب أمام تفسيرات واسعة وغير منضبطة قد تؤدي إلى انتهاك حقوق المتهمين، خصوصاً قرينة البراءة والحق في الدفاع. كما يسمح هذا النقص باستعمال التتميط بأساليب متفاوتة بين مختلف الفاعلين في العدالة الجنائية، دون مرجعية قانونية موحدة، مما يُضعف الرقابة القضائية ويُضاعف من احتمالات الخطأ أو التعسف. وفي ظل هذا الغموض، قد يتحول التتميط إلى أداة لتحقيق "الاشتباه السهل"، لا أداة تحليل علمي رصين.¹

ثانياً: خرق مبدأ قرينة البراءة: يسهم التتميط الجنائي في خرق قرينة البراءة حين يتحول من أداة تحليلية استرشادية إلى وسيلة للاشتباه أو الإدانة دون توفر أدلة مادية مباشرة. ففي كثير

¹ Jackson Craig and others, "The usefulness of criminal profiling." Criminal Justice Matters, Issue 1, Volume84, 2011, p 11.

من الحالات، يتم الاشتباه بأفراد لمجرد توافق خصائصهم النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية مع نموذج الجاني المفترض، ما يؤدي إلى افتراضات مسبقة تقوم مقام القرائن القانونية، في مساس صريح بقاعدة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".¹

ثالثاً: التشكيك القضائي في مصداقية التتميط الجنائي: يواجه التتميط الجنائي في السياق القضائي موجة متزايدة من التشكيك في مصداقيته وجدواه كوسيلة إثبات، نظراً للطابع الاحتمالي الذي يقوم عليه، وضعف أسسه العلمية الصارمة في بعض الحالات. فقد أبدت العديد من الهيئات القضائية، خاصة في الأنظمة التي تعتمد مبدأ "الإثبات اليقيني"، تحفظاً على قبول نتائج التتميط كدليل حاسم أو حتى مؤثر في الحكم، نظراً لكونه غالباً ما يستند إلى تحليل شخصي للخبراء قد يخضع للذاتية والانحيازات الثقافية أو النفسية. كما أن بعض المحاكم مثل التي في الهند اعتبرت التتميط أقرب إلى الرأي الفني القابل للنقض وليس دليلاً قائماً بذاته، ما يستوجب دعمه بأدلة مادية مستقلة حتى يُعتد به قضائياً.²

هذا فيما يخص التحديات القانونية التي يواجهها التتميط الجنائي، سنقوم في الفرع التالي بذكر أهم التحديات الأخلاقية التي تترتب عن استخدام التتميط الجنائي.

الفرع الثاني: التحديات الأخلاقية:

تتمثل التحديات الأخلاقية في التتميط الجنائي في ضرورة مراعاة المبادئ الأخلاقية لضمان عدم التحيز أو الظلم، والحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه أثناء عملية التتميط، مع الالتزام

¹ David V. Canter, "Offender Profiling and Criminal Differentiation," Legal and Criminological Psychology, Issue 1, Volume 5, 2000, P 5.

² Rajesh Kumar Tiwari, "Criminal Profiling in India: Challenges, Applications, and Statistical Analysis.", International Journal of Innovative Research in Technology (IJIRT), Issue 5, Volume 11, 2024, p 2113.

بمعايير السلوك المهني، في هذا الفرع سنذكر أهم الانتهاكات الأخلاقية التي قد تتولد عن تطبيق التنميط الجنائي.

أولاً: التمييز العنصري والتحيز: يُعدّ التحيز والتمييز من أبرز الإشكالات الأخلاقية التي تطرحها ممارسة التنميط الجنائي، إذ قد يؤدي الاعتماد المفرط على الخصائص العامة للمجرمين—كالعمر، أو الجنس، أو الخلفية العرقية، أو الاجتماعية—إلى ترسيخ صور نمطية تؤثر سلبًا على عدالة الإجراءات الجنائية. ففي كثير من الحالات، يتحول التنميط من أداة تحليلية تستند إلى معطيات سلوكية إلى أداة تمييزية تُوظف بشكل غير مباشر لتبرير الاشتباه في فئات اجتماعية بعينها. وتكمن الخطورة في أن هذا النوع من التحامل لا يُفضي فقط إلى توجيه التحقيقات بشكل منحاز، بل يهدد أيضًا مبدأ المساواة أمام القانون، ويقوّض ثقة الأفراد في النظام القضائي.¹

ثانياً: إساءة استخدام المعلومات النفسية والشخصية: في مجال التنميط الجنائي، قد تُستخدم المعلومات النفسية والشخصية للأفراد بشكل غير ملائم أو خارج إطارها الأخلاقي، مما يثير العديد من المخاوف والقضايا الهامة. أحيانًا يعتمد التنميط النفسي على تحليلات لسمات شخصية أو اضطرابات نفسية مفترضة، يتم تقديرها أو استنتاجها من دون موافقة صريحة من الشخص المعني، أو حتى من دون وجود تشخيص طبي نفسي دقيق وموثق، هذا النوع من التحليل غير الدقيق قد يؤدي إلى وصم الفرد بطريقة غير عادلة، حيث يُنظر إليه كمتهم محتمل أو شخص ذو خطر معين بناءً على صفات نفسية غير مثبتة أو غير موضوعية، مما يفتح الباب أمام تحملات خاطئة وانتهاكات محتملة للحقوق.

¹ Gagliardi, Evelyn Gonzalez. The Vicious Cycle of Criminal Profiling: A Systematic Literature Review of Reviews on Recurring Criticisms and Challenges. Degree Project in Criminology Two-year master, Malmö University, Faculty of Health and Society, Criminology Programme, May 2024, p 24.

من الناحية الأخلاقية، يطرح هذا الأمر إشكاليات تتعلق بالخصوصية، إذ أن جمع واستخدام البيانات النفسية الشخصية يجب أن يتم بحذر شديد وبموافقة واضحة، مع ضمان حماية تلك البيانات من الوصول غير المصرح به أو استخدامها لأغراض غير مهنية. كما أن احترام كرامة الفرد وحقوقه الإنسانية يجب أن يكون في صلب أي عملية تنميط، علاوة على ذلك، قد يؤدي إساءة استخدام المعلومات النفسية إلى تأثيرات نفسية سلبية على الأفراد أنفسهم، مثل القلق، فقدان الثقة بالنفس، تشويه غير ضروري للسمعة، أو حتى وصمة اجتماعية قد تعرقل فرصهم في الحياة أو العمل¹.

بهذا نختم حديثنا عن التحديات الأخلاقية والقانونية التي يواجهها التنميط الجنائي، وفيما يلي نستعرض التحديات التي تمس الجانب النظري من التنميط الجنائي.

المطلب الثاني: التحديات النظرية

يواجه التنميط الجنائي تحديات نظرية تتعلق بصعوبة تأسيس قواعد ثابتة يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم في تفسير السلوك الإجرامي. تتطلب هذه التحديات التفكير المستمر في الأسس العلمية التي يعتمد عليها التنميط، مع الحرص على تطويرها لتكون أكثر شمولية ومرونة في التعامل مع مختلف الحالات والظروف، نستعرض في هذا المطلب محدودية الدراسات الميدانية والبيانات في الفرع الأول ومدى تأثيرها على عملية التنميط، ثم نستعرض مدى ضعف القدرة التنبؤية في الفرع الثاني، وأخيراً نوضح اختلاف مناهج التنميط الجنائي في الفرع الأخير.

¹ Ebisike, Norbert. (2007), The Use of Offender Profiling Evidence in Criminal Cases.

Doctor of Juridical Science Dissertation, Golden Gate University School of Law, San Francisco, California, Retrieved 30 May 2025.

<http://digitalcommons.law.ggu.edu/theses/23>

الفرع الأول: محدودية الدراسات الميدانية والبيانات:

تُعد محدودية الدراسات الميدانية من أبرز الإشكاليات النظرية التي تعوق تطور التنميط الجنائي بوصفه أداة علمية موثوقة في مجال التحقيق. فرغم الاهتمام المتزايد بهذا الحقل، فإن النقص الحاد في الأبحاث التطبيقية الميدانية يحد من إمكانية تقييم الفرضيات النظرية على أرض الواقع، ما يضعف الأساس التجريبي الذي يفترض أن يستند إليه التنميط. وتتمثل هذه المحدودية في قلة البيانات المتاحة عن أنماط ارتكاب الجرائم، وضعف إمكانية تتبع السلوك الإجرامي ضمن سياقات مختلفة زمنياً وجغرافياً. كما أن معظم الدراسات المتوفرة تقتصر على حالات استثنائية أو جرائم ذات طابع متسلسل، الأمر الذي يصعب معه بناء قاعدة بيانات واسعة تمكّن من التوصل إلى أنماط سلوكية قابلة للتعميم¹.

وتُفاقم هذه الإشكالية طبيعة الجرائم المدروسة، حيث إن الجرائم التي غالباً ما تكون موضوعاً للتنميط—كالقتل العمد أو الجرائم الإرهابية—هي بطبيعتها نادرة ومعقدة، مما يجعل جمع بيانات كمية كافية أمراً بالغ الصعوبة، إذا بيننا سابقاً في كيفية استغلال التنميط الجنائي في الجرائم الإرهابية أن تطبيق التنميط يكون بشكل غير مباشر، ذلك بنقل المبادئ المستعملة في قضايا الحرق والتفجير على سبيل المثال وتطبيقها على قضايا الإرهاب التي تتضمن نفس الأفعال، أضف إلى ذلك القيود القانونية والأخلاقية المرتبطة بإجراء بحوث ميدانية على الجناة أو المشتبه بهم، وهي عوامل تحدّ من قدرة الباحثين على الوصول إلى معطيات دقيقة وشاملة. ونتيجة لذلك، فإن العديد من نماذج التنميط المتداولة تظل محصورة في إطار تنظيري أو تستند إلى معلومات متجزأة، ما يضعف من صلاحيتها التفسيرية ويقلل من قيمتها التنبؤية في سياقات التحقيق الفعلية².

¹ Gagliardi, Evelyn Gonzalez, Op. Cit, p 24.

² Gagliardi, Evelyn Gonzalez, Ibid, p 24.

الفرع الثاني: ضعف القدرة التنبؤية:

يُعد ضعف القدرة التنبؤية أحد أبرز التحديات النظرية التي تُقوّض فعالية التنميط الجنائي كأداة منهجية في التحقيقات الجنائية. فرغم وجود بعض الدراسات التي تشير إلى قدرة محدودة على التنبؤ—كما في أبحاث Fujita—إلا أن هذه القدرات تبقى محصورة في نطاق ضيق ولا ترقى إلى مستوى الموثوقية المطلوبة لاعتمادها في مواقف عملية حاسمة¹. وتُظهر نتائج بعض الإحصائيات، مثل تلك الواردة في تقرير Copson سنة 1995 أن التنميط لم يُسهم سوى في تحديد هوية الجاني في حوالي 3% فقط من الحالات في ذلك الوقت، وهي نسبة متدنية تعكس قصورًا واضحًا في فعالية هذه الأداة².

ومن الناحية العملية، غالبًا ما يقتصر التنميط على تقديم توصيف عام أو تصنيف لفئة الجناة المحتملين دون القدرة على تحديد الجاني بعينه، ما يجعله أداة وصفية أكثر من كونه وسيلة دقيقة للتنبؤ. وتبرز هذه الإشكالية بشكل خاص في السياقات القضائية، حيث عبّرت بعض المحاكم عن تحفظها إزاء قبول شهادات خبراء التنميط، نظرًا لضعف ثبات النتائج وصعوبة التحقق من موثوقيتها تجريبيًا. كما أظهرت الدراسات التطبيقية أن محلي التنميط لم يتفوقوا بشكل واضح على المجموعات غير المتخصصة إلا في بعض المؤشرات الفرعية، وكان متوسط دقة التنبؤات متدنٍ في بعض الحالات، ووفقاً لاستطلاع أجره محلل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) جون دوغلاس، تبين أن حل القضية ارتبط بالاستفادة من نصائح التنميط الجنائي في 46% من 192 حالة طُلب فيها التنميط من مكتب التحقيقات الفيدرالي،

¹ Rita Alexandra Brilha Et-al, "Analysing criminal profiling validity: Underlying problems and future directions," International Journal of Law and Psychiatry, Volume 74, 2021, article 101670.

² David V. Canter, Op. Cit, P 12.

وهي النسبة التي تعتبر صغيرة نسبياً باعتبار أن التنميط لم تكن له أي فائدة في أكثر من نصف هذه القضايا.¹

حتى في الحالات التي يُستشهد بها كأمثلة على نجاح التنميط، مثل قضية "سيانيد موهان" في الهند، فإن غياب التكرار المنهجي لنجاحات مشابهة يؤكد أن هذه النجاحات تبقى استثنائية ولا تعكس قاعدة علمية صلبة².

الفرع الثالث: اختلاف مناهج التنميط الجنائي:

يمثل التباين الكبير بين مناهج التنميط الجنائي تحدياً نظرياً معقداً، إذ يعكس هذا التعدد غياب نموذج موحد أو إطار علمي متكامل يمكن الركون إليه في مختلف السياقات الجنائية. فمن جهة، تعتمد بعض النماذج—كالنموذج الأمريكي الذي يتبناه محللون مثل جون دوغلاس—على الحدس والخبرة السريرية في بناء الملفات الجنائية، دون الاعتماد الكافي على أدوات قابلة للاختبار أو القياس. في المقابل، تتجه نماذج أخرى—مثل النموذج البريطاني—نحو التحليل الإحصائي القائم على بيانات كمية ونماذج رياضية، ما يعكس انقساماً منهجياً بين توجّهين متباعدين من حيث الأسس العلمية والمعرفية³.

هذا التباين لا يعكس تنوعاً بقاءً فحسب، بل يكشف أيضاً عن افتقار الحقل إلى معايير موحدة أو اختبارات معيارية يمكن من خلالها تقييم دقة وموثوقية نتائج التنميط. ويُنتقد بشدة الاعتماد على فرضيات غير متكاملة، مثل فرضية "تطابق الجاني" (offender homology)، التي تفترض ارتباطاً ثابتاً بين سمات الشخصية والسلوك الإجرامي، وهو تصور يُنظر إليه على

¹ Joseph Eastwood and others, "A Review of the Validity and Reliability of Criminal Profiling," Canadian Journal of Police and Security Services, August Publishing, Issue 2 Volume 4, 2006, p 118.

² Rajesh Kumar Tiwari, Op. Cit. p 2315.

³ Jackson Craig, Op. Cit. p13.

أنه تبسيطي ومحدود علمياً. كما أن غياب إطار نظري شامل قادر على دمج أبعاد متعددة (نفسية، جنائية، قانونية، وأخلاقية) يُضعف من قدرة التنميط على التطور كعلم متعدد التخصصات¹.

إن هذا التشتت النظري والمنهجي ينعكس سلباً على فاعلية التنميط في الممارسة العملية، ويؤكد الحاجة الماسّة إلى الانتقال من النماذج الفردية أو الحدسية إلى مقاربات أكثر دقة وتكراراً، تعتمد على بيانات تجريبية وتحليل إحصائي صارم، بما يعزز من موثوقية هذا الحقل ويمنحه الطابع العلمي المطلوب.

في المجمل، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير التنميط الجنائي من خلال تعزيز الأسس العلمية والمنهجية التي يقوم عليها، بما يسمح بتجاوز قيود البيانات والقدرة التنبؤية الحالية. تحقيق هذا التطور يتطلب دمج مناهج أكثر دقة وشمولية تركز على الأدلة التجريبية، مما يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز دوره في التحقيقات الجنائية وجعله أداة أكثر فعالية وموثوقية في مواجهة تعقيدات السلوك الإجرامي.

المطلب الثالث: التحديات العملية:

تتعلق التحديات العملية في التنميط الجنائي بالصعوبات التي تظهر أثناء تطبيق الأساليب والتقنيات في الواقع الميداني. تشمل هذه الصعوبات محدودية الموارد البشرية والمادية كما سنشرح في الفرع الأول، تباين جودة مساح الجرائم ومدى استغلالها في الفرع الثاني، بالإضافة إلى إشكالية بطيء الإجراءات وتعقيدها في الفرع الثالث.

¹ EPERIT. (21 November 2024). Criminal Profiling: Myths and Limitations. Retrieved 30 May 2025.

Available at: <https://eperit.es/en/criminal-profiling-myths-and-limitations/>

الفرع الأول: نقص الموارد المادية والبشرية:

يُعد نقص الموارد المادية والبشرية من أبرز العوامل التي تحد من فعالية التنميط الجنائي. إذ تؤثر هذه النواقص بشكل مباشر على قدرة الجهات المختصة في تنفيذ المهام التحليلية بكفاءة، مما يُضعف من جودة النتائج ويعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الأسلوب.

أولاً: نقص الموارد المادية: يمثل النقص الحاد في الموارد المادية أحد المعوقات الهيكلية التي تعرقل تطبيق التنميط الجنائي بشكل فعال في العديد من الأنظمة الجنائية، لا سيما في الدول ذات الإمكانيات المحدودة. ويشمل هذا النقص ضعف التمويل المخصّص للوحدات المتخصصة في التحليل السلوكي، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة هذه الوحدات على اقتناء الأجهزة التقنية الضرورية، مثل أدوات جمع وتحليل الأدلة، وبرمجيات إدارة قواعد البيانات الجنائية، وأنظمة الاتصال الحديثة، ويُعد غياب المختبرات الجنائية المتخصصة، أو ضعف تجهيزها، من أبرز الأمثلة على النقص في البنية التحتية الداعمة للتنميط. إذ تتطلب عملية التحليل الجنائي الدقيق توفر بيئة مخبرية تسمح بدراسة العينات البيولوجية، والأدلة السلوكية، وفق معايير علمية دقيقة. وفي غياب هذه المرافق، تظل نتائج التنميط غير مكتملة أو مشكوكاً في دقتها.¹

ثانياً: نقص الموارد البشرية: إلى جانب الإشكاليات المادية، يبرز نقص الكوادر البشرية المؤهلة كعائق جوهري أمام تطوير وتطبيق التنميط الجنائي بصورة فعالة. إذ تعاني معظم الأجهزة الأمنية، خاصة في الدول النامية، من ندرة المتخصصين في مجالات التحليل السلوكي وعلم النفس الجنائي، مما يحد من إمكانية بناء فرق تنميط متعددة التخصصات قادرة على

¹ Ogbaje Jenekwu, Et-al, Criminal Profiling and the Challenges of Criminal Investigation in Nigeria Police Force Kogi State Command. International Journal of Social Science & Humanities Research, Issue 10 volume 6, p 54.

التعامل مع القضايا المعقدة. وغالبًا ما يُسند هذا النوع من المهام إلى محققين من ذوي الرتب الدنيا، لا يمتلكون التكوين الأكاديمي أو التدريب العملي اللازم لفهم الأبعاد النفسية والاجتماعية للسلوك الإجرامي، ما يؤدي إلى إنتاج ملفات تنميطية يغلب عليها الطابع الانطباعي أو القائم على الحدس.

وتزداد الإشكالية تعقيدًا عند الاستعانة بأشخاص غير مختصين أو غير ميدانيين—كطلاب جامعيين—في إجراء تجارب أو تحليل معطيات جنائية، وهو ما ينعكس سلبيًا على صلاحية النتائج في الواقع العملي. كما أن ضعف الاستثمار في برامج التدريب المستمر والتكوين المتخصص يجعل من الصعب تطوير كفاءات محلية قادرة على التعامل مع القضايا الجنائية المعاصرة باستقلالية علمية.¹

الفرع الثاني: تباين جودة مساح الجرائم ومدى استغلالها:

يُعد تباين جودة مساح الجرائم ومدى القدرة على استغلالها أحد التحديات العملية الجوهرية التي تواجه التنميط الجنائي. إذ تختلف طبيعة مسرح الجريمة من حالة إلى أخرى من حيث درجة التنظيم، ونوعية الأدلة المتوفرة، وظروف جمعها، ما يؤثر بشكل مباشر في إمكانية استخراج مؤشرات سلوكية دقيقة يمكن البناء عليها في إعداد ملف تنميطي فعال. وفي بعض الحالات، قد تكون الأدلة وفيرة، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى نتائج حاسمة في مجريات التحقيق، كما هو الحال في قضية *BTK*، حيث توفرت كمية هائلة من الأدلة المادية والسلوكية، إلا أن التنميط لم يلعب دورًا حاسمًا في تحديد هوية الجاني. وهذا المثال يوضح التحدي الميداني المرتبط بعدم قدرة فرق التحليل على استثمار المعطيات المتاحة بالشكل الأمثل، كما أن بعض مساح الجرائم تكون عرضة للتلوث أو سوء التوثيق، مما يحدّ من القيمة التحليلية للبيانات المستخلصة، ويُضعف من القدرة على الربط المنطقي بين السلوك الإجرامي

¹ Rajesh Kumar Tiwari, Op. Cit, p 2317.

والخصائص النفسية المحتملة للجاني. وعليه، فإن فعالية التنميط تبقى رهينة بجودة مسرح الجريمة ومدى الالتزام بالإجراءات العلمية الدقيقة في جمع وتوثيق وتحليل الأدلة، وهو شرط غالبًا ما يكون صعب التحقيق في ظل تفاوت الإمكانيات والبنية المؤسسية بين مختلف الجهات الأمنية¹.

الفرع الثالث: بطيء الإجراءات وتعقيدها:

يُعدّ بطء الإجراءات وتعقيدها من التحديات الجوهرية التي تُقلّل من جدوى التنميط الجنائي في السياق العملي، خاصة حين تكون السرعة والدقة عاملين حاسمين في منع الجرائم أو حلها. فالتنميط الجنائي، بطبيعته، يتطلب سلسلة من الخطوات التحليلية المتشابكة، تشمل: جمع وتحليل الأدلة من مسرح الجريمة، ربطها بأنماط سلوكية نفسية، استشارة خبراء علم النفس، مطابقة البيانات مع سجلات سابقة، ثم صياغة ملف تنميطي يُحتمل أن ينطبق على الجاني المجهول. هذه العمليات، رغم أهميتها النظرية، تتطلب وقتًا طويلًا وتعاونًا بين عدة جهات أمنية وفنية، ما يؤدي إلى تباطؤ في مسار التحقيق، وخصوصًا في القضايا التي تتطلب تدخلًا سريعًا.

إضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات البيروقراطية المصاحبة لطلب ملفات طبية أو نفسية، أو الحصول على إذن قضائي للوصول إلى بيانات حساسة، تُضيف طبقات أخرى من التأخير. كما أن غياب معايير موحّدة للتنميط داخل بعض أجهزة إنفاذ القانون يجعل العملية أكثر تعقيدًا، حيث تختلف آليات التنفيذ من منطقة إلى أخرى، أو من فريق تحقيق إلى آخر، مما يؤدي إلى ازدواجية العمل أو تكراره².

¹ Jackson Craig, Op. Cit, p 15.

² Maisarah Binti Et-al, "Criminal Profiling Then and Now: Prospect and Challenges in Malaysia." Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Issue 1, Volume 11, p 8.

هذا البطء قد تكون له نتائج سلبية ميدانية مباشرة؛ فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التأخر في إعداد الملف التنميطي إلى ضياع فرصة القبض على الجاني وهو في متناول اليد، أو إلى ارتكاب جرائم إضافية كان يمكن تفاديها. كما أن الانتظار المطول للحصول على نتائج التنميط قد يدفع جهات التحقيق إلى اتخاذ قرارات بناءً على فرضيات بديلة، أو حتى إهمال الملف التنميطي كلياً.

تشكل التحديات العملية عائقاً جوهرياً أمام فعالية التنميط الجنائي، مما يستدعي جهوداً متكاملة لتجاوزها. إن معالجة هذه العقبات تتطلب تعزيز الإمكانيات التقنية والبشرية، وتطوير آليات جمع وتحليل الأدلة، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية. فقط من خلال هذه الخطوات يمكن للتنميط الجنائي أن يحقق دوره الفاعل في دعم التحقيقات وتعزيز العدالة.

المبحث الثالث: مستقبل التنميط الجنائي

في هذا المبحث، نسلط الضوء على ثلاث ركائز أساسية تُشكل ملامح مستقبل التنميط الجنائي، حيث يتناول المطلب الأول أبرز الأدوات والتقنيات الحديثة التي ساهمت في تحسين دقة التحليل الميداني والرقمي، بينما يركز المطلب الثاني على أهمية تحليل البيانات في الكشف عن الروابط الخفية بين الجرائم وسلوكيات المجرمين، ليُختتم المبحث بـ المطلب الثالث الذي يستعرض دور الذكاء الاصطناعي كقوة جديدة تعيد تشكيل آليات التنبؤ والتحليل الجنائي، وتفتح آفاقاً غير مسبوقة أمام أجهزة إنفاذ القانون.

المطلب الأول: البرمجيات المتخصصة في تحليل السلوك الإجرامي

أصبحت البرمجيات المتخصصة في تحليل السلوك الإجرامي أداة أساسية في مجال البحث والتحقيق الجنائي. فهذه البرمجيات تهدف لاستجلاء الأنماط السلوكية للمجرمين، والتنبؤ

بالأفعال الإجرامية، وكذلك دعم اتخاذ القرارات في عمليات التحقيق والوقاية. من خلال توفير تحليل دقيق وسريع للسلوك الإجرامي، تسهم هذه البرمجيات في رفع كفاءة الأجهزة الأمنية وتقليل معدل الأخطاء البشرية، مما يجعلها ركيزة حيوية في منظومة العدالة الجنائية الحديثة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات التحليل السلوكي والإحصائي في التنميط الجنائي في الفرع الأول، ثم ننتقل إلى الأدوات التقنية الرقمية والجغرافية المستخدمة في التنميط الجنائي في الفرع الثاني، وفي الختام نتحدث عن نموذج لتطبيق يعتمد على التنميط الجنائي لأغراض تحقيقية ووقائية.

الفرع الأول: أدوات التحليل السلوكي والإحصائي في التنميط الجنائي:

أصبحت أدوات التحليل السلوكي والإحصائي من الركائز الأساسية في علم التنميط الجنائي، خاصة في ظل تعقيد الجرائم الحديثة وتطور أساليب ارتكابها. إذ تُمكن هذه الأدوات الجهات الأمنية من رصد الأنماط الإجرامية واستقراء السلوكيات المتكررة التي قد تدل على هوية الجاني أو خلفيته النفسية والاجتماعية. ومن بين أبرز هذه الأدوات، تبرز أنظمة تحليل البيانات الجنائية التي تُدار عبر قواعد معلومات مركزية متطورة، مثل برنامجي ViCAP و ViSOR، واللذين يمثلان نماذج متقدمة لتوظيف التكنولوجيا في دعم عمليات التحقيق وتحليل الجرائم العنيفة.

أولاً: برنامج القبض على مرتكبي الجرائم العنيفة (Violent Criminal)

ViCAP (Apprehension Program): يُعد نظام ViCAP من أبرز الأدوات التقنية المستخدمة في التنميط الجنائي، وقد أنشأه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) سنة 1985 بهدف تتبع وربط الجرائم العنيفة، ولا سيما القتل المتسلسل وجرائم الاعتداء الجنسي مجهولة الجاني. يقوم ViCAP بتجميع وتحليل معلومات مفصلة حول الجرائم التي تشترك في سمات سلوكية معينة، مثل أسلوب التنفيذ واختيار الضحية والموقع الجغرافي وتوقيت

الجريمة. ومن خلال مطابقة هذه الأنماط، يمكن للنظام أن يساعد في ربط قضايا متفرقة قد تبدو غير مترابطة، مما يُمكن المحققين من الوصول إلى الجاني المحتمل.

ويُعتبر ViCAP أداة فعالة في تحديد "بصمة الجاني السلوكية" التي تتكرر عبر جرائم مختلفة، كما يتيح تبادل المعلومات بين الوكالات الأمنية المختلفة على المستوى الوطني. وقد أثبت النظام فعاليته في تسريع التحقيقات وحل عدد من القضايا الغامضة، بفضل بنيته التي تُمكن من تخزين وتحليل كمّ هائل من البيانات الجنائية بطريقة منهجية ومنظمة¹.

ثانياً: نظام مرتكبي الجرائم العنيفة والجنسية (Violent and Sex Offender Register)

ViSOR (Register): أما في المملكة المتحدة، فقد تم اعتماد نظام ViSOR كأداة رقمية متطورة لتسجيل ومتابعة الجناة الخطرين، لا سيما مرتكبي الجرائم الجنسية والعنيفة ViSOR . هو قاعدة بيانات أمنية مركزية تُستخدم من قبل الشرطة وخدمات السجون والمراقبة، وتهدف إلى تسهيل إدارة المخاطر المرتبطة بهؤلاء الأفراد، سواء أثناء قضائهم للعقوبة أو بعد الإفراج عنهم، يسمح النظام بتخزين معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار، مثل البيانات الشخصية، أوصاف الجريمة، تقييم درجة الخطورة، ومكان الإقامة، مما يُمكن السلطات من تتبع تحركات الجناة وتقدير احتمالية تكرارهم للجرائم. كما يُعد ViSOR أداة جوهرية في دعم عمليات التنميط الجغرافي والسلوكي، خصوصاً في إطار الوقاية الاستباقية من الجرائم. وتكمن قوته في كونه منصة مشتركة بين عدة جهات أمنية وعدلية، مما يضمن التنسيق الفعال وسرعة تبادل المعلومات في حالات الطوارئ².

¹ Criminal Profiling Staff. (2005, February 18). The New ViCAP. Criminal Profiling.

Retrieved June 2, 2025. <https://criminalprofiling.com/the-new-vicap/>.

² Edwards, David. (1 September 2006). "ViSOR – Violent and Sex Offender Register."

Centre for Crime and Justice Studies. Retrieved June 1, 2025.

<https://www.crimeandjustice.org.uk>

الفرع الثاني: الأدوات التقنية الرقمية والجغرافية المستخدمة في التنميط الجنائي:

تُعد الأدوات التقنية الجغرافية والرقمية من الركائز الأساسية في التنميط الجنائي الحديث، حيث توفر إمكانيات متطورة لجمع، تحليل، ومعالجة البيانات المرتبطة بالجرائم من ناحية مكانية وزمانية، بالإضافة إلى البيانات الرقمية المتنوعة. سنتحدث فيما يلي عن بعض البرامج والوسائل التي تعتمد في إجراء هذه العمليات التحليلية.

أولاً: الأدوات التقنية الجغرافية في التنميط الجنائي: تمثل الأدوات التقنية الجغرافية العمود الفقري لتحليل البُعد المكاني للجرائم، حيث تمكّن الجهات الأمنية من دراسة توزيع الجرائم جغرافياً واكتشاف الأنماط الإجرامية المتعلقة بالمكان. من أبرز هذه الأدوات هو نظام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، مثل برنامج ArcGIS، الذي يتيح رسم الخرائط الرقمية وتحليل بيانات الجرائم المرتكزة على الموقع الجغرافي، مما يساعد على تحديد المناطق ذات الكثافة الإجرامية العالية، والمعروفة باسم "النقاط الساخنة". بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم برنامج Crime Stat الذي يوفر أدوات إحصائية متقدمة لتحليل التوزيع المكاني للجرائم وتحديد علاقاتها الزمنية والمكانية بدقة. كذلك تدخل تقنيات الخرائط التفاعلية الزمنية في مجال تحليل التغيرات الدورية في أنماط الجرائم على مدار الفترات الزمنية المختلفة. وأيضاً تُستخدم أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لتتبع تحركات الأفراد أو تحركات قوات الأمن في الميدان، مما يساهم في تحسين استجابة الأجهزة الأمنية. هذه الأدوات توفر معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في توجيه الجهود الأمنية بشكل أكثر فعالية، فضلاً عن المساهمة في التخطيط الوقائي للحد من الجرائم في المناطق الأكثر تعرضاً¹.

¹ TechGEO. (2024, November 30). Crime pattern analysis with GIS tools. TechGEO Mapping. Retrieved June 1, 2025. <https://techgeo.org/crime-pattern-analysis-with-gis-tools/>

ثانياً: الأدوات التقنية الرقمية في التنميط الجنائي: تركز الأدوات التقنية الرقمية في التنميط الجنائي على معالجة وتحليل البيانات الجنائية الرقمية بشكل دقيق وسريع، مما يدعم عمليات الكشف والتحقيق. من أهم هذه الأدوات قواعد البيانات الجنائية الرقمية التي تجمع وتخزن بيانات متنوعة مثل تقارير الشرطة، المعلومات عن الجرائم، والبيانات الشخصية للمشتبه بهم، مما يسهل الوصول إلى المعلومات وربط القضايا المختلفة. مثال على ذلك هو نظام CODIS الذي يستخدم في تحليل ومقارنة بيانات الحمض النووي DNA، مما يسرع من التعرف على الجناة وربط الجرائم ببعضها. كما تُستخدم أنظمة التعرف الآلي على البصمات (AFIS) التي تعتمد على تقنيات رقمية لمطابقة البصمات بسرعة ودقة، وهو ما يمثل أداة حيوية في التنميط الجنائي. إضافة إلى ذلك، تُستخدم أدوات تحليل البيانات الكبيرة (Big Data Analytics) التي تقوم بجمع ومعالجة كميات ضخمة من البيانات من مصادر مختلفة مثل كاميرات المراقبة، والسجلات الرقمية، وتقنيات الهواتف المحمولة، لتحليل الأنماط السلوكية والجرائم المعقدة. أيضاً تُستخدم تقنيات التتبع الرقمي بواسطة الهواتف المحمولة وأجهزة GPS لتحديد مواقع المشتبه بهم ومراقبة تحركاتهم بشكل مستمر، مما يعزز من فعالية التحقيقات ويقصر زمن الوصول إلى الجناة¹.

الفرع الثالث: نموذج لتطبيق يعتمد على التنميط الجنائي:

في إطار سعينا لإثبات وجود مستقبل لإمكانيات تطبيق التنميط الجنائي في الجزائر، وبالاعتماد على تقنياته، خاصة التنميط الجغرافي، قمنا بإنجاز مشروع يهدف إلى تحليل الأنماط المكانية للجرائم في مدينة سكيكدة. ويعتمد المشروع على جمع وتحليل معطيات

¹ Centre for Crime and Justice Studies. (n.d.). ViSOR – Violent and Sex Offender Register. Criminal Justice Matters. Retrieved June 1, 2025.

<https://www.crimeandjustice.org.uk/publications/cjm/article/visor-violent-and-sex-offender-register>

ميدانية وإحصائيات شرطية لتحديد النقاط السوداء التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الجريمة. من خلال هذه التجربة، سعينا إلى إثبات أن التنميط الجغرافي يمكن أن يكون أداة عملية وفعالة لتوجيه الجهود الأمنية وتوفير الحماية للمواطنين والسياح على حد سواء، كما يمكن أن يمثل قاعدة لتطوير أنظمة أمنية أكثر تقدماً تعتمد على البيانات الدقيقة والتحليل الجغرافي وسنقدم موجز عن هذا المشروع فيما يلي:

أولاً: الفكرة العامة للمشروع: يمثل هذا المشروع تجربة ميدانية تعتمد على التنميط الجغرافي لمحاولة تحليل وتحديد أنماط توزيع الجريمة في مدينة سكيكدة، ويمكننا تلخيص أهداف هذا المشروع فيما يلي:

- تقديم نموذج أولي يمكن تطويره مستقبلاً ليصبح أداة فعالة في العمل الشرطي والتحقيقي
- إثبات فعالية التنميط الجغرافي في تحديد النقاط السوداء للجريمة
- تحليل أماكن ارتكاب الجرائم في مدينة سكيكدة
- توفير الحماية للمواطنين من خلال استعراض الأماكن الأكثر تعرض للخطر
- كون سكيكدة مدينة سياحية فإننا نسعى للمساهمة في تحقيق مبدأ "السياحة الآمنة" من خلال تحديد المناطق التي قد تشكل خطراً على الزوار والسياح.

ثانياً: النتائج الأولية: من خلال الاعتماد على إحصائيات الشرطة وجدنا أن جرائم السرقات تتركز في المناطق التالية:

أ. **سرقة المنازل والمحلات:** تم تسجيل ارتفاع معدلات هذا النوع من الجريمة في الأحياء التالية: حي 20 أوت 1955، شارع الاستقلال، حي مرج الذيب، حي الإخوة عياشي (فلفلة)، الإخوة لكحل (فلفلة)، ميسون 1 و 2، واد الوحش، محمد ناموس، حي 641، حي لاسيا،

مفرزة الأجر الغربية، البناء الذاتي (حمادي كرومة)، حمروش حمودي، بوعباز 1 و2، 600 مسكن (بوعباز)، الإخوة خالدي، الزرمانه، وصالح بولكروة.

ب. سرقة المركبات والدراجات النارية: تركزت هذه الجرائم في: حي 20 أوت 1955، شارع الاستقلال، الإخوة بوحجة، واد الوحش، ميسون 1، 500 و700 مسكن، 641 مسكن، عيسى بوكرومة، بوعباز 1 و2، 600 مسكن (بوعباز)، صالح بولكروة، رابح بيطاط، أول نوفمبر، هوارى بومدين، و400 مسكن.

ج. السرقة بالعنف: من أبرز النقاط السوداء لهذا النوع: الواجهة البحرية فلفلة، المسلك المؤدي إلى حي الإخوة عياشي عبر حي عدل 2200، واد الوحش، ميسون 1، صالح بولكروة، حي 20 أوت 1955، ساحة الحرية، شارع ديدوش مراد، وشاطئ مولو¹.

د. سرقات الهواتف، الخطف، النشل، والسرقة من داخل المركبات: تتكرر هذه الجرائم في: المحلات التجارية بمرج الذيب، صالح بولكروة، الإخوة بوحجة، شارع الاستقلال، هوارى بومدين، الإخوة عياشي ولكل (فلفلة)، الواجهة البحرية فلفلة، ميسون 1 و2، 500 و641 مسكن، عيسى بوكرومة، بحيرة الطيور، محمد ناموس، وسط بلدية حمادي كرومة، حمروش حمودي، المنطقة الصناعية والصغرى، حي الصنوبر، برج حمام، طريق الماعز، بوعباز، الواجهة البحرية، ميناء سطورة، الشارع الرئيسي ديدوش مراد، الزفزاف، السوق الجوارى، الزرمانه، ساحة الشهداء، محطة نقل المسافرين، حي الإخوة ساكر، وحي الممرات².

يتضح من خلال توزيع الجرائم أن هناك تمركزاً واضحاً في بعض الأحياء والمناطق ذات الطابع التجاري أو السياحي أو ذات الكثافة السكانية العالية. كما أن الطرق المؤدية إلى بعض

¹ إحصائيات مأخوذة من الملحق 2.

² إحصائيات مأخوذة من الملحق 3.

الأحياء المعزولة شهدت كذلك تكراراً في حوادث السرقة بالعنف، ما يدل على وجود أنماط مكانية معينة يمكن استغلالها في الوقاية والتخطيط الأمني.

ثالثاً: الاستنتاج العام: إن الاعتماد على معطيات بسيطة مثل إحصائيات الشرطة والملاحظة الميدانية مكن من تحديد مناطق الخطر بدقة نسبية، ما يدل على إمكانية تطوير هذا النموذج ليصبح أداة فعالة في يد الأجهزة الأمنية. وفي حال تم استخدام بيانات أكثر دقة (تاريخ الجريمة، توقيتها، موقعها بالضبط، نوعها، وسيناريو التنفيذ)، فإن هذا النموذج يمكن أن يتطور ليصبح جزءاً من منظومة تنميط جنائي رقمية شاملة تعمم على مختلف مناطق الوطن.

يمثل هذا المشروع لبنة أولى في طريق استغلال علم التنميط الجنائي في مكافحة الجريمة. ورغم بساطة الأدوات المعتمدة، إلا أن النتائج المحققة مشجعة وتفتح آفاقاً واسعة نحو تطوير أدوات تحليل جنائي دقيقة، ومن خلال تعزيز التعاون بين الباحثين والشرطة في تطوير نماذج تنميط جنائي فعالة نستطيع أن نتمكن من الاستباق والردع والتخطيط الأمني المحكم.

المطلب الثاني: دور تحليل البيانات في عملية التنميط الجنائي

رغم التقدم الكبير الذي شهده مجال تحليل البيانات في مختلف الأنظمة الجنائية عبر العالم، إلا أن هذه التقنية ما تزال محدودة الاستخدام في الجزائر، سواء من حيث التوظيف العملي أو الوعي بأهميتها. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه أجهزة الأمن، تبرز الحاجة الملحة إلى إدماج تحليل البيانات كأداة مساعدة في التحقيقات عموماً والتنميط الجنائي تحديداً، لما لها من قدرة على استخراج أنماط خفية من المعطيات، وتوجيه التحقيقات نحو نتائج أكثر دقة وفعالية. ومن هنا تأتي أهمية هذا المطلب، لتسليط الضوء على الإمكانيات التي يتيحها هذا المجال والدعوة الجادة إلى اعتماده ضمن آليات العمل الجنائي الحديثة في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم تحليل البيانات:

للقوف على مفهوم تحليل البيانات، يجب تقديم العناصر التالية بشكل منهجي وواضح:

أولاً: تعريف تحليل البيانات: يُقصد ب تحليل البيانات (Data Analysis) تلك العملية المنهجية التي يتم من خلالها جمع ومعالجة وتفسير المعلومات للوصول إلى نتائج موضوعية تدعم اتخاذ القرار أو تفسير ظواهر معينة¹.

وفي السياق الجنائي تحليل بيانات الجريمة هو عملية متعددة الأبعاد تهدف إلى فهم أنماط الجريمة من خلال دراسة أنواع الجرائم، وتكرارها، وتوزيعها الجغرافي والزمني، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها.

ثانياً: أنواع البيانات: يمكننا تقسيم البيانات إلى نوعين رئيسيين:

أ- البيانات النوعية: هي بيانات غير رقمية تُعبّر عن صفات أو خصائص. لا يمكن قياسها بالأرقام بشكل مباشر، بل تصف النوع أو الصفة أو الفئة ومثال على ذلك تحديد نوع الجريمة إذا طانت سرقة أو اعتداء أو غيرها من الجرائم.

ب- البيانات الكمية: هي بيانات رقمية يمكن قياسها وحسابها، تصف الكمية أو العدد أو الحجم، ويمكن إجراء عمليات رياضية عليها، مثال على ذلك عدد الجرائم في سنة معينة².

¹ Sharma, S., & Dronavalli, S. C, Data analysis and visualization of crime data, Department of Information Science, University of North Texas, 2019, p 364.

² Holistique Training. (2024, December 24). التحليل النوعي مقابل التحليل الكمي: فهم الفروقات الرئيسية. Retrieved June 1, 2025.

<https://holistiquelearning.com/ar/news/qualitative-vs-quantitative-analysis-understanding-the-key-differences-and-applications>

ثالثاً: تاريخ تحليل الجريمة وعلاقته بتحليل البيانات: يُعد تحليل الجريمة من الممارسات القديمة نسبياً، حيث تعود بداياته إلى شرطة لندن الحضرية في القرن التاسع عشر، وتحديداً في أربعينيات القرن التاسع عشر. ففي عام 1847، بدأت الشرطة باستخدام الإحصاءات لتتبع أنماط الجرائم وفهم توزيعها الزمني والجغرافي. وقد شكّلت هذه المرحلة المبكرة من التحليل الإحصائي أحد اللبّات الأولى لما يُعرف اليوم بتحليل الجريمة¹.

من خلال هذه العملية، تطور مفهوم أسلوب تنفيذ الجريمة (Modus Operandi)، الذي يعتمد على دراسة وتحليل سلوك الجناة بناءً على بيانات الجرائم المرتكبة. هذا المفهوم لا يعتمد فقط على المعلومات الفردية، بل على نماذج وأنماط تم استخراجها من مجموعات كبيرة من البيانات، مما يمثل جوهر تحليل البيانات في مجال العدالة الجنائية.

بالتالي، يمكن اعتبار تحليل الجريمة في جذوره شكلاً من أشكال تحليل البيانات النوعية والكمية التي تهدف إلى الكشف عن الأنماط، التكرارات، والعلاقات بين عوامل مختلفة تؤثر في وقوع الجريمة. مع تقدم التكنولوجيا، تطورت أدوات تحليل البيانات لتشمل البرمجيات المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما أتاح تحليلاً أعمق وأدق للبيانات الجنائية، مما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة في الوقاية من الجريمة وكشفها.

رابعاً: أهداف تحليل البيانات الجنائية: تتمثل الأهداف الأساسية في تحليل أنماط الجريمة في:

¹ Laisne, R. M. (2016, May 1). Crime analysis data crime mapping. CJS5760 Tech and GIS in the CJ System. Retrieved June 1, 2025

https://www.academia.edu/99039539/Crime_Analysis_Data_Crime_Mapping

أ- تحديد أنماط الجريمة: وذلك من خلال تحليل السلوك الإجرامي المتكرر وتحديد الصفات المشتركة بين مجموعة من الجرائم من أجل ربطها ببعضها، واكتشاف أنماط معينة تساعد في فهم آلية ارتكاب الجريمة، توقّع الجرائم المستقبلية، أو الوصول إلى الجاني.

ب- تحليل التوزيع الجغرافي: وذلك بدراسة الأنماط المكانية ب للجريمة وتحليل مكان ارتكاب الجريمة، مكان سكن الضحية، أماكن التخلص من الأدلة، وغيرها من المواقع المرتبطة بالجريمة، بهدف فهم سلوك الجاني من منظور جغرافي وتحديد نطاق تحركه أو منطقة سكنه المحتملة.

ت- رصد التغيرات الزمنية: وتعني تتبع تغير معدل الجرائم أو نوعها عبر الزمن.

ج- ربط الجريمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية: دراسة العلاقة بين انتشار الجريمة وظروف المجتمع مثل الفقر، والبطالة، ومستوى التعليم، والكثافة السكانية. تساعد هذه العلاقة في فهم الأسباب العميقة للجريمة، ومن خلال تحليل هذه البيانات نستطيع فهم الأسباب العميقة للجريمة.

د- تحقيق الأمن: يُعد تحقيق الأمن الهدف الرئيس من تحليل بيانات الجريمة، حيث يُسهم في دعم اتخاذ قرارات فعّالة في مجالي الوقاية والكشف، من خلال خطط مبنية على البيانات والمعطيات الواقعية.

بالتالي، فإن تحليل بيانات الجريمة لا يهدف فقط إلى معرفة "ماذا حدث؟"، بل أيضًا "لماذا حدث؟" و"كيف يمكن منعه مستقبلاً؟".

الفرع الثاني: منهجية تحليل البيانات:

يمكننا القول أن عملية تحليل البيانات تمر بأربع مراحل أساسية سنقوم بشرحها فيما يلي:

أولاً: مرحلة التحرير: يشير التحرير إلى فحص البيانات الخام التي تم جمعها (خاصة في الاستبيانات) بهدف كشف وتصحيح الأخطاء أو النواقص متى كان ذلك ممكناً. ويتضمن التحرير مراجعة دقيقة للمعلومات المجمعة لضمان دقة البيانات، واتساقها مع المعلومات الأخرى، وتوحيد طريقة إدخالها، واستكمالها قدر الإمكان، وترتيبها بما يُسهّل الترميز والجدولة¹.

ويمكننا تقسيم التحرير إلى نوعين:

أ- التحرير ميداني: يقوم فيه الباحث بمراجعة البيانات التي يقوم بجمعها بشكل مختصر أثناء قيامه بعملية الجمع.

ب- التحرير المركزي: يتم في المكتب بعد استلام كافة الاستمارات، ويُنفذ من قبل محرر واحد أو فريق محررين في حال وجود دراسة كبيرة. ويشمل هذا النوع تصحيح الأخطاء الواضحة مثل تسجيل القيم في الأعمدة الخاطئة أو استخدام وحدات قياس غير مناسبة. وتعد مرحلة التحرير أول مرحلة في عملية جمع البيانات وفيها نتأكد من صحة البيانات التي لدينا ونصحح الأخطاء الموجودة قبل البدء في عملية تحليلها.

ثانياً: مرحلة الترميز: في تحليل البيانات، يشير "الترميز" إلى عملية تحويل البيانات الخام إلى صيغة منظمة وقابلة للإدارة، وذلك باستخدام تسميات أو رموز لتحديد الأنماط والمواضيع والعلاقات. وتُعد هذه العملية ضرورية في تحليل كل من البيانات النوعية والكمية، حيث تُسهّل تنظيم البيانات وتفسيرها واستخلاص نتائج ذات مغزى².

¹ Dibekulu, D. A. An overview of data analysis and interpretations in research, International Journal of Academic Research in Education and Review, Issue 1, Volume 8, 2020, P4.

² University of Illinois Library. (n.d.). Coding data – Qualitative data analysis. University of Illinois at Urbana–Champaign. Retrieved June 2, 2025.

<https://guides.library.illinois.edu/qualitative/coding>

ثالثاً: التصنيف: نظراً لأن معظم الدراسات تولّد كمّاً هائلاً من البيانات، يجب تصنيفها في مجموعات متجانسة للحصول على علاقات ذات معنى. ويُعرّف التصنيف بأنه عملية ترتيب البيانات في مجموعات على أساس الخصائص المشتركة¹.

ينقسم التصنيف إلى نوعين:

أ. التصنيف حسب الصفات: تُصنّف البيانات وفقاً لخصائص وصفية (كنوع الجريمة، حالة الجثة، موقع الجريمة). وتُستخدم هذه الطريقة في البيانات النوعية.

ب. التصنيف حسب الفواصل العددية: (Class Intervals) هو أسلوب لتقسيم البيانات الرقمية (الكمية) إلى فئات متساوية أو متقاربة في المدى، تُعرف باسم الفواصل (Intervals)، وذلك لتسهيل تحليلها، ومثال على ذلك تحديد عدد الجرائم في منطقة محددة.

رابعاً: مرحلة الجدولة: هي عملية تلخيص البيانات الخام (Raw Data) وعرضها في شكل مضغوط أي في شكل جداول وبيانات إحصائية لتسهيل التحليل لاحقاً².

بعد الانتهاء من هذه المراحل تبدأ عملية تحليل البيانات وتفسيرها بهدف تحقيق الأهداف التي تطرقنا لها.

الفرع الثالث: تطبيق تحليل البيانات في أرض الواقع:

لقد أدى تطور علم تحليل البيانات إلى تطور تقنيات التنميط الجنائي، وظهر تطبيق ذلك على أرض الواقع في خلق ما يعرف بالشرطة التنبؤية، وسناقش هذه المنهجية المستحدثة في التحقيقات فيما يلي:

¹ GeeksforGeeks. (2025, April 24). Classification and tabulation of data. Retrieved June 2, 2025.

<https://www.geeksforgeeks.org/classification-and-tabulation-of-data/>

² Dibekulu, D. A. Op. Cit.P5.

أولاً: مفهوم الشرطة التنبؤية: هي نهج حديث في إنفاذ القانون يعتمد على جمع البيانات من مصادر متعددة، وتحليلها، ثم استخدام النتائج للتنبؤ بالجرائم المستقبلية ومنعها والاستجابة لها بشكل أكثر فعالية¹.

بمعنى آخر، تهدف الشرطة التنبؤية إلى التحول من النهج التفاعلي أي الاستجابة للجرائم إلى النهج الاستباقي أي توقع الجرائم التي ستحدث في المستقبل، فبدلاً من أن تركز الشرطة على "ما حدث"، تبدأ في التركيز على "ما سيحدث" و"كيف يمكن نشر الموارد مسبقاً لمنع الجريمة أو الحد منها".

ولقد بدأ رسمياً تطبيق هذه الفكرة الجريئة والتي تعتبر ثورية في مجال مكافحة الجريمة في عدة دول حول العالم، وأبرز مثال على ذلك تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في شرطة لوس أنجلوس فبالاعتماد على بيانات الجرائم تمكنوا من توظيفها بنجاح في توقع أماكن الجرائم المستقبلية وحتى أوقات ارتكابها².

ثانياً: عمل الشرطة التنبؤية: يمكن تلخيص عمل الشرطة التنبؤية في أربع نقاط رئيسية:

أ- التنبؤ بالجرائم: وهو استخدام تحليلات البيانات لتحديد المواقع والأوقات التي يرتفع فيها احتمال وقوع الجرائم، معتمداً على أساليب تتراوح بين تقليدية ومتقدمة، وفقاً لمستوى تعقيد البيانات.

ب- التنبؤ بالجناة: يشير إلى استخدام تقنيات تحليل البيانات لتحديد الأفراد أو المجموعات الذين يُحتمل أن يتركبوا جرائم في المستقبل، مما يتيح للجهات الأمنية التدخل الوقائي قبل

¹ Pearsall, B., Predictive policing: The future of law enforcement? NIJ Journal, Issue 1, Volume 266, 2010, p 16.

² CrimeSolutions. (2022, November 28). Predictive policing model in Los Angeles, Calif. National Institute of Justice. Retrieved June 2, 2025.

<https://crimesolutions.ojp.gov/ratedprograms/predictive-policing-model-los-angeles-calif>

وقوع الجريمة ومثال على ذلك تتبع سجلات المرضى النفسيين والمفرج عنهم تحت المراقبة لمحاولة التنبؤ بإمكانية ارتكابهم للجرائم في المستقبل.

ت- التنبؤ بهويات الحناة: يركّز هذا النوع من التحليل التنبؤي على تحديد الأشخاص المرجح أنهم ارتكبوا جرائم معينة، من خلال الربط بين الأدلة، والأنماط، والبيانات المتاحة. يُستخدم هذا النوع في تحليل الجرائم المرتبطة، وربط القضايا ببعضها، وتضييق نطاق المشتبه بهم.

ج- التنبؤ بضحايا الجرائم: يركّز هذا النوع من التنبؤ على تحديد الأفراد أو المجموعات الأكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا للجريمة، سواء بناءً على موقعهم، سلوكهم، أو سجلهم السابق، وذلك بهدف حمايتهم واتخاذ تدابير وقائية¹.

ثالثاً: فوائد الشرطة التنبؤية: تقدم الشرطة التنبؤية العديد من الفوائد التي تسهم في تحسين عمل أجهزة إنفاذ القانون بشكل ملحوظ. أولاً، تساعد هذه التقنية على زيادة دقة التنبؤ بمكان وزمان وقوع الجرائم، مما يتيح توزيع الموارد الشرطية بشكل أكثر فعالية وكفاءة، ويقلل الحاجة إلى زيادة أعداد أفراد الشرطة بتكاليف مالية مرتفعة. ثانياً، تساهم الشرطة التنبؤية في تقليل المضايقات غير الضرورية التي يتعرض لها المواطنون، مثل التوقيفات والتفتيشات العشوائية، مما يحافظ على كرامتهم وحقوقهم ويقلل من الأضرار الاجتماعية المرتبطة بعمل الشرطة. ثالثاً، من خلال تقليل حرية تقدير الضباط في اتخاذ القرارات الأمنية، تساعد هذه التكنولوجيا في الحد من التحيزات العنصرية التي لطالما شكّلت مصدر توتر بين الشرطة والمجتمعات المختلفة. كما أن البيانات التي تنتجها أنظمة الشرطة التنبؤية تتيح إجراء مراجعات وتدقيقات مستقلة، ما يعزز من شرعية الشرطة ويشجع على تطوير سياسات أكثر شفافية وعدالة².

¹ Perry, W. Et-al, Predictive policing: The role of crime forecasting in law enforcement operations, RAND Corporation, 2013 P6.

² Bakke, E. Predictive policing: The argument for public transparency. NYU Annual Survey of American Law, Issue 74, Volume 1, 2018, p 137.

الرغم من أن الشرطة التنبؤية ليست حلاً كاملاً للتحديات التي تواجه أجهزة الأمن، إلا أنها تمثل خطوة مهمة نحو جعل العمل الشرطي أكثر فعالية، وأقل تكلفة، وأكثر إنصافاً في التعامل مع المجتمع.

هذا النهج الجديد في تقنيات التحقيق مزال في طور التجريب وهناك بوادر تفاؤل في فعاليته وقدرته على تقديم تحليل فعال للظاهرة الإجرامية، وعليه ندعو الجزائر للحاق بهذا الدرب وتفعيل برامج ودورات في تدريب محلي البيانات ودمجهم ضمن إطار عمل الشرطة.

الفرع الرابع: نموذج لتحليل البيانات في ولاية سكيكدة

من خلال البيانات التي استطعنا الحصول عليها سنقدم نموذج تحليل بيانات للجرائم المسجلة في ولاية سكيكدة خلال 2024:

أولاً: جدول لإحصائيات الجرائم المسجلة في ولاية سكيكدة:

طبيعة لقضايا وتصنيفها	عدد القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	عدد الأشخاص الموقوفين
جرائم الإخلال بالنظام العام (حمل الأسلحة+مشاجرات+عصابات أحياء+هجرة غير شرعية)	1009	1009	1278 (37قاصر+4أجانب)
جرائم الاعتداءات على الأشخاص	2041	1913	2252 (124 قاصر)
جرائم الآداب العامة	59	49	64(12 قاصر)
الجرائم الاقتصادية والمالية	177	160	235(قاصر واحد)
الجرائم السيبرانية	167	100	151(06 قصر وأجنبي)
جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية	1481	1481	1653(23 قاصر)
جرائم الاعتداء على الممتلكات (سرقة+تحطيم)	2112	1707	1774(192قاصر) ¹

¹ إحصائيات مأخوذة من الملحق 5.

7407	6419	7046	المجموع
------	------	------	---------

أ- تحليل بيانات الجدول: بلغت نسبة المعالجة في بعض الجرائم 100%، كما هو الحال في جرائم الإخلال بالنظام العام (1009/1009) وجرائم المخدرات والمؤثرات العقلية (1481/1481)، مما يدل على وجود فعالية أمنية عالية في التعامل مع هذه الأنماط، والتي غالبًا ما تكون ذات طابع ظاهر ومرصود بسهولة، في المقابل، تُسجل نسب معالجة أقل في الجرائم المعقدة أو التي تتطلب تحقيقات تقنية، مثل الجرائم السيبرانية (100 من أصل 167)، مما يشير إلى تحديات في التتبع الرقمي والتقني، وهو ما يستدعي تنمية قدرات التحليل السيبراني ضمن فرق التنميط

ب- دور القُصّر في النشاط الإجرامي: تشير الأرقام إلى وجود نسبة معتبرة من القُصّر الموقوفين، ما يُعد مؤشرًا خطيرًا على تنامي ظاهرة الإجرام القُصري في أوساط الشباب، ويستدعي تحليلًا خاصًا في إطار التنميط العمري والسلوكي:

1- في جرائم الاعتداء على الممتلكات: تم توقيف 192 قاصرًا بنسبة 10.8%، وهو أكبر عدد للأشخاص الموقوفين مقارنة بباقي التصنيفات، ما يدل على أن هذه الفئة تميل إلى الجرائم الانتهازية ذات الطابع الجماعي أو العشوائي، وتفيد هذه النسب التنميط الجنائي فمن كل 10 جرائم ضد الممتلكات واحد منها يرتكبها قاصر، وعليه فنأخذ احتمال كون مرتكب هذه الجريمة قاصر عند التحقيق في الجرائم الجديدة.

2- جرائم المخدرات: شملت توقيف 23 قاصرًا بنسبة 2.9%، ما يشير إلى احتمالية استخدامهم في الترويج أو انخراطهم في التعاطي، ضمن شبكات تستغل الهشاشة العمرية

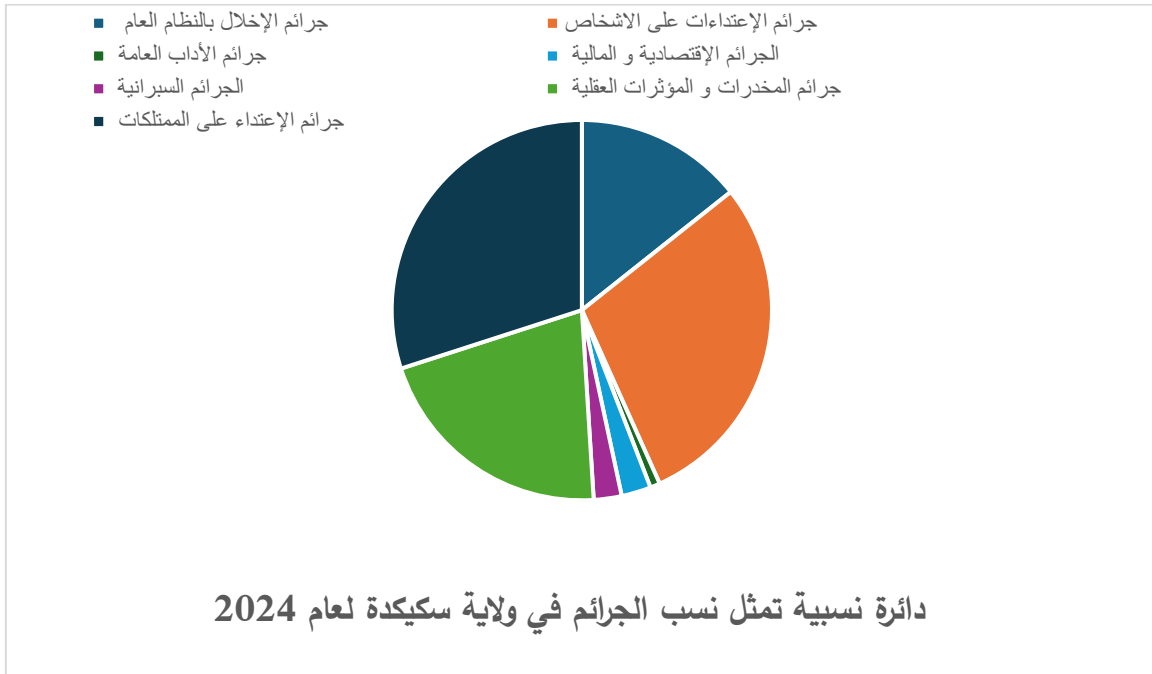
كذلك، في جرائم الاعتداء على الأشخاص، سُجل توقيف 124 قاصرًا، مما يُبرز نمطًا عنيقًا مبكرًا لدى فئة عمرية من المفترض أن تكون محمية تربويًا

3- الجرائم السيبرانية: سُجل توقيف 6 قُصّر، ما يعكس توجهًا جديدًا نحو استغلال التقنيات الرقمية من قبل الشباب، إما بدافع الفضول أو بسبب ضعف الرقابة الإلكترونية.

4- الجرائم المالية: سجل قاصر واحد وهي أقل نسبة من بين كل الجرائم، ما يؤكد أنها جرائم أكثر تعقيدًا وتتطلب خبرة أو مكانة مالية معينة وعند البحث فيها يكون الملف الجنائي يشير إلى شخص في فئة عمرية كبيرة غالبًا فوق 30 سنة.

أعلى نسبة قصر سجلت في جرائم الآداب العامة بـ 18.8%، وذلك راجع لضعف الوعي لدى وميلهم للدخول في أفعال تمس الآداب العامة.

ثانياً: نسب جرائم السرقة في ولاية سكيكدة لعام 2024



أ- تحليل الدائرة النسبية: تشير البيانات إلى أن جرائم الاعتداء على الأشخاص والاعتداء على الممتلكات تشكل أكثر من نصف القضايا المسجلة، مما يبرزها كأبرز التحديات الأمنية. جرائم المخدرات والإخلال بالنظام العام تمثل أيضاً نسبة مهمة، مما يعكس تنوع التحديات التي تواجه النظام الجنائي. الجرائم السيبرانية والاقتصادية أقل انتشاراً، لكنها تتطلب اهتماماً خاصاً

بسبب طبيعتها المعقدة. من منظور التنميط الجنائي، تساعد هذه البيانات في تحديد أنماط الجناة وسلوكياتهم، خصوصاً الفئات العمرية مثل القُصّر المرتبطين بجرائم الإخلال بالنظام والاعتداءات. كما يبرز التنميط الجغرافي أهمية توجيه الموارد الأمنية للمناطق الأكثر عرضة للجرائم. لذا، يعتمد تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الجريمة على فهم شامل لأنماطها وديناميكياتها عبر التنميط المتعدد الأبعاد.

ثالثاً: جدول إحصائي لأنواع جرائم السرقة المسجلة في ولاية سكيكدة عام 2024:

عدد الأشخاص الموقوفين	القضايا المعالجة	عدد القضايا المسجلة	طبيعة القضايا وتصنيفها
448 (86 قاصر)	349	432	سرقة المنازل والمحلات والمؤسسات
27	17	39	سرقة المركبات
68 (4 قاصر)	94	108	سرقة الدرجات النارية
303 (29 قاصر)	338	474	سرقة الهواتف النقالة
87 (4 قاصر)	59	67	سرقة بالعنف
494 (50 قاصر)	502	607	سرقاات بالخطف+النشل+ داخل المركبة
1427	1359	1727	المجموع

1

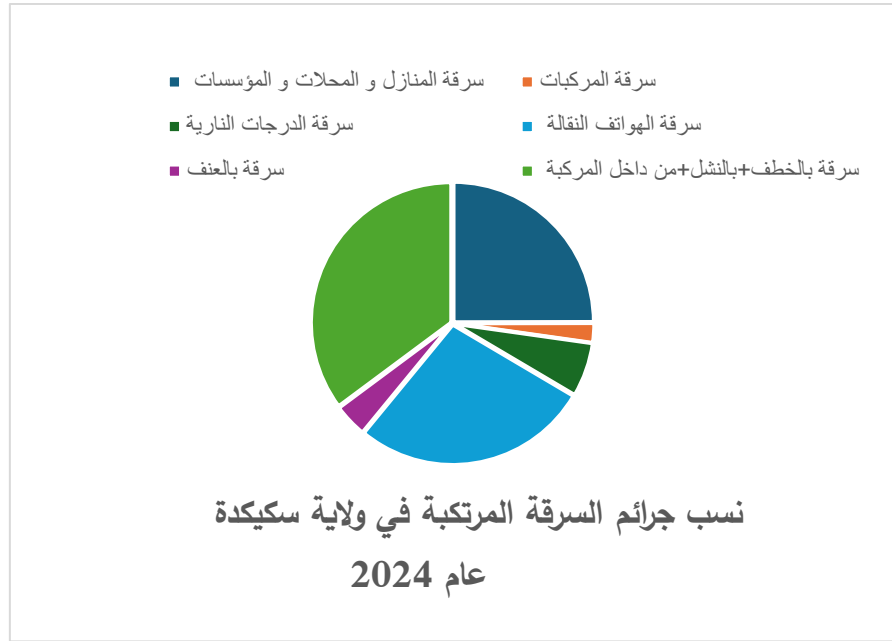
أ-تحليل الجدول الإحصائي: تشير البيانات المتعلقة بجرائم السرقة إلى تنوع في طبيعة هذه الجرائم ومستوى معالجتها من قبل الأجهزة الأمنية، إضافة إلى نسبة ملحوظة من القُصّر بين الموقوفين. فقد بلغت نسبة القضايا المعالجة إجمالاً نحو 78.7%، مع تباين ملحوظ بين أنواع السرقة المختلفة، حيث سجلت سرقة المركبات أقل نسبة معالجة بلغت حوالي 43.6%، مما يعكس صعوبة التحقيق في هذه الجرائم نتيجة طبيعتها التي تتسم بقلّة الأدلة المباشرة وصعوبة

¹ إحصائيات مأخوذة من الملحق 1.

التتبع، في حين حققت السرقة بالعنف نسب معالجة مرتفعة بلغت حوالي 88% نتيجة سرعة التدخل الأمني في مثل هذه الحالات. ويلاحظ أن جرائم سرقة المنازل والمحلات شهدت نسبة معالجة حوالي 80.8%، مع وجود نسبة مرتفعة نسبياً من القُصّر بين الموقوفين (حوالي 19.2%)، ما يشير إلى انخراط واضح لهذه الفئة العمرية في جرائم تتطلب درجة من التخطيط والتنسيق. أما جرائم النشل والخطف داخل المركبات فقد سجلت مشاركة قُصّر بلغت حوالي 10.1%، مما يعكس انتشار مشاركة القُصّر في جرائم السرقة الارتجالية التي تعتمد على السرعة والخفة بدلاً من المواجهة المباشرة. في المقابل، يظهر أن القُصّر أقل مشاركة في سرقات الدراجات النارية والسرقة بالعنف، حيث لا تتجاوز نسبتهم 5.9% و 4.6% على التوالي، مما قد يدل على تردد هذه الفئة في الانخراط في جرائم ذات طابع عنيف أو تتطلب قوة جسدية. من منظور التنميط الجنائي، تؤكد هذه المعطيات أهمية اعتماد تصنيف دقيق للجناة حسب العمر ونمط الجريمة، بما يعزز الفهم العلمي للسلوك الإجرامي و يتيح توجيه التدخلات الوقائية بشكل فعال، خصوصاً فيما يتعلق بالقُصّر الذين يشكلون شريحة معرضة للانزلاق نحو الجريمة عبر أنماط مختلفة من السرقة.

رابعاً: نسب جرائم السرقة المرتكبة في ولاية سكيكدة عام 2024: سنستعرض في الدائرة

النسبية التالية نسب أنواع جرائم السرقة المرتكبة في ولاية سكيكدة عام 2024:



أ- تحليل الدائرة النسبية: تُبرز الدائرة النسبية أن الجرائم الأكثر شيوعًا هي السرقات بالخطف والنشل، تليها سرقة الهواتف النقالة، ثم سرقة المنازل والمحلات، ما يعكس أن الجرائم التي تتم بأساليب سريعة وقابلة للتنفيذ في الأماكن العامة تشكل أكبر عبء أمني. بالمقابل، جرائم مثل سرقة المركبات والسرقة بالعنف تحتل نسبتًا أقل، لكنها تبقى مهمة نظرًا لطبيعتها الخطيرة وتأثيرها النفسي على الضحايا.

هذا التوزيع يعكس أهمية تركيز الجهود الأمنية والوقائية على مكافحة السرقات السريعة في الفضاءات العامة، بالإضافة إلى تعزيز الحماية للبيوت والمؤسسات.

على الرغم من قلة البيانات المتوفرة لدينا، إلا أننا استطعنا استخراج العديد من النتائج والتحليلات المهمة، مما يشير إلى أنه إذا توفرت بيانات أوسع وأشمل وقمنا بتحليلها، فسنتمكن من الحصول على نتائج أكثر دقة وعمقًا تدعم فهمًا أفضل لأنماط الجريمة وسلوكيات الجناة.

وبالتالي، يمكن الاستنتاج أنه كلما تم تحليل عدد أكبر وأكثر تنوعًا من البيانات، تزداد دقة وعمق النتائج، مما يساعد على تصميم استراتيجيات أمنية أكثر استهدافًا ونجاعة في مكافحة

الجريمة والوقاية منها. هذا يبرز أهمية الاستثمار في جمع وتحليل بيانات شاملة لتطوير أنظمة جنائية ذكية تستجيب لخصوصيات الجرائم والمجتمعات.

المطلب الثالث: استعمال الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية والتنميط

الجنائي:

شهدت العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات الجنائية، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي أداة أساسية تعزز من فعالية وكفاءة عمليات مكافحة الجريمة، في ظل ارتفاع معدلات الجريمة، خاصة في المناطق الحضرية، والتنوع المتزايد في أشكال الجرائم، لا سيما جرائم الإنترنت التي تنمو بوتيرة سريعة، برزت الحاجة الملحة لتطوير أنظمة ذكية قادرة على التنبؤ بالجريمة وتحليل أنماطها بدقة عالية، في هذا السياق، لعبت تقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في ابتكار أنظمة مراقبة ذكية ومتكاملة. حيث تمكنت هذه التقنيات من تحليل كميات هائلة من البيانات المستمدة من مصادر متعددة مثل قواعد بيانات الجرائم، كاميرات المراقبة، ووسائل التواصل الاجتماعي، لاستخراج أنماط وسلوكيات قد لا تكون ظاهرة للمحللين البشر.

الفرع الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الصناعي هو تقنية حديثة تُمكن الآلات من محاكاة بعض قدرات الإنسان الذهنية، وسنتطرق لشرحه فيما يلي:

أولاً: المفهوم والخصائص الأساسية للذكاء الاصطناعي: عرّف جون مكارثي، أحد رواد المجال، الذكاء الاصطناعي بأنه "علم وهندسة صناعة الأجهزة الذكية"، في إشارة إلى الطابع العلمي والتقني المتداخل لهذا المجال. ويقوم الذكاء الاصطناعي في جوهره على قدرة الأنظمة التقنية على الفهم والتعلم واتخاذ القرارات، من خلال معالجة البيانات باستعمال الخوارزميات .

وتُعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه "نظام قادر على اتخاذ قرارات وتوصيات تؤثر في بيئات حقيقية أو افتراضية"، ما يبرز أثره الواسع في الحياة اليومية. لا يقتصر الذكاء الاصطناعي على محاكاة السلوك البشري فقط، بل قد يمتد ليحاكي سلوك كائنات غير بشرية مثل الروبوتات أو الفيروسات، ما يمنحه مرونة شديدة في نطاقات تطبيقه. ومن أبرز خصائصه:

- القدرة على التنبؤ والتكيف بناءً على معطيات متغيرة.
- امتلاك قدرات إدراكية (سمعية، بصرية، كلامية).
- اتخاذ قرارات ذاتية مستندة إلى التعلم من البيانات.
- الاعتماد على الحوسبة السحابية في التخزين والمعالجة، ما يوفر كفاءة وسرعة أكبر في الأداء¹.

ثانياً: النشأة والتطور التاريخي للذكاء الاصطناعي: نشأ الذكاء الاصطناعي نتيجة لمحاولات الإنسان محاكاة الذكاء البشري من خلال الحواسيب، وهو نتاج تطور فكري وتكنولوجي تراكمي. ترجع جذور هذا الحقل إلى بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديداً إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قام عالم الرياضيات البريطاني آلان تورينج بطرح أفكار ثورية حول إمكانية تفكير الآلة، والتي مهّدت لظهور مفاهيم الذكاء الاصطناعي الحديثة. في عام 1956، تم استخدام مصطلح "الذكاء الاصطناعي" رسمياً لأول مرة خلال مؤتمر دارتموث الذي يُعد انطلاقة حقيقية لهذا التخصص، حيث جمع العلماء من مجالات متعددة لوضع

¹ عبد العزيز بن خلفان بن خلف. "تطبيقات الذكاء الاصطناعي ودورها في التحليل الجنائي ومكافحة الجريمة". ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني لأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، 16-17 أكتوبر 2024م. الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي. تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2025م، ص 58،

الأسس العلمية لهذا الفرع الناشئ، ومنذ ذلك الوقت أخذ الذكاء الاصطناعي يتطور باطراد من حيث المفاهيم والتطبيقات.¹

ثالثاً: التصنيف والتطبيقات والاتجاهات المستقبلية: ينقسم الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ- الذكاء الاصطناعي الضعيف (أو الضيق): يركز على مهام محددة مسبقاً مثل الألعاب أو الترجمة، ويعمل ضمن برمجة ضيقة.

ب- الذكاء الاصطناعي القوي (أو العام): يتمتع بقدرة على الفهم واتخاذ القرارات بصورة مستقلة، مثل نظام "واتسون" التابع لشركة IBM.

ت- الذكاء الاصطناعي الخارق: لا يزال في طور التجريب، ويهدف لمحاكاة المشاعر البشرية والتفاعل العاطفي، وهو مجال طموح يجري استكشافه بقوة.

أما من حيث التطبيقات العملية، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ويمكن رصد حضوره في عدة مجالات، منها:

- المساعدات الذكية: مثل Siri ، Google Now ، وCortana.
- السيارات ذاتية القيادة: كسيارات Waymo التي تستشعر البيئة وتتفاعل معها.
- الروبوتات المتقدمة: مثل "فالكرين" الذي طورته وكالة ناسا.
- الأنشطة التجارية: من خلال أتمتة المهام وتحليل البيانات والتفاعل مع العملاء.
- البصرية المعرفية: مثل التنبؤ بسلوك العملاء أو الأعطال التقنية قبل وقوعها.
- وفيما يتعلق بالاتجاهات البحثية المستقبلية، يسعى العلماء إلى:

¹ عبد العزيز بن خلفان بن خلف، المرجع نفسه، ص 57.

- دمج الذكاء الاصطناعي بالروبوتات لإنتاج نماذج أقرب للسلوك الإنساني من حيث المشاعر والتفاعل.
- تطوير السيارات الذكية القادرة على اتخاذ قرارات فورية لتقادي الحوادث، ما يسهم في تحسين السلامة المرورية¹.

الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية:

لم يعد الذكاء الاصطناعي يقتصر على المهام التقنية أو الصناعية، بل بات يشكّل أداة فعّالة ومتقدمة في مجالات دقيقة وحساسة، من أبرزها مجال العدالة الجنائية. ومع التطور السريع في تقنيات تحليل البيانات والتعلم الآلي، أصبح الذكاء الاصطناعي يُسهم بشكل متزايد في دعم عمليات التحقيق الجنائي وذلك من خلال:

أولاً: التنبؤ بالجريمة وتحليل الأنماط الإجرامية: يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تطوير نماذج تنبؤية قادرة على رصد وتحليل أنماط الجرائم بناءً على بيانات ضخمة تشمل المواقع الجغرافية، الأوقات التي تحدث فيها الجرائم، الأنماط السلوكية للمجرمين، وأنواع الجرائم المرتكبة. تعتمد هذه النماذج على خوارزميات التعلم الآلي والتعلم العميق لتحليل هذه البيانات واستخلاص توقعات دقيقة حول الأماكن والأوقات الأكثر احتمالاً لوقوع جرائم مستقبلية. من خلال هذه التنبؤات، يمكن لأجهزة الأمن تخصيص الموارد بشكل استراتيجي، مثل نشر الدوريات في المناطق المعرضة للخطر، مما يحول دون وقوع الجرائم أو الحد منها بشكل كبير².

¹ عبد العزيز بن خلفان بن خلف، نفس المرجع، ص 59.

²Louis Zvikomborero Kahla, Nyapee Gayflor, "Artificial Intelligence's Impact on Advancing Criminal Profiling and Investigative Techniques." Opinion Journal of Forensic Medicine, Issue 4, Volume 9, p 22.

مثال على ذلك هو تطبيقات «الشرطة التنبؤية» التي اعتمدها شرطة شيكاغو ولوس أنجلوس، حيث تم استخدام بيانات الجرائم السابقة لإعادة توزيع الموارد الأمنية بشكل استباقي، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في جرائم العنف والسرقات. وتعد هذه الطريقة أكثر فاعلية مقارنة بالأساليب التقليدية التي تعتمد على الاستجابة بعد وقوع الجريمة، حيث تسهم في بناء بيئة أكثر أماناً واستقراراً¹.

ثانياً: دعم جمع الأدلة وتحليل البيانات الجنائية: تُعد عملية جمع الأدلة وتحليلها من أهم مراحل التحقيق الجنائي، وهنا يظهر الذكاء الاصطناعي كأداة لا غنى عنها لتعزيز دقة وسرعة هذه العمليات. يستخدم الذكاء الاصطناعي تقنيات متقدمة مثل التعرف على الوجوه، تحليل الصور والفيديوهات، بالإضافة إلى معالجة اللغة الطبيعية لفحص الوثائق والتقارير النصية. فمثلاً، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل تسجيلات كاميرات المراقبة لاكتشاف وجوه المشتبه بهم أو متابعة تحركاتهم بدقة عالية، كما يستطيع ربط الأدلة الرقمية مثل سجلات الاتصالات والرسائل النصية ببعضها البعض لاستخلاص روابط قد يغفل عنها المحقق البشري. كما تُستخدم هذه التقنيات لتحليل تقارير الشهود والشكاوى بشكل منهجي، ما يسمح باستخلاص معلومات مفيدة بسرعة فائقة.

هذه القدرات تسرع من وتيرة التحقيقات وتقلل من الأخطاء البشرية، إضافة إلى تمكين المحققين من التركيز على الجوانب الاستراتيجية للحالة بدلاً من الانشغال بالتفاصيل الروتينية، مما يرفع من مستوى العدالة والكفاءة في النظام القضائي².

¹ Kahla, Louis Zvikomborero, and Gayflor, Nyapee. Leveraging Artificial Intelligence for Crime Detection and Prevention. International Journal of Scientific Research in Engineering and Management (IJSREM), Issue 5, volume 8, P 4,

² سامح فرج عوض، "دور الذكاء الاصطناعي في توثيق الأدلة الجنائية"، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة (IJSRSD)، المجلد 7، العدد 1، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، 2024م، ص 226.

ثالثاً: تحسين عمليات المراقبة الأمنية والتدخل السريع: تواجه أجهزة الأمن تحدياً كبيراً في مراقبة الكم الهائل من الفيديوهات التي تسجلها كاميرات المراقبة المنتشرة في المدن. هنا تبرز تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على رؤية الحاسوب (Computer Vision) لتحليل الفيديوهات بشكل آلي، واكتشاف الأنشطة المشبوهة أو غير الاعتيادية في الوقت الحقيقي دون الحاجة لمراقبة بشرية مستمرة.

على سبيل المثال، تعتمد شرطة لندن ونيويورك على أنظمة ذكية تستطيع التعرف على سلوكيات معينة مثل التجول المريب، التجمهر غير المبرر، أو سرقة الأغراض، ليتم تنبيه السلطات فوراً، مما يسمح بالتدخل السريع قبل تفاقم الوضع. هذه التقنية تقلل من التأخير في رد الفعل الأمني وتساعد في منع وقوع الجرائم أو التقليل من آثارها.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الأنظمة في تقليل العبء على العاملين في المراقبة الأمنية، وتحسين دقة عمليات الكشف، مما يرفع من كفاءة الأجهزة الأمنية ويعزز من مستوى الأمان داخل المجتمعات¹.

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي كأداة للتنميط الجنائي:

أصبح الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً متزايداً في عملية التنميط الجنائي، وذلك من خلال قدرته على تحليل البيانات، واكتشاف الأنماط السلوكية، والمساعدة في بناء ملفات جنائية دقيقة ويتمثل دور الذكاء الصناعي في عملية التنميط في:

أولاً: الذكاء الاصطناعي كبديل متطور لأساليب التنميط التقليدي: أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل نقلة نوعية في ممارسات التنميط الجنائي، متجاوزاً محدودية الأساليب التقليدية التي كانت تعتمد إلى حد كبير على الخبرة الذاتية للمحققين وتقييمات علماء النفس الجنائي. ففي

¹ Louis Zvikomborero Kahla, Op. Cit, p 5.

حين إن هذه الأساليب غالبًا ما تتأثر بالانطباعات الشخصية والتحيزات المعرفية، تقدم أنظمة الذكاء الاصطناعي أدوات تحليل أكثر موضوعية ومرتكزة على البيانات، حيث تعتمد على خوارزميات متقدمة قادرة على معالجة كميات هائلة من المعلومات المستخرجة من مسارح الجريمة، وسجلات الجرائم السابقة، وملفات الضحايا، وربطها بملفات جناة معروفين، أو حتى إنشاء ملفات أولية لمشتبهين مجهولين بناءً على سلوكياتهم. ومع إدخال مفاهيم مثل البيانات الضخمة (Big Data) والتعلم الآلي، أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على التعلّم من التجارب السابقة، والتحديث المستمر لاستنتاجاته، مما يمنح التنميط الجنائي ديناميكية ومرونة كانت غائبة في النماذج التقليدية.¹

ثانياً: دور تقنيات التعلم الآلي في تحليل الأنماط ودوافع السلوك الإجرامي: يمثل التعلم الآلي (Machine Learning) أحد أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل الظواهر الإجرامية، إذ يُمكن الأنظمة من "التعلّم" من البيانات المتاحة دون أن تكون مبرمجة مسبقاً على القواعد التي تحكم هذه البيانات. فعبر تغذية الخوارزميات ببيانات مرتبطة بالجريمة — مثل توقيت الجريمة، موقعها، أداة التنفيذ، نوع الضحية، وسوابق الجاني — تبدأ هذه النماذج في اكتشاف ترابطات خفية تُستخدم لاحقاً للتنبؤ بأنماط الجريمة المستقبلية. وعلى المستوى النفسي، يمكن لهذه الخوارزميات تحليل تقارير الطب النفسي، أو منشورات الجناة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى تعبيراتهم اللغوية لتحديد ملامح شخصياتهم ودوافعهم، مثل الاندفاعية أو السعي للهيمنة أو الرغبة في الانتقام. وبتطبيق تقنيات مثل "تحليل العصبونات الاصطناعية (Neural Networks)" أو "خوارزميات التصنيف (Classification Algorithms)" يمكن إنشاء نماذج تُستخدم في تصنيف الجناة وفق أنماط نفسية أو سلوكية معينة. ويُعد هذا التحول نوعياً في فهم الجريمة ليس فقط كفعل مادي، بل كنتاج لعوامل

¹ Louis Zvikomborero Kahla, Ibid, p 6.

متعددة يمكن رصدها وتحليلها قبل وقوع الجريمة أو في مراحلها المبكرة، مما يعزز من القدرات التنبؤية للمؤسسات الأمنية¹.

ثالثاً: التحديات الأخلاقية والمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التنميط

الجنائي: رغم المزايا المتقدمة التي يتيحها الذكاء الاصطناعي في مجال التنميط الجنائي، إلا أن توظيفه يثير جملة من التحديات الأخلاقية والمخاطر القانونية والاجتماعية التي لا يمكن إغفالها. من أبرز هذه التحديات مشكلة التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias)، حيث تعتمد نظم الذكاء الاصطناعي على بيانات تدريب قد تكون مشبعة مسبقاً بتحيزات بشرية أو مؤسسية، مثل التحيزات العرقية أو الطبقية أو الجندرية. وكنتيجة لذلك، قد تتركس هذه الأنظمة صوراً نمطية قائمة بدلاً من أن تتجاوزها، فتنتج قرارات غير عادلة، كتضخيم احتمالات إجرام فئات سكانية معينة دون مبرر علمي.

ومن بين المخاطر الأخرى انتهاك الخصوصية، إذ يتطلب عمل الذكاء الاصطناعي جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية، سواء من سجلات الشرطة أو وسائل التواصل الاجتماعي أو الكاميرات الذكية. هذا الاستخدام المكثف للمراقبة الرقمية قد يُفضي إلى إنشاء ما يُعرف بـ "مجتمع الرقابة (Surveillance Society)"، حيث يُرصد الأفراد باستمرار وتُقيّد حرياتهم تحت ذريعة التنبؤ بالجريمة أو منعها. كما أن توظيف الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات حاسمة كالتوقيف أو الإفراج المشروط يطرح إشكالات تتعلق بالمساءلة القانونية: من المسؤول إذا اتخذ النظام قراراً خاطئاً؟ المبرمج؟ رجل الشرطة؟ أم صانع القرار الذي اعتمد على نتائج الخوارزمية؟

¹ Cekic Elvira, The Impact of Artificial Intelligence Tools on Criminal Psychological Profiling.

International Journal of Academic Research in Psychology, Issue 1, Volume 11, 2024, pp 5

وإلى جانب ذلك، يُعاب على كثير من خوارزميات الذكاء الاصطناعي افتقارها للشفافية، حيث تعمل كنظام "الصندوق الأسود" (Black Box) حيث تُنتج قرارات معقدة يصعب تفسيرها حتى على المطورين أنفسهم. هذا الغموض يعوق إمكانية مراجعة القرارات أو الطعن فيها، وي طرح تحدياً أمام مبادئ العدالة الإجرائية التي تتطلب علنية ووضوحاً في الإجراءات والأدلة¹.

في خاتمة هذا المطلب، يتضح أن الذكاء الاصطناعي أصبح ركيزة أساسية في تطوير عمليات التحقيقات الجنائية والتنميط الإجرامي، حيث يقدم أدوات وتقنيات متقدمة تعزز من دقة وكفاءة عمل أجهزة الأمن والعدالة. فمن خلال قدرته على معالجة كميات ضخمة من البيانات وتحليلها بسرعة ودقة، يسهم الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة، دعم جمع الأدلة، وتحسين عمليات المراقبة الأمنية، مما يفتح آفاقاً جديدة لمكافحة الجريمة بفعالية أكبر. كما يمثل التنميط الجنائي المدعوم بالذكاء الاصطناعي نقلة نوعية في فهم السلوك الإجرامي وتحليل دوافعه، مما يساعد على الوقاية والاستباق بدلاً من التعامل فقط مع النتائج.

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام هذه التكنولوجيا، لا سيما فيما يتعلق بالتحيز الخوارزمي، انتهاك الخصوصية، وغياب الشفافية في بعض الخوارزميات، الأمر الذي يستوجب وضع أطر تنظيمية واضحة تضمن الاستخدام المسؤول والعادل لهذه الأدوات، وتحمي الحقوق الفردية، مع تعزيز آليات الرقابة والمساءلة. بذلك، يبقى الذكاء الاصطناعي قوة إيجابية واعدة في ميدان التحقيقات الجنائية إذا ما تم استثماره بحكمة وبمراعاة القيم الأخلاقية والقانونية.

يُعالج هذا الفصل موضوع التنميط الجنائي من خلال استعراض تطوره واعتماده في بعض الأنظمة القانونية المقارنة، لاسيما الأنجلوسكسونية والنظام الفرنسي، حيث أصبح أداة فعالة

¹ Cekic Elvira, Ibid, p 9

في فهم سلوك الجناة وتوجيه التحقيقات الجنائية. وقد تم تسليط الضوء على تزايد استخدام هذا الأسلوب عبر العديد من الدول، مما يعكس ثقة متزايدة في قدرته على دعم العدالة الجنائية. كما تناول الفصل بالتحليل مختلف الانتقادات التي وُجّهت للتنميط الجنائي، إلى جانب التحديات التي تعيق تعميمه، والتي شملت أبعادًا قانونية وأخلاقية، وأخرى نظرية وعملية. ورغم هذه التحديات، فقد بيّن الفصل أن التنميط الجنائي يمتلك آفاقًا واعدة، خصوصًا في ظل تطور أدواته بفضل التقدم التكنولوجي، واعتماد تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي التي تُعزز من دقته وفعاليته.

وإجمالاً، يسمح فهم التجارب المقارنة، خاصة تلك التي أدمجت التنميط الجنائي ضمن منظومتها العدلية، باستلهام نماذج قابلة للتكيف مع الخصوصيات الجزائرية. ويُبرز هذا الفصل أن التحديات التي تعترض سبيل تطبيق التنميط الجنائي يمكن تجاوزها عبر بناء إطار قانوني وأخلاقي مناسب، وتكوين الكفاءات المختصة، مما يجعل من تبني هذا الأسلوب في الجزائر خطوة ممكنة وضرورية، في ظل مستقبل مشرق لهذا المجال.

خاتمة



الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع الترميط الجنائي كآلية فعالة للتحقيق في الجرائم الخطيرة، يمكننا التأكيد على أن الترميط الجنائي ليس مجرد تخمين أو حدس، بل هو علم قائم على أسس ومنهجيات دقيقة تستند إلى تحليل البيانات والأدلة، وتوظيف المعرفة المتعددة التخصصات في خدمة العدالة الجنائية.

استعرضنا في الفصل الأول الإطار النظري للترميط الجنائي، من خلال بيان ماهيته، وأصوله، والأسس العلمية التي يرتكز عليها، مبرزين أنه ليس ممارسة عشوائية أو لعبة تخمين كما تُصوّره بعض التصورات الشائعة، بل هو علم رصين يستند إلى قواعد منهجية صارمة.

أما في الفصل الثاني، فقد تناولنا آليات تطبيق الترميط في التحقيقات، حيث تم توضيح المراحل التي يمر بها الترميط، ودور الطب الشرعي الحيوي في تدعيم نتائجه، مع عرض تطبيقات عملية أكّدت فاعلية هذه الأداة في الواقع العملي، خصوصاً في القضايا المعقدة وجرائم القتل المتسلسل.

وفي الفصل الثالث، ركزنا على التحديات التي تواجه الترميط الجنائي، سواء من الناحية التشريعية أو التنظيمية، وأبرزنا من خلال استعراض التشريعات المقارنة كيف تمكنت بعض الدول من ترسيخ هذا الأسلوب في منظومتها العدلية. وتطرقنا إلى الآفاق المستقبلية لهذا العلم، خاصةً في ظل ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي متسارع، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ما يعزز من دقة وكفاءة الترميط، ويجعله أحد أبرز أدوات التحقيق المستقبلية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تصحيح العديد من التصورات الخاطئة حول الترميط الجنائي، إذ لا يتعلق الأمر بمحاولة امتلاك "قدرة سحرية" لتوقع شخصية المجرم، بل بجهد علمي

الخاتمة

ممنهج يستند إلى تحليل السلوكيات والمعطيات المرتبطة بالجريمة، لبناء فرضيات مدروسة تساعد على توجيه التحقيق بشكل أكثر فعالية.

تُعدّ هذه الدراسة خطوة أولى نحو فهم شامل لمجال التتميط الجنائي، وتوضيح مدى نجاعته كأداة علمية في التحقيق، مع محاولة رسم ملامح طريق واضح نحو تربيته وتفعيله في منظومة العدالة الجنائية الجزائرية. وقد توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج نستعرضها فيما يلي:

- التتميط الجنائي أداة فعالة في التحقيقات، خاصة في الجرائم الخطيرة والمتسلسلة، حيث يساعد على تحليل سلوك الجناة وتوجيه مسار التحقيق.
- التتميط الجنائي أداة مساعدة يتم اللجوء إليها غالباً عندما يفشل التحقيق التقليدي في الكشف عن هوية الجاني المجهول، حيث لا يهدف إلى تحديد شخص المجرم بدقة، وإنما يساهم في رسم ملامح شخصية الجاني المحتمل، ومن ثم يساعد المحققين في تضيق دائرة المشتبه بهم وتوجيه التحقيق نحو المسارات الأكثر منطقية وفعالية.
- نجاح التتميط الجنائي يتطلب تكاملاً بين عدة تخصصات مثل علم النفس الجنائي، علم الإجرام، علم الضحية، الطب الشرعي، وتقنيات التحليل السلوكي.
- غياب التتميط الجنائي كآلية منهجية وفعالة ضمن منظومة العدالة الجنائية الجزائرية، مما يشكل عقبة أمام تحقيقات الجرائم الخطيرة ويحد من قدرة الأجهزة الأمنية على استخدام التقنيات الحديثة في تحليل السلوك الإجرامي.
- بين الإطار المقارن أن دولاً متقدمة تعتمد التتميط الجنائي ضمن وحدات متخصصة، ما يعزز من فعالية التحقيقات ويبرز إمكانية الاستفادة من هذه التجارب محلياً.
- التتميط الجنائي لا يمكن أن يكون بديلاً للتحقيق التقليدي، بل يُعد مكملاً له يعزز من سرعته ودقته.

الخاتمة

- الترميط الجنائي يشهد تطوراً ملحوظاً بفضل التقدم التكنولوجي، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى تحسين دقة التحليلات وزيادة قدرة المحققين على التنبؤ بأنماط السلوك الإجرامي بشكل أسرع وأكثر موثوقية.

ومن خلال هذه الدراسة، يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تعزيز فعالية الترميط الجنائي وتيسير تطبيقه داخل منظومة العدالة الجزائرية، وهي كما يلي:

- الشروع في اعتماد الترميط الجنائي كألية أساسية ضمن منهجية التحقيق في الجرائم الخطيرة، لما يوفره من أدوات علمية تساهم في تحليل السلوك الإجرامي وتضييق دائرة الاشتباه بشكل أكثر فعالية..

- إنشاء ملف جنائي شامل لكل مجرم يُقبض عليه، يتضمن بياناته الشخصية، سوابقه، نمط سلوكه الإجرامي، وتفاصيل الجرائم المرتكبة، مع إدراج هذه الملفات ضمن قاعدة بيانات وطنية موحدة، لتمكين الجهات المختصة من تتبع الأنماط الإجرامية والاستفادة منها في الترميط والتحقيقات المستقبلية.

- تطوير الكوادر الأمنية من خلال تكوين مستمر في تقنيات وأساليب الترميط الجنائي، مع إدراج برامج تدريبية مهنية متخصصة يتم تنظيمها بالتعاون مع دول تمتلك خبرة متقدمة في هذا المجال، وذلك بهدف تأهيل مختصين في مجال الترميط الجنائي قادرين على تحليل الجرائم وفهم السلوك الإجرامي وفق منهج علمي دقيق.

- إدراج الترميط الجنائي كمقياس أكاديمي ضمن البرامج الدراسية في كليات الحقوق، سواء في مرحلة الليسانس أو الدراسات العليا، بهدف تزويد الطلبة بأسس علمية لفهم السلوك الإجرامي، وتعزيز التكامل بين التكوين النظري والتطبيقات العملية في مجال التحقيقات الجنائية.

الخاتمة

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة، يمكن القول إن التتميط الجنائي يُعد أداة فعالة وقابلة للاعتماد في التحقيقات المتعلقة بالجرائم الخطيرة، لما يتيح من قدرة على توجيه مسار التحقيق بأسلوب علمي دقيق. غير أن تطبيقه في الجزائر يظل رهيناً بتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية ملائمة، وتكوين كوادر بشرية متخصصة، وتجاوز العقبات التنظيمية والتقنية الراهنة. ورغم هذه التحديات، فإن إدماج التتميط الجنائي ضمن منظومة العدالة الوطنية ممكن وواعد، إذا ما تم تبنيّه بطريقة ممنهجة ومدروسة.

الملاحق



الملاحق

الملحق 1:

01/ عرض عام لقضايا السرقات خلال سنة 2024

- من خلال المعطيات المتاحة نجد بأن مختلف مصالح الشرطة بأمن الولاية قد سجلت ما عدده 1727 قضية سرقة خلال سنة

2024 عولجت منها 1359 قضية ، موزعة حسب التصنيف التالي:

الرقم	طبيعة القضايا و تصنيفها	عدد قضايا مسجلة	عدد قضايا المعالجة	عدد الأشخاص الموقوفين
01	سرقة المنازل و المحلات و المؤسسات	432	349	448 (86 قاصر)
02	سرقة المركبات	39	17	27
03	سرقة الدراجات النارية	108	94	68 (04 قاصر)
04	سرقة الهواتف النقالة	474	338	303 (29 قاصر)
05	سرقة بالعنف	67	59	87 (04 قاصر)
06	سرقاات بالخطف + بالنشل + من داخل مركبة	607	502	494 (50 قاصر)
	المجموع	1727	1359	1427 (173 قاصر)

الملحق 2:

... حمود النقطه السوداء بمدينته سلمية حسب البيعة الفضايا خلال سنة 2014

- النقاط السوداء في مجال سرقة المنازل و المحلات :

- حي 20 أوث 55 + شارع الاستقلال + حي مرج الذيب
- حي الاخوة عياشي فلفلة + حي الإخوة لكل فلفلة
- حي مسيون 01 + مسيون 02 + حي واد الوحش + حي محمد الناموس + حي 641 مسكن + حي لاسيا + مفرزة الأجر الغربية
- حي البناء الذاتي حمادي كرومة + حمروش حمودي
- حي بوعباز 01 و 02 + حي 600 مسكن بوعباز
- حي واد الوحش + حي الإخوة خالدي + حي محمد الناموس
- حي صالح بولكروة + حي الزرامنة

- النقاط السوداء في مجال سرقة المركبات و الدراجات النارية:

- حي 20 أوث 55 + شارع الاستقلال + حي الإخوة بوحجة
- حي واد الوحش + حي مسيون 01 + حي 500 مسكن + حي 700 مسكن + حي 641 مسكن + حي عيسى بوكرامة.
- حي بوعباز 01 و 02 + حي 600 مسكن بوعباز
- حي صالح بولكروة + حي رابح بيطاط + حي اول نوفمبر + حي هواري بومدين + حي 400 مسكن + صالح بولكروة

- النقاط السوداء في مجال سرقة بالعنف:

- الواجهة البحرية فلفلة + المسلك المؤدي لحي الاخوة عياشي عبر حي عدل 2200.
- حي واد الوحش + حي مسيون 01
- حي صالح بولكروة
- حي الإخوة بوحجة + حي 20 أوث 55
- ساحة الحرية + شارع ديدوش مراد
- الواجهة البحرية بشاطن مولو

- النقاط السوداء في مجال سرقة: الهواتف النقالة - سرقة من داخل مركبة - سرقة بالخطف - سرقة بالنشل:

- صالح بولكرونة + حي الإخوة بوحجة + شارع الاستقلال + هواري بومدين + المحلات التجارية مرج الذيب.
- حي الإخوة عياشي فلفلة + حي الإخوة لكحل فلفلة + الواجهة البحرية فلفلة.
- حي مسيون 01 + حي مسيون 02 + حي 500 مسكن + 641 مسكن + حي عيسى بوكرامة + حي بحيرة الطيور + حي محمد الناموس.
- وسط بلدية حمادي كرومة + حمروش حمودي + المنطقة الصناعية.
- المنطقة الصناعية الصغرى + حديقة الصنوبر + برج حمام + طريق الماعز + حي بوعباز.
- الواجهة البحرية + ميناء الصيد و الترفيه بساحة سطورة .
- الواجهة البحرية + الشارع الرئيسي ديدوش مراد .
- صالح بولكرونة + حي الزفزاف + السوق الجوازي الزفزاف + حي الزرامنة + هواري بومدين.
- حي الإخوة ساكر + حي الممرات + ساحة الشهداء محطة نقل المسافرين.
- ساحة الحرية + شارع ديدوش مراد.

03 / بخصوص الأشخاص المتورطين

- من خلال تحليل المعطيات المتاحة يتضح بأن الأشخاص المتورطين في مختلف قضايا السرقات هم من فئة الشباب المراهق أعمارهم ما بين (18-29 سنة) أغلبهم من المسبوقين أو المبحوث عنهم بموجب أوامر قضائية تليها فئة القصر (16-18 سنة) أغلبهم من فئة المدمنين على تعاطي المخدرات و المؤثرات العقلية حيث تعود أسباب اقترافهم لهذه الجرائم بهدف تحصيل مبالغ مالية لإقتناء السموم أو إستعمالها في مغادرة التراب الوطني بطريقة غير شرعية، حيث أن الملفت للانتباه تورط البنات المراهقات و حتى القاصرات في سرقات المساكن من خلال إستدراجهن أو إبتزازهن من قبل أصحاب النوايا الدنيئة لإجبارهن على السرقة أو تسهيل عملية السرقة لهم .

4/ بخصوص انضحايا

- بالخوض في المعطيات المتوفرة عن الضحايا يستخلص منها بأن الفئة الأكثر عرضة للسرقة هي فئة العائلات التي يقضي أفرادها غالبية أوقاتهم خارج المنزل سواء للعمل أو لقضاء عطل نهاية الأسبوع أو للتسوق أين يتم إستهداف منازلهم في أوقات تقل فيها الحركة عند الظهيرة مع ارتفاع درجات الحرارة أو اوقات متأخرة من الليل إلى الساعات الأولى من النهار خاصة ، دون إغفال السرقات البسيطة التي تكون بمواقف الحافلات ، المجمعات التجارية و الاسواق الفوضوية التي تعرف حركة كبيرة تكون فيها فئة النساء و القصر النسبة الأعلى من الضحايا، إضافة للمقيمين على مستوى الشواطئ أين يتم إستهدافهم ساعات الصباح الباكر.

05/ بخصوص الأماكن المستهدفة

- من خلال دراسة النقاط السوداء المشار إليه سالفًا: نجد بان الأماكن المستهدفة تختلف باختلاف طبيعة السرقة المقترفة حيث سرقة المنازل تكون غالبا أحياء تنعدم فيها الإنارة ذات مسالك غير مهيأة تقل فيها حركة المركبات أو احياء تنعدم فيها الإنارة إضافة إلى الأماكن التي تعرف حركة كبيرة كالمجمعات التجارية الأسواق الفوضوية و حضائر الركن العشوائية غير المرخصة دون إغفال الواجهة البحرية و الشواطئ المعزولة .

06/ بخصوص أوقات تسجيل السرقات

- بالتمعن في أوقات تسجيل السرقات نجد بأنها تختلف حسب طبيعت الفعل المقترف أين يتم إستهداف المساكن و المركبات خلال أوقات الظهيرة أو الساعات المتأخرة من الليل إلى الساعات الأولى من الصباح الباكر ، سرقة الهواتف النقالة و السرقات البسيطة الأخرى تكون غالبا من منتصف النهار إلى ساعات متأخرة من الليل كون مقترفي هذا النوع من السرقات يعرفون بعدم إستيقاظهم الباكر نتيجة تعاطيهم المخدرات خلال الفترة الليلية.

الجرانم المسجلة بقطاع اختصاص امن ولاية سكيكدة خلال سنة 2024

الرقم	طبيعة القضايا و تصنيفها	عدد قضايا مسجلة	عدد قضايا المعالجة	عدد الأشخاص الموقوفين
01	جرانم الإخلال بالنظام العام (حمل الأسلحة + مشاجرات + عصابات الأحياء + هجرة غير شرعية)	1009	1009	1278 (37 قاصر - 04 أجنب)
02	جرانم الإعتداءات على الأشخاص	2041	1913	2252 (124 قاصر)
03	جرانم الأداب العامة	59	49	64 (12 قاصر)
04	الجرانم الإقتصادية و المالية	177	160	235 (01 قاصر)
05	الجرانم السبرانية (الالكترونية)	167	100	151 (06 قاصر - 01 أجنبي)
06	جرانم المخدرات و المؤثرات العقلية	1481	1481	1653 (23 قاصر)
07	جرانم الإعتداءات على الممتلكات (سرقة+ تحطيم)	2112	1707	1774 (192 قاصر)
	المجموع	7046	6419	7407 (395 قاصر + 05 أجنب)

الملحق 6:

قضايا القتل المسجلة بقطاع اختصاص امن ولاية سكيكدة خلال سنوات 2022 - 2023 - 2024	
سجلت 02 قضيتين معالجتين مع إيداع المتورطين الحبس	خلال سنة 2022
سجلت 02 قضيتين معالجتين مع إيداع المتورطين الحبس	خلال سنة 2023
سجلت 03 قضايا معالجة مع إيداع المتورطين الحبس	خلال سنة 2024

قائمة المصادر والعراجع



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع العربية:

أولاً: قائمة المصادر:

1. الأمر رقم 156-66 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 24-06 المؤرخ في 19 شوال 1445 الموافق 28 أبريل 2024، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 30 أبريل 2024.

2. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر 2006.

ثانياً: قائمة المراجع:

أ. الكتب

1. إبراهيم آسيا الجري، المختصر في علم النفس الجنائي وإرشاد الجناة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2024.

2. أبو عفيفة طلال، أصول علمي الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، 2013.

3. الحيدري جمال إبراهيم، علم الإجرام المعاصر، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

4. ربيع محمد شحاته وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
5. شحورر حسين علي، الطب الشرعي: مبادئ وحقائق، بدون طبعة، نشر بشكل خاص، مصر، 2000.
6. عبد التواب معوض وسينوت حليم دوس، الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والأدلة الجنائية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999.
7. عبد الحميد هشام، معاينة مسرح الجريمة، مطابع السواء الحديثة، مصر، بدون تاريخ نشر.
8. عبد الفتاح محمد، أسس التحقيق الجنائي الحديث، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2019.
9. غاي أحمد، مبادئ الطب الشرعي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، بدون تاريخ نشر.
10. منصور اسحاق إبراهيم، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1991.

ب. الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. ناوي حفصة، دور علم النفس الجنائي في مكافحة الجريمة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة، السنة الجامعية غير محددة.

قائمة المصادر والمراجع

2. ناصري عبد القادر، الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق - القانون الجنائي، جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيده، السنة الجامعية 2022/2021.

ت. المقالات العلمية:

1. أحمد باعزيز، "الأحكام القانونية للتسخيرة الطبية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 2، المجلد 3، 2017

2. أسماء رتيمي، مطبوعة بيداغوجية في مقياس علم النفس الجنائي، موجهة لطلبة الأولى ماستر علم اجتماع الانحراف والجريمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحيى فارس لمدينة، السنة الجامعية 2021/2020

3. أسماء رتيمي، مطبوعة بيداغوجية في مقياس علم النفس الجنائي، موجهة لطلبة الأولى ماستر علم اجتماع الانحراف والجريمة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحيى فارس لمدينة، السنة الجامعية 2021/2020

4. أسماء رتيمي، "المجرم المعتاد"، مجلة صوت القانون، مخبر نظام الحالة المدنية جامعة خميس مليانة، العدد 2، المجلد 10، جوان 2024

5. أمينة حافري وغنية زهية وعيدوسي عبد الهادي، "دلالة استخدام التقنيات النفسو-فيزيولوجية المتبعة في التتميط الجغرافي التطبيقي لتحديد الملامح المعرفية للجناة"، مجلة دراسات السلوك الإنحرافي، مخبر التطبيقات النفسية في الوسط العقابي بجامعة باتنة-1 الحاج لخضر، العدد 2، المجلد 6، ديسمبر 2021

قائمة المصادر والمراجع

6. أسماء فار، "تأثير الخبرة الطبية الشرعية على السلطة التقديرية للقاضي الجزائي في جرائم القتل"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1، المجلد 13، أبريل 2025
7. بن البار الحسين وعلي موسى حسين، "دور البصمة الوراثية في التعرف على الأشخاص المفقودين في التشريع الجزائري"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد 3، المجلد 6، جانفي 2022
8. بن لعربي راضية، "تنميط شخصية الجاني بين الفاعلية ومحدودية النتائج"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، العدد 1، المجلد 8، جانفي 2025
9. بن يوسف فاطمة الزهرة، "نجاعة أساليب البحث في علم الإجرام للإحاطة بأسباب الجريمة"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، العدد 1، المجلد 9، جوان 2024
10. بوقادوم يحيى صليحة، "التنميط الجنائي وسيلة لمساعدة المحقق الجنائي أم تحقيق من نوع جديد؟"، حويات جامعة الجزائر 1، العدد 1، المجلد 37، 2023
11. جمال الدين لزرق مبارك، "إجراءات البحث الفني والتقني للشرطة العلمية بمسرح الجريمة"، مجلة متون، جامعة سعيدة، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2017
12. جمال معتوق، "النظرية البيئية (الإيكولوجية البشرية) في تفسير الانحراف والجريمة عرض تحليلي نقدي"، مجلة سوسيوولوجيا الجريمة، جامعة البليدة 2، العدد 1، المجلد 4، 2020

قائمة المصادر والمراجع

13. خديجة حرمل، "المجرم المعتاد"، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، العدد 2، المجلد 10، جوان 2024
14. سمير شعبان، "أثر الازدواجية في تحديد مفاهيم الانحراف وعملية تنميط السلوك الإنحرافي"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 8، المجلد 4، سبتمبر 2012
15. سواكري الطاهر، "خصائص ضحايا الإجرام: محاولة للتحليل السوسولوجي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 2، المجلد 7، جوان 2014
16. سامح فرج عوض، "دور الذكاء الاصطناعي في توثيق الأدلة الجنائية"، المجلة الدولية للأبحاث العلمية والتنمية المستدامة، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، المجلد 7، العدد 1، 2024
17. عبد اللطيف ضيف، "دور الحشرات في التحقيق الجنائي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أحمد بن بلة وهران، العدد 1، المجلد 5، ديسمبر 2015
18. عبد القادر يخلف والهادي خضراوي، "دور الطب الشرعي في تحقيق العدالة"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 1، المجلد 10، سبتمبر 2018
19. عبد القادر يخلف والهادي خضراوي، "دور الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، المجلد 10، سبتمبر 2018
20. عبد القادر عمري، "جريمة السرقة بين الشريعة والتشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس بالمدينة، العدد 1، المجلد 3، 2017

قائمة المصادر والمراجع

21. عبد القادر تيزي، "الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، العدد 2، المجلد 7، نوفمبر 2021
22. فتيحة فضيلي، "أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها بالعدوانية لدى المساجين"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 12، سبتمبر 2013
23. كمال الدين عمراني، "الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)"، مجلة القانون والعلوم السياسية، المركز الجامعي صالحى أحمد بالنعامة، العدد 2، جوان 2015
24. كتفي ياسمينه وسليمة بوخيظ، "ظاهرة الجريمة في ضوء المقاربات النظرية المفسرة لها"، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 1، المجلد 4، أبريل 2021
25. ليطوش دليلة، علم الإجرام، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 1، 2020/2019.
26. محمد فوزي قميدي، "علم الضحية وإسهاماته في الحقل الجنائي"، مجلة متون، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، العدد 2، المجلد 11، جوان 2018
27. محمد فوزي قميدي، "علم الضحية وإسهامه في الحقل الجنائي"، مجلة جملة متون، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، المجلد 9، العدد 4، جوان 2018
28. مصطفى يحيى الطراونة وسليم القيسي، "مؤشرات النظريات الإيكولوجية في تفسير الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والمحامين"،

قائمة المصادر والمراجع

المجلة العربية للنشر العلمي، مركز تميم للدراسات والأبحاث – الأردن، العدد 41، مارس 2022

29. معطوق جمال وقدوح نور الهدى، "مساهمة الضحايا في السلوكات الإجرامية الواقعة عليهم في المجتمع الجزائري"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 2، المجلد 8، بدون تاريخ.

30. ميهوب يوسف وريطاب عز الدين، "بروتوكول معاينة الطبيب الشرعي لمسرح الجريمة"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 21، المجلد 7، ديسمبر 2015

31. وردة دلال، "الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري"، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 22، المجلد 8، ديسمبر 2020

ث. القواميس و المعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون تاريخ نشر.

ج. المواقع الالكترونية:

1. Training Holistique التحليل النوعي مقابل التحليل الكمي: فهم الفروقات الرئيسية والتطبيقات، 24 ديسمبر 2024،

<https://holistiquetraining.com/ar/news/qualitative-vs-quantitative-analysis-understanding-the-key-differences-and-applications>

قائمة المصادر والمراجع

2. حسين، م. م. حوار مع لينا أميري الخبير المساعد في «إدارة علم الجريمة» بشرطة دبي، مجلة كل الأسرة، 3 مارس 2022،
<https://www.kulalusra.ae/talks/spotlight/2022/03/03/2608328>
3. صحيفة الاتحاد. لينا الأميري.. أول محلل أنماط جنائي في الشرق الأوسط، 7 مارس 2023،
<https://www.aletihad.ae/news/>
4. وكالة أنباء الإمارات. قائد عام شرطة دبي يتفقد الإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، 5 ديسمبر 2021،
<https://www.wam.ae/ar/details/1395302892591>
5. وزارة الصحة السعودية، الفصام، بدون تاريخ،
<https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/Diseases/Mental/Pages/008.aspx>
6. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 20 accessed أبريل 2025،
[/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

المصادر والمراجع الأجنبية:

Ouvrages

1. Bartol, C. R., & Bartol, A. M. Criminal & Behavioral Profiling, 4th ed., SAGE Publications, New York, United States of America, 2021.

2. Broedel, H. P., The Malleus Maleficarum and the construction of witchcraft: Theology and widespread belief. First edition, Manchester University Press, United Kingdom, 2003
3. Bruce Hoffman. Inside Terrorism, 3rd ed., Columbia University Press, New York, United States of America, 2017.
4. Chainey, S., & Tompson, L. Crime Mapping Case Studies: Practice and Research, 1st ed., John Wiley & Sons, United States of America, 2008.
5. Clevenger, S., Navarro, J. N., Marcum, C. D., & Higgins, G. E. Understanding Victimology: An Active Learning Approach, 2nd ed., Routledge, United Kingdom, 2014.
6. DiMaio, V. J., & DiMaio, D. Forensic Pathology, 2nd ed., CRC Press, United States of America, 2011.
7. Douglas, J. Mindhunter: Inside the FBI's Elite Serial Crime Unit, Simon & Schuster, New York, United States of America, 1995.
8. Douglas, J., & Olshaker, M. The Killer's Shadow: The FBI's Hunt for a White Supremacist Serial Killer, HarperCollins, United States of America, 2020.
9. Douglas, J., Et al. Criminal Profiling from Crime Scene Analysis, FBI Training Division, Behavioral Science Unit, U.S. Department of Justice, Quantico, Virginia, 1986.

10. Farrington, D., Et al. Sex and Violence: The Psychology of Crime and Risk Assessment, Routledge, United Kingdom, 2001.
11. John E. Douglas, Et al. Criminal Profiling from Crime Scene Analysis, U.S. Department of Justice, FBI Training Division, Behavioral Science Unit, Quantico, Virginia, 1986.
12. Kocsis, R. N. Criminal Profiling: Principles and Practice, 1st ed., Humana Press, Totowa, United States of America, 2007.
13. Lombroso, C. The Criminal Man, Trans. M. Gibson & N. H. Rafter, Duke University Press, Durham, United States of America, 2006. (Original work published 1876)
14. Paul, G., & Verma, S. K. Review of Forensic Medicine and Toxicology: Including Clinical and Pathological Aspects, 3rd ed., The Health Sciences Publisher, London, United Kingdom, (n.d).
15. Payne–James, J., Et al. Simpson’s Forensic Medicine, 13th ed., Hodder Arnold, London, United Kingdom, 2011.
16. Ressler, R. K., Et al. Sexual Homicide: Patterns and Motives, Lexington Books, United States of America, 1988.
17. Rossmo, D. K. Geographic Profiling, CRC Press, United States of America, 2000.
18. Saukko, P., & Knight, B. Knight’s Forensic Pathology, 3rd ed., Edward Arnold, London, United Kingdom, 2004.

19. Silke, Andrew (Ed.). Prisons, Terrorism and Extremism: Critical Issues in Management, Radicalisation and Reform. 1st ed. Routledge, London, United Kingdom, 2014.
20. Turvey, B. E. Criminal Profiling: An Introduction to Behavioral Evidence Analysis, 4th ed., Academic Press, London, United Kingdom, 2011.
21. Wortley, R., & Townsley, M. Environmental Criminology and Crime Analysis, 2nd ed., Routledge, United Kingdom, 2017.

Thèses et Mémoires

1. Lemieux, M. An Exploration of the Criminal Thinking Processes in Criminal Offenders, Doctoral Dissertation, Walden University, Minneapolis, Minnesota, United States of America, 2020.
2. Öhrn, M. Geographic Profiling: A Scientific Tool or Merely a Guessing Game? Bachelor's Thesis, Malmö University, Faculty of Health and Society, Department of Criminology, Malmö, Sweden, 2016.
3. Gagliardi, E. G. The Vicious Cycle of Criminal Profiling: A Systematic Literature Review of Reviews on Recurring Criticisms and Challenges, master's Thesis in Criminology, Malmö University, Faculty of Health and Society, Criminology Programme, Malmö, Sweden, May 2024.

Revues

1. Abhishek, R., & Balamurugan, J. Impact of social factors responsible for juvenile delinquency. *Journal of Education and Health Promotion*, Volume 13, Issue 1, India, 2024.
2. Brubacher, L. et al. Victim–offender relationship and the emotional, social, and physical consequences of violent victimization. *American Journal of Preventive Medicine*, Volume 62, Issue 5, Elsevier, United States of America, 2022.
3. Chainey, S. Introducing geographic profiling crime analysis in Mexico: Principles of geographic profiling, examples of its use, training and challenges in its implementation [Technical Note]. University College London; Mexico CNS; Inter–American Development Bank, United Kingdom/Mexico, 2019.
4. Davis, B. J. Criminal Profiling. *Crime Scene Science*, Issue No. 01, United States of America, 2007.
5. Eastwood, J. et al. A Review of the Validity and Reliability of Criminal Profiling. *Canadian Journal of Police and Security Services*, Volume 4, Issue 2, August Publishing, Canada, 2006.
6. Gagliardi, Evelyn Gonzalez. The Vicious Cycle of Criminal Profiling: A Systematic Literature Review of Reviews on Recurring Criticisms and Challenges. Master’s Thesis, Malmö University,

- Faculty of Health and Society, Criminology Programme, Sweden, 2024.
7. Gvion, Y., & Apter, A. Suicide and suicidal behavior. *Public Health Reviews*, Volume 34, Issue 2, Springer, Switzerland, 2012.
 8. Hart, A. J Et-al, The London nail bombings: The St. Thomas' Hospital experience. *Injury*, Issue 11, Volume 34, 2003.
 9. Kanya, A. R. A study on criminal profiling of serial killer under forensic psychological investigation. *International Journal of Engineering Research and Development*, Volume 8, Issue 20, India, 2024.
 10. Landau, S. F., & Freeman-Longo, R. E. Classifying victims: A proposed multidimensional victimological typology. *International Review of Victimology*, Volume 1, Sage Publications, United Kingdom, 1990.
 11. Lemieux, M. An exploration of criminal thinking processes in criminal offenders. *Doctoral Dissertation*, Walden University, United States of America, 2020.
 12. Mathew, M., & Xavier, S. Forensic analysis of serial offender behavior: A study of psychological and behavioral profiling. *Open Access Journal of Behavioral Science & Psychology*, Usha Martin University, India, Volume 7, Issue 2, 2024.

13. O'Connell, M. *Victimology: An Introduction to the Notion of Criminal Victimization*. Australian Humanities Press, Australia, 2014.
14. O'Leary, M. *Modeling Criminal Distance Decay*. *Cityscape: A Journal of Policy Development and Research*, Volume 13, Issue 3, U.S. Department of Housing and Urban Development, United States of America, 2011.
15. Parker, B. L., & McKinley, A. C. *Homicide event motive: A situational perspective*. *Salus Journal*, Volume 6, Issue 2, Australia, 2018.
16. Prevaldi, C. et al. *Management of traumatic wounds in the Emergency Department: A secondary publication*. *Emergency Care Journal*, Volume 2, Issue 12, Italy, 2016.
17. van Aken, C. *The use of criminal profilers in the prosecution of serial killers*. *Themis: Research Journal of Justice Studies and Forensic Science*, Volume 1, Issue 3, California State University, Sacramento, United States of America, 2015.
18. van der Gronde, T., Kempes, M., van El, C., Rinne, T., & Pieters, T., *Neurobiological correlates in forensic assessment: A systematic review*. *PLoS ONE*, Volume 9, Issue 10, Public Library of Science, United States of America, 2014.

19. Vuidard E, Le profiling à la Française, Droit pénal, LexisNexis, n° 12, 2018.
20. Willmott, D., Hunt, D., & Mojtahedi, D. Criminal Geography and Geographical Profiling within Police Investigations – A Brief Introduction. Internet Journal of Criminology, United Kingdom, 2021.

o

Internet

1. Abreu, A. (2024, April 25). *Serial Killers and Anti-Social Personality Disorder: What Are Behaviors Commonly Associated with ASPD Among Serial Killers?* Medium. Retrieved May 15, 2025. <https://medium.com/%40aabreu8/serial-killers-and-anti-social-personality-disorder-what-are-behaviors-commonly-associated-with-1fb28c73f262>
2. Alvarado, F. (2025, March 12). *Ed Gein's Childhood: 'The Butcher of Plainfield' Fixated on His Domineering Mother.* A&E True Crime. <https://www.aetv.com/real-crime/ed-geins-childhood-the-butcher-of-plainfield-fixated-on-his-domineering-mother>

3. BBC News. (2013, November 20). *Joseph Franklin: White Supremacist Serial Killer, Executed*.
<https://www.bbc.com/news/world-us-canada-25016217>
4. BBC News. (2020, November 13). *The Yorkshire Ripper Peter Sutcliffe Dies*. <https://www.bbc.com/news/uk-england-54874713>
5. Biography.com Editors. (2014, April 2). *Ted Kaczynski Biography*. Biography. Retrieved May 25, 2025.
<https://www.biography.com/crime/ted-kaczynski>
6. Biography.com Editors. (2023, October 3). *Edmund Kemper: Biography, Serial Killer, Co-Ed Killer*. Biography.
<https://www.biography.com/crime/edmund-kemper>
7. Biography.com Editors, & Piccotti, T. (2024, September 17). *Ed Gein: Biography, Murderer, Grave Robber, 'Monster' Season 3*. Biography. <https://www.biography.com/crime/ed-gein>
8. Blore, J. (2025, February). *Dangerous Minds: The Mental Illnesses of Infamous Criminals*. ForensicsColleges.com. Retrieved April 28, 2025.
<https://www.forensicscolleges.com/blog/resources/dangerous-minds-criminal-mental-illness>

9. Canter, D. (n.d.). *About David Canter*.
<https://www.davidcanter.com/media/about/>
10. Carr, R. L. (1976). *USE OF THE MMPI Minnesota Multiphasic Personality Inventory to Discriminate Management Problem Inmates*. National Institute of Justice.
<https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/use-mmip-minnesota-multiphasic-personality-inventory-discriminate?utm>
11. Centre for Crime and Justice Studies. (n.d.). *ViSOR – Violent and Sex Offender Register*. Criminal Justice Matters. Retrieved June 1, 2025.
<https://www.crimeandjustice.org.uk/publications/cjm/article/visor-violent-and-sex-offender-register>
12. Cherry, K. (2023, November 24). *Biography of Hugo Münsterberg, Applied Psychology Pioneer*. Verywell Mind. Retrieved April 27, 2025. <https://www.verywellmind.com/hugo-munsterberg-biography-2795512>
13. Cherry, K. (2024). *The Minnesota Multiphasic Personality Inventory (MMPI) Test*. Retrieved May 13, 2025.
<https://www.verywellmind.com/what-is-the-minnesota-multiphasic-personality-inventory-2795582>

14. Cour de cassation, chambre criminelle. (2003, January 29). *Décision relative aux expertises....*
<https://www.legifrance.gouv.fr/juri/id/JURITEXT000007071406/>
15. CrimeSolutions. (2022, November 28). *Predictive Policing Model in Los Angeles, Calif.* National Institute of Justice.
Retrieved June 2, 2025.
<https://crimesolutions.ojp.gov/ratedprograms/predictive-policing-model-los-angeles-calif>
16. Criminal Profiling Staff. (2005, February 18). *The New ViCAP.* Criminal Profiling. Retrieved June 2, 2025.
<https://criminalprofiling.com/the-new-vicap/>
17. Ebisike, N. (2007). *The Use of Offender Profiling Evidence in Criminal Cases.* Doctoral Dissertation, Golden Gate University.
Retrieved May 30, 2025.
<http://digitalcommons.law.ggu.edu/theses/23>
18. Edwards, D. (2006, September 1). *ViSOR – Violent and Sex Offender Register.* Centre for Crime and Justice Studies.
Retrieved June 1, 2025. <https://www.crimeandjustice.org.uk>

19. EPERIT. (2024, November 21). *Criminal Profiling: Myths and Limitations*. Retrieved May 30, 2025.
<https://eperit.es/en/criminal-profiling-myths-and-limitations/>
20. Encyclopaedia Britannica Editors. (2025). *Spanish Inquisition*. Encyclopaedia Britannica. Retrieved April 11, 2025.
<https://www.britannica.com/event/Spanish-Inquisition>
21. FBI. (n.d.). *Behavioral Analysis*. Federal Bureau of Investigation. <https://le.fbi.gov/science-and-lab/behavioral-analysis>
22. Federal Bureau of Investigation. (n.d.). *Behavioral Analysis FBI*. Retrieved May 25, 2025. <https://www.fbi.gov/how-we-investigate/behavioral-analysis>
23. Floyd, A. E., & Gupta, V. (2023, April 24). *Minnesota Multiphasic Personality Inventory*. StatPearls. Retrieved May 13, 2025. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK557525/>
24. Frankie, C. M. (2020, November 17). *FBI Profiler John Douglas on the Racist Rampage of Joseph Paul Franklin*. A&E.
<https://www.aetv.com/real-crime/john-douglas-john-paul-franklin>
25. Gendarmerie nationale. (2024, September). *Comment devient-on profilé en France ?*

<https://www.gendarmerie.interieur.gouv.fr/pjgn/actualite/comment-devient-on-profiler-en-france>

26. GeeksforGeeks. (2025, April 24). *Classification and Tabulation of Data*. Retrieved June 2, 2025.

<https://www.geeksforgeeks.org/classification-and-tabulation-of-data/>

27. Guy-Evans, O. (2023). *Offender Profiling in Psychology*.

Simply Psychology. <https://www.simplypsychology.org/offender-profiling.html>

28. HISTORY.com Editors. (2009, November 13). *John Wayne Gacy Confesses to Dozens of Murders*. Retrieved May 3, 2025.

<https://www.history.com/this-day-in-history/december-22/john-wayne-gacy-confesses>

29. HISTORY.com Editors. (2009, November 13). *One of the 'Hillside Stranglers' Sentenced to Life*. History.com. Retrieved

April 20, 2025. <https://www.history.com/this-day-in-history/january-9/the-hillside-stranglers>

30. Kapoor, V. (2024, February 13). *All About Criminal Profiling*.

iPleaders Blog. <https://blog.iplayers.in/all-about-criminal-profiling/>

31. Kennedy, A. (2025). *Watts Family Murders*. EBSCO Research Starters. <https://www.ebsco.com/research-starters/law/watts-family-murders>
32. Kovaleski, T. (2018, November 19). *Inside the Mind of a Killer: Chris Watts*. Denver7. <https://www.denver7.com/news/investigations/inside-the-mind-of-a-killer-psychology-experts-discuss-chris-watts-behavior-following-familys-murder>
33. Lachanas, V. (2017). *Introduction to Criminal Profiling*. Academia.edu. https://www.academia.edu/45032208/Introduction_to_Criminal_Profiling
34. Laisne, R. M. (2016, May 1). *Crime Analysis Data Crime Mapping*. Academia.edu. Retrieved June 1, 2025. https://www.academia.edu/99039539/Crime_Analysis_Data_Crime_Mapping
35. LITILI Group. (2023, November 28). *The Daubert Standard Explained: A Beacon of Reliability and Relevance*. Retrieved May 25, 2025. <https://liligroup.com/the-daubert-standard-explained-a-beacon-of-reliability-and-relevance/>

36. Lucy Morgan. (2022, November 23). *The Ice Cream Wars Review – The Gang Crime That Rocked Glasgow*. The Guardian. Retrieved May 3, 2025. <https://www.theguardian.com/tv-and-radio/2022/nov/23/the-ice-cream-wars-review-andrew-doyle-killers-1984-arson-attack-glasgow>
37. Machetanz, L., et al. (2023). *Offenders and Non-Offenders with Schizophrenia Spectrum Disorders*. Frontiers in Psychiatry. Retrieved May 12, 2025. <https://doi.org/10.3389/fpsyt.2023.1231851>
38. Mayo Clinic Staff. (n.d.). اضطراب الشخصية النرجسية: الأعراض والأسباب. Mayo Clinic. Retrieved April 25, 2025. <https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/narcissistic-personality-disorder/symptoms-causes/syc-20366662>
39. Research Live. (2014, June 2). *Crime Story*. <https://www.research-live.com/article/features/crime-story/id/4011757>
40. Samenow, S. E. (2020, February 28). *The Narcissist as a Criminal*. Psychology Today. Retrieved May 12, 2025. <https://www.psychologytoday.com/us/blog/inside-the-criminal-mind/202002/the-narcissist-criminal>

41. Shawn Carter. (n.d.). *The Relevance of Victimology to Criminal Profiling*. Academia.edu. Retrieved May 11, 2025.
https://www.academia.edu/7820345/The_Relevance_of_Victimology_to_Criminal_Profiling
42. State v. Joubert, 224 Neb. 411, 399 N.W.2d 237 (1986). Retrieved May 3, 2025.
<https://law.justia.com/cases/nebraska/supreme-court/1986/843-8.html>
43. Tarran, B. (2014, June 2). *Crime Story*. Research Live.
<https://www.research-live.com/article/features/crime-story/id/4011757>
44. TechGEO. (2024, November 30). *Crime Pattern Analysis with GIS Tools*. TechGEO Mapping. Retrieved June 1, 2025.
<https://techgeo.org/crime-pattern-analysis-with-gis-tools/>
45. The Blood Libel Trail. (n.d.). *The Sources*. Retrieved June 4, 2025. <https://thebloodlibeltrail.org/the-sources>
46. Tyler Piccotti. (n.d.). *Ted Bundy: Serial Killer and Rapist*. Biography. Retrieved May 5, 2025.
<https://www.biography.com/crime/ted-bundy>

47. University of Illinois Library. (n.d.). *Coding Data – Qualitative Data Analysis*. Retrieved June 2, 2025.

<https://guides.library.illinois.edu/qualitative/coding>

الفهرس



2	مقدمة
10	الفصل الأول : الإطار النظري للتنميط الجنائي
10	المبحث الأول: ماهية التنميط الجنائي
10	المطلب الأول: مفهوم التنميط الجنائي
11	الفرع الأول: التعريف اللغوي للتنميط الجنائي:
11	الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتنميط الجنائي:
13	المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنميط الجنائي
14	الفرع الأول: ظهور التنميط الجنائي في المجتمعات القديمة وتطوره:
19	الفرع الثاني: بدايات التنميط العلمي في القرن التاسع عشر:
21	الفرع الثالث: تطور التنميط الجنائي في القرن العشرين:
23	المطلب الثالث: أهداف التنميط الجنائي
23	الفرع الأول: أهداف تحقيقية عملية:
23	أولاً - تحديد خصائص الجاني:
24	ثانياً - تضيق دائرة المشتبه بهم:
24	ثالثاً - توجيه مسار التحقيق:
25	الفرع الثاني: أهداف وقائية نظرية:
25	أولاً - التنبؤ بالسلوك الإجرامي المستقبلي:
25	ثانياً - فهم دوافع الجاني:
26	المبحث الثاني: الأسس العلمية لعملية التنميط الجنائي
27	المطلب الأول: علم الإجرام كأساس علمي لعملية التنميط الجنائي
27	الفرع الأول: مدارس علم الاجرام الحديثة وتأثيراتها على التنميط الجنائي:
28	أولاً: المدرسة الوضعيّة الايطاليّة:
29	ثانياً: المدرسة الاجتماعية:
29	ثالثاً: المدرسة البيئة الإجرامية (الإيكولوجية):
30	الفرع الثاني: أهم نظريات علم الاجرام التي اعتمد عليها التنميط الجنائي:
31	أولاً: النظرية البيولوجية:

الفهرس

- 31..... ثانيا: النظريات النفسية المفسرة للسلوك الاجرامي:
- 32..... ثالثا: النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الاجرامي:
- 34..... الفرع الثالث: أساليب ومنهجيات علم الاجرام التي يعتمد عليها الترميط الجنائي:
- 34..... اولا: اسلوب الإحصاء:
- 36..... ثانيا: المسح الاجتماعي:
- 37..... ثالثا: مقابلات المساجين: ت
- 38..... المطب الثاني: علم الضحية كأساس علمي لعملية الترميط الجنائي
- 39..... الفرع الاول: تحديد خصائص الضحية ودوره في الترميط الجنائي:
- 40..... اولا: الخصائص البيولوجية للضحية ودورها في عملية الترميط:
- 40..... ثانيا: تحديد الخصائص الاجتماعية للضحية ودورها في عملية الترميط الجنائي:
- 41..... الفرع الثاني: تحديد صنف الضحايا ودورها في الترميط الجنائي:
- 42..... أولا: الضحية المثالية:
- 43..... ثانيا: الضحية المساهمة:
- 44..... ثالثا: الضحية المستفزة:
- 44..... رابعا: الضحية الجاهلة:
- 45..... الفرع الثالث: دراسة نمط حياة الضحية كوسيلة للترميط الجنائي:
- 45..... أولا: دراسة نسبة تعرض الضحية للجريمة:
- 46..... ثانيا: مكان ارتكاب الجريمة:
- 47..... المطب الثالث: علم النفس الجنائي كأساس علمي لعملية الترميط
- 47..... الفرع الاول: تعريف علم النفس الجنائي وتطوره التاريخي:
- 48..... أولا: تعريف علم النفس الجنائي:
- 49..... ثانيا: التطور التاريخي لعلم النفس الجنائي:
- 51..... الفرع الثاني: نظريات علم النفس الجنائي المساعدة للترميط الجنائي:
- 51..... أولا: نظرية أنماط التفكير الاجرامي:
- 52..... ثانيا: نظرية الاضطراب النفسي:
- 53..... ثالثا: نظرية التحليل النفسي:
- 56..... الفرع الثالث: تصنيف المجرمين في علم النفس الشرعي:
- 56..... أولا: تصنيف المجرمين حسب الدوافع النفسية:
- 57..... ثانيا: حسب تكرار الجريمة:

57.....	ثالثا: حسب النمط السلوكي:
58.....	المبحث الثالث: فروع الترميط الجنائي
59.....	المطلب الأول: الترميط الجغرافي
59.....	الفرع الأول: مفهوم الترميط الجغرافي:
59.....	أولا: تعريف الترميط الجغرافي:
60.....	ثانيا: التطور التاريخي للترميط الجغرافي:
63.....	الفرع الثاني: نظريات الترميط الجغرافي:
63.....	أولا: نظرية الرحلة إلى الجريمة:
64.....	ثانيا: نظرية نمط الجريمة:
65.....	ثالثا: نظرية النشاط الروتيني:
66.....	رابعا: نظرية الاختيار العقلاني:
66.....	الفرع الثالث: وسائل الترميط الجغرافي:
66.....	أولا: إعداد ملف تعريف جغرافي:
67.....	ثانيا: النماذج الرياضية:
68.....	ثالثا: البرامج والتطبيقات الحاسوبية:
69.....	المطلب الثاني: الترميط النفسي:
70.....	الفرع الأول: تحديد الاضطرابات النفسية للمجرم:
70.....	أولا: اضطراب الشخصية المضاد للمجتمع:
71.....	ثانيا: اضطراب الشخصية النرجسية:
73.....	ثالثا: الفصام:
75.....	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في التقييم النفسي للجناة المدانين:
75.....	أولا: مفهوم التقييم النفسي:
75.....	ثانيا: اختبار الشخصية MMPI:
77.....	ثالثا: المقابلات النفسية: تُعد المقابلة النفسية.
78.....	الفرع الثالث: تحليل شخصية المجرم المجهول:
78.....	أولا: أسلوب ارتكاب الجريمة:
79.....	ثانيا: زمان ومكان ارتكاب الجريمة:
80.....	ثالثا: الادلة التي يتركها الجاني في مسرح الجريمة:
81.....	المطلب الثالث: الترميط السلوكي:

الفهرس

- 81..... أولاً: التكامل بين المعرفة العلمية والخبرة العملية:
- 82..... ثالثاً: أداة داعمة للتحقيق الجنائي:
- 82..... الفرع الأول: مفهوم التنميط السلوكي:
- 82..... الفرع الثاني: التمييز بين التنميط الجنائي والسلوكي:
- 83..... أولاً: نطاق التنميط الجنائي والسلوكي:
- 83..... ثانياً: هدف التنميط الجنائي والسلوكي:
- 87..... الفصل الثاني: آليات تطبيق التنميط الجنائي في التحقيقات الجنائية
- 87..... المبحث الأول: مراحل التنميط الجنائي
- 88..... المطلب الأول: جمع وتحليل الأدلة
- 88..... الفرع الأول: جمع وتحليل الأدلة المادية:
- 88..... أولاً - مرحلة جمع الأدلة:
- 89..... ثانياً - مرحلة تحليل الأدلة:
- 90..... الفرع الثاني: دراسة وتحليل الضحية:
- 90..... أولاً - دراسة الضحية:
- 92..... ثانياً - تحليل وتصنيف الضحية:
- 96..... الفرع الثالث: تحليل سلوك الجاني:
- 97..... المطلب الثاني: دراسة نمط الجريمة وبناء الفرضيات
- 97..... الفرع الأول: تصنيف الجريمة:
- 98..... أولاً - الجرائم المنظمة:
- 99..... ثانياً - الجرائم غير المنظمة:
- 101..... ثالثاً - تطبيقات التصنيف:
- 104..... الفرع الثاني: صياغة الفرضيات التفسيرية للعلاقة بين الجريمة والدافع:
- 106..... المطلب الثالث: بناء الملف الجنائي للمشتبه بهم:
- 107..... الفرع الأول: نموذج نظري للملف الجنائي:
- 107..... أولاً: صفحة تعريف بالجريمة:
- 108..... ثانياً: ملخص كرونولوجي للأحداث:
- 108..... ثالثاً: استنتاجات المحلل الجنائي (الاحتمالات، التوصيات):
- 109..... رابعاً: إنشاء بروفایل مبدئي للجاني:
- 109..... خامساً: توجيهات لفريق التحقيق:

الفهرس

- 110 الفرع الثاني: نموذج تطبيقي لملف جنائي:.....
- 110..... أولاً: صفحة تعريف بالجريمة:.....
- 111..... ثانياً: الملخص الكرونولوجي للأحداث:.....
- 112..... ثالثاً: استنتاجات المحلل الجنائي (الاحتمالات، التوصيات):.....
- 113..... رابعاً: بروفایل مبدئي للجاني (قبل تحديد هويته): احتوى البروفایل المبدئي للجاني على:.....
- 114..... خامساً: توجيهات لفريق التحقيق:.....
- 115 المبحث الثاني: الطب الشرعي كآلية للتنميط الجنائي:.....
- 115 المطلب الأول: الطب الشرعي كوسيلة تحقيق:.....
- 116 الفرع الأول: مفهوم الطب الشرعي:.....
- 116..... أولاً: تعريف الطب الشرعي:.....
- 118..... ثانياً: تعريف الطبيب الشرعي:.....
- 118..... ثالثاً: تعريف الخبرة الطبية الشرعية:.....
- 118 الفرع الثاني: مجالات الطب الشرعي:.....
- 119..... أولاً: الطب الشرعي الاجتماعي:.....
- 119..... ثانياً: الطب الشرعي العقلي:.....
- 119..... ثالثاً: الطب الشرعي المهني:.....
- 119..... رابعاً: الطب الشرعي الجنائي:.....
- 120 الفرع الثالث: دور الطب الشرعي في الدعوى الجزائية:.....
- 120..... أولاً: التسخيرة القانونية:.....
- 122..... ثانياً: الخبرة الطبية الشرعية: ت.....
- 123 المطلب الثاني: دور الطب الشرعي في تحليل معطيات مسرح الجريمة وعلاقتها بالتنميط الجنائي:.....
- 123 الفرع الأول: التعرف على هوية الجثة:.....
- 123..... أولاً: التعرف البصري:.....
- 124..... ثانياً: التعرف على الجثة باستخدام الطرق العلمية:.....
- 126 الفرع الثاني: تحديد وقت الوفاة:.....
- 127..... أولاً: درجة حرارة الجسم:.....
- 127..... ثانياً: التيبس الرمي (Rigor Mortis) :.....
- 128..... ثالثاً: التحلل: رئيسيتين:.....
- 129..... رابعاً: علم حشرات الطب الشرعي:.....

الفهرس

- 130 الفرع الثالث: تحديد طبيعة الوفاة:
130 أولاً: الانتحار:
131 ثانياً: الوفاة العرضية:
131 ثالثاً: القتل:
132 المطلب الثالث: تحديد أسباب الوفاة وأنواع الإصابات والعنف الجنائي:
133 الفرع الأول: تحديد سبب الوفاة:
133 أولاً: الإصابات الجسدية:
133 ثانياً: الاختناق:
135 ثالثاً: الحروق:
137 الفرع الثاني: آثار الإصابات على الجثة ودورها في عملية التمييز:
137 أولاً: الإصابات الرضية:
140 ثانياً: جروح الآلات الحادة:
141 ثالثاً: إصابات الأسلحة النارية:
141 الفرع الثالث: آثار الاعتداء الجنسي على الضحية ودورها في التمييز:
143 المبحث الثالث: تطبيقات التمييز الجنائي في التحقيقات في الجرائم الخطيرة:
143 المطلب الأول: القتل المتسلسل:
144 الفرع الأول: مفهوم القتل المتسلسل:
144 أولاً: تعريف القتل المتسلسل:
145 ثانياً: خصائص جرائم القتل المتسلسل:
146 الفرع الثاني: التمييز الجنائي وسيلة تحقيق في جرائم القتل المتسلسل:
146 أولاً: أسباب استعمال التمييز الجنائي في جرائم القتل المتسلسل:
147 ثانياً: كيفية تطبيق التمييز الجنائي في جرائم القتل المتسلسل:
150 الفرع الثالث: نموذج عن استعمال التمييز الجنائي في قضية قتل متسلسل:
153 أولاً- تعريف الإرهاب:
154 ثانياً - خصائص الجرائم الإرهابية:
155 الفرع الثاني: التمييز الجنائي كوسيلة تحقيق في جرائم الإرهاب:
156 أولاً: أسباب استعمال التمييز الجنائي في جرائم الإرهاب:
157 ثانياً: كيفية تطبيق التمييز الجنائي في جرائم الإرهاب:
158 الفرع الثالث: نموذج عن تطبيق التمييز الجنائي في الجرائم الإرهابية:

الفهرس

- المطلب الثالث: جرائم السرقة: 160
- الفرع الأول: مفهوم جريمة السرقة: 161
- أولا: المفهوم القانوني للسرقة 161
- ثانيا: خصائص جريمة السرقة: 162
- الفرع الثاني: تطبيق التمييز الجنائي في جرائم السرقة: 163
- أولا: التحليل السلوكي كوسيلة تحقيق: 163
- ثانيا: التمييز الجغرافي ودوره في كشف الجناة: 163
- الفرع الثالث: نموذج عن استخدام التمييز في جرائم السرقة: 164
- الفصل الثالث: التحديات والآفاق المستقبلية للتمييز الجنائي 169.....
- المبحث الأول: التمييز الجنائي في التشريعات المقارنة 169
- المطلب الأول: استخدام التمييز الجنائي في الأنظمة الأنجلوساكسونية 170
- الفرع الأول: التمييز الجنائي في الولايات المتحدة الأمريكية: 170
- الفرع الثاني: التمييز الجنائي في بريطانيا: 172
- الفرع الثالث: التمييز الجنائي في كندا: 174
- المطلب الثاني: التمييز الجنائي في فرنسا: 176
- الفرع الأول: الجهة المسؤولة على التمييز الجنائي في فرنسا: 177
- الفرع الثاني: تنظيم التمييز الجنائي في فرنسا 178
- أولا: وقائع القضية: 178
- ثانيا: نتائج القرار القضائي على القضية: 178
- ثالثا: نتائج القرار القضائي على التمييز الجنائي: 179
- المطلب الثالث: تقييم التمييز الجنائي 180
- الفرع الأول: فاعلية التمييز الجنائي: 181
- الفرع الثاني: انتقادات التمييز الجنائي: 183
- المبحث الثاني: التحديات التي تواجه التمييز الجنائي 185
- المطلب الأول: التحديات القانونية والأخلاقية 185
- الفرع الأول: التحديات القانونية: 186
- أولا: غياب الأطر القانونية و التنظيمية للتمييز الجنائي. 186.....
- ثانيا: خرق مبدأ قرينة البراءة: 186.....
- ثالثا: التشكيك في المصادقية القضائية للتمييز الجنائي 187.....

الفهرس

- 187 الفرع الثاني: التحديات الأخلاقية:
- 188 أولاً: التمييز العنصري والتحيز:
- 188 ثانياً: إساءة استخدام المعلومات النفسية والشخصية:
- 189 المطلب الثاني: التحديات النظرية
- 190 الفرع الأول: محدودية الدراسات الميدانية والبيانات:
- 191 الفرع الثاني: ضعف القدرة التنبؤية:
- 192 الفرع الثالث: اختلاف مناهج الترميط الجنائي:
- 193 المطلب الثالث: التحديات العملية:
- 194 الفرع الأول: نقص الموارد المادية والبشرية:
- 194 أولاً: نقص الموارد المادية:
- 194 ثانياً: نقص الموارد البشرية:
- 195 الفرع الثاني: تباين جودة مساح الجرائم ومدى استغلالها:
- 196 الفرع الثالث: بطيء الإجراءات وتعقيدها:
- 197 المبحث الثالث: مستقبل الترميط الجنائي
- 197 المطلب الأول: البرمجيات المتخصصة في تحليل السلوك الإجرامي
- 198 الفرع الأول: أدوات التحليل السلوكي والإحصائي في الترميط الجنائي:
- 198 أولاً: برنامج القبض على مرتكبي الجرائم العنيفة:
- 199 ثانياً: نظام مرتكبي الجرائم العنيفة والجنسية (ViSOR (Violent and Sex Offender Register) :
- 200 الفرع الثاني: الأدوات التقنية الرقمية والجغرافية المستخدمة في الترميط الجنائي:
- 200 أولاً: الأدوات التقنية الجغرافية في الترميط الجنائي:
- 201 ثانياً: الأدوات التقنية الرقمية في الترميط الجنائي:
- 201 الفرع الثالث: نموذج لتطبيق يعتمد على الترميط الجنائي:
- 202 أولاً: الفكرة العامة للمشروع:
- 202 ثانياً: النتائج الأولية:
- 204 ثالثاً: الاستنتاج العام: إ.
- 204 المطلب الثاني: دور تحليل البيانات في عملية الترميط الجنائي
- 205 الفرع الأول: مفهوم تحليل البيانات:
- 205 أولاً: تعريف تحليل البيانات:
- 205 ثانياً: أنواع البيانات: يمكننا تقسيم البيانات إلى نوعين رئيسيين:

الفهرس

- 206..... ثالثا: تاريخ تحليل الجريمة وعلاقته بتحليل البيانات:.
- 206..... رابعا: أهداف تحليل البيانات الجنائية:.
- 207..... الفرع الثاني: منهجية تحليل البيانات:.
- 208..... أولا: مرحلة التحرير:.
- 208..... ثانيا: مرحلة الترميز:.
- 209..... ثالثا: التصنيف:.
- 209..... رابعا: مرحلة الجدولة:.
- 209..... الفرع الثالث: تطبيق تحليل البيانات في أرض الواقع:.
- 210..... أولا: مفهوم الشرطة التنبؤية:.
- 210..... ثانيا: عمل الشرطة التنبؤية:.
- 211..... ثالثا: فوائد الشرطة التنبؤية:.
- 212..... الفرع الرابع: نموذج لتحليل البيانات في ولاية سكيكدة.
- 212..... أولا: جدول لإحصائيات الجرائم المسجلة في ولاية سكيكدة:.
- 214..... ثانيا: نسب جرائم السرقة في ولاية سكيكدة لعام 2024.
- 215..... ثالثا: جدول إحصائي لأنواع جرائم السرقة المسجلة في ولاية سكيكدة عام 2024:.
- 216..... رابعا: نسب جرائم السرقة المرتكبة في ولاية سكيكدة عام 2024:.
- 218..... المطلب الثالث: استعمال الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية والتنميط الجنائي:.
- 218..... الفرع الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي:.
- 218..... أولاً: المفهوم والخصائص الأساسية للذكاء الاصطناعي:.
- 219..... ثانيا: النشأة والتطور التاريخي للذكاء الاصطناعي:.
- 220..... ثالثاً: التصنيف والتطبيقات والاتجاهات المستقبلية:.
- 221..... الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية:.
- 221..... أولاً: التنبؤ بالجريمة وتحليل الأنماط الإجرامية:.
- 222..... ثانيا: دعم جمع الأدلة وتحليل البيانات الجنائية:.
- 223..... ثالثا: تحسين عمليات المراقبة الأمنية والتدخل السريع:.
- 223..... الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي كأداة للتنميط الجنائي:.
- 223..... أولاً: الذكاء الاصطناعي كبديل متطور لأساليب التنميط التقليدي:.
- 224..... ثانيا: دور تقنيات التعلم الآلي في تحليل الأنماط ودوافع السلوك الإجرامي:.
- 225..... ثالثاً: التحديات الأخلاقية والمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التنميط الجنائي:.

الفهرس

229 الخاتمة:
234 الملاحق
241 قائمة المصادر والمراجع:
266 الفهرس

ملخص

يُعد التتميط الجنائي من الآليات الحديثة التي نالت اهتمام أجهزة إنفاذ القانون في سياق مكافحة الجرائم الخطيرة، خاصة في ظل تصاعد معدلات العنف وتطور أنماط الجريمة. فقد أصبح يمثل أداة تحليلية تعتمد على دراسة سلوكيات المجرم وتفسير الأدلة المتوفرة لبناء تصور علمي عن شخصية الجاني. وقد ساهم تطور علم النفس الجنائي والتقنيات الحديثة في إضفاء طابع منهجي على هذه الأداة، مما سمح بتعزيز فعاليتها في التحقيقات، لاسيما في جرائم القتل المتسلسل، والاعتداءات الجنسية، والجرائم الغامضة. وانطلاقاً من ذلك، سنعمل في هذا البحث على إبراز مفهوم التتميط الجنائي، تطوره عبر الزمن وأهميته في المسار التحقيقي، مع تسليط الضوء على الأسس النفسية والسلوكية التي يركز عليها، بالإضافة إلى تحليل آليات استخدامه من طرف المحققين، ومدى مساهمته في تضيق دائرة الاشتباه والتعرف على مرتكبي الجرائم. كما سيتم التطرق إلى بعض التحديات المرتبطة بهذه الآلية، ومستقبله كآلية مهمة من آليات التحقيق وكيف يمكن إستغلال التطور التكنولوجي الحالي في تطويره.

Abstract

Criminal profiling is considered one of the modern mechanisms that has gained the attention of law enforcement agencies in the context of combating serious crimes, especially amid rising

violence rates and the evolving patterns of criminal behavior. It has become an analytical tool that relies on studying offender behavior and interpreting available evidence to construct a scientific profile of the perpetrator. The development of criminal psychology and modern technologies has contributed to giving this tool a more systematic character, thereby enhancing its effectiveness in investigations, particularly in cases of serial killings, sexual assaults, and complex crimes.

Accordingly, this research aims to highlight the concept of criminal profiling, its historical development, and its significance in the investigative process. It will also shed light on the psychological and behavioral foundations upon which it is based, in addition to analyzing the mechanisms by which investigators use it and its contribution to narrowing down suspects and identifying offenders. Furthermore, the study will address some of the challenges associated with this approach, its future as a key investigative tool, and how current technological advancements can be leveraged to further develop it.